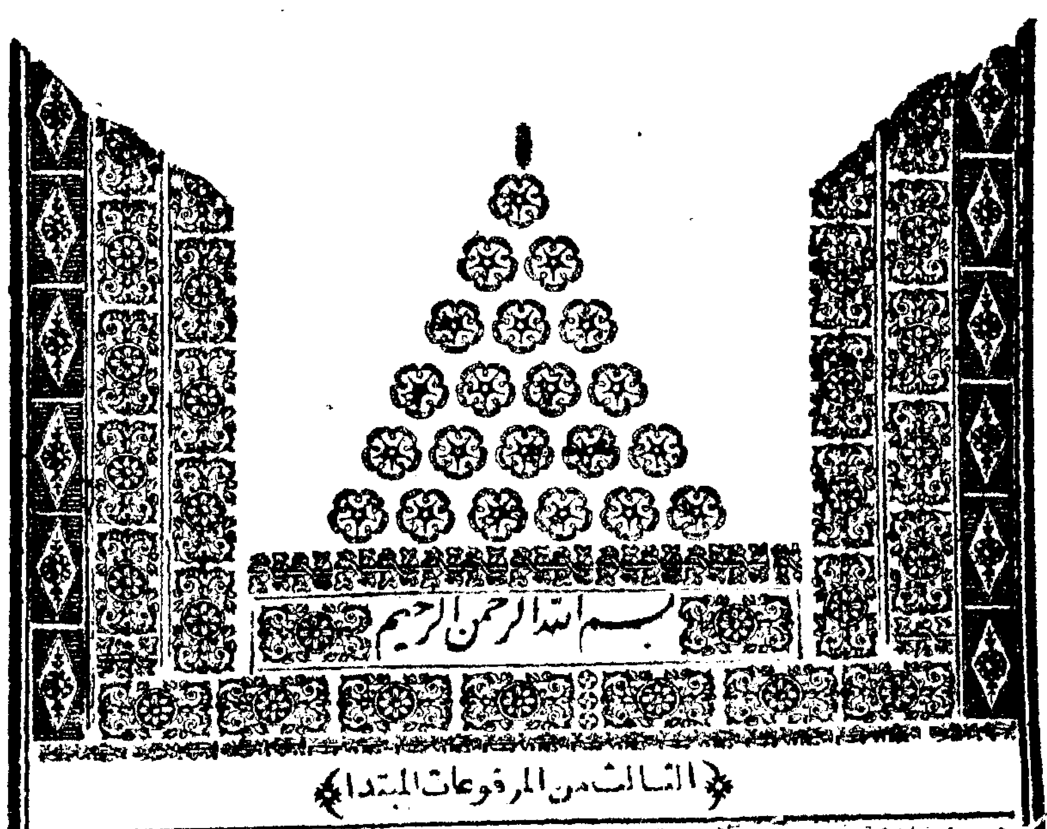
الجزء الثانى من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوى على شذور الذهب
لسيبويه زمانه أبى محمد عبد الله
ابن هشام الانصارى
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين

فهرست الجزء الثاني من حاشية الشيخ عباده على الشذور

صحيفة

صحيفة

﴿تمت الفهرست﴾



﴿الثالث من المرفوعات المبتدا﴾

أعلم ان المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدا والخبر وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى يقولون المسند والمسند اليه واعلم ان الخبر ملازم للمبتدا وقد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو أقائم الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك ويقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبر انتهى مدابغى وقوله الثالث أى بجعل المصنف له ثالثا أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبته ثالثة والا فالمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثا (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد خلافا لما قاله فى الشرح والاسم يشمل الصريح والمؤول ويصح أن يقدر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسيأتى ان الفعل وان دخل فى المجرد لكنه خرج بقوله مخبرا عنه الخ فتقدير اللفظ صحيح أيضا كتقدير الاسم فمن منع تقدير اللفظ أو تقدير الاسم فكلامه لا يسلم واعلم ان الصريح لغة الخالص من كل شئ واصطلاحا الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحا خلاف الصريح وليس المراد بالصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم شمول الاسم للصريح والمؤول من باب المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف (قوله المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد

ثم ثلث ﴿والثالث المبتدا
وهو المجرد

من العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما في زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد في
المبتدا عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا للحفار ضيق فم البئر
ووسع أسفلها وسبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل
من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة
اهـ من شراح الازهرية وقوله المجرد أي من حيث رفعه بالابتداء فلا يرد نعت
اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك
لان المبتدا لم يتجرد عن العامل المعنوي بل عن اللفظي فقط انتهى شنواني على
الازهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئي للكلي قال الفيشي كان ينبغي
أن يقول غير الزائدة وشبهها أي ليدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبي المغوار
منك قريب * والمجرور برب نحو رب رجل صالح لقيته ولولاك لكان كذا ولولاه
لكان كذا فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله في المغني
مع انه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويجاب بأن أل في العوامل للكمال أي
العوامل الكاملة في العمل التي عملها بطريق الاصالة فخرج الزائدة وشبهها
والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها التي لا يكون دخولها في
الكلام كخروجها وانما تشبهها في عدم التعلق بشيء فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها
يغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اقترن بعامل أو عاملين
وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة
الجمع بالجمع فان المجرد جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ فكأنه
قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي (قوله مخبرا عنه) خرجت الاعداد المسرودة
نحو واحد اثنان فانها ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعا
وخرج اسماء الافعال كنزال ودراك اذ ليست مخبرا عنها وان تجردت عن
العوامل على الصحيح ودخل نحو أقائم أبواه زيد فانه وان كان وصفا رافعا لاسم وهو
أبواه لكنه لا يكتفى به بل زيد مبتدا وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم
مع المرفوع بعده لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول
الفائدة لان القصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول
بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبرا عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان
المصنف لم يذكر الاسم *(تنبيه)* ان أراد بقوله مخبرا عنه مسندا اليه على وجه
الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به مجعولا له خبر لزم الدور فانه
أخذ المبتدا فيما يأتي في تعريف الخبر اهـ مفيد (قوله أو وصفا) عطف على
مخبرا عنه كأنه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبرا عنه أو حال كونه وصفا الخ فان

عن العوامل اللفظية مخبرا
عنه أو وصفا

المخبر عنه والوصف نفس المبتدا والخبر (قوله مخبرا عنه أو وصفا) مقتضاه حصر المبتدا فى القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدا بحسب الكثير الغالب المشهور والا فقولنا أقل الخ ليس من القسم الاول لانه لا خبر له لا ثابتا ولا محذوفا لان يقول نعت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل فى تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم الثانى لانه لا فاعل له الا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك فى القسم الاول فان الفائدة هنا حاصلة لانهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت خبرا عن بقرة والمسوغ للابتداء التعجب فيكون من القسم الاول ﴿فائدة﴾ حكى انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت بها من يعرف المبتدأ الذى لا خبر له فأجابه بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك ومما يقرب من ذلك ان بعض الاعاجم أيضا قال لبعض المصريين لم أجد فى القرآن الخبر الموطئ للاخبار بالجملة فأجابه بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكيت عليه (قوله أو وصفا) فهم منه ان الاسم المجرد الواقع فى القسم الاول مقابل الوصف فيكون جامدا ويرد عليه لا نولك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الاول لانه قد عمل الرفع والقسم الاول لا يعمل لانه جامد ولا من القسم الثانى لان الوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو ما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو افعل تفضيل أو أمثلة المبالغة ولا نولك ليس واحدا منها ويجاب بأنه من القسم الثانى ويعمم فى الوصف بكونه حقيقة أو حكما ولا نولك فى معنى لا منولك أن تفعل كذا أى لا ينبغى لك أن تفعل كذا وما تقدم للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤولا أى من ان والفعل فلا ينافى هذا فتأمل (قوله رافعا لمكتفى به) شرط فى صحة وقوع الوصف مبتدأ وقوله لمكتفى به اسم مفعول وبه نائب الفاعل أى لما يكتفى به فى حصول الفائدة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ولا يجوز أن يرفع ضميرا متصلا فهو محصور فى قسمين ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الاولى اذا كان الوصف معطوفا على وصف قبله رافع لمكتفى به نحو أقائم زيد أم ذاهب فان ذاهب مبتدأ لعطفه على قائم وفيه ضمير مستتر سد مسد الخبر والثانية اذا تنازع وصفان فى مرفوع وأعملت أحدهما وأضمرت فى الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد فانك اذا أعملت الاول على طريقة الكوفيين وأضمرت فى الثانى مرفوعه أعربت راحل مبتدأ لعطفه على المبتدأ الذى هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر وان أعملت الثانى على طريقة البصريين وأضمرت فى الاول مرفوعه أعربت

رافعا لمكتفى به

قائم

فالاول كزيد قائم وأن تصوموا خير لكم وهل من خالق غير الله والثاني شرطه نفي أو استفهام

قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سد مسد الخبر وأعربت راجل مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد في الاسماء بل في الافعال وقول المصنف في الشرح وفيه رد على الكوفيين الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو في الضمير المنفصل اذا اتصل بالوصف وأما المستتر في مسئلة التنازع أو العطف كما سبق فيتفقان على وقوع المستتر فاعلا سد مسد الخبر ومفاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا يفيد انهم يمنعون المستتر فتأمل الا أن يريد بالظاهر ما قابل البارز المنفصل (قوله فالاول) أي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدا وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الا به ولانه لما قال مخبرا عنه كان قائلا قال له ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل من خالق الخ) قال البرماوي أشار به الى أن المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد ولا يقدح ذلك في كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك جاز فيه الرفع نحو هل من أحد ظريف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغي للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف المكتفي بمرفوعه ويمثل للنوع الاول بحسبك درهم وبقوله ما لكم من اله غيره اذا لم يؤول الله بمعبود اه وقال الحفيد اشعر تمثيل المصنف بما مر ان العامل اللفظي الزائد لا يدخل الا على النوع الاول دون الثاني وبه صرح هو وغيره وعلل ذلك بأنه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على الزمخشري في اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفاعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نعت له باعتبار محله والخبر محذوف تقديره لكم (قوله نفي أو استفهام) أي تقدم نفي أو استفهام ولا تقع الاسماء بعد أدوات النهي ولا بعد أدوات الدعاء وهذا الشرط في رفعه ما يكتفي به في ابتدائيته والقاعدة ان شرط الشرط شرط فحينئذ فتقدم النفي والاستفهام شرط في الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتدائيته بدون واسطة

﴿فائدة﴾ ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان وفيه مسامحة فان الكلام في المبتدأ وقائم ليس مبتدأ بل اسم ليس والزيدان فاعل أغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومثلها في ذلك ما الحجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم الى لا التي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جائز أن يكون

To: www.al-mostafa.com

نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران ﴿ وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو

نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغني عن الخبر ويشتركان في أمرين أحدهما انهما مجردان عن العوامل اللفظية والثاني ان لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان في أمرين أحدهما ان المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وأن تصوموا خير لكم أي وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل اسما هو صفة نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران والثاني ان المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج الى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا وكقوله خليلي ما واف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي على من أقاطع * وكقوله * أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا * وقولي رافعا لمكتفى به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى في البيت الثاني أو ضميرا

كذا (قوله نحو أقائم الخ) لف ونشر مشوش وقوله العمران يحتمل تثنية عمرو بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل انه تثنية عمر بضم العين اذا صح جواز تثنية المعدول (قوله وهو الغالب) أي الكثير (قوله يغني عن الخبر) أي في حصول الفائدة وليس المراد أن هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله ونعني به) أي بالابتداء (قوله للاسناد) أي اسناد غيره اليه في القسم الاول أو اسناده الى غيره في القسم الثاني (قوله وأن تصوموا خير) مبتدأ وخبر (قوله تسمع) مبتدأ وهو في تأويل سماعك والفرق بينهما ان السبك في الثاني شاذ وفي الاول مطرد لان السبك بدون وجود سابك شاذ الا في باب التسوية ويحتمل ان تسمع مبتدأ أريد منه الحدث فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها صورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أي لان الاسم حقيقة في الصريح ولا ينصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أي بل ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر كل اسم (قوله خليلي ما واف الخ) هو من الطويل خليلي منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء المتكلم في ياء التثنية وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ وحذفت منه الضمة استثقالا وعوض التنوين عن الياء وأنتما فاعل سد مسد الخبر وبعهدي متعلق بواف واذا شرطية ولم تكونا جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون ولي خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقاطع صلتها والعائد محذوف أي على الذي أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه أي هجره والمعنى ياصاحباي ما أنتما وافيان بعهدي ومحبتي اذا لم تكونا لي على من أقاطعه وأهجره والشاهد في أنتما فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على النفي واختلف هل النفي شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أصحهما الثاني (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) من البسيط والهمزة للاستفهام وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر وسلمى علم امرأة مضاف اليه أم حرف عطف نووا فعل وفاعل ظعنا بفتحتين ويجوز تسكين العين مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويظعنوا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والفاء رابطة وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطنا فعل وفاعل صلة الموصول والالف للاطلاق والشاهد في قوله سلمى فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على الاستفهام والمعنى هل قوم سلمى التي هي المحبوبة مقيمون أم نووا الرحيل فان

تو وهو فيمن يقيم بعدهم ويتخلف عنهم يكون عجيبا (قوله اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا) وأجاب في التصريح بأن المراد بالظاهر ما قابل المستتر قال في المغني ومما يقطع به على بطلان مذهبهم أي الكوفيين الآية وقول الشاعر خليلي الخ فان القول بأن الضمير فيهما مبتدأ كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد وبه ظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لانه يشمل المنفصل مع انهم خالفوا فيه تأمل و بكلام المغني تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم في البيت أي ولا في الآية أيضا ومن كلام الشارح هنا يؤخذ الرد على التصريح لانهم أوجبوا التقديم والتأخير في البارز فلو أريد بالظاهر ما قابل المستتر لشمل البارز مع انهم يخالفون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله ولا يبتدأ بنكرة) أي لا يجوز ذلك لان النكرة المحضة مجهولة ولا يصح الحكم على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدأ الذي هو محكوم عليه (قوله الا ان عمت) أي لان النكرة اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المعرف بأل الجنسية واذا خصت كانت بمنزلة علم الشخص وقوله الا ان عمت أو خصت وأما قولك تمرة خير من جرادة فقصور على السماع وقوله الا ان عمت أي بنفسها أو بغيرها وكذا قوله ان خصت ومعنى عمت افادت العموم الشمولي وهو تناول جميع الافراد دفعة واحدة لا العموم البدلي وهو تناول الافراد واحدا بعد واحد فعمومها مظنة صحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها أفاده الفيشي (قوله وعلمهما واعبد الخ) وقيل المسوغ لام الابتداء وقوله وعلمهما أي ويخرج على العموم والخصوص قوله تعالى ولعبد الخ فالعموم من حيث انه لم يرد فرد معين من أفراد المؤمنين والخصوص من جهة الوصف بمؤمن وأنت خبير بأن جعل عبد من العموم الشمولي فيه نظر لانه نكرة في سياق الاثبات وحينئذ فلا يعم بل المراد منها الفرد المبهم وحينئذ فما قاله الفيشي من ان المراد العموم الشمولي فيه نظر ثم بعد كتبي هذا رأيت الطبلاوي قال ولا فرق بين العموم الشمولي أو البدلي كالنكرة في سياق الاستفهام غير الانكاري لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانا نقول ذا المتوهم بخلافه بعد الاستفهام فحقق وقال البرماوي قوله وعلمهما أي وعلى انحصار المسوغات في التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صح الابتداء في قوله تعالى ولعبد مؤمن الخ لما في ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لي (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وأنهاها أي بلغها نهاية وهو نيف وثلاثون والنيف ما زاد على العقد وقد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين

منفصلا كأنتما في البيت الاول وفيه رد على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا وأوجبوا في قوله تعالى أراغب أنت أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم في البيت اذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما في البيتين أو نائبا عن الفاعل كما في قولك أو مضروب الزيدان وخرج عن قولي مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل به ثم قلت ﴿ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو ما رجل في الدار أو خصت نحو رجل صالح جاءني وعلمهما ولعبد مؤمن خير﴾ وأقول الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها الى نيف وثلاثين

جوابه وقيل هما معا وصحح في المغني الاول وقوله مارجل الخ ما هنا مهملة ولم يبال المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها * (قوله ثم قال الرابع خبره) أي خبر المبتدا وتسميته بهذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كأنه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أوانه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله مع مبتدا بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانه لم يحصل بها الفائدة مع مبتدا و بما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدا الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر و بالعكس أجيب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب بصدقه على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو شعري الذي تعهده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدا انه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد ﴿تنبيه﴾ لم يجمع المصنف بين المبتدا والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو ما تحصل الخ تعريف للخبران وجد والا فقد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل عاقل (قوله مع مبتدا) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مضروب العمران انتهى كلام الفيشي والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل الا أن يقال انه مشى على قول الزمخشري الذي يسمي نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بفي ولذا لم يقل ظرف زمان وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمسئلة رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم قال ﴿الرابع خبره وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور﴾ وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ فصل أول يخرج لفاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان يخرج لفاعل الوصف في نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدأ ثم قال ﴿ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات﴾

جوابه وقيل هما معا وصحح في المغني الاول وقوله مارجل الخ ما هنا مهملة ولم يبال
المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها *(قوله ثم ثالث الرابع
خبره) أي خبر المبتدا ونبه بهذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كأنه الخبر
الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
مع مبتدا بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانها لم يحصل بها
الفائدة مع مبتدا وبما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
الفائدة مع مبتدا الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
أجيب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة
مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب بصدقه
على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
شعري الذي تعهده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم
اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدائه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر
الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد *(تنبيه)* لم يجمع المصنف
بين المبتدا والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي
جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ
ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون
خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما فتأمل وقول المصنف وهو
ما تحصل الخ تعريف للخبر ان وجد والا فقد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل
عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة
مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مضروب العمران انتهى كلام الفيشي
والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
الا أن يقال انه مشى على قول الزمخشري الذي يسمي نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بفي ولذا لم يقل ظرف زمان
وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من
قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمسئلة
رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع
الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم قال *(الرابع خبره
وهو ما تحصل به الفائدة مع
مبتدا غير الوصف المذكور)*
وأقول الرابع من المرفوعات
خبر المبتدأ وقولي مع مبتدا
فصل أول مخرج لفاعل
الفعل وقولي غير الوصف
المذكور فصل ثان مخرج
لفاعل الوصف في نحو أقائم
الزيدان وما قائم الزيدان
والمراد بالوصف المذكور
ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
ثم قال *(ولا يكون زمانا
والمبتدأ اسم ذات

ونحو الليلة الهلال متأول ❊ وأقول لما بينت فى حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا فى بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فأما الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول وتأويله على ان أصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم فى المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر ثم قلت ❊ الخامس اسم كان وأخواتها

مساو لمن عبر بالجثة ولمن عبر بالعين ولمن عبر بالجوهر (قوله ونحو الليلة الهلال متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح قال فى الهمع ذهب ابن كيسان الى ان الخبر فى الحقيقة هو العامل وان تسمية الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجرى الخلاف فى الجار والمجرور وقال الحفيد والاكثر على ان الخبر الظرف (قوله فى حد المبتدأ) أى بعد حد المبتدأ ولو عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه وبالاحداث ما عداها بدليل مقابلتها به فاشتمل نحو البياض (قوله فمؤول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره بأن يقدر مضاف قبل المبتدا فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر) انما أول اليوم خمر ولم يؤول قوله وغدا أمر لان الامر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخمر وقال الفيشى أى الزام أمر (قوله فى المثل) بفتح الميم والثاء وهو ما شبه مضربه بمورده فهو من باب الاستعارة التمثيلية فاذا كنت فى سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خمر وغدا أمر فشبهت حالتك بحالة الذى قال المثل استعارة تمثيلية تأمل ❊ تنبيه ❊ ما مشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أفاد أم لا هو الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا ❊ عن جثة وان يفد فاخبرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن فى شهر كذا أو فى زمان طيب فنحن عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم والزمان خصص بالاضافة أو بالصفة انتهى من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند الافادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه ولم يختم باب المبتدا والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل اشارة الى انه ليس فى القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب ❊ (قوله ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ) اعلم ان الكون وما اشتق منه اما داخل تحت ما أريد بكان أو داخل فى قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالافعال الناقصة لنقصها بسبب افتقارها الى المنصوب وأما تسميتها بالنواسخ فمن باب اطلاق اسم الاعم على الاخص لصدقه على غيرها أيضا اذ هو اسم لما ينسخ حكم المبتدا والخبر وكان وأخواتها بهذه المثابة

(قوله

وهى أمسى وأصبح وأضحى
وظل وبات وصار وليس مطلقا
وتاليه تالى نفى أو شبه نفى زال
ماضى يزال وبرح وفتئ
وانفك

(قوله اسم كان الخ) لم يفدا كثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فكان اللائق أن يأتى بعبارة صريحة تدل على بيان عملها فيه فان عملها فيه فيه خلاف والصحيح انها عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتداء وانما عملت فى الخبر فقط ورد بأنه ليس لنا عامل يعمل النصب ولا يعمل الرفع لكن يؤخذ من اهمالها فيما سيأتى بيان انها عاملة فيه (قوله وهى) أى لاخوات أمسى الخ الحصر اضافى بالنسبة للافعال المشهورة المتفق عليها أو التى يقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع وبيان الحصر ان الجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر اما تعريف المبتدا فلانه ضمير واما تعريف الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها صارت علم جنس على نفسها أى وهى هذه الالفاظ وحينئذ فيرد عليه افعال أخر تعمل عملها ارتد وترك وغدا وراح وآض وعاد واستحال وقعد وحال وارتد وتحول فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معانى الافعال التى ذكرها وحاصله انها ان كانت ناقصة فمعناها اتصاف اسمها بخبرها بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانيها مختلفة فمعنى كان وجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى دخل فى الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقى واعلم ان كان الناقصة لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال أبو حيان أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان قائما وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى وبات وظل بمعنى صار نحو وقوله تعالى فكانت هباء منثورا فأصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقوله

*أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأنى للهوى متبذل*

وأما ليس فهى لنفى خبرها عن اسمها حالا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه ومن تبعه الى انها لنفيه حالا وماضيا ومستقبلا وبهذا جزم المغنى وقال الشلوبين لا تناقض بين القولين لان كونها للحال انما هو عند الاطلاق وكونها لغيره اذا قيدت به واستحسنه الرضى قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها للاطلاق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهى للحال البتة انتهى حفيد (قوله مطلقا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل ومعنى مطلقا أى غير مقيدة بكونها تالية لنفى أو شبهه أو لما الوقتية فلا ينافى كون المصنف وغيره ذكر لها شروطا عامة وستأتى (قوله فتئ) بكسر التاء وفتحها وضمها مهموزة (قوله وتاليه) حال من المبتدا أو هو زال وما عطف عليه أو من الضمير المستتر فى خبر زال المحذوف أى ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون

من عطف الجمل فجملة ومنها زال عطف على جملة وهي أمسى وجعله من عطف الجمل لا يفوت كونها من اخواتها الا اذا قدرنا ومنها زال الخ والضمير المجرور عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله حالا من المبتدأ هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أي والية النفي ولو تقديرا لان المقدر عندهم بمنزلة الملفوظ لكن لا يطرد حذف النفي معها الا اذا كان النافي لا والفعل المضارع واقعا في جواب قسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ وقوله * يمين الله ابرح قاعدا * أي لا ابرح ثم ان كان الفعل ماضيا اشترط في النفي ان يكون ما ولا أو ان وان كان مضارعا فبأي ناف كان حتى ليس خلافا لظاهر النظم من أن النافي بأي اداة مع أي فعل وقوله تالية النفي أي اصالة أي واما الفصل بين النافي ومنفيه بجملة معترضة فهو نادر وخلاف الاصل (قوله وصلة لما الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما يأتي ويعرب وصلة بمثل ما اعرب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك ان تكون مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى ان يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أي الكلمة المذكورة والا فالمناسب المذكورات (قوله وأخواتها) أي نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة (قوله الاثنتي عشرة) صفة للاخوات فتضم لكان (قوله ويسمى اسمهن) وهي تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسما لهن بل اسم لمدلوله الذي وضع له (قوله مجازا) أي بالاستعارة لمشابهته للفاعل في كونه اسما مرفوعا بعد فعل وعند سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتنصبن الخبر) هذا متفق عليه واما رفع الاسم فهو مذهب البصريين وقال الكوفيون لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بانه يلزم عليه كونها ناصبة لا رافعة وباتصال الاسم اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقرار انما يتصل بعامله وقال الفراء عاملة في الاسم الرفع لكن على التشبيه بالفاعل وان المنصوب حال ورد باتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة) وهي تسمية اصطلاحية والا فهو خبر عن اسمها فلا حاجة لتقدير مضاف أي خبر اسمهن (قوله ومفعولهن مجازا) أي بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بلا شرط) أي من الشروط الآتية وهي النفي وما معه وما الظرفية فلا ينافي انه يشترط فيه شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة ان لا يلزم المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني المخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن

وصلة لما الوقتية نحو ما دمت حيا * وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فيرفعن المبتدا ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وتنصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا ثم هن في ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية كان وليس وما بينهما

والرابع

وما اشترط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو النهي والدعاء وهي أربعة زال وبرح وفتئ وانفك نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وتقول لا تزل ذاكر الله ولا برح ربعك مأنوسا ولا زال جنابك محروسا ويشترط في زال شرط آخر وهو أن يكون ماضي يزال

والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس محجوب اذا الفعل انيه ويشترط في الخبران لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله وما يشترط ان يتقدم عليه الخ) انما اشترط ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل او اسم نحو
* غير منفك اسير هوى * كل وان ليس يعتبر * أو بفعل موضوع للنفي نحو * ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * أو بفعل عارض النفي نحو قوله
قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا * فان قلما خلع منه معنى التقليل وصار بمعنى ما النافية أو بفعل مستلزم للنفي نحو قوله أبيت ازال استغفر الله أي لا ازال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيئا لم يفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعده أي تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي انتهى (قوله أو شبهه وهو النهي والدعاء) انما كانا كالنفي لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو نفي داخل على نفي فصح قولهم ان الاربعة لملازمة الخبر لمخبره عنه واندفع ما يقال ان الملازمة ظاهرة في النفي دون النهي والدعاء اه انتهى تقرير شيخنا الدردير وقال بعض حواشي الازهرية انما كانا مشبهين للنفي لان فهمهما عدم ما وقوله وهو النهي والدعاء والاستفهام أي الانكاري نحو أتزال عاصيا ولعله تركه للاستغناء عنه بكونه اشبه النفي (قوله والدعاء) أي بلا في الماضي وبلن في المضارع قاله المحلي في شرح جمع الجوامع وفاقا لابن عصفور كقوله
لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال
ومنعه ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولذا خص في الارتشاف الدعاء بلا وهو ما يفيده الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع زال والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح فعل مضارع برح واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني لكفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها انتهى تصريح (قوله لا تزل ذاكر الله) لا ناهية وتزل مجزوم بها واصله تزال فحذفت الالف لالتقاء الساكنين واسمها ضمير وذاكر الله خبرها (قوله ولا برح الخ) مثال للدعاء وربما يؤخذ من المصنف ان الدعاء خاص بلا والربع الديار (قوله ماضي يزال) ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر ولا أمر عند الجمهور وحكى الكسائي والفراء ان زال الناقصة لها مضارع ثان وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ميز زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل بفتحها فرقا بين التام

والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون التامة منقولة من زال يزيل فعلى هذا
عينها ياء (قوله فان ماضى يزول الخ) الحاصل ان زال الذى مضارعه يزول وزنه فعل
بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو وله مصدر وأمر وهما الزوال وزل بضم
الزاى وان زال الذى مضارعه يزيل بفتح الياء بمعنى ماز وله مصدر وامر وهما الزيل
وزل بكسر الزاى وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل
تام) أى غير ناقص وقاصر أى غير متعد كقوله زال الشىء بمعنى انتقل (قوله الذهاب)
بفتح الذال وقوله والانتقال تفسير له ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن
تزولا) أى تنتقلا ولئن زالتا أى انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال
فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحله رفع
على انه فاعل وجملة امسكهما جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه
اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم ويقدر للمتأخر (قوله أى ميزه) ومنه قوله
تعالى فزيلنا بينهم أى فرقنا بينهم (قوله ومايشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية
الخ) هذا شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى بقى
ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود ما المصدرية
الظرفية وجود العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ﴿تنبيه﴾
لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية واما
قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت
اضاءة لهم والزمان المخصوص لا يسمى ظرفا اصطلاحا ولما كانت ماهذه لا يستعملها
قوالبهم ظرفية عبر فى المغنى بدله بزمانية انتهى حلبى (قوله النائبة عن ظرف الزمان)
ولذا سماها المصنف الوقتية لنيابتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها للتوقيت
أى بمدة ثبوت خبرها لاسمها وسميت مصدرية لانها تؤول مع صلتها بمصدر وهو
الدوام ووقتية لنيابتها مع صلتها عن الوقت وهو المدة لا لدلالتها عليه فتكون اسما
خلافا لبعضهم انتهى حفيد (قوله دام زيد صحيحا) بلا تقدم ما (قوله عجبت
من دوامه صحيحا) أى لا من وقت دوامه لانه لا عجب من الوقت ولذا قال المصنف
لان ماهذه مصدرية لا ظرفية قال الفيشى لان المتعجب منه دوام صحته لا مدة
صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب ردا على من قال ليس الحذف
واجبا وردا على من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف بعد
أما متعلق بيجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبل اما وفى العبارة حذف
مضاف أى يجب حذف كان بعد تحقق أما (قوله وحدها) أى لا مع اسمها ولا
مع خبرها ولا معهما ودون افعال الباب (قوله بعد اما) أى بعد ان معوضا عنها

فان ماضى يزول فعل تام
قاصر بمعنى الذهاب والانتقال
نحو ان الله يمسك السموات
والارض أن تزولا ولئن زالتا
ان أمسكهما من أحد من
بعده وان الاولى فى الآية
شرطية والثانية نافية
وماضى يزيل فعل تام متعد
بمعنى ماز يميز يقال زال زيد
ضأنه من معز فلان أى ميزه
منه ومايشترط أن يتقدم
عليه ما المصدرية النائبة
عن ظرف الزمان وهو دام
والى ذلك أشرت بالتمثيل
بالآية الكريمة كقوله
سبحانه وتعالى وأوصانى
بالصلاة والزكاة مادمت
حيا أى مدة دوامى حيا ولو
قلت دام زيد صحيحا كان
قولك صحيحا حالا لا خبرا
وكذلك عجبت من مادام زيد
صحيحا لان ماهذه مصدرية
لا ظرفية والمعنى عجبت من
دوامه صحيحا ثم قلت ﴿ويجب
حذف كان وحدها بعد أما

في نحو أما أنت ذا نفر ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المجزوم الا قبل ساكن أو ضمير متصل ﴿ وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوبا دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة لأن الثاني أن يدخل على أن حرف التعليل الثالث أن تتقدم العلة على المعلول الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا أى انطلقت لاجل انطلاقك ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقديم العلة وهي لان كنت منطلقا على المعلول وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثاني حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما في كلمتين ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه * أباخراشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع * أبا منادى بتقدير يا أبا وخراشة

ما كما صرح به في القطر ولابد منه (قوله في نحو اما انت ذا نفر) ظاهره اختصاص حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميرا وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط في حذف كان بعد ان ان يكون اسمها ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم مرجعه من المقام لكن الذي مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا والتقدير لان كان زيد ذاهبا لكن الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله في نحو) شمل تعبيره بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو اما انا واما هو (قوله مع اسمها) ظاهره كان ضميرا اولا وهو كذلك ويشهد له ان خبر الخبر كما يأتي (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) هذا قيد للكثرة (قوله مضارعها) أى مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة فلا يرد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أى بالسكون لان الشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه (قوله الا الخ) استثناء في قوة الشرط فكانه قال ان لم يلقه ساكن كما عبر به في القطر (قوله ان تقع صلة لان) معنى وقوعها صلة لان ان تكون ان داخلة عليها (قوله اما انت ذا نفر) المعلول محذوف عن تأخير وان حرف مصدري ونصب وكان صلتها والاصل افتخرت لان كنت ذا نفر فأخر افتخرت ثم حذف لضيق النظم أو للاختصار كما يؤخذ من المصنف في الشرح وقوله فان قومي الخ ليس علة لافتخرت ولا لان كنت وانما هو علة لمعلول محذوف أى لا تفتخر فان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) ان تخبر بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شروطا وسيأتي بعدها من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثاني والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الموجود ثمانية أمور لا انها احد عشر امرا فكان المناسب ان يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لاجل انطلاقك) المناسب لاجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) نزك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير برفعهما أى ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوبا دون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى عليه الفاكهي (قوله أما أنت منطلقا انطلقت) ان حرف مصدري وما عوض عن كان وأنت اسمها ومنطلقا خبرها (قوله زيادة ما) وخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما مشابهة (قوله ادغام النون في الميم) بعد قلب النون ميما (قوله العباس) هو صحابي وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله أباخراشة الخ) من البسيط وخراشة بضم

الخاء المعجمة وحكي كسرها والنفر بفتح الفاء والنون عدة رجال من ثلاثة لعشرة والنفر الرهط وهو المراد هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة والضبع في الاصل انثى الضباع والذكر ضبعان ففيه تورية وأباخراشة اسمه خفاف بضم الخاء المعجمة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي امه احد فرسان قيس وشعرائها (الاعراب) أبا منادى وخراشة مضاف اليه وان حرف مصدري وما زائدة عوض عن كان وانت اسمها وذا نفر خبرها فان حرف توكيد قومي اسمها ودخلت الفاء لان الثاني متحقق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب بعضهم انها رابطة لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء السابق أي تنبه فان قومي لم تأكلهم الضبع وقال الدماميني يحتمل ان تكون الفاء جوابا بالشرط مقدر والمعنى لا تتعزز علي لان كنت ذا نفر فان فخرت بذلك فخرت انا عليك بمثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الازمان فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقيم السبب مقامه فاطلق عليه جواب انتهى وذهب الكوفيون الى ان أن المفتوحة الهمزة شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها والمعنى ان كنت ذا نفر فخرت علي والاول اشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي الفارسي ان ما العوض عن كان عاملة في الجزأي عمل كان المعوض عنه وحجته ان ما لما ثابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه لم تأكلهم جازم ومجزوم والضبع فاعل والشاهد في حذف كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضبع السنين المجدبة) بالدال المهملة وهي التي لا مطر فيها وفيه تورية وهي ان يكون اللفظ له معنيان قريب وبعيد فيراد البعيد فان القريب الضبع انثى الضبعان كما تقدم والبعيد السنين المجدبة ورشحها بقوله لم تأكلهم والاكل مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل واستعار الاكل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز ان يكون الاكل حقيقة واثباته للضبع تخييل قرينة استعارة مكنية (قوله وشرطه ان يتقدمها ان ولو الخ) هذا شرط في الكثرة والا فيوجد قليلا بدونهما وانما كثر بعدهما لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية الشروط لان لو ام باب الشروط غير الجازمة وان ام الشروط الجازمة كما ان كان أم باب النواسخ الرافعة للمبتدأ وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين الذي هو قليل من لد شولا أي من لدن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي جف لبنها وأتى عليها من نتاجها سبعة

اشهر

بضم الخاء المعجمة وأنت ذا نفر أصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا والذي يتعلق به اللام محذوف أي لان كنت ذا نفر افتخرت علي والمراد بالضبع السنة المجدبة * المثال الثانية حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان أو لو الشرطيتان فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم

اشهرا وثمانية وانما قدره لدن أن كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لاتضاف للجمل عند سيبويه ويرد عليه انه لا يجوز حذف الحرف المصدرى (قوله مجزيون الخ) رواه ابن جرير فى تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيوطى فى الدر المنثور (قوله ان خيرا فخير الخ) خيرا الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وخير الثانى مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو مردود من تقرداته (قوله ارجح الاوجه) الحاصل ان الاوجه أربعة الاول وهو ارجحها ماذكره المصنف وانما كان ارجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد الثانى وهو اضعفها رفع خير الاول ونصب الثانى عكس الوجه الاول وتقديره ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا فرفع خير الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب خير الثانى بفعل محذوف وانما كان أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والرابع نصبهما أى ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا وهذان الوجهان متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى رفعهما قوة برفع الثانى وضعف برفع الاول وفى نصبهما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثانى وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما والاوجه الاربعة المتقدمة فى ان خيرا فخير تجرى فى وان شرا فشر واذا ضربت أحدهما فى أربعة الآخر حصل ستة عشر صورة أرجحها ما مشى عليه المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام أحمد وأبو داود عن ابن مسعود (قوله ولو كان الذى الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد على ان اسم كان ضمير يعود على الشئ المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة الثالثة حذف نون كان) أى للتخفيف وصلا لا وقفا نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله فى لم يع لان اعادة الياء تؤدى الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجامع وكأن المصنف لم يذكر هذا الشرط هنا لان الذى ترجح عنده عدم اعتباره قال فى التوضيح تجب هاء السكت فى الفعل اذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين

الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا أرجح الاوجه فى مثل هذا التركيب وفيه وجوه أخر والثانى كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد * المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بلفظ المضارع

على وجوب الوقف على نحو ولم أك ولم تق بترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما) أي بالسكون (قوله ولم يك الخ) أصل يك يكون وأصل أك أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (قوله هو يكون وان يكون) فان الاول مرفوع والثاني منصوب ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين فانه مجزوم بحذف النون لعطفه على محل اكم وجه أيكم المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجزم بغير السكون لانها متحركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت على الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها أشبهت باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (قوله لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا يونس فأجاز حذف النون ولم يعتد بالحركة العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر بن صخر الاسدى

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بطاق الحركة على الضرورة كقول النجاشى

فلست بآتيه ولا استطيعه * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون لكن ضرورة وقبل هذا أبيات تتضمن ان النجاشى عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في أخ يمنى نفسه يواسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شئ لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج فاسقني منه (قوله ان يكنه فلن تسلط عليه الخ) فلا تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة مذكور في البخاري (تنبيه) سكت المؤلف عن مختر ضمير نصب متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المنفصل والمرفوع نحو لم يك زيد قائما (قوله لوجود الضمير) أي المتصل المنصوب * (السادس من المرفوعات اسم افعال المقاربة) لم يقل اسم كاد واخواتها لانه لم يثبت ان كاد ام الباب والمقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فان المعافاة من الله

والثاني أن يكون المضارع مجزوما والثالث أن لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم أك بغيا ولا يجوز في قولك كان وكن لانتفاء المضارع ولا في نحو هو يكون وان يكون لانتفاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لوجود الضمير ثم قال * (السادس اسم أفعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك

وحده فلا من العبد لربه قال بعض المشايخ والظاهر ان المقابلة على بابها لان اسمها قرب من خبرها وبالعكس فتأمل الا ان يقال ان الواسع وضعها قرب مدلول اسمها من مدلول خبرها وان كان العكس لازما لكن لم يوضح له فصح ان المفاعلة على بابها وهذا يؤخذ من الحفيد وتسمى أيضا النواسخ والنواقص قال شيخ الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشئ باسم جزئه تغليبا كتسميتهم الكلام بالكلمة انتهى وقال الفيشي قوله افعال المقاربة من باب التغليب أى لا من باب تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها او يسمى ذلك الكل باسمه وهنا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الاشهر أولا كثرا والاخف أو كونه أصلا وحكمة التغليب هنا اما الاشهرية لان أفعال المقاربة عندهم أشهر أفعال الباب في الاستعمال أو الاصل ولهذا تسميهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها الاصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب بابان متضادان (قوله لدنو الخبر) أى قربه ولا يتعين كونه خبر المبتدأ محذوف بل جعله حالا أولى لافادته حينئذ ان كاد وكرب وأوشك لا تكون افعال مقاربة الا في هذه الحالة أى حالة كونها مستعملة لدنو الخبر واما اذا ضمنت أو جردت فلا (قوله لترجيه) أى الخبر وهو من اضافة المصدر لمفعوله أى لترجي المتكلم الخبر في الاستقبال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كان ينبغي ان يقول على مقاربة مدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه والجواب ان قوله المسمى باسمها أى بواسطة أو على حذف مضاف أى المسمى بدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر وبكسرها والفتح أفصح لقول شيخ الاسلام وحكى كسرها وقيل ان كرب من افعال الشروع (قوله وهي ثلاثة أيضا) من تقسيم الكلي الى جزئياته وأما قوله أولا وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام فمعناه انها تنحصر في ذلك بمعنى لا تخرج عن ذلك لا من باب تقسيم الكلي ولا الكل (قوله وحرى) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو طريف في كتاب الافعال وأنكرها ابو حيان مع انه ذكرها في لمحته انتهى تصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناه صار حريا أى خليقا وجديرا يقال هو حرى أن يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو حرى ان يفعل كذا على فعيل أو حرى ثنيت وجمعت وأنثت انتهى قال بعض وهو

لدنو الخبر وعسى واخلولق وحرى لترجيه وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل للشروع فيه ويكون خبرها مضارعا * والاول السادس من المرفوعات اسم الافعال المذكورة وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضا عسى وحرى واخلولق وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها

مؤذن بان حرى بفتح الراء فعلا ماضيا غير ثابت وقد جزم العصام فى شرح الكافية بان حرى المعدود من الافعال بكسر الراء لا غير انتهى حفيد (قوله وهى كثيرة) انهاها بعضهم الى نيف وعشرين وذكر منها اقام نحو وقام زيد ينظم (قوله واخلولق) بخاء وقاف ووقع فى السلك المنظوم لابن مالك ان اخلولق من أفعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما فى سائر كتبه انتهى حفيد (قوله لا يكون الا فعلا الخ) وندر كونه اسما مفردا كقوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * أو جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أو جملة ماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا انتهى اشمونى (قوله لا يكون الا فعلا مضارعا) فيه تسمح لان الخبر هو الجملة لا الفعل المضارع وحده الا ان يقال نظر للظاهر (قوله ما يقترن) أى جوازا أو وجوبا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتى تفصيله حاصله انه يجب الاقتران بان فى حرى واخلولق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل و يجب التجرد من أن فى أفعال الشروع و يكثر الاقتران بان بعد عسى وأوشك و يكثر التجرد بعد كاد وكرب

﴿فائدة﴾ حكى ثعلب عسى زيد قائم فخرج على ان عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية خبرها قاله فى المغنى وقد تأتى عسى للاشفاق والترجى وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كراهة الخير ومحبة الشر كلاهما مما يشفق منه انتهى حفيد (قوله يكاد زيتها يضىء) أى يقرب زيتها من الاضاءة بلا نار (قوله وقد جعلت اذا ما قمت الخ) قائلها أبو حية بالياء آخر الحروف وهما من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابهما قد حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا ظرف للمستقبل وما زائدة وقمت فعل وفاعل يثقلنى خبر جعل وثوبى بدل من التاء فى جعلت بدل اشتمال لا فاعل يثقل بل فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبى يثقلنى وأعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ولا يصح ان يكون ثوبى فاعل يثقل لانه يجب فى المضارع الواقع خبر الافعال هذا الباب غير عسى ان يكون رافعا لضمير الاسم واما عسى فيجوز فى المضارع بعدها خاصة ان يرفع السببى كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز ان يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وهى كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتكملات افعال هذا الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال فى باب كان كذلك وهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا أن خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا ثم منها ما يقترن بأن ومنها ما يتجرد عنها كما يأتى تفصيله ان شاء الله تعالى فى باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان واخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها يضىء عسى ربكم أن يرحمكم قال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب السكر * وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر *

وقال آخر

فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر أنهض مضارع مرفوع وفاعله مستتر ونهض مفعول والشارب مضاف اليه الكرمة صفة للشارب وكنت كان واسمها أمشي مضارع مرفوع فاعله مستتر على رجلين متعلق بأمشي معتدلا حال من فاعل امشي والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل امشي مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره متعلق بامشي من الشجر صفة لاخرى والشاهد في قوله جعل وبعد البيتين

امشي قليلا وهي تسعفني * كأنني قوس رام وهي لي وتر
معاشر الناس من كان الزمان له * مساعدا فليكن منه على حذر

(قوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فلج كأني كنت باللوم مغريا واللوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وسمي قلبا لان الله يقلبه الى ما أراد بعد جزم العبد على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعا في جانب واحد لاشتدت الحرارة هنالك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن مفلوجا بالطبع والحكمة تأبى ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب والاغراء الاشلاء (الاعراب) هببت هب واسمها وألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا وفي طاعة جار ومجرور متعلق بألوم فلج فعل ماض وفاعله مستتر جوازا وكأني كأن واسمها وكنت كان واسمها ومغريا خبرها وباللوم متعلق بمغريا والجملة خبر كان والشاهد في هببت فانه من افعال الشروع (قوله وطئنا ديارا الخ) من الطويل وطئنا من الوطء وهو المشي والمعتدين الجائرين فهلهلت أي شرعت نفوس جمع نفس وهي الروح وتطلق على الدم يقال سالت نفسه أي دمه وتطلق على الجسد وعلى العين يقال أصابت فلانا نفس أي عين والاماتة ضد الاحياء وتزهق تذهب بسرعة واعلم أن ما ذكره المصنف من أن هلهل للشروع لم أقف عليه لاحد فان المنصوص للنحويين بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها لدنو الخبر اه حفيد (الاعراب) وطئنا ديارا فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه فهلهلت الفاء للعطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقبل الاماتة متعلق بتزهق الذي هو خبر هلهل والشاهد في هلهلت (قوله اغرب افعال الشروع) افعل التفضيل ليس على بابه أي غريبان من بينها وكذا قوله اشهرها (قوله وطفق) من باب ضرب أو من باب علم ومصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا على وزن فرح فرحا (قوله وطفقا) أي آدم وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء وفتح الصاد أي تخيط النعال وهي مؤنثة (قوله ابو السمال) بفتح السين المهملة

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * وقال آخر
وطئنا ديار المعتدين فهلهلت
نفوسهم قبل الاماتة تزهق
وهذان الفعلان أغرب
افعال الشروع وطفق
أشهرها وهي التي وقعت
في التنزيل وذلك في موضعين
أحدهما وطفقا يخصفان
أي شرعا يخيطان ورقة على
أخرى كما تخصف النعال
استترا بها أوراقا أبو السمال
العدوي وطفقا بالفتح

مشددة وبميم مشددة آخره لام أما ابن السماك بالكاف فهو واعظ لامقرى وقال بعض الاشياخ قاعدة اذا كان ابو فالسمال باللام فاذا كان ابن فالسماك بالكاف (قوله وهى لغة الخ) أى والأفصح كسر الفاء كما فى التصريح وقوله بياء مكسورة أى ولم يسمع فتحها وهذه الياء بدل الفاء (قوله أى شرع يمسح الخ) أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الا مضارعا وان مسحا مفعول مطلق لا خبرها (قوله سوقها) أى الخيل جمع ساق أى رجلها (خاتمة) قد اشتهر ان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات والغز به بعضهم بقوله

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد اثبتت * وان اثبتت قامت مقام جحود

وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الافعال وان معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال القائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب البكاء فقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قيل لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين (قوله السابع اسم ما حمل على ليس) انما حملت على ليس دون كان التى هى أم الباب لان هذه الاربعة مشابهة ليس فى نفى الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما حمل أى الالفاظ التى حملت على ليس لكنه راعى اللفظ فأفرد الفعل وجرده من علامة التأنيث ولو راعى المعنى لقال حملت والمراد بالحمل اعطاؤها أحكامها لا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس (قوله وهو أربعة) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للخبر كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها باجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية لعبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجميع أى جميع العرب ولا يرد النقض على دعواه الاجماع بمخالفة الاخفش فانه أهملها تارة واعملها اخرى لانه ان كان رأياله فلا نقض وان كان نقلا عن العرب فلا نقض أيضا لان نقله اعمالها عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لا على سماع ما يكون نصا فى العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب مذكورين بعدها هـ حفيد وقال الفيشى لأن قاعدة المصنف وابن مالك انهما لا يعتدان بالخلاف الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض ابى حيان على ابن مالك فى كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح لات فى الشرح لانها يحذف احد جزئيها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط فى

عملها

وهى لغة حكاها الاخفش وثمة لغة ثالثة طيئ بياء مكسورة مكان الفاء والثانى مطلق مسحا أى شرع يمسح بالسيف سوقها واعناقها مسحا أى يقطعها قطعا ثم قال (السابع اسم ما حمل على ليس وهى أربعة لات

عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم ينبه عليه المصنف في الشرح كما نبه على نظيره
من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وان كان أحدهما
معرفة فلابد أن يكون مقدرا (قوله في لغة الجميع) أي جميع العرب وسيأتي
ايضاحه (قوله بكثرة) مثلث الكاف وماذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما
انها تعمل في أسماء الزمان مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثاني انها لا تعمل
الا في الحين خاصة وعليه سيبويه اتباعا للوارد (قوله ولا يجمع بين جزأيها)
أي في الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والا فالعبارة مشكلة لانها
تصدق بحذفهما والمراد بجزأيها اسمها وخبرها واضافة الجزأين لها لادنى ملابسة
من حيث كونهما معمولين لها انتهى حفيد (قوله والا كثر الخ) أي لان الخبر
محط الفائدة فينبغي الاعتناء به فيذكر ولما كان قوله ولا يجمع بين جزأيها لا يدل
على أكثرية احد جزأيها بالحذف دون الآخر صرح به فقال والا كثر الخ (قوله
النافيتان) وصفهما بالنفي لبيان الواقع ووصفه لا بالنفي للاحتراز عن لا الصفة
والزائدة والناهية واسناد النفي اليهما حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والنافي
حقيقة انما هو المتكلم اه فيشي وأنت خبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة
واستفهامية وغير ذلك فحينئذ الوصف بالنفي للاحتراز عن ذلك لا انه لبيان الواقع
خلافا للفيشي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي اهل الحجاز فهو مجاز بالحذف
أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي اطلق الحجاز الذي هو محل وأراد اهله
أو استعارة وفيه من المبالغة ما لا يخفى اه فيشي والظاهر انه استعارة بالكناية
حيث شبه الحجاز بالاهل واثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة المجاز المرسل
الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح انه المحلية وما قيل في قوله لغة الحجاز يقال
في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من اسقاط اهل وما ذكره المصنف من انه
لغة الحجاز فيه قصور بل لغة نجد وتهامة أيضا (قوله نفي الخبر) أي انتفاؤه أي
بقاء النفي فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقا النفي لان هذه تشمل صورتين
يجب الاعمال فيهما باتفاق الحجازيين وهما نحو ما زيد قائما الا في الدار ونحو
ما زيد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشملهما (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به
كان أخصر وأظهر لانه ليس المراد انه كان مقدما ثم أخر وليس الواو للحال وكان
القياس منع تقديم المعمول ولو ظرفا أو جارا ومجرورا الا ان القاعدة انه لا يجوز
تقدم المعمول الا حيث يجوز تقدم العامل اه من الفيشي (قوله حمل) ليس
المراد بالحمل هنا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم
فيه نظر وانما المراد به اعطاؤها أحكامها وسبب ذلك أن الشرط وجد في ليس

في لغة الجميع ولا تعمل
الا في الحين بكثرة أو الساعة
أو الاوان بقلة ولا يجمع بين
جزأيها والاكثر كون
المحذوف اسمها نحو ولات
حين مناص وما ولا النافيتان
في لغة الحجاز وان النافية في
لغة أهل العالية وشرط
اعمالهن نفي الخبر وتأخيره
وأن لا يليهن معموله وليس
ظرفا ولا مجرورا وتنكير
معمولي لا وأن لا يقترن اسم
ما بان الزائدة نحو ما هذا
بشرا * ولا وزر مما قضى الله
واقيا * وان ذلك نافعك ولا
ضارك * وأقول السابع من
المرفوعات اسم ما حمل في رفع
الاسم ونصب الخبر على ليس

وهو الفعلية والاصل فى العمل للافعال ولم يوجد فى هذه الالفاظ (قوله وهى أحرف أربعة) انث الضمير مراعاة للخبر وهو الافصح مما ارتكبه المصنف كما سبق لان أحرف جمع تكسير والارجح فيه التأنيث كقامت الرجال (قوله ما ولا الخ) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يلى امعمول الخبر وليس ظرفا الخ) أما لو كان ظرفا جاز كما فى قوله

باهبة حزم لذوان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف لمواليا (فائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع فى الظرف والجار والمجرور لان كل شئ من الاحداث لابد أن يكون فى زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه فى ذلك للمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار والمجرور يحتاج الى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضى وغيره اه حفيد وما قاله المصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفى بخلاف معموله هو المشهور وقيل لا يمتنع قياسا على المعمول وقال بعض وما قاله المصنف من منع تقديم الخبر الظرفى لا يكاد يعقل فان تقدم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس كان أولى فان المعمول قد يمتنع حيث يجوز تقدم العامل كما فى معمول خبر كان (قوله ويحتمل ان أحدا فاعل الخ) وعليه فليست عاملة عمل ليس (قوله فما منكم من أحد عنه) أى عن القتل أو المقتول حاجزين أى دافعين والخطاب فى منكم للناس انتهى بيضاوى (قوله وحاجزين نعت له) أى لاحد على لفظه أى فحاجزين مجرور بالياء لانه نعت لمجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء فتنبه (قوله فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه وجوابهما الخ) المناسب فى عبارته تأخير قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجوابهما الخ وحينئذ فقوله كيف يوصف راجع للاحتمال الثانى وقوله وكيف يخبر به راجع للاحتمال الاول فهو لف ونشر مشوش وقوله قلت وجوابهما الخ هو جواب ان قلت ثم رأيت فى بعض النسخ تأخير قوله قلت عند قوله وجوابهما بعد وكيف يخبر به عنه فهو موافق لما قلناه ولله الحمد وبهذا استقامت عبارته واندفع قول الفيشى قوله قلت الخ جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا انتهى فان كلامه مبنى على أن قوله قلت وكيف الخ جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على أن قوله أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا

وهى أحرف أربعة نافية وهى ما ولا ولات وان فأما ما فانها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا والثانى أن لا يقترن الاسم بأن الزائدة والثالث أن لا يقترن الخبر بالا والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فاذا استوفت هذه الشروط الاربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين فأحد اسمها وحاجزين خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعنى ويحتمل ان أحدا فاعل منكم لاعتماده على النفى وحاجزين نعت له على لفظه * فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه

لان الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا
أن يقال قوله جواب بالمصادرة أى يشبه المصادرة فى عدم الافادة وقوله وهو أخذ
الدعوى أى نظير الدعوى والاستفهام فى الحلبى تقريرى للاثبات وحاصله انه
استدل بصحة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما
دعوى تحتاج لدليل وهذا كله على تسليم ما قاله الفيشى من ان قلت وكيف الخ
جواب وقد علمت ما فيه تأمل وعبارة على فهم الفيشى قوله وجوابه الخ فان هذا
يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله فى الحلبى استفهام انكارى معناه النفى
كأنه قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع
وحاصل الجواب أن هذا مفرد لفظا وهو جمع فى المعنى فوصفه بالجمع أو الاخبار
بالجمع منظور فيه للمعنى لا للفظ هذا ما فتح به المولى على الذهن القاصر (قوله ولهذا
جاء لا نفرق بين أحد) أى لا جل عمومه جاء الخ ووجه عمومه أن بين لا تضاف
الا الى متعدد فلما أضيفت بين الى أحد علم ان أحدا عام وهذا رأى له وغيره قدر
فى الآية معطوفا أى بين أحد وأحد وعليه فلا شاهد فى الآية (قوله بنى غدانة الخ)
هو من البسيط وغدانة بضم الغين المعجمة والدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث
حى من يربوع والذهب معلوم والصريف الفضة وتسمى الورق واللجين والخزف
بفتح الخاء والزاى المعجمتين والفاء وهو الآجر وقيل كل ما عمل من طين وشوى
بالنار حتى يكون فخارا (الاعراب) بنى منادى مضاف بحذف حرف النداء
وغدانة مضاف اليه وما نافية مهملة وان زائدة مؤكدة لما وأنتم مبتدأ وذهب
خبر ولا صريف عطف عليه ولكن حرف استدراك أنتم مبتدأ والخزف خبر
والشاهد فى البيت ابطال عمل ما النافية لاقترانها بان الزائدة وانما لم تعمل حينئذ
لانها محمولة على ليس وهى لا يقترن اسمها بان وروى يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب وخرجه المؤلف فى التوضيح على أن ان نافية مؤكدة لا مؤسسة لان نفى النفى
ايجاب ولا زائدة كافة قال شارحه انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة
بما النافية يجىء بها بعد ما تأكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة
بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة
بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى فى كتبه انتهى
وقد رد القول بان ان فى مثل ذلك نافية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى
الا مفصولا بينهما كما فى نحو ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد فعل مع
انهما بمعنى التحقيق وفى أن ان بمعنى ألا بمعنى التحقيق أيضا فلان قد يشوبها
معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا فى ألا بمعنى

وجوابه انه اسم عام ولهذا
جاء لا نفرق بين أحد من
رسله والخلاف كقوله
تعالى ما هذا بشرا ولم يقع فى
القرآن اعمال ما صريحا فى
غير هذه المواضع الثلاثة
على الاحتمال المذكور فى
الثانى واعمالها لغة أهل الحجاز
ولا يجيزونه فى نحو قوله
بنى غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

التنبيه أيضا كذا في شرح الكافية للرضي (قوله لاقتران الاسم بان) أي فهذا محترز الشرط الثاني واما اقتران الاسم بما الزائدة فمنعه بعض والمرضي ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيده (قوله وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انهما خبران للمبتدأ لا بنصبهما لاقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث واما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

فمن باب المفعول المطلق الذي عامله محذوف خبرا عن اسم عن مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا أي وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور وحذفا واقيم المضاف اليه دوران مقامه وانما عشنا على نصب منجنونا على هذا التقدير لكونه لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يسقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال في قوله وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذيبا لان معذب اسم مفعول لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا وهذا على رأي الاخفش واما مذهب سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له (قوله ولا في نحو وما محمد الخ) ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (قوله ما مسيء من اعتب) فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعفت عن العمل وكذا يقال فيما بعده أي فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب تقديمه أول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) واما قوله * واذ ما مثلهم بشر *

فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بني لابهامه مع اضافته للمبني وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أي ما في الوجود بشر مثلهم قاله في التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله مزاحم بن الحارث العقيلي وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث قيل وهو الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أي تطلبته حتى عرفته ومنى قرية بمكة والهدايا والهدي جمع هدية من هديت الشيء اذا قدرته سميت بذلك لان الله قدر فيها الشعائر ومنى تؤنث وتذكر والاغلب التذكير وهي تصرف ولا

لاقتران الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة لاقتران الخبر بالا ولا في نحو قولهم في المثل ما مسيء من أعتب لتقدم خبرها ولا في نحو قوله • وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف لتقدم معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الاربعة بل يقولون ما زيد قائم وقرئ على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهم بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم بالجر بباء زائدة وتحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما أن الباء تختص بالنصب وأملا فانها تعمل

تصرف واقتصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أى يراق ويصب وقيل سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له تمن فقال له اتمنى الجنة (الاعراب) قالوا فعل وفاعل تعرفنها فعل أمر وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول والضمير للمحبوبة والمنازل منصوب على الظرفية ومن منى يتعلق بمحذوف حال من المنازل وما نافية كل معمول عارف وانا مبتدأ وعارف خبر ومن موصولة وقوله وافى فعل وفاعل صلة والموصول وصلته مضاف لكل والشاهد فى البيت ابطال عمل ما بالا لانها معمول الخبر ومعنى وافى منى أتاها والمعنى ان عز احد لما اجتمع بحبوبته فى الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا له تعرفنها فى منازل منى فقال انا لا أعرف كل من وافى منى حتى اسأله عنها ﴿فائدة﴾ قال ابن مالك عمل لا اكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل لم يرد اعمالها صريحا الا فى قوله تعز فلا شئ الخ ومن صرح غير واحد ان اعمالها أى لا خاص بالشعر وجزم به فى القطر وقد جرى المصنف هنا على التعميم (قوله بالشروط المذكورة) وهى ان لا يقترن اسمها بان الزائدة وان لا ينتقض النفى بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم معمول خبرها (قوله فلا حاجة له) أى لذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل وتعز من العزاء وهو الصبر والتسلى والوزر الملجأ والواقى الحافظ وتعز فعل أمر وفاعله مستتر والفاء للتعليل ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشئ اسمها وعلى الارض متعلق بباقيا وباقيا خبر لا ولا نافية عاملة عمل ليس ووزر اسمها ومن جارة وما موصولة مجرورة بها وقضى فعل ماض والله فاعل والعائد محذوف والجملة صلة والموصول وصلته متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك انتهى واعمال لا عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وقيل لا شاهد فى الاول لان قوله على الارض خبر وباقيا حال وقال فى الشواهد والشاهد فى البيت ان لا عاملة عمل ليس فى الموضعين (قوله وربما عملت الخ) وهو نادر فان قلت كيف يكون نادرا ومن أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما انتهى تصريح (قوله انكرتها بعد أعوام مضين الخ) النكرة ضد المعرفة والاعوام جمع عام ومضين تأكيد والدار المحل يجمع البناء والعرصة كالدارة والبلد ومدينة الرسول والجار اسم لمن قرب داره من دارك وانكرتها أى الدار فعل وفاعل

بالشروط المذكورة لما
ألا شرط انتفاء اقتران ان
بالاسم فلا حاجة له لان ان
لا تزاد بعد لا ويضاف الى
الشروط الثلاثة الباقية
أن يكون اسمها وخبرها
نكرتين كقوله
تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا
وربما عملت فى اسم معرفة
كقوله
انكرتها بعد أعوام مضين لها
لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا
وعلى ذلك قول المتنبى

To: www.al-mostafa.com

ومفعول وبعد متعلق به واعوام مضاف اليه ومضين فعل فاعل ولها متعلق به لا نافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها الا نافية عاملة عمل ليس الجيران اسمها وجيرانا خبرها والشاهد فيه عمل لا في المعرفة في الموضعين وهو قليل وجعله في القطر خاصا بالشعر (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المتنبي الجود هو المطر الغزير ثم استعير للبذل في العطاء وسمي المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعة وقيل لانه يميل عن صاحبه ويزول عنه بسرعة وقيل لانه يميل القلوب بالشدة الى جمعه والمعنى ان صاحب الجود اذا شاب جوده بأذى لم يكسب حمدا (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف في شرح القطر وهو لحن ويمكن الجواب عنه بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالحمد مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا مفعول ثان ليرى (الاعراب) اذا ظرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لم يرزق جازم ومجزوم خلاصا مفعول من الاذى متعلق بمحذوف صفة لخلاصا والفاء عاطفة ولا نافية والحمد اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا المال باقيا والشاهد في لا حيث دخلت على المعرفة لتكررها وهي لا تدخل الا على النكرة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه واعلم ان الغالب في خبرها ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه كقوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * أى لا براح لي والصحيح جواز ذكره كقوله تعز فلا شئ الخ (قوله واما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها) جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اتيانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الفائت على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ان أولا على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك انتهى اشموني وقول الاشموني في الاتصاف بالعقل أى وان كانوا أمثالكم من حيث انهم عبيد لله ومخلوقون له وهو محمل القراءة الثانية المثبتة وقصده بذلك دفع التنافي بين القراءتين المثبتة والنافية فالنفي من حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال بعض لا شاهد في الآية لان ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين كقوله * ان حراسنا أسدا * وهو تخريج على شاذ (قوله نافعك ولا ضارك) اما صفة مشبهة او اسم فاعل اريد به الثبوت واما ان أريد به الحدوث فهو باق على تنكيره (قوله

واعمال

انما الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
اعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها وأما ان فتعمل بالشروط المذكورة الا ان تمتنع ولا اقتران اسمها بان حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها الا التقاء الساكنين ونصب عبادا على انه الخبر وأمثالكم صفة لعبادا وفي نكرتين نحو ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وفي معرفتين نحو ان ذلك نافعك ولا ضارك

واعمال ان هذه لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية انتهى تصريح وعلى ذلك قولك ان قائما أى ما أنا قائما وأصله ان أنا قائما فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت فاجتمع مثلان سكن الاول وأدغم فى الثانى وتقول على الاهمال ان قائم (قوله كالتاء فى راوية) تشبيه فى زيادة التاء للمبالغة الا أنها فى لات للمبالغة فى النفى وفى راوية للمبالغة فى الاثبات وما ذكره من ان التاء فى راوية للمبالغة فيه نظر بل هى لتوكيد المبالغة وان المبالغة من صيغة فعال (قوله راوية) أى كثير الرواية للحديث كعبد الله بن وهب مثلا (قوله أو لتأنيث الحرف) أو مانعة خلو فتجوز الجمع وحركت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس تحريكها لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت مع تحريك ما قبلها والتاء متحركة بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما فاتها بحذف أحد معموليها لزوما وزيادة التاء فى لات أحسن منها فى ثمت وربت لان لات محمولة على ليس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكشاف لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى لات بمعنى نقص استعملت للنفى أو هى ليس بكسر الياء فقلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله أبو الربيع قولان حكاهما فى المغنى وعملها باجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول فعل محذوف وهذا أحد قولى الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وبهذا اتضح قول المصنف لات فى لغة الجميع اى جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر فى الشواذ (قوله بالرفع) أى برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف كما قدره المؤلف وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى

واعمال ان هذه لغة أهل العالية * وأما لات فانها تعمل هذا العمل أيضا ولكنها تختص عن اخواتها بأمرين أحدهما انها لا تعمل الا فى ثلاث كلمات وهى الحين بكثرة والساعة والاوان بقلة والثانى أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس فالاول كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الواو للحال لا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتوكيد النفى والمبالغة فيه كالتاء فى راوية أو لتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها ومضاف اليه فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أى فرار وتأخير والثانى كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع أى وليس حين مناص حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها فى الساعة قول الشاعر

ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل جارة للحين خاصة كمنذ ومذ فتحصل في الحين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول لمحذوف اى لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر على اضمار من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الاولى حمله على حذف الاسم لما تقرر من ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان وأما قوله

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أى لات يحصل لهم أو لات لهم مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التيمي وهو من الكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أى عاقبته سيئة وندم فعل ماض والبغاة فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أى وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه والبغي مبتدأ ومرتع مبتدأ ثان ومبتغيه مضاف اليه ووخيم خبر الثاني والجملة خبر الاول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زبيد الطائي مات على دين النصرانية وقد أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه واسم لات محذوف أى وليس الاوان أوان وأوان خبرها فأجبنا فعل وفاعل وان مخففة من الثقيلة وليس من أدوات كان واسمها محذوف وحين خبرها وبقاء مضاف اليه والتقدير وليس الاوان أوان صلح ولا يشترط التنكير في معمولى لات بخلاف لا انتهى (قوله أصله ليس الحين الخ) أى أصل لات أوان ليس الخ ويؤخذ منه ان أصله ليس لان لات انما عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقدر ثبوته) أى معنى أى نوى معناه لا لفظه فلذا بنى (قوله شبيه الخ) وقال الرضى وأوان عند السيرافي والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة والاصل أوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى أوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاث سواكن وتقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين في المبنيات الا اذا كان جملة فلا يعترض بنحو من قبل ومن بعد وذكر في المغنى ان جعل التنوين

عوضا

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبغي مرتع مبتغيه وخيم
وقال الاوان قوله
طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء
أصله ليس الحين أوان صلح
أو ليس الاوان أوان صلح
فحذف اسمها على القاعدة
وحذف ما أضيف اليه خبرها
وقدر ثبوته فبناه كما بنى قبل
وبعد الا أن أوانا شبيه بنزال
وزنا فبناه على الكسر ونونه
للضرورة ثم قلت

عوضا مردود لانه لو كان للعوض لاعرب أوان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وذكر في توجيه الكسر في أوان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من الزائدة والثاني انه كسر تخلصا من التقاء الساكنين والبناء على سكون مقدر اه حفيد ﴿قوله الثامن خبر ان وأخواتها﴾ وتسمى بالحروف المشبهة للفعل ووجه الشبه اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله وأما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ اطلاقا للاسم الاعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ اتفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله ان ولكن الخ) التعرض لمعاني هذه الحروف من وظيفة أهل المعاني لا من وظيفة النحوي فلذلك تركه المصنف وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغي له ذلك الا أن يقال ذكره تتميما للفائدة وقوله ان الخ في محل جر بدل من أخواتها بدل مفصل من مجمل أو بدل بعض من كل ولا يختص بدل المفصل على الصحيح بالفاء والمجموع بدل كل من كل (قوله ولا يجوز تقدمه مطلقا) أى سواء كان ظرفا او جارا ومجرورا أم لا (قوله نحو ان في ذلك الخ) لف ونشر مشوش وفي الشارح مرتب (قوله وأخواتها الخمسة) فجملة الحروف ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاط المفتوحة لانها فرع المكسورة وعبر بالاخوات دون الاخوة الاحظها بعنوان الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى فقد انحرف لان المؤنث حرف الهجاء وكم من اشتباه نشأ من اشتراك قاله العصام في شرح الكافية (قوله فينصبن المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كأين أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأى وكم لم تنصبه هذه الاحرف (قوله ويرفعن خبره) على الاصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا فلو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا تحكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز

﴿الثامن خبر ان وأخواتها ان ولكن وكأن وليت ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا أنكالا﴾ وأقول الثامن من المرفوعات خبر ان وأخواتها الخمسة فانهن يدخلن على المبتدأ والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما ذكره الآن ويسمى خبرها

أن يليها و ينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر (قوله نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهي بتشديد النون حرف بسيط خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما قبلها فلا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ماهذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد نحو ماهذا أبيض لكنه أسود وقيل أو خلاف نحو مازيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف في المغني وصحح أبو حيان في النكت الحسان الجواز وكأن بتشديد النون وهي حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني • بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشئ لمفارقته الموضع الذي تتعلق به الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه ولا تأتي كأن للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجي ولا للتقريب خلافا لهم ولابي الحسين الانصاري ولا للنفي خلافا للفارسي (قوله لعل الساعة قريب) ذكر الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم

كأني من أخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو أن يتقدما

(قوله فلكونها الخ) الفاء داخلة على قوله لا يليق وقوله لكونها علة قدمت على المعلول الذي هو قوله لا يليق (قوله ان لدينا أنكالا) ان حرف توكيد ونصب ورفع ولدينا مبني على السكون في محل رفع ولدى مضاف ونا مضاف اليه وأنكالا اسمها منصوب ومعنى أنكالا قيودا ثقيلة قال البيضاوي والنكل القيد الثقيل (قوله لشغلا) أي اشتغالا بالله عن أمور الدنيا ﴿تنبيه﴾ قيل نصب الجزأين في جميع هذه الحروف لغة كحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا * كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا * ياليت أيام الصبا رواجعا * لعل أباك منطلقا ولا يرد على المصنف هذا لانه قائل على ان المصنف كالجمهور على انكار ذلك وتأويل شواهدها فالقعر في الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف أي ان مدة بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال ومفعول أي تلقاهم أسدا او يحكيان قادمة أو قلما ور واجعا و يوجد منطلقا قال المصنف ولا يقدر في هذين يكون و يكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ﴿فائدة﴾ تعمل عسى عمل ان في لغة ولا يكون اسمها حينئذ الا ضميرا كقوله • فقلت عساها نار كاس وعلها * كذا قال المصنف في التوضيح

نحو ان الساعة آتية اعلموا أن الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن يحيى حيث قال

كأني من أخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو أن يتقدما
عسى حرف جر من نداك يجرني * اليك فاني من وصالك معدما

ولا على أسمائهن فان الحروف محمولة في الاعمال على الافعال فلكونها فرعا في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه بينها و بين أسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان في ذلك لعبرة لمن يخشى وفي الحديث ان في الصلاة لشغلا وان من الشعر لحكما ويروى لحكمة فأما تقدمه عليها فلا سبيل الى جوازه لا تقول في الدار ان زيدا ثم قلت

﴿ وتكسر ان في الابتداء وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر بها عن اسم وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفي نحو أول قولي اني أحمد الله وتفتح في الباقي ﴾ وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر في تسع مسائل احداها في ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر انا أنزلناه في ليلة القدر

تبعا للسيرافي ولا يرد ذلك على المصنف لشذوذه أو لذهابه الى ما قاله المبرد من انها
باقية على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر كما كانت ولكن قلب الكلام فجعل الخبر
عنه خبرا (قوله وتكسر ان) قال المصنف في الاوضح تتعين المكسورة حيث لا يجوز
أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز
الامران ان صح الاعتباران اه وذكر سيبويه لذلك قاعدة فقال كل موضع
هو للجمل و يمتنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة
والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان ويخرج ذلك نحو لو ان زيدا قائم
لقمت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لوقوعها موقع الجملة الفعلية
ومع هذا فهي مفتوحة على مذهب سيبويه اه قاله الدلجموني على القطر (قوله
في الابتداء) المراد بابتداء الكلام أي افتتاح الجملة التي هي فيها أي انها في صدر
جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى أم لا وحينئذ فقوله وفي أول الصلة
الخ عطف تفسير وليست هذه الامور تمام القسم لانها تكسر في غير هذه الامور
كالواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام بدون تعليق
نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى
انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب
فتحها ولو قال في ابتداء الكلام بدل قوله في الابتداء كان أولى لان الابتداء اعم أي أطلق
انصرف للتجرد للاسناد هذا حاصل ما في الفيشي بايضاح من التصريح لكن كلام
شارحنا يقتضي ان قوله وفي أول الصلة الخ مغايرة لقوله في الابتداء تأمل وان أراد
بابتداء الكلام الذي لم يسبقه غيره حقيقة وقوله وقبل اللام المعلقة هي التاسعة في
الآتي وجعلها في الشرح سادسة (قوله اللام المعلقة) افهم كلامه أن المعلق هو
اللام وهو ما عليه ابن مالك ومذهب الجمهور ان المعلق هو ان الواقع في خبرها اللام
(قوله وتفتح في الباقي) أي باقي مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يجز فيه
الامران (قوله لان) أي باعتبار كسر همزتها وفتحها (قوله في ابتداء الكلام)
أي حقيقة أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله وانما
كسرت في هذه المواضع لانها لو فتحت لكانت مع صلتها في تأويل مصدر مبتدأ
فيحتاج الى تقدير خبر والاصل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس
المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله انا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب
الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لكان المعنى
على الاخبار بان الانزال حصل في ليلة القدر وحاصله الاخبار بظرف الانزال
أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالمفتوحة يجب تقديم

الثانية أن تقع في أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء

ما مفعول ثان لآتيناه وهي موصول بمعنى الذي وان وما بعدها صلة واحترزت بقولي أول الصلة من نحو جاء الذي عندي أنه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة أن تقع في أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية عن نحو أقبل زيد وعندي انه ظافر الخامسة أن تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر أحدا من النحويين اشترط الاولية في مسئلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقتان

خبرها نحو عندي انك كذا كما ذكره ابن عقيل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة) وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (قوله لتنوء) أي تثقل (قوله عندي انه فاضل) أي عندي فضله وانما وجب الكسر في قولك أعجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في اثناء الصلة لانها خبر عن اسم عين وسيأتي في كلامه وجوب كسرها اذا وقعت كذلك فهذه الصورة مستثناة من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثمت اه (قوله لكنها ليست في أولها) أي في اللفظ والا فهي واقعة في محل المبتدأ أوله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية) سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل أم لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصريح على أن ابن الخباز قال في النهاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيئني فيه الا انه يقرأ القرآن ﴿فائدة﴾ ليس في الاحرف الستة ما يكون هو ومعمولاه حالا الا حرفين ان المكسورة كما ذكر وكان نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون كأنهم لا يعلمون وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التنكير وليت ولعل طلبيان وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية وأما لكن فهي مستدعية لكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها صفة ولا صلة ولا خبرا [illegible] حالا قاله المصنف في شرح بانت سعاد (قوله وهو اذ واذا الخ) بيان لما يختص بالجمل بقطع النظر عما نحن فيه لان اذا خاصة بجملة الافعال وجملة ان ومعمولاها اسمية فلا تضاف الى اذا (قوله أولع) بالبناء للفاعل أي اشتغلوا بذلك وأكثروا منه (قوله وهو لحن فاحش) اعلم ان شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظرا الى ان الاصل في المضاف اليه الافراد وقد وجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين لانه ورد اضافة حيث الى مفرد نحو حيث سهيل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع ما بعدها أو يقدر لذلك خبرا وقال الشيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد الاولية) الاضافة للبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام لها الصدر وما له الصدر يمتنع ان يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة

متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في علمت ان زيدا لقائم لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة اه تصريح (قوله لفعلي العلم والشهادة) انما مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين القلبي وغيره فان قلت التعليق من خواص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجيب بأن الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزلت منزلته فعلقت تعليقه أو ان المراد بالشهادة العلم مجازا فتأمل والله اعلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله خمسه (قوله السابعة أن تقع محكية بالقول) أي تقع في أول الجملة المحكية بالقول احترازا من نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل فيجب الفتح واحترز بالمحكية مما اذا أجري القول مجرى الظن فتفتح ومن ثم روي قوله أتقول انك بالحياة ممتع بالوجهين ومعنى حكايتها بالقول أن تكون ان ومعمولاها صدرت أولا مكسورة ثم تحكيها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فأراد انسان آخر أن يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا في الجمل أو مفرد في معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقرر بخلاف الواقعة في اثنائها نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل فهي مجرورة بلام التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جوابا للقسم) أي سواء اقترن خبرها باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا جملة ولو وقعت في أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتقادي ان زيدا فاضل ومن الواقعة في أثنائه تقديرا نحو قوله

أو تحلفي بربك العلي * اني أبو ذيالك الصبي

على ان التقدير أو تحلفي على اني ابو ذيالك فهي في أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيير وفي كلام الحفيد ان المذهب المنصور وهو مذهب البصريين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب والفتح على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هي الثامنة في المتن وجعلها في الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أي تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثالين وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان قاله في التصريح وقال الحفيد ان قلت هلا جاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالمعنى عن العين مبالغة قلت

لفعلي العلم والشهادة أي مانعان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وشهد الله أنه لا اله الا هو السابعة أن تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومن يقل منهم اني اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق الثامنة أن تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه التاسعة أن تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا

الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر اه واحترزنا بقولنا أول الجملة الواقعة الخ من قولك زيد اعتقادي انه فاضل الخ ومن قولك اعتقادي انه فاضل فانه خبر عن اسم معنى في الثاني ووقعت في الاثناء لا في الاول (قوله ان الله يفصل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات (قوله عما لم أسبق اليه) أي الى جمعه في محل واحد والا فهو مذكور في كلامهم (قوله في ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر في تسع مسائل لا في ثمانية نعم ان جعل قوله وفي أول الصلة تفسيرا لقوله في الابتداء ولم يعد قوله في الابتداء قسما مستقلا صح قوله هنا أيضا والجواب ان قوله أيضا راجع لقوله يجب أي يجب أيضا كوجوب الكسر (قوله انه لن يؤمن) أي عدم الايمان من قومك فنائب الفاعل هو المصدر المؤول لا نفس ان وكذا يقال فيما يأتي (قوله انه استمع نفر الخ) النفر ما بين الثلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية يغلب عليها النارية والهوائية وقيل نوع من الارواح المجردة اه بيضاوي (قوله انه استمع نفر) أي استماع نفر (قوله لغير القول) اما لو كان مفعولا للقول فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم أشركتم) أي اشراككم بالله (قوله انك ترى الارض) أي رؤيتك الارض خاشعة كائن من آياته ومعنى خاشعة يابسة اه بيضاوي (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الاشموني أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انك فاضل اه فاعتقادي اسم معنى غير قول ولا شك ان فاضل غير صادق عليه الا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح لانها لو كسرت لكانت جملة والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط عائد على المبتدأ ولا رابط هنا والمعنى اعتقادي فضلك أي معتقدي فضلك فهي مؤولة بمصدر اما لو كان قولا نحو قولي انك فاضل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه نحو اعتقاد زيد انه حق فهو بالكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح في الاخير الفتح لانه لا يحل المصدر محلها لانه يختل المعنى اذ يصير اعتقاد زيد كون الاعتقاد حق وهو لا يصح لان الاعتقاد بمعنى المعتقد وجودي وكون الاعتقاد حقا أمر اعتباري والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولناه بالكون لان خبرها مصدر وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع في موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتي بموضع في الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله بأن الله هو الحق) أي بكون الله هو الحق (قوله مثل ما انكم تنطقون) فمثل حال من الضمير المستكن في حق أو صفة لمحذوف أي حقا مثل الخ

أن الله يفصل بينهم يوم القيامة وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق فيه فتأمله ويجب الفتح في ثمان مسائل أيضا احداها أن تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أي انزالنا الثانية أن تقع نائبة عن الفاعل نحو وأوحي الى نوح انه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن قل أوحي الي انه استمع نفر من الجن الثالثة أن تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله الرابعة أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة الخامسة أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي أنك فاضل السادسة أن تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق السابعة أن تقع مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون

أو صفة لحق لانها تابعة لغير معرب لانه مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما صلة أي زائدة لا أنها موصول اسمي لفتح ان ولو كانت موصولا اسميا لكان قوله انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيا لان ان موصول حرفي وهو لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه في غير المضاف للجمل لا يكون الا مفردا أو مؤولا (قوله تابعة) أي عطف نسق أو بدل كما مثل وأما النعت فتقدم انها تكسر والتوكيد لا يعقل لانه بألفاظ مخصوصة وأما البيان فالظاهر انه كالبدل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله مما ذكرنا) أي من الفاعل ونائبه والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر بدل اشتمال وبعد كتبي هذا رأيت البيضاوي صرح به فتأمله واحدى مفعول ثان ليعد كما أصل يعد ويعد (قوله في ثلاث مسائل في الاشهر) ومن غير الاشهر الواقعة للتعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لانه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر ان كانت ابتدائية كقولهم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح ان كانت عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أي حتى فضلك على العطف أو حتى فضلك على الجر بها والواقعة بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وشعبة بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بفتحها من عطف المفردات والواقعة بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت استفتاحية بمنزلة ألا الاستفتاحية لانها وقعت في ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك أحقا انك ذاهب (قوله الفجائية) نسبة للفجأة وهي البغتة وقال الحفيد نسبة الى الفجاءة بالمد وضم الفاء وهي ملاقاة الشيء بغتة (قوله فاذا ان زيدا بالباب) الفاء عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل بمصدر أي واذا ظرف زمان خبر أي ففي الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أي ففي الحضرة حضور زيد بالباب أو حرف مفاجأة أي فحضور زيد بالباب حاصل فالمصدر مبتدأ خبره محذوف وأما على الكسر ان فاذا حرف لانها ظرف لانها لو كانت ظرفا فاما معمول لخرجت أو لما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الاول فلان ما بعد الفاء لا يكون معمولا لما قبلها وأما الثاني فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها قال في المغني واذا الفجائية حرف عند الاخفش ورجحه ابن مالك ورجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزمخشري اهـ المراد منه

الآية أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم فانها في الاولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الاشهر احداها بعد اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا بالباب قال الشاعر

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وهو من الطويل وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام و بالزاى وهى طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز (الاعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى لثلاث مفاعيل كما قاله المرادى الاول نائب الفاعل والثانى زيدا والثالث سيدا والذى يظهر ان الضمير المستتر نائب فاعل لارى بحسب اللفظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث فسر أرى بأظن تأمل وكما الكاف جارة وما مصدرية أى كقول الناس فيه وهى معترضة بين مفاعيل أرى اذا الفجائية انه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة أى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد أى فاذا العبودية أى حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد أى حاضر وجملة أرى الخ خبر كان وعبد خبر ان والقفا مضاف اليه واللهازم معطوف عليه والشاهد فى كسر ان وفتحها والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح فيستوى الوجهان اه أشمونى (قوله فانه غفور رحيم) أى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة فالمصدر المؤول خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا واجب فيتعين الوجه الثانى ثم قال وههنا بحث وهو انه حيث كان تقديم الخبر فى ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغى ان لا يجوز حذفه لانه مفوت لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر فهى جملة مستقلة (قوله قرئ الخ) فالذى قرأ بالفتح عاصم وابن عامر وقرأ الباقون بالكسر (قوله وشارط ذلك الخ) فلو لم تقع خبرا عن قول نحو عملى انى أحمد الله وجب فتحها ولا يجوز الكسر لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق أو لم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن فالايمان قلبى أو اختلف القائل نحو قولى ان زيدا يحمد الله وجب الكسر فيهما ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لان المعنى قولى حمد زيد وهو لا يصح لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الاول فالخبر مفرد ونوقش فى ذلك بأن الصواب العكس لان الخبر على الاول مجموع انى أحمد الله مرادا به أحمد ولا شك انه جملة والخبر على الثانى مجموع ذلك مرادا به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعا لان كل ما أريد به لفظه

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم
يروى بفتح ان وبكسرها
الثانية بعد اذا الفجائية
كقوله تعالى من عمل منكم
سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
وأصلح فانه غفور رحيم قرئ
بكسران وفتحها الثالثة فى
نحو أول قولى انى أحمد الله
وشارط ذلك أن تقع خبرا
عن قول وخبرها قولا

فهو اسم وكل اسم مفرد لا محالة اه افاده حفيد وقد سبق للشارح في باب
الفاعل ونائبه ما يفيده (قوله كأحمد ونحوه) الكاف أدخلت الافراد الذهنية
ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس أو ان ونحوه توكيد للكاف (قوله
ونظير ذلك) أي في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانك اللهم)
أي هذا اللفظ ولا يحتاج لرابط لانها عين المبتدأ في المعنى (قوله لا اله الا الله) أي هذا
اللفظ * (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سواء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب
الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تعمل في الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام
المؤلف ظاهر في كلام الاخفش ويحتمل حمله على مذهب سيبويه بأن يقال قوله
خبر لا أي في بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله نافية الجنس) أي
صفة الجنس وحكمه أي المحكوم به عليه فاذا قلت لا رجل في الدار كان معناه
لا كينونة لرجل في الدار فهي نافية الكينونة التي هي صفة الجنس لا انها تنفي
الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول نافية الجنس نصا
ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها تنفي الجنس احتمالا أو تنفي الوحدة وقد
اعترض المصنف في ترك ابن مالك لهذا القيد وقد وقع في الاعتراض هنا (قوله
ويجب تنكيره كالاسم) افاد لم يقل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه
أراد تشبيهه بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب المبنيات ولم يقل وتنكيرهما لان
الاسم ليس مذكورا واشتراط تنكير الاسم ليدل على عموم وقوعه في
سياق النفي وتنكير الخبر لانه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض
واشتراط تنكيرهما لانها موضوعة للدلالة على التعدد بخلاف المعرفة فان
مدلولها جزئي فلو دخلت على المعرفة لادى الى اخراجها عن موضوعها واذا لم يرد
نفي التعدد يؤتى بما فيقال ما زيد في الدار لان ما موضوعة لنفي التعدد والواحد
(قوله وتأخيره) أي عن الاسم وكذا تأخير معمول الخبر ولعل العذر له انه لم يذكر
معمول الخبر في ان التي هي الاصل (قوله ولو ظرفا) أراد به ما يعم الجار والمجرور
لانهما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا واطلاق الظرف
على الامرين من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو عموم المجاز وانما
وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل
فهي فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير ولان عملها على غير القياس
لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه أن لا يعمل (قوله
ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضي
يحذف اسم لا في لا عليك أي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كالا

كأحمد ونحوه وفاعل القولين
واحد فما استوفى هذا
الضابط كالمثال المذكور
جاز فيه الفتح على معنى أول
قولي حمد الله والكسر على
معنى أول قولي مبتدأ أو
أني أحمد الله جملة أخبر بها
عن هذا المبتدا وهي
مستغنية عن عائد يعود على
المبتدا لانها نفس المبتدا
في المعنى فكأنه قيل أول
قولي هذا الكلام المفتتح
بأني ونظير ذلك قوله سبحانه
دعواهم فيها سبحانك اللهم
وقول النبي صلى الله عليه
وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله ثم قلت
* التاسع خبر لا التي لنفي
الجنس نحو لا رجل أفضل
من زيد ويجب تنكيره
كالاسم وتأخيره ولو ظرفا
ويكثر حذفه ان علم

بحذف الخبر لا مع وجود الاسم الا بعد كما فى نحو قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز أن يكون كزيد خبرا أى لا أحد مثل زيد وجاز أن يكون اسمها أى لا مثل زيد كائن وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف أى لا أحد كزيد اه شنواني (قوله وتميم) هو أبو قبيلة وهو تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر قاله الشيخ خالد فى شرح التوضيح (قوله لا تذكره حينئذ) أى لا تذكر الخبر حين العلم به بل توجب حذفه كما صرح به فى الشرح وان كان ظاهر قوله لا تذكره لا يقتضى وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تمش) لا ناهية وتمش مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وفى الارض متعلق به ومرحا حال أى حال كونك ذا مرح أى فرح أو المعنى تمرح مرحا أو لاجل المرح أى البطر (قوله فلا يسرف) أى القاتل فى القتل بأن لا يقتل من لا يحق قتله (قوله لا تحزن ان الله معنا) أى بالعصمة والمعونة روى أن المشركين طلعوا فوق الغار فأشفق أبو بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام ما ظنك باثنين الله ثالثهما فأعماهم الله عن الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وقيل لما دخلا الغار بعث الله حمامتين فباضتا فى أسفله والعنكبوت فنسجت عليه اه بيضاوى (قوله وتستعار للدعاء) أى تستعمل فى الدعاء وهو طلب الادنى من الاعلى قال الفيشى ولا الناهية هى لا الدعائية بعينها وسميت دعائية تأدبا فلا استعارة خلافا لما ذكره فى الشرح اه وتوجيه كلام المصنف انه أراد بالنهى طلب الاعلى من الادنى الكف وأراد بالدعاء طلب الادنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لا هو القسم الاول وقد استعملت للثانى أى استعملت فيه تأمل (قوله ما منعك أن لا تسجد) فى سورة الاعراف قال البيضاوى أى أن تسجد فلا زائدة للاشارة الى أن الموبخ عليه ترك السجود وقيل الممنوع عن الشئ مضطر الى خلافه وكأنه قيل ما اضطرك الى أن لا تسجد (قوله بدليل انه قد جاء فى مكان آخر) وهو سورة ص (قوله فلا تعمل) وقد يعمل الحرف الزائد نحو ما جاء من بشير (قوله دخولها فى الكلام الخ) يعنى باعتبار أصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بهذه الفائدة فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار (قوله لئلا يعلم) أى ليعلم أهل الكتاب انه أى الشأن لا ينالون شيأ مما ذكر من فضله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط وقيل لا غير زائدة والمعنى لئلا يعتقد أهل الكتاب أن لا يقدر النبى والمؤمنون على شئ من فضل الله ولا ينالونه اه بيضاوى (قوله وحرام) أى يمتنع عادة رجوع قرية أهلكناها أى الى التوبة أو الى الدنيا فليس المراد بالحرام المعلوم شرعا بل المراد به الممتنع عادة والشاهد فى قوله لا يرجعون أى انهم لا يرجعون ويحتمل أن لا

وتميم لا تذكره حينئذ﴾ والقول التاسع من المرفوعات خبر لا التى لنفى الجنس اعلم أن لا على ثلاثة أقسام احدها أن تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه نحو ولا تمش فى الارض مرحا فلا يسرف فى القتل لا تحزن ان الله معنا وتستعار للدعاء فتجزم أيضا نحو لا تؤاخذنا الثانى أن تكون زائدة دخولها فى الكلام كخروجها فلا تعمل شيأ نحو ما منعك أن لا تسجد أى ان تسجد بدليل انه قد جاء فى مكان آخر بغير لا وقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شئ من فضل الله وقوله تعالى وحرام على قرية أهلكناها انهم لا يرجعون الثالث أن تكون نافية وهى نوعان داخلة على معرفة

نافية أي عدم رجوعهم للجزاء حرام أي ممتنع اه بيضاوي (قوله وتكرارها) بكسر
التاء كما قاله شيخنا العدوي (قوله وعاملة عمل ان) أي لمناسبتها في افادة المبالغة
فانها للمبالغة في النفي كما أن ان للمبالغة في الاثبات فتكون من باب الحمل على النظير
أو النقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
لصحة قولنا ان زيدا ليس بقائم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل أمران) شرط
مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران و يشترط أيضا أن لا تقترن بحرف
جر فان اقترنت بحرف جر أهملت وكانت زائدة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد
وغضبت من لا شئ وشذ جئت بلا شئ قال الفيشي وانما أسقط هذا الشرط لانه
فرض الكلام في اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدها اسما لها
ولا خبرا لها فلم يحتج الى اشتراطه (قوله كما بينا) أي في قول المصنف و يجب
تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو نكرة لان المضاف للنكرة نكرة
وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) فبصرة
بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهي غير البصرة بفتح الباء اه فيشي
و به تعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهي قبة الاسلام
وخزانة العرب والمنسوب اليها بصري بالفتح اه غير مناسب لسياق المؤلف لان
البصرة المثلثة الباء هي المقابلة للكوفة تأمل (قوله قضية) أي هذه قضية
(قوله ولا أبا حسن) هو كنية لسيدنا علي بن أبي طالب والكنية من أقسام العلم
فهو معرفة فدخلت لا على معرفة (قوله يريد عليا الخ) أي يريد عمر بقوله ولا أبا
حسن لها عليا الخ (قوله وقول أبي سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبو معاوية
أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قوله لا قريش) اعلم أن قريشا تصغير قرش وهذا التصغير للتعظيم وقريش
هو ولد النضر فقول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة في البحر تعبث بالسفن
فشبهوا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها اه بيضاوي (قوله أرى
الحاجات الخ) قاله أبو الزبير الاسدي وهو بفتح الزاي وكسر الباء وفيصل بكسر
الزاي وفتح الباء كنية عبد الله بن الزبير بن العوام وهذا الشاعر قصد أبا خبيب
في طلب صلة فلم يعطه شيأ فأنشد فيه أبياتا منها هذا البيت وقوله يكدن أي يصرن
غير مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا وأمية هو مروان بن
عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء (الاعراب) أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها
والحاجات مفعولها الاول منصوب بالكسرة وعند ظرف متعلق بمحذوف حال
من الحاجات وأبي مضاف اليه وخبيب مضاف اليه و يكدن فعل وفاعل والجملة

فيجب اهمالها وتكرارها
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
* وداخلة على نكرة وهي
ضربان عاملة عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر كما تقدم
وهو قليل وعاملة عمل ان
فتنصب الاسم وترفع الخبر
والكلام الآن فيها وهي
التي أريد بها نفي الجنس على
سبيل التنصيص لا على سبيل
الاحتمال وشرط اعمالها
هذا العمل أمران احدهما
أن يكون اسمها وخبرها
نكرتين كما بينا والثاني أن
يكون الاسم مقدما والخبر
مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب
علم ممقوت ولا طالعا جبلا
حاضر فلو دخلت على معرفة
او على خبر مقدم وجب
اهمالها وتكرارها فالاول
كما تقدم من قولك لا زيد في
الدار ولا عمرو وأما قول
العرب لا بصرة لكم وقول عمر
قضية ولا أبا حسن لها يريد
علي بن ابي طالب رضي الله
عنه وقول ابي سفيان يوم فتح
مكة لا قريش بعد اليوم وقول
الشاعر
ارى الحاجات عند ابي خبيب
* يكدن ولا امية في البلاد

في محل نصب مفعول ثان لارى ولا نافية عاملة عمل ان واسمها محذوف تقديره
مثل وأمية مضاف اليه وفي البلاد متعلق بمحذوف خبر لا أي ولا أمية
موجودون والشاهد في لا أمية وقال العيني قوله ولا أمية هو أمية بن عبد شمس
والمراد بني أمية (قوله فقول) أو أنه شاذ (قوله لا مثل أبي حسن) ومثل
متوغلة في الابهام فلا تتعرف بالاضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أضيفت
لمعرفة فتتعرف فلم ينفع التأويل (قوله والثاني) أي تقديم الخبر (قوله لا فيها
غول) أي افساد للعقل والضمير للكاس أي الاناء من خمر وقوله ينزفون أي
يسكرون (قوله فلا فوت) أي فلا يفوتون الله بهرب أو تحصن (قوله لاضير)
أي لاضرر علينا اه بيضاوي (قوله فضلا عن أن يجب) أي زيادة على الوجوب
فوجوب الحذف معلوم نفيه وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا مصدر فضل
بمعنى زاد وعن بمعنى على قال ابن مالك ومن نسب لتميم وجوب الحذف مطلقا فقد
غلط لان حذفه لغير دليل يلزم عليه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك
التكلم بما لا فائدة فيه يشير بذلك للزمخشري والجزولي قاله في الهمع اه حفيد
(قوله لا أحد أغير) لا نافية للجنس واحد اسمها وأغير خبرها وهو مرفوع (تنبيه)
ذكر بعض انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله * اذا الداعي المثوب
قال يالا * أي يا فلان لا براح لي فحذف الاسم وهو براح والخبر وهو لي قرره بعض
الاشياخ وهو مخالف لما سبق عن الشنواني من انه لا يجوز حذفهما لان فيه اجحافا
(العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) اختلفوا في رافع المضارع
فقال الفراء وأصحابه هو تجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوله محل الاسم
قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو أن ولن امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس
حينئذ حالا محل الاسم وقال الكسائي العامل حروف المضارعة وقال ثعلب
المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الاقوال الاول وهو الجاري على ألسنة المعربين
حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول الكسائي أن جزء
الشئ لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه في الجملة ثم يحتاج
في كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون
المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد لو وأدوات
التحضيض نحو هلا يقوم زيد مع انه لم يحل محل الاسم وبارتفاعه في نحو الذي
يقوم وسيقوم وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كاد اذ الاسم لا يقع في هذه المواضع
لا يقال التجرد عدمي لانه الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي
ولو سلم انه عدمي فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه علامة لا مؤثر قال

فقول بتقدير مثل أي ولا مثل أبي حسن ولا مثل البصرة ولا مثل ... والثاني كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أي فلا فوت لهم وقوله تعالى لا ضير أي لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه اذا كان معلوما وأما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند احد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا احد أغير من الله عز وجل ثم قلت * العاشر المضارع اذا تجرد

أبو حيان ولا طائل للخلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الاقوال لكن يتبادر منه القول الذى رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا وتقديرا فخرج نحو تفد ويدخل نحو اشرب غير الخ فان أشرب مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخفيف (قوله من ناصب) أى متصف بالنصب وكذا قوله جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على اسماء ويحكما * (قوله يقوم ويقعد) لا فرق بين الصحيح والمعتل ولو قال يقوم ويخشى كان أولى ليكون مثالا للظاهر والمقدر (قوله فاما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام وأما قول على رضى الله عنه مخاطبا النبى ولعله هو الظاهر (قوله محمد تفد الخ) هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مفعول حمد سمى به نبينا لكثرة خصاله الحميدة وتفد من الفداء أى كل نفس تلاقى الهلاك الذى يقصدك فهى به أولى دونك واعرابه محمد منادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف النداء والعلم المنادى قيل معرفة بالعلمية التى كانت قبل النداء وقيل سلبت العلمية وعرف بالاقبال والاول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لانهما لا يقبلان التنكير وتفد بضم التاء من أفدى مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه واذا شرطية وما زائدة وخفت فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شئ متعلق بخفت وتبالا مفعول خفت وقول الشواهد صفة شئ أى باعتبار محله اى اذا خفت شيأ مهلكا وعلى ما قلنا فالمعنى اذا خفت هلاكا من شئ والشاهد فى تفد (قوله فهو مقرون بجازم مقدر) قال فى المغنى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد اجازه الكسائى حتى فى النثر بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة أى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله

قلت لبواب لديه دارها * تأذن فانى حمؤها وجارها

أى لتأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف ضرورة لتمكنه من ان يقول ائذن اه (قوله تبالا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبال بفتح التاء المثناة من فوق وبعده باء موحدة هو الفساد وقيل الحقد والعداوة وقيل التبال

من ناصب وجازم * واوي
العاشر من المرفوعات وهو
نا اتقرأ الفعل المضارع اذا
من ناصب وجازم كقولك
يقوم زيد ويقعد عمرو واما
قول ابى طالب مخاطبا النبى
صلى الله عليه وسلم
محمد تفد نفسك كل نفس
* اذا ما خفت من شئ تبالا
فهو مقرون بجازم مقدر
وهو لام الدعاء وقوله تبالا
أصله وبالا فأبدل الواو تاء

الوبال أى الهلاك أبدلت واوه تاء مثل تترى وفى الصحاح تبله الحب واتبله أى اسقمه وأفسده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أصله الخ على أحد الاقوال وكلام الصحاح مؤيد لقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث) بضم الواو وقوله ووجاه بكسر الواو الثانية وقوله وتجاه بكسر التاء كما رأيته فى نسخة صحيحة (قوله وأما قول امرئ القيس) أى بن حجر الكندى قال فى الشواهد وامرؤ الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعى رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو الشدة أى عبد الصنم أو عبد الشدة (قوله فاليوم الخ) هذا البيت من الكامل من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمرا حتى يأخذ بثاره فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه فلا يأثم بشربها اذ قد وفى بنذره واليوم يطلق على أربعة أوجه ذكرها المؤلف فى شرح بانت سعاد احدها مقابل الليلة ومنه سبع ليال وثمانية أيام الثانى مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره وآتوا حقه يوم حصاده الى ربك يومئذ المساق والمراد ساعة الاحتضار الثالث مدة القتال نحو ويوم حنين الرابع الدولة ومنه قوله تعالى وتلك الايام نداولها بين الناس والمراد به هنا فى البيت القسم الثانى أى مطلق الزمان وقوله اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث فى الشين وبهن قرئ شرب الهيم وقال ابو عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كصحب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطحن بمعنى المطحون وبالضم المصدر والمستحقب المكتسب وأصله جمع الشئ فى الحقيبة وهى الخرج والاثم الذنب والواغل الداخل على القوم فى طعامهم وشرابهم من غير دعوة (الاعراب) الفاء عاطفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق باشرب واشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب والمفعول محذوف تقديره خمرا ومستحقب مضاف اليه واثما منصوب بمستحقب لاعتماده على صاحب الحال والجار والمجرور فى محل نصب صفة لاثما ولا واغل معطوف على اثما اسكن كسره لمناسبة القافية قال فى الشواهد والصواب ان واغل عطف على مستحقب أى وغير واغل والشاهد فيه جزم تشرب من غير جازم وأجيب بما ذكره المؤلف وقيل هذا البيت قوله

حلت لى الخمر وكنت امرأ * من قبلها فى شغل شاغل

(قوله واسكن حذفت الخ) واختلف فى حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن بسكون التاء ورسلنا وبارئكم ويأمركم والثانى المنع مطلقا فى الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية فى البيت اسقى والثالث الجواز فى الشعر والمنع

كما فى الوافى وراث ووجاه وتجاه وأما قول امرئ القيس
فاليوم أشرب غير مستحقب
اثما من الله ولا واغل *
فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة

في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال ابوحيان واذا ثبت نقل أبي عمرو كان حجة وعليه فيكون اشرب مرفوعا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفاكهي وقول الشارح للضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الخ يناسب القول الاول وحرر (قوله ربغ من قوله الخ) أى الراء والباء من اشرب والغين من غير فهي كلمة ملفقة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أى ضم الباء وقوله منزلة مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أى المركب من كلمتين وقوله المتصل أى في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أى للضاد وقوله بالسكون أى للضاد وقوله ربغ بالضم أى للباء وكذا قوله بالاسكان أى للباء

(باب المنصوبات)

بالتنوين أى هذا باب في بيان المنصوبات جمع منصوب أو منصوبة كما تقدم في المرفوعات وقوله المنصوبات أى بالاصالة لا بالتبعية فانها أكثر من خمسة عشر (قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لأل وفيه نظر لان ال لا تكون اسما الا اذا دخلت على وصف تجدد به الحدوث وهذا مفقود هنا وقيل انه راجع أى الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة والباء في به اما للالصاق أو للآلة وقال الفيشي قوله المفعول به أى ما يصدق عليه المفعول به والا فالمفهوم الكلي لا يتأتى نصبه وكذا بقية المفاعيل والذي ينبغي ان أل ومفعول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علما في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم وكذا بقية المفاعيل وعلى أن لها معنى تكون أل موصولة ومفعول صلته و به متعلق بمفعول والهاء عائدة الى أل ومعنى الباء الالصاقة أى الذي الصق به فعل وقال الرضي معناها المقابلة و ينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدرء أى الذي دفع به ودرئ به فعل لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا معنى له هنا اه فيشي (قوله المفعول به) و يقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المغني جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر دورانا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أى اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوب أعم من الاسماء والمراد بالوقوع التعلق أى ما توقف تعقل الفعل على تعقله

أو على تنزيل ربغ بالضم منزلة عضد قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فسكنوا ما في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم ربغ بالاسكان والمنصوبات شرعت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات خمسة عشر

(باب المنصوبات خمسة عشر احدها المفعول به وهو ما وقع عليه

(قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به ينصبه الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعله فان حمل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى أن يحمل قوله فعل على الاثر فيعم الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا وقع عليه فعل الفاعل الذى هو ضمير المتكلم بلا واسطة حرف اه حفيد (قوله لانها الاصل) أى فى المنصوبات (قوله وغيرها) أى غير المفاعيل (قوله محمول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومشبه بها كمفعول الصفة المشبهة اه فيشى فالعطف مغاير والاحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشياخ انه عطف علة على معلول (قوله صاحبا) بالتثنية وقوله المقرب بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء مفتوحة اسم كتاب فى النحو لابن عصفور وأما التسهيل فهو لابن مالك (قوله كما فعل الزمخشرى) راجع للنفى وهو البداءة بالمفعول المطلق ووجه ما فعله الزمخشرى وابن الحاجب أن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة لانه الذى صدر منه فكان هو الاولى بالتقديم على بقية المفاعيل (قوله الالتباس) أى لولا النصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا أو الذى قام الذى فى الدار وانما أعطى الرفع للفاعل لانه عمدة والرفع يناسب العمدة والنصب يناسب الفضلة (قوله لا المباشرة) أى التعلق الحسى (قوله أعنى تعلقه الخ) أى أعنى بالتعلق المعنوى (قوله أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به) أورد عليه أن كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو ولا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به فى مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما وأجيب أن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل اسنادا وقال الحفيد والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانه الا وقوع له على شئ ويخرج مفعول الافعال التى لا تحس بحاسة البصر لان وقوع الشئ على الشئ من مدركات البصر كما قاله العصام وقولنا وقوع الفعل به أى فى العبارة فيدخل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يفد دخول النفى نفى الوقوع ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده وانما أفادت كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك فهم كونه وقع عليه الفعل ويدخل فى التعريف ما دخلت عليه لام التقوية لضعف عامله بحذف أو تأخر أو فرعية فى العمل نحو يا لزيد ولزيد ضربت وأنا ضارب لزيد لان اللام لزيادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أى بمفعول

كضربت زيدا ثم وأقول المنصوبات محصورة فى خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب ووجهه ما اخترناه ان المفعول به احوج الى الاعراب لانه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوى لا المباشرة أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك

لم يكن الا للفعل المتعدى ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان الفعل معه لا عليه ثم قلت ﴿ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان ألزمناه﴾ وأقول الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدى نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ أمره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الاصل كما فى هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا أى أنزل ربنا خيرا بدليل ماذا أنزل ربكم والثانى نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب وقد يضمر وجوبا فى مواضع * منها باب الاشتغال

فخرج اشترك زيد وعمرو لانه فاعل لا مفعول (قوله لا يعقل) أى الفعل أى على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أى المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع المسافة لا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أضمر الخ) أى من المفعول به ما أضمر الخ ويفهم من قوله ومنه ما الخ أن الاصل فى عامل المفعول به أن يكون مذكورا وحذفه على خلاف الاصل (قوله أضمر) فى تعبيره تسامح اذ لا يقال ذلك الا فى الضمائر اذا استترت لا ما حذف (قوله جوازا) صفة لمفعول مطلق محذوف أى اضمارا جوازا أى جائزا أو صفة له على حذف مضاف أى اضمارا ذا جواز لان الاضمار ذا جواز لا جواز أى اضمارا متصفا بالجواز (قوله نحو قالوا خيرا) أى نحو خيرا من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خيرا بقالوا لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان فى معنى الجملة أو أريد به لفظه مثال ما فى معنى الجملة قلت قصيدة أو قلت شعرا ومثال ما أريد لفظه قلت زيدا أى قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أى الاسم المنصوب فى باب الاشتغال والضمير فى قوله منها عائد على المواضع وذكر المصنف منها ستة ولم تنحصر فيها بل هى كثيرة فأولها باب الاشتغال (قوله وكل انسان ألزمناه طائره) أى صحيفته المكتوب فيها العمل سميت بذلك لتطايرها من خزانة تحت العرش فتلتصق بعنق صاحبها ولا تجاوزه وطائره مفعول لالزمناه المذكور على الظاهر لا المحذوف وحرر (قوله أربعة الفعل الخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان من متعد كما يأتى فى كلامه وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم اه حفيد وقوله ووصفه أراد به ما يعم أمثلة المبالغة نحو أما العسل فانا شراب ويعم اسم المفعول نحو زيد معطى غلامه درهما (قوله الفعل المتعدى) وهو الذى يصل للمفعول به بدون واسطة كما قال الشارح ويسمى غير قاصر ويسمى متجاوزا بخلاف اللازم وهو الذى يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر (قوله ولولا دفع الله الناس) أى باستيلاء المسلمين على الكفار لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول (قوله قالوا خيرا أى أنزل الخ) وقرأ زيد بن على قالوا خير بالرفع على جعله خبر المبتدا محذوف أى المنزل خير فماذا مبتدا وأنزل ربكم خبره والمعنى أى شئ أنزله ربكم وعلى قراءة النصب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله باضمار تريد) أى تريد مكة وهو على حذف همزة الاستفهام أى أتريد مكة (قوله لمن سدد) أى صوب سهما أى لمن يريد رميه (قوله القرطاس) وهو كل أديم ينصب للنضال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله باضمار تصيب)

أى وهى جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعلك مصيبا للقرطاس ولو جعل الاصل ارم القرطاس أوصب القرطاس كان أوضح من المضارع (قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس ليشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى اهنت زيدا ضربت اخاه أو زيدا اخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن محل الجواز اذا كان الناصب المقدر متعددا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع الا عند الاخفش كما بينه الشاطبى اه يس على الفاكهى (قوله و يتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيد الان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدا خبره ماقبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها فخرج الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر فى هذا الباب الا بما يصلح للعمل فيما قبله قاله شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم (قوله صالح للعمل الخ) أى بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملابسه عمل فى الاسم المتقدم فخرج ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لا تصلح أن تطلب المتقدم وقضيته أن الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل المتأخر فيه أدنى و يؤيده ماقاله فى المغنى فى بحث اذا ومالا يعمل فى هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال اه فأفاد أن المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا و يؤيده قول التوضيح الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل الخ كما فى المنصوبات لكن كلام السيوطى والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجرى فى المرفوعات فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات وقوله صالح أى كل من الفعل والوصف فافرد لان العطف باو (قوله او ملابسه) أى ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير أو كان موصوفا بالمتصل بالضمير أما اذا كان مجرورا بالحرف نحو زيدا مررت به فهو من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لا من قبيل الملابس (قوله زيدا انا ضاربه) انما فصل بقوله انا لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد وكان بمعنى الحال أو الاستقبال وقول بعضهم يشترط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول زيدا انا ضاربته محمول على ما اذا لم يحتج للفاصل كما فى الفعل (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيدا ضربت غلامه) أى اهنت زيدا ضربت غلامه ولا تقل ضربت زيدا لانك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل أى موافق

وحاصله أن يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا وكل انسان الآن أو غدا ومثال اشتغال الوصف زيدا ضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب فى ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيدا ضربته وألزمنا كل انسان ألزمناه وانما كان الحذف هنا واجبا لان العامل المؤخر مفسر له

لم يجمع بينهما وهذا رأى الجمهور وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد وقال الفراء الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر ورد على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين وعلى الكسائى بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت

﴿ ومنه المنادى وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو يا عبد الله و يا طالعا جبلا وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى ﴾

وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به ان قولك يا عبد الله أصله يا ادعو عبد الله فيا حرف تنبيه وادعو فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف اليه ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثانى الاستغناء عما جعلوه ٧ عماده فى كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا واخواتها وقد تبين بهذا ان حق المناديات كلها ان تكون منصوبة لانها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا

ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان المفعول الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المنوى ولا يجمع بين البدل والبدل منه واعترض بأنه ان أريد لا يجمع على سبيل التأسيس فسلم وان أريد على وجه التأكيد فلا يسلم و بأنه كيف يصح عدم الجمع بين البدل والمبدل منه والواقع الجمع بينهما نحو بلاغه و ردّ الاول بأن الحذف ينافى التأكيد والثانى بان المستشكل التبس عليه البدل التعويض عما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول لا الثانى انظر حاشية شيخ الاسلام على ابن الناظم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقض بقوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازى ان رأيت الثانى تأكيد للاول وأنه فى هذا الباب فالثانى أصل تأسيس وتقديرا آخر قبله أمر صناعى و يؤخذ من كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو وعندى عمد أى ذهب انتهى يس على الفاكهى بتصرف (قوله فلا يستقيم الغاؤه) وأيضا الكسائى لا يقول بزيادة الاسماء *(قوله ومنه المنادى) هو ثانى المواضع المحذوف عاملها وجوبا وعند المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل وفى كلام أبى على ان يا واخواتها اسماء أفعال فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من قبيل ما أضمر عامله وجوبا وهو المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهو عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذى حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر الخ) ظاهره كان صالحا للال ام لا وهو مذهب الجمهور ففيه رد على ثعلب القائل بانه ان كان صالحا للال جاز نصبه ورفعه والا وجب نصبه ووجه الرد انه اطلق فى النصب (قوله أو نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازنى لا يكون المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادى ما لا يقصد فهم ان المنادى لا بد ان يكون لاشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة يتبادر من النكرة انها نكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها بكونها غير مقصودة لانها مع القصد لا تكون نكرة انتهى فيشى (قوله وهو يا واخواتها) الحاصل انها ثمانية فالاول الهمزة للقريب عند الجمهور والثانى أى بالفتح والقصر والسكون قيل للقريب وقيل للبعيد وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث يا وهى أم الباب ولهذا قيل انها أعم الحروف وانها للقريب والبعيد مطلقا وقيل للقريب حقيقة أو حكما كالنائم والساهى وقيل مشتركة بينهما و بين المتوسط وهى حرف

اجماعا الرابع أيا وهي للبعيد وفي الصحاح انها لنداء القريب والبعيد قال في المغنى
وليس كذلك الخامس هيا وهي للبعيد وهاؤها أصل وقيل بدل من همزة أيا انتهى
السادس آي بالمد والسكون السابع آيا بالمد وهما للبعيد وذكر الاخفش آ
وجعلها ابن عصفور للقريب الثامن وا للندبة عند الجمهور وقيل تستعمل
في غيرها أيضا (قوله اشبه الضمير) وهو الكاف في ادعوك وبنى على مايرفع به جبرا
لما فاته حالة الاعراب لانه حالة الاعراب ينصب بالفتحة (قوله ويازيدان ويازيدون)
لم يدخل ال لانه لا يجمع بين يا وأل وقوله العلم اذا ثنى أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما
فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت
الاضافة محضة كامثل المثال أو غير محضة كياحسن الوجه والشبيه بالمضاف وهو
ما اتصل به شئ من تمام معناه اما منصبا أو برفع أو بخفض نحو ياطالعا جبلا
وانما عمل طالعا النصب في جبلا لاعتماده على يا أو على وصف مقدر أي ياشخصا
طالعا قرره بعض الاشياخ * (قوله المنصوب باخص) هو ثالث المواضع الستة التي
يحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة
أحكام افادة الاختصاص بالمتكلم كان النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وانهما
للحاضر وافادتهما التأكيد ويفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية
فهو انه ليس معه حرف نداء لالفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى وانه لا يقع في أول
الكلام بل في وسطه أو بعد تمامه نحو أنا افعل كذا أيها الرجل وانه لابد ان يتقدم
عليه اسم بمعناه في التكلم والخطاب وانه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه
مفردا معرفة كما في بنا الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبنى
على الضم وانه يكون بال قياسا وانه لا يكون نكرة فلا يكون اسم شرط ولا استفهام
ولا تعجب لان هذه نكرات ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وان ايا هنا
لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء وان صفة أي هنا واجبة الرفع بلا
خلاف وفي النداء أجاز المازني نصبها وانه هنا اختلف في ضم أي هل اعراب أو بناء
وفي النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء
فعل الدعاء وانه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الانفس المتكلم وانه
لا يجوز فيه الترخيم وانه لا يستغاث به ولا يندب واما الاحكام المعنوية فامور
احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض
من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر
أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لاخص لا
للمنصوب لانه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لان رتبة

وانما يكون مبنيا اذا اشبه
الضمير بكونه مفردا معرفة
فانه حينئذ يبنى على الضمة
أو نائبها نحو يازيد ويازيدان
ويازيدون وأما المضاف والشبيه
بالمضاف والنكرة غير المقصودة
فانهن يستوجبن ظهور النصب
[illegible]
وتقدمني ذلك كله [illegible]
مفصلا في باب البناء فمن أحب
الوقوف عليه فليرجع اليه
ثم قال والمنصوب باخص
بعد ضمير متكلم

المعمول التأخير عن عامله فلا يقع في ابتداء الكلام أبدا ولا بعد غائب ويقل بعد المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لانه اكثر استعمالا من المقرون بال ومن اياريه ولعل المصنف انما قدم المقرون بال بناء على معتقده من ان الاقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع ان الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله بال) أي الجنسية اصالة فلا ينافي كونها للعهد لان الجنسية أعم من العهدية (قوله اقرى الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطوف على بال (قوله فيلزمها مايلزمها) فتضم لفظا وتنصب محلا وتتصل بها ها التنبيه وتوصف باسم لازم الرفع محلى بال (قوله انا افعل الخ) فانا افعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت أى على اللفظ (قوله والمنصوب بالزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله واتق من التحذير وقوله ان كررا وعطف اى في البابين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة وقوله او كان اياك اى في التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلفظ ايا والحاصل ان اياك للتحذير وعاملها محذوف وجوبا سواء كان هناك عطف أو تكرار ام لا واما اذا فقدت اياك فلا يحذف العامل وجوبا في البابين الا مع العطف او التكرار والمراد العطف بالواو خاصة اتفاقا ولم ينبه عليه المصنف وبما قلناه يعلم الرد على ابن مالك القائل بجواز الحذف اذا افردت ايا واما اياى واياه فشاذ (قوله ونحو الاسد الاسد) تحذير باسم المحذر منه مكررا واولى باسم المحذر نحو رأسك رأسك أى باعد رأسك (قوله او كان اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذر او باعد لا انه الزم ولا اتق ففي العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الاصل باعد نفسك من الاسد فحذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثاني (قوله ناقة الله وسقياها) تحذير باسم المحذر منه والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقربوها بعقر ولا غيره واحذروا المحل الذي تسقى منه وهو البئر المعروفة واولى باسم المحذر نحو لسانك وبذلك فالمصنف عطف في المحذر منه فاولى المحذر (قوله واياك من الاسد) اذا جيء بالمحذر منه بعد اياك نحب جره بمن أو عطفه بالواو خاصة وفى جر المصنف له بمن رد على رواية اياك اياك المرأفانها شاذة عند المصنف ولا يجوز نصبه اذا لم يعطف (قوله والمحذوف عامله الواقع في مثل الخ) هذا هو الصواب بغير واو عاطفة للواقع وان تمحل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر او الواقع بدلا من اللفظ بفعله كسقيا ورعيا وعلى الحال المؤكدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفا وهذا هو الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسقاط الواو يجعل الاغراء والتحذير

ويكون بأل نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وضدا أيا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وإيا فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وعلينا قد لا نحو بك الله نرجو الفضل شاذ والمنصوب بالزم أو احذر وجوبا ان تكرر أو عطف عليه أو كان إياك نحو السلاح السلاح ونحو الأخ الأخ ونحو السيف والرمح ونحو الاسد الاسد ونفسك نفسك ونحو ناقة الله وسقياها وإياك من الاسد والمحذوف عامله والواقع في مثل

قسم من التكميل البتة وانما قيد المحذوف بالمصدر والحال لانه ليس كل ما حذف عامله يكون حذفه واجبا فابقاؤه على عمومه وجعله مما حذف وجوبا فاسد و يكون خارجا عن المفعول به (قوله مثل) بفتحتين قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده أى المحل الذى يضرب فيه بالمحل الذى ورد فيه أولا أى شبه المحل الذى استعمل فيه بالمحل الذى ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله الكلاب على البقر) أى أرسل الكلاب على البقر أى بقر الوحش ومعناه كما فى الهمع خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها وهو راجع للمثل وتقول تمرا أى اعطنى تمرا وقوله الكلاب على البقر أى فى رواية النصب اما على الرفع فمبتدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله انته خيرا لك راجع لشبه المثل أى انته وائت خيرا (قوله على الاختصاص) هو فى الاصل مصدر اختصصته بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قول الشارح وحقيقته) أى تعريفه أى تعريف المنصوب على الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعم ايا وان قوله فيما يأتى و يكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أى مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة (قوله قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله) يعنى قصر حكم الضمير عليه ففى نحن العرب أقرى الناس الخ قصد تخصيصه باقراء الضيف وفى قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضمير أى بالمحكوم به على الضمير أى بالمخبر به عن الضمير فحاصله ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذى قبله أى الفخر (قوله فالاول وقوله الثانى) أى التواضع والثالث زيادة البيان (قوله لنا معشر الخ) هو من بحر الطويل ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره والمعشر الجماعة ولنا خبر مقدم ومجد مبتدأ مؤخر ومعشر منصوب على الاختصاص والانصار مضاف اليه وقد اختص معشر الانصار بالمجد والشرف الذى اتصف به ضميرنا ومؤثل صفة لمجد وبارضائنا جار ومجرور والباء سببية وخير مفعول ارضائنا لانه مصدر مضاف لفاعل واحمد بدل من خير او عطف بيان والشاهد فى معشر الانصار فان القصد منه الفخر (قوله جد بعفو الخ) من بحر الخفيف ونصف البيت الباء من العبد ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا وبعفو متعلق به فانى ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها فى محل نصب وفقير خبرها والى العفو متعلق بفقير وأيها مبنى على الضم فى محل نصب باخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاى مرفوع بضمة ظاهرة ويا الهى يا حرف نداء والهى منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها

وشبهه نحو الكلاب على
البقر وانته خيرا لك
وأقول من المفعولات التى
التزم معها حذف العامل
المنصوب على الاختصاص
وهو كلام على خلاف مقتضى
الظاهر لانه خبر بلفظ النداء
وحقيقته انه اسم ظاهر
معرفة قصد تخصيصه بحكم
ضمير قبله والغالب على ذلك
الضمير كونه لمتكلم نحو أنا
ونحن ويقل كونه لمخاطب
ويمتنع كونه لغائب والباعث
على هذا الاختصاص فخر
أو تواضع أو بيان فالاول
كقول بعض الانصار
لنا معشر الانصار مجد مؤثل
بارضائنا خير البرية أحمدا
ومثال الثانى قوله
جد بعفو فاننى ايها العبد
الى العفو يا الهى فقير
ومثال الثالث

إشتغال

اشتغال المحل بحركة المناسبة واله مضاف و ياء المتكلم مضاف اليه والشاهد في أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب) هو من بحر البسيط ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب ورفع ونا اسمها في محل نصب و جملة لا ندعي بتشديد الدال في محل رفع خبر ولاب جار ومجرور متعلق به و بني منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء و بني مضاف ونهشل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة والشاهد في بني نهشل فان القصد منه زيادة البيان وتمام البيت * وانما نحن ابناء الآباء * (قوله نحن بني ضبة الخ) من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب الجمل خبره ومضاف اليه و بني ضبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديثين ونبغي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن وابن مفعوله وفيه حذف أي نبغي ثار ابن عفان أي نأخذ بثاره وعفان مضاف اليه يجوز صرفه ان اخذ من العفن ومنعه من الصرف ان أخذ من العفة ولذا قيل ان ذممته صرفته وان مدحته منعته من الصرف وبالطراف جار ومجرور متعلق بنبغي والطراف مضاف والاسل مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل القافية (قوله وتعريفه بال الخ) مرتبط في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكأنه قال وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة اما باللام او بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فتأمل (قوله انا آل محمد لا تحل لنا الخ) أي لانها أوساخ الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة لكن اعتمد المالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث) قال الحفاظ لم يوجد الحديث بلفظ نحن وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء انتهى تصريح (قوله لا نورث) أي لئلا يتمنى وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضي الكشف عنه) أي على اعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه أي عن ذلك الاعراب ونسبة الاقتضاء الى الاعراب مجاز عقلي والكشف مفعول يقتضي أي ان الحديث احتوى على اعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه فتأمل او المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ما تركناه مبذول صدقة) ولو لم يقدر ذلك لاختل المعنى ما تركنا صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبة) بالنصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبة فحذف الخبر لسد الحال مسده واما على

انا بني نهشل لا ندعي لاب
وتعريفه بال نحو نحن
العرب أقرى الناس للضيف
التقدير نحن أخص العرب
وتعريفه بالاضافة كقوله
نحن بني ضبة اصحاب الجمل
نبغي ابن عفان بالطراف
الاسل
الاسل الرماح ومن تعريفه
بالاضافة قوله صلى الله عليه
وسلم انا آل محمد لا تحل
لنا الصدقة ونحن معاشر
الانبياء لا نورث ما تركنا
صدقة وقد اشتمل الحديث
الشريف على ما يقتضي
الكشف عنه وهو ان ما من
قوله ما تركنا موصول بمعنى
الذي محله رفع بالابتداء
تركنا صلته والعائد محذوف
أي تركناه وصدقة خبر
ما هذا على رواية الرفع وهو
أجود لموافقته لرواية
ما تركناه فهو صدقة وأما
النصب فتقديره ما تركنا
مبذول صدقة فحذف الخبر
لسد الحال مسده مثل ونحن
عصبة

وَيجوز في ما ان تكون موصولا اسميا كما تقدم وان تكون شرطية فما على الاول

في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شئ تركنا فهو صدقة و يكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أي فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء من التزام بنائها على الضم وتأنيثها مع المؤنث والتزام افرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ومفارقتها للاضافة لفظا وتقديرا ولزومها التنبيه بعدها ومن وصفها باسم معرف بأل لازم الرفع مثال ذلك انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة المعنى أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب و يقل تعريفه بالعلمية في بك الله نرجو الفضل شذوذان كونه بعد ضمير مخاطب وكونه علما ومن المحذوف عامله المنصوب بالزم ويسمى اغراء والاغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو قوله أخاك أخاك ان من لا أخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار والعطف جاز فعل ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال و يمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر أخاك الذي ان تدعه لملمة * يجبك كما تبغي ويكفيك من يبغي * وان تجفه يوما فليس مكافئا * فيطمع ذو التزوير والوشي أن يصغي على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ

قراءة الرفع فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو فيجوز في ما ان تكون موصولة وان تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما في المبتدا من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالامر ظاهر وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه و يكون صدقة خبر المحذوف والجملة جوابه وأما على رواية صدقة بالنصب فما موصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة و يصح ان تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه ستة فقول الشارح و يجوز الخ الظاهر انه متعلق برواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولك ان تجريه في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله أيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل ان أيها مبنى على الضم في محل نصب بأخص والجملة حالية فقوله مخصوصا بيان للحالية والاحسن أن يقول أي أخص أيها الرجل وهو نفسه أي حال كونه مختصا وأيتها مبنى على الضم في محل نصب والجملة حالية أي أخص أيتها أي مختصين من بين العصائب والقصد من المثالين الافتخار وماقلناه من ان أيها وأيتها مبنيان على الضم في محل نصب بفعل الاختصاص محذوف هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منادى ولا ينكر أن الانسان ينادي نفسه ألا ترى الى قول عمر كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان أيا في الاختصاص معربة وانها خبر لمحذوف أي هو أيها الرجل أو مبتدأ خبره محذوف أي أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت (قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمها وهي تخلق الشخص بخلق أمثاله في زمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها أوجه أربعة رفعهما على جعل الصلاة مبتدأ خبره جامعة ونصبهما على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف أي احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الاول ونصب الثاني على جعل الصلاة مبتدأ خبره محذوف وجامعة حال ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف وجامعة خبر لمحذوف انتهى شراح خليل (قوله من هذا النوع) أي الذي حذف عامله جوازا (قوله أخاك الذي ان تدعه الخ) لم يتكلم عليه محشي الشواهد الذي سنة لأخاك ان شرطية تدعه

فعل الشرط الجملة متعلق بمحذوف جواب الشرط كما الكاف حرف جر وما اسم
موصول والعائد محذوف وتبغى صلته أي على الوجه الذي تطلبه ويكفيك بالرفع
ومن يبغى فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كقولهم مكره أخاك
لا بطل) عبارة الموضح كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنش حين قال له خالد وقد
بلغه ان ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلوا أخويه هل لك في غار فيه ظباء
لا تصيبها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فقال ضربا يا أبا حنش
فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال له أبو حنش مكره أخاك لا بطل فصارت مثلا
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما
عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة علي فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل
فأعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على
الالف وبطل معطوف بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون
مكره مبتدأ أو أخاك نائب فاعله سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي
أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون اه تصريح
(قوله الثاني المفعول المطلق) هذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا
الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي وقوله
المطلق هذا قيد أي فالمصدر المؤكد أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أي مفعولا
مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه
لما كثر الدوران في الكلام خففوه بحذف صلته قاله في المغنى وقال الرضى
قوله المطلق اشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال للمصدر
المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم ان المستفاد
من قوله وما بمعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وبه صرح
في التوضيح وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه
يجتمعان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في أعجبني ضربك والمفعول المطلق في
ضربته سوطا ومشى على ذلك المرادى أيضا وحينئذ فقوله وهو المصدر الخ تعريف
للمفعول المطلق بحسب الاصالة فهو تعريف لنوع منه وهو الاصلي ولو أراد تعريفه
بجميع أنواعه لقال وهو الاسم الفضلة كما قال الموضح ومشى الاشموني على ان
المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه خلف عنه وانه
الاصل وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعان في ضربت ضربا
وينفرد المصدر في ضربك ضرب حسن فالمصدر أعم من المفعول المطلق والمفعول
المطلق أخص لانه لا يكون الا مصدرا وهذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو

قوله ومن يبغى فاعله الخ هكذا في النسخ وتأمله اه

والمنقول خبره وبناء على لغة من يستعمل الاخ بالالف في كل حال ويسمى لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل ثم قال الثاني المفعول المطلق وهو المصدر

المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله الفضلة) المناسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضربك ضربتان وضربك ضرب أليم فانه وان تبين العدد فى الاول والنوع فى الثانى فهو خبر وخرج طلع زيد بغتة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر ولى مدبرا فانه وان كان توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر فى عامله فلا يكون مفعولا مطلقا الا انه خرج بقوله المصدر لان مدبرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولى مدبرا (قوله المؤكد الخ) تقسيم لافراد المعرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لعدم التأكيد وبيان النوع وليخرج كرهت الفجور الفجور لان الفجور الثانى توكيد لما قبله لا لعامله (قوله لعامله) اى كان مصدرا أو بجزء عامله وهو الحدث ان كان فعلا واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب الاخفش أما الاخفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيد قائما كونا أو وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا نحو زيد أفضل منك فضلا ولا زيد حسن وجهه حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الا للحال ولا ينتصب باسم الفعل لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب فى أنت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل أى أنت الكامل علمه (قوله وما بمعنى المصدر مثله) أى فى كونه منصوبا على انه مفعول مطلق وقوله وما بمعنى المصدر قضيته انه جار فى الاقسام الثلاثة وكلام الاشمونى يفيده فالنائب عن المؤكد ثلاثة والنائب عن المبين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الاول الكلية نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل * الثانى بعضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصاء والاصل رجع الرجوع القهقرى وقعد القعدة القرفصاء فحذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوع منه وانما كان القهقرى والقرفصاء من النائب مع انهما مصدران لكونهما خالفا عاملهما لفظا فعدا من النائب والقرفصاء بالمد والقصر أن يجلس على اليتيه ويرفع ركبتيه ويلصق بطنه بفخذيه مثلا والقهقرى بالقصر ليس الا وهى الرجوع خلف وهما منصوبان بفتحة مقدرة على الالف للتعذر هذا ان قصر القرفصاء والا كانت الفتحة ظاهرة * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير والاصل سرت السير

الفضلة المؤكد عامله أو المبين نوعه أو عدده كضربت ضربا أو ضرب الامير أو ضربتين وما بمعنى المصدر مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيئا فاجلدوهم ثمانين جلدة وأقول الثانى من المنصوبات المفعول المطلق

أحسن السير الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء بكسر الميم لان فعلة
بالكسر للهيئة والاصل ميتة بالفتح مصدر فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على
الهيئة والفرق بين ميتة سوء وبين القرفصاء والقهقرى مع ان الجميع مبين لحالة
مخصوصة ان ميتة مبين للهيئة المصطلح عليها وهي ما كانت على وزن فعلة بخلاف
القرفصاء والقهقرى فليسا على وزن فعلة السادس مرادفه نحو قمت الوقوف
وافرح الجذل بناء على ان الوقوف منصوب بقمت ومذهب الجمهور ان ناصبه
فعل مقدر من لفظه وصحح أبو حيان الاول معللا بان المنصوبات في غير المرادف
كالاشتمال كل الميل لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها فيجب أن يكون العامل
ما قبلها فيطرد في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة السابع ضميره نحو عبد
الله أظنه جالسا فعبد الله مفعول أول لاظنه وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه
ضمير المصدر نائب عنه في الانتصاب على المفعولية والتقدير أظن ظني إياه وهو نائب
عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير أظن ظنا فهو نائب عن المؤكد ورجحه ابن
هشام الثامن المشار اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته نحو * ألم تغتمض
عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمد العاشر ما الاستفهامية نحو ما ضربت
زيدا فما اسم استفهام مفعول مطلق نائب عن المصدر اي اي ضرب ضربته الحادي
عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس فما اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن
المصدر الثاني عشر آلته نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضرب سوط فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل الاصل ضربته بسوط ثم توسع في
الكلام فحذف المصدر وأقيمت آلته مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد
وتثنية وجمع فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف في السابع كما
علمته الثالث عشر وهو النائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل
جلدا ثمانين فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين فجملة النائب عن المبين للنوع والعدد
ثلاثة عشر وزاد بعضهم رابع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو برة وفجار
وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب
عن المصدر المؤكد ثلاثة الاول مرادفه نحو فرحت جذلا والجذل بفتحتين مصدر
جذل بالكسر مرادف للفرح فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين افرح
جذلا وافرح الجذل أن المنكر مؤكد والمعرف مبين للنوع فافهم الثاني
ملاقيه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل
انباتا وتبتلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا والاصل
توضؤا واغتسالا أما لو كان اسم المصدر علما فهو نائب عن المبين للنوع على ما تقدم

من الخلاف في نيابته وعدم نيابته رأساً هذا حاصل ما في الاشموني والتصريح مع ايضاح من تقرير الاشياخ وبه تعلم أن قول الفيشي والكلام من خارج أن النائب عن الاول محصور في أربعة والنائب عن الثاني في ثلاثة عشر أو أربعة عشر اه غير صحيح لان الاول وهو المؤكد ينوب عنه ثلاثة فقط والرابع فيه خلاف وهو الضمير والثاني وهو المبين للنوع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف في السابع الذي هو الضمير هل هو نائب عن المؤكد فالنائب عن المؤكد أربعة وعن المبين للنوع احد عشر وان جعل من النائب عن المبين للنوع فالنائب عن المؤكد ثلاثة وعن المبين للنوع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر او اربعة عشر على كل حال ولا يتم قوله النائب عن الاول اربعة على احد القولين والذي تقدم ان الثلاثة عشر او الاربعة عشر في النائب عن المبين للنوع فقط وقول الفيشي يخرج من قول المصنف وما بمعنى المصدر مثله القسم الثالث اذ لا تتأتى فيه النيابة أصلا لانه لا يكون الا مفعولا مطلقا اه غير سلم لما علمت أن العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل في هذا المقام فانه أتعبني غاية التعب لتظفر بالمراد (قوله وسمي مطلقا) هذا مبني على ما قاله في المغني من أن الاسم هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أي بصلة بخلاف بقية المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعه (قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته) اعلم أن السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقارنين لم يفرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر اه فقول الشارح الذي فعلته يراد بالفعل المعنى المصدري ويراد بالشيء الحاصل بالمصدر فيكون ماشيا على ما حققه السيد وأما قوله في المتن وهو المصدر فهو جار على عرف اهل اللغة لا على التحقيق تأمل (قوله ولهذه العلة) وهي قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته وقوله لانه المفعول حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته (قوله احدها التوكيد كقولك ضربت ضربا) أي فضربا لا يستفاد منه أزيد مما استفيد من عامله والمراد انه مؤكد للمصدر المستفاد من ضربت فقولك ضربت معناه احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر أنه مؤكد للمصدر لا للزمان ولا للنسبة اللذين تضمنهما الفعل (قوله صلوا عليه وسلموا تسليما) اقتباس من الآية (قوله بيان النوع) اما من الصفة نحو جلست جلوسا حسنا او من الاضافة نحو جلست جلوس القاضي وكذا يقال في ضربت ضرب الامير اذ يستحيل ايقاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ورجع القهقرى) هذا من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشموني ولعل المصنف بناه على مذهب سيبويه

وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب ولذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قدم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وحده ما ذكرت في المقدمة وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما وصلوا عليه وسلموا تسليما الثاني بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضي وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقرى

من انه مصدر بنفسه لا على مذهب المبرد من انه صفة لمصدر محذوف الذي ذكرناه فيما سبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من لفظه ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاسماء وصفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين عدم سماع افعالها فضعف المذهبان لان ذهمما اثبات حكم بلا دليل والقهقرى بالقصر ليس الا وعلى مذهب سيبويه فالقهقرى مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة على الالف وليس نائبا عن المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بأن يدل المصدر على عدد مرات الفعل أو على مرة واحدة ليشمل دكة واحدة خلافا لما يؤخذ من الفيشى من أن العدد ما دل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحدة وقول الفيشى المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كثمانين جلدة أولا كضربتين وضربات اه مبنى على ما فهمه من ان ثمانين جلدة عشر نائب عن المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الفجور الثانى مؤكد للفجور الاول وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل (قوله الثالث المفعول له) عبر عنه المصنف ببعض أسمائه وتسمى الاسماء في الشرح وانما ذكره عقب المصدر لاشتراكهما في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمتك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اه تصريح وبه تعلم ما في قول الفيشى ولان الزجاج وشيخه الزجاجى ذهبا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة اه ولم يذكر الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول الفيشى أيضا وناصبه عند البصريين العامل الذى يذكر قبله وعند الكوفيين عامل مقدر انتهى مخالف أيضا لما في التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم عليه وان الذى قال عامله مقدر هو الزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرط لجواز النصب وانما اشترط في المفعول له كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وظاهر اطلاق المصنف سواء كان عامله من لفظه أم لا وقيده في غير هذا الكتاب بما اذا كان مخالفا للفظ عامله لئلا يلزم كون الشيء علة لنفسه ولا بد من مخالفته في المعنى وأن لا يكون مبينا للنوع وقيده المصنف في بعض كتبه بالقلبي أى من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لانه فعل اللسان ولا قتلا للكافر لانه فعل اليد وهذا الشرط لابن الخباز وغيره وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيدا فلم يشترط كونه قلبيا

والثالث بيان العدد كضربت ضربة أو ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فدكتا دكة واحدة وقولي الفضلة احتراز من نحو قولك ركوعك ركوع حسن أو طويل فانه بيان النوع ولكنه ليس بفضلة وقولي المؤكد عامله يخرج نحو قولك كرهت الفجور الفجور فان الثاني مصدر وفضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد ثم قلت (والثالث المفعول له وهو المصدر

To: www.al-mostafa.com

كالم يشترط الاتحاد في الزمن والفاعل اهـ من التصريح فتأمله فانه حسن
(قوله الفضلة) المراد به كونه منصوبا فخرج المرفوع نحو حصل لي رغبة في الخير
ولانه لا يكون الا معللا او المجرور وان كان معللا الا انه لا يقال له مفعول له اصطلاحا
(قوله المعلل) بكسر اللام كان باعثا وغاية أو باعثا فقط والفرق بينهما من
وجهين الاول أن الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي معلول
والباعث علة في الذهن وفي الخارج والثاني أن الغاية معدومة قبل الفعل
والباعث موجود قبله (قوله حدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله
شاركه في الزمان) المراد بالمشاركة في الزمان ان يتلاقيا في جزء من الزمان كان
جميع زمان عامله جميع زمانه كقمت اجلالا لك أو اول زمانه آخر زمان عامله كضربت
ابني تأديبا أي تأديبا أو آخر زمانه اول زمان عامله كقعدت عن الحرب جبنا خلافا
لما توهمه العبارة واشتراط المشاركة في الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن
هشام وعليه المتأخرون والذي اختاره الرضي تبعا للفارسي عدم اشتراط ذلك
(قوله شاركه) يحتمل أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارز عائد على المعلل
وبالعكس والاولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركه صفة للحدث فجعل العامل
للموصوف أولى (قوله شاركه الخ) اما لفظا كضربته تأديبا أو تقديرا نحو يريكم
البرق خوفا أي يجعلكم ترون البرق وقال الزمخشري خوفا وطمعا حالان (قوله
ويجوز فيه) أي في المستوفي للشروط الجر مرجوحية في المجرد من ال والاضافة
حتى قال الجزولي بمنعه والحق الجواز كقوله

من أمكم لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وراجحية في المقرون بال كقوله

لا اقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

أو استوى الامران وهو المضاف نحو جئتك ابتغاء الخير أو لابتغاء الخير فكلام
المصنف شامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه للنصب
لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويجاب
بأن النصب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوي فيه الامران أو يكون
النصب مرجوحا هذا حاصل ما في الفيشي بزيادة وايضاح من شراح الالفية
(قوله ويجب في معلل فقد شرطا أن يجر باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلل أن
وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك لكنه اعتذر عنه بأنهما
لما كثر واشتهر حذف حرف الجر فيهما قياسا استغنى عن التصريح به لعلمه
فيعتذر عن المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف

الفضلة المعلل حدث شاركه في الزمان والفاعل كقمت اجلالا لك ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل ويجب في معلل فقد شرطا أن يجر باللام

وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور احدها أن يكون مصدرا والثانى أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له فى الزمان والرابع أن يكون مشاركا له فى الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال مافقد المصدرية قولك جئتك للماء وللعشب وقوله تعالى هو الذى خلق لكم مافى الارض جميعا وقول امرئ القيس

ولو ان ما أسعى لادنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

ومثال مافقد الاتحاد فى الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال مافقد الاتحاد فى الفاعل قولك جئتك لامرك اياى وقول الشاعر

الجار نصب وهو قول وأما ان فلا محلهما جر على القول الآخر لا استثناء لان المراد بجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اهـ كلام الفيشى باختصار (قوله أن يجر) تنازعه يجوز و يجب فأعمل الاول وأعمل الثانى على طريقة ثم حذف ما أضمره فى الاول لكونه فضلة وقد قال ابن مالك

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أهلا

(قوله أو نائبها) عما يفيد التعليل وهو باء السببية ومن وفى والكاف نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا ونحو الذى أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لمسكم فيما أفضتم أى بسببه ونحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته اياكم اهـ شيخ الاسلام (قوله المعلل به) بفتح اللام (قوله والثانى الخ) سكت عن الفضلة وخرج العمدة كرغبتى رغبة فانه مبتدأ أو خبر وخرج بقوله المعلل لحدث بقية الفاعيل لانه لا تعليل فيها (قوله أصابعهم) أى انامل أصابعهم ففيه مجاز مرسل من استعمال اسم الكل فى البعض والعلاقة الكلية على الراجح (قوله فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا) لان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع فى الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله للماء وللعشب) فانهما ذاتان لا حدثان (قوله خلق لكم) أى فان الكاف ضمير المخاطبين وهم ذوات (قوله قول امرئ القيس) بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل (قوله ولو ان ما اسعى الخ) لو حرف امتناع لامتناع أى يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ان حرف توكيد ونصب واختلف فى ان وصلتها بعد لو فقيل انها فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت الثانى انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا وهو قول أكثر البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبر له وما موصولة اسعى صلتها والعائد محذوف ولادنى متعلق باسعى ومعيشة مضاف اليه كفانى كفى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وفاعله قليل ولم أطلب جازم ومجزوم وفاعله مستتر ومفعوله محذوف تقديره الملك والشاهد فى قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدرا فلذا جر باللام (قوله فجئت الخ) قائله قائل الاول وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو الخلع قال بعضهم ويجوز عندى التشديد للتكثير ولبسة بكسر اللام الهيئة من اللبس والمتفضل الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به (الاعراب) الفاء عاطفة وجئت فعل وفاعل وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث ولنوم متعلق به وثيابها مفعول لدى ظرف بمعنى عند متعلق بنضت والستر مضاف اليه الا حرف استثناء ولبسة

منصوب على الاستثناء المفضل مضاف اليه والشاهد فى النوم فانه وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم الذى هو الفترة الذهبية للاحساس فلذا جره باللام ومثال مافقد الاتحاد فى الفاعل والزمن نحو جئتك أمس لضربك زيدا غدا (قوله وانى لتعرونى لذكراك هزة) قائله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل وتعرونى تغشانى والذكرى خلاف النسيان والهزة بكسر الهاء النشاط والارتياح والقطر المطر (الاعراب) الواو للعطف وان حرف توكيد وياء المتكلم اسمها واللام للتأكيد وتعرونى مضارع مرفوع والواو من بنية الفعل والفاعل هزة خلافا لصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذكرى مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أى لذكرى اياك والكاف للتشبيه وما مصدرية وانتفض فعل ماض والعصفور فاعله أى كانتفاض العصفور وبلله فعل ومفعول والقطر فاعل وجملة بلله حال من عصفور بتقدير قد وروى بدل هزة رعدة وروى فترة والمراد بالفترة السكون للسرور ويراد لازمها وهو النشاط وقوله تعرونى من عرا الشئ غشيه ونزل به فهو بفتح الراء فى الماضى ومضارعه يعرو بالضم وأما عرى بكسر الراء يعرى بفتحها فمعناه تجرد وقد نظمه الاجهورى فقال

عرا بفتح الراء معناه نزل * والضم فيه بمضارع حصل
اما عرى بكسرها فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

انتهى دلجمونى *(قوله الرابع المفعول فيه)* ويعبر عنه بالظرف فهما اسمان لمعنى واحد (قوله ماذكر) أى حقيقة أو حكما ليشمل ماحذف لدليل وقوله لاحل بفتح الهمزة وكسرها وقوله وقع فيه أى بحسب دلالة اللفظ (قوله ما) أى اسم زمان ومكان بقرينة البيان ولايفسر بأحدهما لئلا يكون البيان اخص من المبين ولا باسم فقط لئلا يكون البيان اخص من المبين (قوله فضلة حال) خرج العمدة نحو يوم الجمعة يوم عظيم (قوله لامر وقع الخ) خرج جميع المنصوبات ماعدا الحال فانه خرج بقوله من اسم زمان الخ (قوله من زمان أو مكان) أى من اسم زمان أو اسم مكان لان الظرف دال عليهما لا انه نفس الزمان لان الزمان حركة الفلك (قوله مطلقا) أى وقوعا مطلقا أى مبهما أو مختصا بخلاف المكان فلا يقبله الا مبهما والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان لان دلالته على الزمان تضمن وعلى المكان التزام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف للطرد فلا يرد بعض أسماء تنصب على الظرفية وليست زمانا ولامكانا نحو حقا فانهم توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى فى نحو احقا انك ذاهب فحقا منصوب على

الظرفية

انى لتعرونى لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر
فان فاعل تعرونى هو والمتكلم
وفاعل الذكرى هو المتكلم
لان التقدير لذكرى اياك قوله
قال *الرابع المفعول فيه*
وهو ماذكر فضلة لاجل أمر
وقع فيه من زمان مطلقا أو
مكان

مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته
مادة عامله كصمت يوما أو يوم
الخميس وجلست أمامك
وسرت فرسخا وجلست
مجلسك والمكان غيرهن
يجر بفي كصليت في المسجد
ونحو قولهم دخلت الدار على التوسع *
وأقول الرابع من
المنصوبات المفعول فيه

الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور والاصل أفي حق ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وهي جار مجرى الزمان دون المكان ولذا تقع خبرا عن المصادر كما تقدم في أحقا أنك ذاهب دون الجثة فلا تقول أحقا زيد وذهب المبرد الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعدها من ان ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انا انزلنا ومثل أحقا غير شك انك قائم وجهد رأيي أنك قائم وظنا مني انك قائم فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني انتهى تصريح قال الفيشي ويستثنى من قوله مطلقا مذ ومنذ على القول بظرفيتهما اذا وليهما فعل واما على القول بانهما مبتدأ وخبر فلا استثناء انتهى وحاصل ما في التصريح والمغني والاشموني انه اذا وقع بعدهما فعل أو جملة اسمية نحو جئت مذ دعا ونحو * وما زلت ابغي المال مذ انا يافع * فقيل ظرفان مضافان للجملة وقيل ظرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اه كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيشي يستثنى الخ لم يظهر لي وجهه فانه على انهما ظرفان يكونان داخلين في المفعول فيه غاية الامر انهما ظرفان متصرفان واما اذا دخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة فقال الفارسي اسمان فمذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبينه لقاؤه يومان فذ خبر ويومان مبتدأ وهذان القولان للبصريين وقيل انهما حرف وذو موصولة والمرفوع خبر لمحذوف والجملة صلة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل لمحذوف ومذ مركبة من اذ ومن أي من اذ مضى يومان انظر التصريح (قوله مبهم) أي أوشبهه كمكان وجانب وجهة وناحية ومن شبهه المصادر المضافة للامكنة كقرب وبعد وشرق وغرب وسكت عنه اختصارا (قوله أومفيد مقدارا) أي أوشبهه كراحة وفرسخ ووزن ودور كدور المسجد (قوله او مادته) الاولى او ما مادته ولعله صرح فاقطها الناسخ تكرارها فاسقطها وعلى هذا فهو عطف على مبهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي مكان مبهم أو مكان مادته الخ (قوله يجر بفي) يعني ظاهرة فلا ينافي كونه على معنى في وليس المراد ان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف اذا ضمن معنى الحرف بني ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك (قوله يجر بفي) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لان الظرف في الاصطلاح ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة

في البيت فالتوسع متعين في الاول (قوله على التوسع) أي التجوز في اللغة ولهم في نصبه أقوال ثلاثة الاول للفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه انه باسقاط الخافض اجراء للقاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب مشبها بالمفعول به الثاني لابي علي الشلوبين وعزاه لسيبويه والجمهور انه منصوب على الظرفية الثالث للاخفش انه مفعول (قوله ويسمى الظرف) أي عند البصريين دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عما ذكرت) وهو ما ذكر فضلة لاجل أمر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون أن تنكحوهن) لمالهن وجمالهن أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني بتقدير عن أي وترغبون عن ان تنكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا ان يقال قوله وعليه أي وجرى عليه أي مشى وفصله لان فيه احتمالا لا ثانيا كما علمت (قوله لا فيه يظهر الخ) هذا ظاهر في الاول والثالث واما الثاني فيشكل لانه أولا اثبت الوقوع فيه وهنا نفى الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع المنفي ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك الامر مظروفا في ذلك الاسم والوقوع المثبت هو التعلق والارتباط لان معنى رغب المتقون في فعل الخير تعلقت رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على شئ واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله اعلم حيث يجعل رسالاته) فحيث من أسماء المكان وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المكان وانما المراد أن الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة فهو مفعول به وناصبه فعل مضارع منتزع من لفظ أعلم تقديره يعلم لا لفظ اسم التفضيل عليه وانما جعل ناصبه محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضح في التوضيح وقد قال المؤلف في الحواشي قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اعلم بمن هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الزكي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف قال المرادي لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيهم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة

والفضل

ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكر لاجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون اسما ذكر لاجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون ان يفعلوا خيرا فان المعنى في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو لينذر يوم التلاق أنذرهم يوم الآزفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فهذه الانواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم الخميس الى ان ظرف الزمان

والفضل والصلاحية للارسال واسمهم كذلك انتهى من التصريح (قوله يجوز ان يكون مبهما الخ) المبهم مادل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا لكم ولا متى والمختص مادل على مقدار معرفا كاليوم أو منكرا كيوم واما المعدود فمن قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا وهو مادل على مقدار من الزمان معلوم كيوم وشهر وسنة وسائر الشهور فقوله سيروا فيها ليالي واياما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا هكذا يؤخذ من الدمابغى خلافا للمصنف حيث جعل يوما مبهما الا ان يراد به قطعة من الزمن والمختص من المكان ماله صورة وحدود محصورة والمبهم بخلافه ويستثنى من المختص داخل وخارج وجوف اذا أريد شئ من ذلك الظرفية فانه يتعين جره بالحرف ولا يجوز انتصابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن انتهى يس على الفاكهى (قوله بكرة) أول النهار وأصيلا آخر النهار (قوله الست) نعت للجهات لا للاسماء لان اسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعتا للاسماء لقال الستة لانا نقول المعدود اذا حذف جاز حذف التاء من العدد وذكرها كما في الحديث واتبعه بست من شوّال (قوله في قراءة من فتح الميم) اما من كسرها فتحتها مجرور بها ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم ملك) اسمه جلندى (قوله وقرئ) أى قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم (قوله تزاور) أصله تتزاور قلبت التاء الثانية زايا وادغمت في الزاى (قوله ومنه زاره مال اليه) أى مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان قولنا عن مكانه مثل قوله عن كهفهم في صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله في الآية ذات اليمين في كون الميل الى جهته انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ) أتى به دليلا على ظرفية اليمين (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن النضر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جذيمة كان بلغه ان غلاما من لخم يسمى عدى بن نصر عند اياد اخواله له ادب وظرف وأدب وجمال فشرط على اياد ان يبعثوه ففعلوا فكان منادمه فعشقته رقاش أخت جذيمة فقالت يا عدى اذا سقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للملك فاذا أخذت الخمرة منه فاخطبنى الملك يزوجك واشهد القوم ان قبل ففعل الغلام فخطبها فزوجه واشهد عليه فصرف اليها فعرفها فقالت عرس بها لك ففعل فلما أصبح متضمخا بالخلوق قال له جذيمة ماهذا الاثر يا عدى قال آثار العرس قال وأى عرس قال عرس رقاش فخر كاملى الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جذيمة في طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل بعث اليها بقوله

يجوز أن يكون مبهما وأن يكون مختصا وفى التنزيل سيروا فيها ليالى وأياما النار يعرضون عليها غدوا وعشيا وسبحوه بكرة وأصيلا وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام * احدها أن يكون مبهما ونعنى به مالا يختص بمكان بعينه وهو نوعان احدهما اسماء الجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم عليم فناداها من تحتها فى قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرئ وكان امامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال واصل تزاور تتزاور أى تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أى مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى انها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها وقال الشاعر
صددت الكاس عنا ام عمرو
وكان الكاس مجراها اليمينا

حدثيني رقاش لا تكذبيني * أبحر زنيت أم بهجين
أم بعبد فأنت أهل لعبد * أم بدون فأنت أهل لدون

فأجابته تقول

أنت زوجتني وما كنت أدري * وأتاني النساء للتزيين
ذاك من شربك المدامة صرفا * وتماديك في الصبا والمجون

فنقلها جذيمة اليه وحصنها في قصره فاشتملت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرا فلما كبر عطرته وألبسته كسوة فاخرة ثم أزارته خاله فأعجب به وخرج جذيمة في سنة قد أخصبت فبسط له في روضة وخرج عمرو في غلمة يجتنون الكماة فكانوا اذا أصابوا كماة طيبة أكلوها واذا أصابها عمرو خبأها ثم اقبلوا مسرعين وعمرو يقدمهم ويقول

هذا جناي وخياره فيه * اذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جذيمة وحباه ثم ان الجن اختطفته فطلبه جذيمة في آفاق الارض فلم يسمع له خبرا اذ أقبل رجلان من بلقين ومعهما قينة يقال لها أم عمرو والرجلان مالك وعقيل قدما من الشام يريدان الملك فنزلا على ماء فنصبت القينة لهما قدرا وهيأت لهما طعاما فبينما هما يأكلان اذ أقبل رجل اشعث الرأس قد طالت اظفاره فجلس قريبا منهما ومد يده فقالت القينة أعطيا كراعا يلتفي ذراعا ثم ناولت صاحبيها من شرابها وأوكأت سقاءها ولم تعط عمرا احتقارا له لسوء حاله فقال عمرو في ذلك

صددت الكاس عنا ام عمرو * وكان الكاس مجراها اليمينا
فان تستنكري حالي فاني * انا ابن عدي حقا فاعرفينا
وخالي لا أبالك ذو المعالي * جذيمة كيف ويحك تنكرينا
وما شر الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذي لا تصبحينا

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال انا عمرو بن عدي فقاما اليه وسلما عليه ولثماه وغسلا من هيئته وقالا ما كنا نهدي الى جذيمة هدية هي انفس عنده من ابن اخته فدخلا عليه به ففرح به وصرفه الى امه وقال لهما احكما وكان لا ينادم أحدا اعجابا بنفسه عن الندماء فقال منادمتك ما بقيت وبقينا فقال ذلك لكما وبقيا نديميه فسميا ندماني جذيمة واياهما عنى ابن نويرة اليربوعي في مرثية لاخيه حين قتله خالد ابن الوليد رضي الله عنه

فكنا كندماني جذيمة حقبة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
فلما تفرقنا كأني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

فنادماه أربعين سنة وانما قيل للشارك نديم من الندامة لانه بعد الصحو من الخمر

يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها أى مجراها فى اليمين والجملة خبر كان ويجوز كون مجراها مبدلا من الكاس بدل اشتمال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد فى الاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم ويجوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل وقول الآخر

لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا

النوع الثانى ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه فى الابهام كقوله تعالى أو اطرحوه أرضا واذا ألقوا منها مكانا ضيقا * القسم الثانى ان يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلا وبريدا وأكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاما واختصاصا أما الابهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة

يدم عليه (الاعراب) صددت فعل وفاعل والكاس مفعول والكاس اناء فيه خمر وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح وجمعه أكؤس وكؤس وام منادى مضاف حذف منه حرف النداء عمرو مضاف اليه وكان الواو للحال كان فعل ماض والكاس اسمها مجراها مبتدأ واليمين فى موضع رفع خبر عن الكاس والشاهد فى البيت نصب اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثة أوجه الاول ان اليمين خبر عن المجرى والجملة خبر كان واسمها الكاس الثانى ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة المبدل منه وعلى الوجهين الاخيرين فمجراها بدل من الكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين ظرف واما على الثالث فاليمين ليس ظرفا بل منصوب على انه خبر كان واسقط وجها رابعا لعدم صحته فى النظر وهو ان مجراها مبتدأ واليمين خبر المبتدا وليس ظرفا وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضمة والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحته فى النظر (قوله لان المعتمد فى الاخبار البدل) أى غالبا وقد يكون المعتمد هو المبدل منه كقوله * ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن الخ اذ لم يقل تركتا ولذا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد فى الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان الكاس فى اليمين (قوله ويجوز) أى فالخبر مفرد (قوله خبر كان لا ظرفا) والمعنى وكان الكاس نفس اليمين ووجه جعل الكاس نفس اليمين اما لانهم كانوا يشربون بنفس أيديهم بدل الكاس فاطلق الكاس على نفس اليمين او لانه لما جاور الكاس اليمين جعل اليمين نفس الكاس للمجاورة وقال الفيشى قوله دون البدل أى فى الحكم اللفظى وهو الاخبار عن الكاس باليمين الا فهو معتبر فى المعنى لانه لا معنى لكون الكاس نفس اليمين الا باعتبار دورانها وجريانها فيها وتعاطيها اياها انتهى (قوله لقد علم) قائله جنوب اخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب وبعده

رحلت عن أولادها المرضعات * ولم تدع من لبن بلالا
بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

(قوله والمرملون) من ارمل القوم نفد زادهم وقال الفيشى المرملون جمع مرمل اسم فاعل من ارمل اذا اصابته السنة الرملاء وهى السنة الجدبة واللام موطئة لقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق علم فعل ماض الضيف فاعل والمرملون عطف عليه اذا ظرف مستقبل اغبر فعل ماض افق فاعل وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائد على الريح وشمالا منصوب على الظرفية اه شواهد ورأيت بهامش نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون حالا او تمييزا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر مسحت الارض اذا ذرعتها كذا فى كتب اللغة والذى ضبطه الخرشى فى شارح خليل بفتح الميم

من المصدر ولكن شرط هذا
أن يكون عامله من مادته
كجلست مجلس زيد وذهبت
مذهب عمرو وكنا نقعد منها
مقاعد للسمع ولا يجوز جلست
مذهب عمرو ونحوه وما عدا
هذه الانواع الثلاثة من أسماء
المكان لا يجوز انتصابه على
الظرف فلا تقول صليت
المسجد ولا أقمت السوق
ولا جلست الطريق لان
هذه الامكنة خاصة الا ترى
ليس كل مكان يسمى مسجدا
ولا سوقا ولا طريقا وانما
حكمك في هذه الاماكن
ونحوها أن تصرح بحرف
الظرفية وهو في وقول الشاعر
وهو رجل من الجن سمعوا
بمكة صوته ولم يروا شخصه
يذكر النبي صلى الله عليه
وسلم وأبا بكر رضي الله عنه
حين هاجرا
جزى الله رب الناس خير جزائه
رفيقين قالا خيمتي أم معبد
هما نزلا بالبر ثم ترحلا
فأفلح من امسى رفيق محمد
فيا لقصي ما زوى الله عنكم
به من فعال لا تجازى وسودد
وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قيلا فيها ويروى حلا بدل قالا والتقدير
أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطر فأسقط في وأوصل الفعل بنفسه وكذا عملوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو
ذلك الا ان التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعمالهم اياه ثم قلت

(قوله القولان) أي القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لان هذه اماكن خاصة (قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك ان اسماء بنت ابي بكر قالت لما خفي علينا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني نفر من قريش فيهم ابو جهل بن هشام فخرجت اليهم فقال اين ابوك فقلت والله لا ادري اين ابي قالت فرفع ابو جهل يده وكان فاحشا خبيثا فلطم خدي لطمة خرج منها قرطي وهي الحلقة التي في الاذن قالت ثم انصرفوا ولما لم ندر اين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الابيات اهـ من المواهب اللدنية للقسطلاني والاحتجاج بكلام الجني من حيث ان العرب استعملته واقرته (قوله جزى الله الخ) وبعد هذه الابيات

ليهن بني كعب مكان فتاتهم * ومقعدها للمؤمنين بمرصد
سلوا اختكم عن شاتها وانائها * فانكم ان تسألوا الشاة تشهد
دعاها بشاة حائل فتحلبت * له بصريح ضرة الشاة مزبد
فغادرها رهنا لديها لحالب * يرددها في مصدر ثم مورد

فلما سمع حسان بذلك نشب يجاوب الهاتف الجني فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقدس من يسري اليهم ويغتدي
ترحل عن قوم فضلت عقولهم * وحل على قوم بنور مجدد
هداهم به بعد الضلالة ربهم * وارشدهم من يتبع الحق يرشد
وهل يستوي ضلال قوم تسفهوا * عمى وهداة يهتدون بمهتدي
وقد نزلت منهم على اهل يثرب * ركاب هدى حلت عليهم باسعد
نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد
وان قال في يوم مقالة غائب * فتصديقها في اليوم او في ضحى الغد
ليهن أبا بكر سعادة جده * بصحبته من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مالك بدل كل من كل وهو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيئا فشيئا الى الحد الذي اراده المربي والناس مضاف اليه وخيرا منصوب على المصدرية اي جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيقين مفعول منصوب بالياء لانه مثنى قالا فعل ماض والالف فاعل من القيلولة وهي نوم وسط النهار وخيمتي منصوب بحذف في وام مضاف اليه وحذف النون من خيمتي للاضافة ومعبد مضاف اليه وام معبد اسمها

عاتكة بنت خالد الخزاعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبر جار ومجرور متعلق بنزلا قال العينى قوله بالبر بفتح الباء أو كسرها بمعنى الاحسان والافصح الكسر اه واما مقابل البحر فهو بالفتح ليس الا واما بالضم فهو القمح المعلوم ثم ترحلا عطف على نزلا وافلح فعل ماض ومن فاعله وامسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيالقصى الفاء عاطفة ويا حرف نداء نائب عن ادعو واللام استغاثة عطفها على ماقبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو احد اجداده صلى الله عليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعله عائد على النبى واسم الجلالة مقسم به قاله فى الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى صرفه وازوى عنه منعه وعنكم متعلق بماز وبه أى بسبب رحيله متعلق بزوى وفعال بفتح الفاء الخصال الحميدة لا نافية وتجازى بالزاى وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف على فعال بضم السين وبضم الدال الاولى وفتحها بالهمز وتركه فيه لغات أربع وليهن اللام للامر ويهن مجزوم بها وبنى كعب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول وفتاتهم مضاف اليه ومقعدها للمؤمنين عطف عليه سلوا اختكم عن شاتها فعل وفاعل ومفعول وجار ومجرور وانائها عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها محله نصب ان تسئلوا جازم ومجزوم والشاة مفعول وتشهد جواب الشرط دعاها فعل ومفعول وبشاة متعلق به وحائل صفة فتحلبت الفاء للعطف وتحلبت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعليل وبصريح متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه ومزبد صفة لصريح فغادرها فعل ومفعول وفاعله مستتر رهنا تمييز لديها ظرف ومضاف اليه متعلق بغادر ولحالب حال فى محل نصب من فاعل غادر يرددها فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول فى مصدر متعلق به وانظر بسط القصة فى ابن حجر على الهمزية اه * (قوله الخامس المفعول معه) * قيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر والتقدير الذى فعل الفعل معه والضمير المجرور عائد على أل وقيل ان معه نائب فاعل كان به وفيه وله كذلك والاولى ان تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أى الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة ولا اسما مأولا فخرج لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب ونحو سرت والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل فى الاول وجملة فى الثانى فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الفاضل تلميذ الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى (قوله الفضلة) أى المنصوب الذى ليس أحد ركنى الاسناد وليس المراد بها المستغنى عنه والا لخرج استوى الماء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بمتعدد

(الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة)

فلا يستغنى عنه فى هذا التركيب قاله الفيشى وخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة (قوله التالى واو الخ) خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله واو المصاحبة) أى الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول فى وقوع الفعل عليه أو على مصاحبة الفاعل له فى صدور الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا فيشمل ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل فانفصل الضمير وبرز وقدره سيبويه بلفظ الكون فى المثالين وقدره مع كيف مضارعا ومع ما ماضيا فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا قال السيرافى انه غير مقصود ولو عكس جاز وقيل لا يجوز الا ما قدره سيبويه واعلم ان كان المقدرة قال الفارسى وغيره انها تامة فكيف حال وما حال لا تكون حالا وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون او كنت مع زيد فزيد مفعول معه ونسبته فعل تقديرا انتهى تصريح وقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه ان عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل سرت ولا سائر والنيل زيد (قوله معناه) وهو الحدث (قوله وحروفه) بالرفع عطف على معناه (قوله كسرت) راجع للفعل وانا سائر راجع لما فيه معناه وحروفه فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو بتلك الواو بمعنى مع والواو مسبوقة بجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصريح (قوله اختلفوا فيه هل هو قياسى او سماعى) والاصح انه قياسى كما قاله شراح الازهرية (قوله والثانى ان العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصب له ما سبقه من فعل او شبهه ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين أنه انتصب على الظرفية والواو مهيئة الظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بالا وقال عبد القاهر الجرجانى الناصب الواو ورد بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة قال أكثر الكوفيين الناصب له المخالفة فالعامل معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف اذا وقع خبرا عن مبتدا نحو زيد عندك ورد بان المخالفة لو كانت تقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز وقال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل

التالى واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل * والاول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعلته آخرا فى الذكر لامرين أحدهما انه اختلف فيه هل هو قياسى او سماعى وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى انه قياسى والثانى ان العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة امور احدها ان يكون اسما والثانى ان يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث ان تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل

واستوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة وكقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم أى فأجمعوا أمركم مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ ان يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ شريك له فى معناه فيكون التقدير أجمعوا امركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعانى دون الذوات تقول أجمعت رأيى ولا تقول أجمعت شركائى وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز ان يكون معطوفا على حذف مضاف أى وامر شركائكم ويجوز ان يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف أى واجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الالف صح العطف على قراءته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعانى والذوات تقول جمعت امرى وجمعت شركائى قال الله تعالى فجمع كيده ثم أتى الذى جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم * ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول و يشتفى * بالقول منك وينفع التعليم * لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

صرة ولابست النيل فيكون مفعولا به انتهى تصريح ومراد المؤلف بالعامل ماسبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع لا بمعنى تساوى والذى يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء مصاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع انتهى مدابغى على خالد وبه تعلم ما فى الفيشى عند قول المصنف الفضلة فانه أفاد هنا ان الاستواء لا يكون الا بين متعدد فيفيد ان الاستواء على حقيقته لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ماقاله الفيشى أيضا تأمل قال شيخنا الدردير المراد بالخشبة خشبة كانت توضع فى الزمن الاول غير العمود المعلوم فى المقياس (قوله وجاء البرد والطيالسة) جمع طيلسان وهو الشال المعلوم الذى يوضع على الرأس (قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم ان قول بعضهم لم يقع المفعول معه فى القرآن غير صحيح وأجاب عنه السيوطى بان المراد لم يقع وقوعا يتفق معه احتمال غير المفعولية والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شراح الازهرية (قوله لان اجمع) اى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل ان قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها أوجه ثلاثة النصب على المعية والعطف بحذف مضاف وتقدير عامل للمعطوف ويكون عطف جمل (قوله لفعل ثلاثى) وهو جمع (قوله مفعولا معه) ويكون الفعل واقعا على الامر المصاحب للشركاء لا أنه واقع على الشركاء حتى يأتى المحذور الوارد على العطف (قوله ويجوز ان يكون مفعولا الخ) مستأنف لا انه معطوف على يجوز من قوله لانه يجوز ان يكون الخ تأمل لان الكلام فى هذا يأتى الاول عند العطف (قوله ومن قرأ فاجمعوا بوصل الهمزة) حاصله انه على تلك القراءة وجهان العطف والمفعول معه والاول أولى كما وجهه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عن يعقوب (قوله جمعت أمرى وجمعت شركائى) الاول للمعنى والثانى للذات وقوله قال تعالى الخ لف ونشر مرتب فان الكيد معنى والمال ذات (قوله ابى الأسود الدؤلى) واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين وضبطه القسطلانى فى شرح البخارى بكسر الدال وسكون الياء فيكون الديلى والحال انه نسبة لدئل بكسر الهمزة وكان قاضيا بالبصرة روى عن على بن أبى طالب وأبى موسى وأبى ذر وعمران ابن حصين وشهد مع على صفين وكان من أكمل الرجال رأيا وأشدهم عقلا ويعد فى الشعراء والمحدثين والبخلاء والفرسان والنحويين اهـ من حياة الحيوان بالمعنى والذى فى باب النسب ان النسبة الى دؤل القبيلة المعلومة دؤلى بفتح الهمزة

وضم الدال قالوا ومنه ابو الاسود الدؤلى فانظره مع ماضبطه القسطلانى والذى تحرر انه بالوجهين فعلى ضبط القسطلانى يكون فيه شذوذا (قوله قول أبى الأسود الخ) ونسبه كسيبويه للاخطل ونسبه أبو الفرج الاصبهانى للمتوكل الليثى واعرابه يا حرف نداء اى وصلة لنداء ما فيه أل والرجل منادى المعلم صفته وغيره مفعول المعلم لانه اسم فاعل وهو معرف بأل فلا يحتاج الى شىء هلا حرف تحضيض كان فعل ماض ذا اسمها والتعليم نعت لذا والنفسك خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبنفسك متعلق به والفاء عاطفة وانهها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر وعن غيها متعلق به فأنت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب ويسمع فعل مضارع ومافاعله ويقول صلة ما وفيه ضمير مستتر فاعله ويشتفى مضارع مبنى للمفعول وبالقول نائب فاعله ومنك صفة للفعل وينفع التعليم فعل وفاعل لا تنه جازم ومجزوم بحذف الالف وعن خلق متعلق به وتأتى الواو للمعية تأتى فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد واو المعية ومثله صفة لمحذوف أى اتيانا مثله عار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك عار وعليك صفة لعار واذا شرطية عاملها جوابها وتقدير ذلك عار عظيم اذا فعلت ماتقدم (قوله الشاهد فى قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب الى ان الاسم المؤول يكون مفعولا معه (قوله باتانها) بالتلفة أى بالامتعة التى فيها قاله الدلجمونى على القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أى فالباء بمعنى مع فليس الكفر مفعولا معه لعدم الواو فالشاهد فى قوله به وليس الشاهد فى قوله وهم قد خرجوا به لان الواو للحال ويدل على ذلك قول الشارح فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم يدر قائله والعلف معلوم والتبن ورق الحنطة اذا يبس وماء أصله موه بدليل جمعه على مياه وامواه فتحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا ثم قلبت الهاء همزة وعلفتها فعل وفاعل ومفعول وتبنا مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف على الجملة باردا صفة لماء وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث همالة حال عيناها فاعل همالة لكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمعها (قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله الراعى عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية وهى التى تستغنى بجمالها عن حليها ومعنى زججن رققن والتزجيج رقة فى الحاجبين وطول واعرابه اذا ظرف مستقبل وما زائدة والغانيات فاعل بمحذوف يفسره المذكور وزججن فعل وفاعل الحواجب مفعول والعيون مفعول لمحذوف وهو محل الشاهد أى وكحلن العيون (قوله وفى المثالين الاخيرين) لو قال وفى الشاهدين الاخيرين كان أولى لان الشعر يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو

الشاهد فى قوله وتأتى مثله ماليس مفعولا معه وان كان بعد واو بمعنى مع أى لا تنه عن خلق مع اتيانك مثله لانه ليس باسم ولا نحو قولك بعتك الدار بأثاثها والعبد بثيابه وقول الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك جاء زيد مع عمرو فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ولا نحو قولك ضربت زيدا وعمرا وقول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا
حتى غدت همالة عيناها

وقول الآخر

اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو ليست بمعنى مع فيهن وانما هى فى المثال الاول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل وهى ضربت وفى المثالين الاخيرين

معلوم (قوله لعطف جملة على جملة والتقدير الخ) هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد اليزيدي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف على ما قبله على تأويل العامل المذكور بعامل يصح اتيانه على ما فيؤول زججن بحسن بتشديد السين وهو يصح تسليطه على العيون والحواجب ويؤول علفتها بأنلتها والانالة يصح تسلطها على التبن والماء وهو من باب التضمين وهو قياسي عند الاكثر وهو أن يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام واحتج القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما جاز انلتها تبنا وماء وهو غير سائغ واجيب بجوازه كقول طرفة * اواسيه ترعى به الماء والشجر * (فائدة) الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وكثرة نباحه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فأجاب عنها واحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء فقال المبرد فغير الكوفيون اسمه فجعلوه بفتح الراء وأبو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده أصمع اه من النصر بتقديم وتأخير (قوله وزججن لا يصح الخ) لان الزجج هو الترقيق والتطويل وهو خاص بالحواجب (قوله لا تناتهما الخ) لان الماء لا يصاحب التبن في العلف (قوله ولعدم فائدتها) أي المصاحبة أي فائدة الاعلام بها (قوله كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية هي في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع والمراد هنا كما قال الفيشي الصنعة أي الحرفة سميت بذلك لأن الشخص اذا تركها يضيع أو تضيع وفي هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان الضمير في ضيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل اما الاول فلانه يصير المعنى كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثاني فلانه يجعل المعنى كل رجل وضيعة رجل وهو لا يمكن أيضا وأجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة فكذا الضمير نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره كذلك وهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد وكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا اه شنواني على الازهرية وكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته عطف على كل وهو بالرفع والخبر محذوف أي مقترنان (قوله ولا في نحو كل رجل الخ) أدخل بنحو كل صانع وصنعته وخالف في ذلك الصيمري بفتح الميم وضمها فأجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتمييز (قوله نحو هذا لك وأباك) بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لأبي علي الفارسي فانه أجاز ذلك قياسا على قولهم مالك وزيدا أي ما كان لك وزيدا وفرق القوم بقوة الداعي لتقدير الفعل

لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكحلن العيونا فحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول ولا جائز ان يكون فيهما لعطف مفرد على مفرد لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل لان علفت لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون ولا ان يكون للمصاحبة لانتفائها في قوله علفتها تبنا وماء ولعدم فائدتها في وزججن الحواجب والعيونا اذ من المعلوم لكل أحد ان العيون مصاحبة للحواجب ولا نحو كل رجل وضيعته لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه على ان يكون أباك مفعولا معه منصوبا بما في ها من معنى أنبه أو بما في ذا من معنى أشير أو بما في لك من معنى استقر لان كلا من ها وذا ولك فيه معنى الفعل دون حروفه بخلاف سرت والنيل وأنا سائر والنيل فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه رحمه الله

وأما نحو هذا لك وأباك فصحيح لانك لم تذكر فيه لا ولا ما في معناه وقد أراده بالصحيح الممتنع ثم قلت

﴿ السادس المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتي ﴾ وأقول السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد وذلك في نحو قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقتضي ذلك أن الحسن قد عم جملته فقيل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على المفعولية لان الصفة انما تتعدى تبعا لتعدي فعلها وحسن الذي هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التي هي فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير أو

ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من انه مشبه بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في ان كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتؤنث وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها فانتصب الوجه على التشبيه بعمرو في قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمرا وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى في موضعه ثم قلت ﴿ السابع الحال وهو وصف

في الثاني وهو ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الاول فانه ليس فيه الا الثاني وأدخل بنحو هذا لك وأباك مثلا وعلى كلام القدم فالصواب أن يقال هذا لك ولا يلك باعادة اللام عند العطف على ضمير مخفض أو هذا لك وأباك عند ابن مالك (قوله ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه) لا حاجة لنحو بعد قوله نحو الاولى الا ان يقال ان نحو الاولى بالنظر لهذا لك فيدخل هذا لك وأخا كما وهذا لكم وأخا كم ونحو الثانية بالنظر لاباك كما علمت * (قوله السادس المشبه بالمفعول به) * لا مفعولا به لان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ولا مفعولا مطلقا لان المفعول فعل الفاعل ولا مفعولا لاجله لفقد التعليل ولا مفعولا معه لانه لم يسبق بواو ولا مفعولا فيه لانه لم يقع فيه الفعل (قوله المشبه الخ) أي في المعرفة والتمييز ان كان نكرة وانما حملنا كلامه على هذا التفصيل لانه مختاره من الاقوال الثلاثة وقيل تمييز مطلقا وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورد انه فيه شيء (قوله بالصفة المشبهة) وهي الصفة التي يستحسن جرا فاعلها بها (قوله المبالغة) أي من جهة افادة أن الحسن عم جملته مع انه قام بوجهه فقط (قوله ثم نصب وجهه) بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لامتناع اضافة الوصف فيه لفاعله لئلا يلتبس باضافته للمفعول ونحو زيد كاتب أبوه لان اضافة الوصف فيه وان لم تمتنع لعدم الالتباس لكن لا تحسن لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها لانهم لو لم يقدروا ذلك للزم اضافة الشيء لنفسه ولانهم لم يقدروا الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن اسناد الكتابة اليه وحسن أن يقال فيما مر حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته فيقال زيد حسن أي هو ثم يذكر وجهه منصوبا كما قرر شيخ الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان) أي المتوهمان هنا وأما المفاعيل الخمسة فلا تتوهم كما تقدم وأما الحال فيوجه بمثل ما وجه به التمييز وأما الاستثناء فلا يتوهم هنا أيضا لعدم الاداة وبه اندفع ما يقال انه بقي أوجه أخر (قوله وسيأتي الكلام) أي في باب الصفة المشبهة * (قوله السابع الحال) * أصله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله وصف) أي حقيقة أو تأويلا فيدخل الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية أو فعلية كانت الفعلية ماضوية

أو مضارعية (قوله فضلة) أى ليست جزأ من الكلام النحوى ولو توقف صدقه عليه نحو ولا تمش فى الارض مرحا ونحو أفما كسالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين فان الحال فى ذلك لا يستغنى عنها اه طبلاوى وشنوانى على الازهرية (قوله مسوق) أى مذكور (قوله لبيان هيئة) المتبادر من الهيئة الصورة والحالة المشاهدة وليس مرادا فلا يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا بل المراد الصفة ولا تخرج الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة أو وعمرو جالس لانه يصدق تأويل مقارنا فهى مبينة للصفة اه طبلاوى وحلبى وقوله لبيان هيئة هذا فى الحال المؤسسة كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئة ماهوله) أى هيئة الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال ايقاع الفعل عليه وأتى بما فى قوله ماهوله اما تغليب المفعول الذى قد يكون غير عاقل على الفاعل أو نظرا للاصطلاح لان الحال فى الاصطلاح لفظ وهو غير عاقل (قوله أو تأكيده) الضمير راجع لما والذى يظهر ان قوله أو تأكيده الخ من تمام التعريف وان كان كلام المؤلف فى الشرح يوهم خلافه لانه قال وقولى أو تأكيده تممت به ذكر أنواع الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن يمكن تأويله بأن قال تممت به أى وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لآمن الخ) كان ينبغى أن يقول ولآمن فتبسم الخ وأرسلناك الخ لان حذف حرف العطف بابه الشعر كما قاله المصنف والجواب ان نحو خبر لمحذوف أى وذلك نحو أى الوصف المذكور نحو وكذا نحو كذا فهو من باب تعدد الخبر فيجوز العطف وتركه غاية الامر انه حذف نحو من بقية الامثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكدة لعاملها بناء على أن التبسم والضحك شئ واحد وهو قول وعليه الابوصيرى ضحكه التبسم وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غيره ولان التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وانبشاشه والضحك ما كان معه صوت غالبا وقدر شارعا فى الضحك فعلى هذا فهى حال مؤسسة لا مؤكدة (قوله وتأتى من الفاعل) نصا أو احتمالا ومن المفعول كذلك اه فيشى وتوضيحه أن تقول جاء زيد راكبا كانت حال من الفاعل جزما واذا قلت ركبت الفرس مسرجا فهى حال من المفعول جزما واذا قلت ضربت زيد عمرا راكبا احتمل أن يكون من الفاعل أو من المفعول فان وجدت قرينة تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكر الحال بلصق صاحبها اه حلبى فتقول فى المثال لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله تعالى هذا بعلى شيخا من مجىء الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال كونه شيخا (قوله أو منهما) اعلم أن الحالين من الفاعل أو المفعول اما أن

مسوقة لبيان هيئة
فضلة أو مؤكدا
صاحبه أو تأكيده
عامله أو مضمون الجملة
قبله نحو فخرج منها خائفا
لآمن من فى الارض كلهم
جميعا فتبسم ضاحكا
وأرسلناك للناس رسولا
و * أنا ابن دارة معروفا بها
نسبى * وتأتى من الفاعل
ومن المفعول ومنهما

يتفقا أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان اختلفا فان وجدت قرينة يحمل عليها نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبها نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد لانه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة الحال أخرت الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احدى حالي الفاعل والمفعول على الاخرى نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا اه شنوانى على الازهرية وقوله وتأتى من الفاعل الخ وأما اتيانها من المرفوع والمنصوب وغيرهما كالمبتدا والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدأ فمذهب الجمهور لا يكون منه وسيبويه يجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز وقيل ان تأخرت عن صاحبها جاز والا فلا ولعل المصنف يرى مذهب الجمهور فى المبتدا ويرى القول بالتفصيل فى المنصوب بالحرف فتركه لطوله بالتفصيل فى اسم كان قال التفتازانى عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار فى قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز مجيء الحال من اسم كان بناء على انه اسم ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل أسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يقم قائما به واهذا لم يعد ومن الملحقات بالفاعيل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال عندهم ولا شئ من الفعل بلا فاعل اه وانما قيد بالنظر النحوى لان أهل البيان قالوا ان منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان قيد له للدلالة على الزمان (قوله مطلقا) أى عن التقييد بشئ مما يأتى فى قوله ومن المضاف الخ (قوله لحم أخيه الخ) قال الزمخشرى هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذى معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية فى الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بأن أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل المغتاب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرمانى كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها

مطلقا ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بعضه نحو
لحم أخيه ميتا أو كبعضه

على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبيه سببا لتذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة ونتيجة مسببا عن هذا التنبيه الذى قصد به كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأنفونه ويكرهونه (قوله ملة ابراهيم حنيفا) قال البيضاوى مائلا عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا اه لم يقل أو منهما كما قال فى ونحن له مسلمون لان حنيفا لفظ مفرد ولو كان حالا منهما لثنى وفيه تعريض لصاحب الكشاف حيث لم يتعرض لكونه حالا من المضاف لكن الوجهان صحيحان لان الملة مائلة عن الباطل وكذا ابراهيم فان قلت اذا كان حالا من المضاف يجب تأنيثه ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجرى على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفا بفعيل الذى بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حملا على المعنى لان الملة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفا بفعل محذوف (قوله وحقها) أى اللائق بها الاصل فيها أو الكثير وقد يخالف ذلك الاصل (قوله نكرة) لانها الاصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أى غير لازمة (قوله مشتقة) أى مصوغة من مصدر للدلالة على متصف به قاله شيخ الاسلام وقال الفيشى المراد بالمشتقة هنا وفى باب النعت ما ليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لا تقع حالا (قوله وان يكون صاحبها) أى وحقها أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يتخلفن) أى الامور الاربعة المذكورة التى هى حق الحال كما يأتى بيان ذلك فى الشرح (قوله الحال يذكر ويؤنث) أى بحسب المعنى أى توصف بمذكر ومؤنث مع كون لفظها مذكرا بدليل قوله وقد يؤنث لفظها والحاصل أن معناها يذكر ويؤنث والموضوع أن لفظها مذكر والافصح التأنيث وان لفظها يذكر ويؤنث والافصح التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقبله

فجاء بجلمود له مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الصرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاتما اسم ان وعلى الثانية حرف تعليل وجوده مجروربه ومضاف اليه واللام للابتداء وضن بالضاد بمعنى بخل وهو جواب لو أى لو ثبت أن حاتما فى القوم لبخل حاتم بالماء وحاتم الآخر بدل من الضمير فى جوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد فى قوله حالة حيث أنث لفظها وهو قليل (قوله وحده فى الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خير أو شر (قوله وانما سيق لتقييد الموصوف) بخلاف الحال فسيقت لتقييد

نحو ملة ابراهيم حنيفا أو عاملا فيها نحو اليه مرجعكم جميعا وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة أو خاصا أو عاما أو مؤخرا وقد يتخلفن ﴾ وأقول السابع من المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن فى القوم حاتما
على جوده لضن بالماء حاتم

وحده فى الاصطلاح ما ذكرت فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولى فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لامرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا

والثاني بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسبق لبيان الهيئة ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولي أو تأكيدا الى آخره تمت به ذكر أنواع الحال * والحاصل أن الحال أربعة أقسام مبينة للهيئة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها أو صاحبها ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبينة للهيئة كقولك جاء زيد راكبا وأقبل عبد الله فرحا وقول الله تعالى فخرج منها خائفا والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا

وقول الله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر

العامل ولبيان هيئة الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامد فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو اللبن الذي شربه من ثدي أمه والمراد به الخير أي لله خيره من حيث فروسيته (قوله لمضمون الجملة) وهو المصدر المأخوذ من الكلام لانه يستفاد من أبوك العطف وعطوفا مؤكد له (قوله معقودة) أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو هم أبوك عطوفا ونحو جاء أبوك عطوفا ونحو زيد اب له عطوفا (قوله قاطبة أو كافة) هما الازمان للحالية كما قاله الرضي فلا يأتيان غير حال فقاطبة وكافة قد استفيد من الناس بجعل ال للاستغراق (قوله طرا) بضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا بفتح الطاء بمعنى قطعا فليس حالا (قوله أغفل التنبيه الخ) أي صار واقي غفلة عن التنبيه فالهمزة للصيرورة وضمنه معنى ترك فعداه بنفسه وقد يقال انهم لم يغفلوه لكونه يصح دخوله في القسم الثاني أعني المؤكدة لعاملها لان العامل اذا كان معموله عاما يرى عمومه لذلك العامل حتى يصح وصفه بالعموم ومن هنا صح تمثيل ابن مالك للمؤكدة لعاملها بقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم واندفع الاعتراض عليه بالسهو اذ من المعلوم أن الافعال لا عموم فيها الا من حيث انه من ان الافعال نكرات أي حكمها حكم النكرات فوصفها بالعموم لوصف معمولها بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسي ذكره في التذكرة اه فيشي (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناظم ولم يرد به محمد بن مالك (قوله فانه يقال الخ) الحاصل انه يقال عثى يعثى عثيا وعليه الآية بدليل انه صح فتح الثاء من لا تعثوا ويقال عثا يعثو عثوا ولا تخرج عليه الآية لانه لم يضم الثاء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون رسولا حالا مؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطلقا بمعنى رسالة اه من حاشية الاشموني (قوله لمضمون جملة) أي للازم جملة فانه يلزم من كونه أبا العطف وعطوفا مؤكد للعطف اللازم للجملة قاله سيدي يوسف الحفني (قوله زيد أبوك عطوفا) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبارة بدر الدين بن الناظم العامل في الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير أحق او أعرف وقال الزجاج العامل الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وهما ضعيفان ويؤخذ من مثال المصنف أنه

لا يشترط

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي * وهل بدارة يا للناس من عار * وأشرت بقولي تبعا له أي انه

لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت أن الحال تارة يأتي من الفاعل وذلك كما كنت مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا فخائفا حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتي من المفعول كما كنت مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط وان الحال تجيء من المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا كما في قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من الأخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثاني أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط والاستغناء بها عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان يأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث ان يكون المضاف عاملا في الحال كما في قوله تعالى

لا يشترط أن يكون الجمود محضا خلافا لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل قولهم زيد أبوك عطوفا من قبيل المؤكدة اما لمبادي موافقة في المعنى لان معنى الاب العطوف (قوله أنا ابن دارة الخ) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة وأنا مبتدأ وابن خبره ودارة مضاف اليه معروفا حال وبها متعلق به ونسبي نائب الفاعل لمعروفا وهل حرف استفهام بمعنى النفي ومن زائدة وعار مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وبدارة خبره ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي ياقوم واللام مفتوحة للاستغاثة قاله في الشواهد والتحقيق أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغاثة والناس مجرور لفظا ومحله نصب تقديره أدعو الناس لان لام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة والمستغاث به هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انها تجيء من المضاف الخ) أي وبينت الى انها تجيء الخ وقد بينت معنى أشرت فعداه بالى (قوله يتوقف على واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان المضاف مصدرا أو وصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالاضافة اذا لم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل انه حال من لحم واخوانا يحتمل انه منصوب على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع انتهى بتصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أي في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم لانه يقال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت

والمرجع هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه ثم بينت ان للحال احكاما اربعة وان ثلاثة الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقال ونعنى به ان لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا أى مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاى مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ماجرمت به من فتح الزاى وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى في كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال في باب ماجاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه التى وهى الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت قها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لاتحصى وانما يعمل على ماعليه الفصحاء الموثوق بعربيتهم الثانى الاشتقاق وهو ان يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا

لجه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمى قياس عينه الفتح فالكسر مخالف للقياس وان كان فصيحا فى الاستعمال اه طبلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح أن يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر الخ) العبارة فيها تقديم وتأخير والاصل وصح له أن يعمل مع انه مصدر لانه بمنزلة الفعل فالمعنى عليه أى على الفعل ولو صرحت بالفعل لكان عاملا فى الحال ألا ترى الخ أو تبقى العبارة على حالها والضمير فى قوله لان المعنى عليه عائد على العامل بطريق الاصالة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر علة لقوله لان المعنى عليه ومحط العلة على قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان ثلاثة الاربعة ربما تخلفت) أى تخلف بعضها والا فالاحكام الاربعة لاتتخلف كلها فى آن واحد بل يتخلف البعض بدلا عن البعض (قوله وصفا ثابتا) أى حاصلا فالمراد بالثبوت الحصول (قوله يزايل زيدا) اى ينفصل عنه لقوله ولا يلازمه (قوله هذا هو الاصل) لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله والطول حال من الزرافة) الوجه انه حال من يديها كما ذكره غيره وروى يداها اطول بالالف فى يداها وبالرفع فى أطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال او صفة لان الزرافة معرفة بأل الجنسية فيجوز فى الجملة بعدها الوجهان وانما افرد اطول لان افعل التفضيل المجرد يلزم الافراد والتذكير نص عليه النووى فى تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح والضم) وحكى النووى فى تحريره الضم عن الجوهرى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يسلم قوله وقد عاب بعض الجهال الخ (قوله التى جمعت فيها خلق شتى) خلق بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة وشتى جمع شتيت كمرضى جمع مريض بمعنى كثيرة ولعل وجه كونها جمعت الى آخره ماقاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الازهرية ولعل المراد بالتولد انها اخذت شبها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) أى المتوجه الفصيح وليس المراد به وجه الآدمى (قوله واللغات الشاذة الخ) هذا يفيد ان الضم لغة شاذة فينافى ما تقدم من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد انه غلط (قوله الثانى الاشتقاق) اى حقيقة او حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله وربما جاءت اسما جامدا) قال الرضى ومن الحال

التي تأتي غير مشتقة فإما الحال في نحو بعته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا اي مفصلا لهذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا أن تأتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى مؤدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء وتكون الحال جامدة مؤولة بالمشتق نحو بدت الجارية قمرا وانتشت غصنا اي مضيئة ومتبدلة او غير مؤولة بمشتق نحو قرآنا عربيا وهذا حديدك خاتما (قوله ثبات) جمع ثبة وهي الجماعة (قوله جامدة) أي في ذاته ومشتقة في جميعا لانه بمعنى مجتمعين وذلك ان فعيلا من الاوصاف المشتقة (قوله الثالث ان تكون نكرة) اعلم ان الشرط ذلك لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه انتهى تصريح واجاز ابن يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان مؤولان بالشرط اي عبد الله اذا احسن أفضل منه اذا أساء فان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه معرفة فلا تقول جاء زيد الراكب اه اشموني (قوله بلفظ المعرفة الخ) أي على صورته وليس معرفا حقيقة لما يأتي ان ال زائدة فهو نكرة على صورة المعرف بال (قوله ادخلوا الاول فالاول الخ) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا انتهى تصريح وقال الفيشي الظاهر ان المجموع حال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وارسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهي بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اي معتركة وهذا المثال مأخوذ من قول لبيد

فارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

كقوله تعالى فانفروا ثبات
ثبات حال من الواو في انفروا
وهو جامد لكنه في تأويل
متفرقين بدليل
الثاني أي قوله تعالى أو انفروا جميعا
وقد اشتملت هذه الآية على
مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها
مشتقة الثالث ان تكون
نكرة كجميع ما تقدم من
الأمثلة وقد تأتي بلفظ المعرف
بالألف واللام كقولهم
ادخلوا الأول فالأول وارسلها
العراك

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة واعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة انتهى تصريح (قوله وجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهى بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة أى جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى تحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها فقوله أى جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنكرة انتهى تصريح (قوله وأل فى ذلك كالزائدة) أى فهو نكرة قال فى التصريح وخرجها فى شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بأل و بالاضافة على نسق واحد فى تأويله بنكرة (قوله وجاؤا قضهم بقضيضهم) قال الرضى المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى جاؤا قاضهم مع قضيضهم أى كاسرهم ومكسورهم قال الفيشى نقلا عن شيخ الاسلام فى حاشيته على ابن الناظم قوله وجاؤا قضهم من القض وهو الكسر بمعنى القاض أى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض أى جاؤا جميعا كما قال الشارح أى مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضها من شدة الازدحام (قوله بداد) مبنى على الكسر فى محل نصب (قوله فان بداد فى الاصل) علة لتفسير بداد للمعرف بالعلمية (قوله أى متبددة) أى متفرقة (قوله التبدد) أى التفرق (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور أى الزنا قاله بعض (قوله الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة محضة) مفاده ان الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذى فى التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل فى صاحبها ان يكون معرفة لانها معه فى المعنى خبر ومخبر عنه فالاصل فى صاحبها التعريف أى ان الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة للمبتدأ فيثبت بالحال معنى لصاحبها كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك فى قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك رأيت راكبا الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه

وجاؤا الجماء الغفير أى جميعا وأل فى ذلك كالزائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك أى منفردا وجاؤا قضهم بقضيضهم أى جميعا وقد تأتى بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أى متبددة فان بداد فى الاصل علم على جنس التبدد كما أن فجار علم الفجرة الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى سيبويه من قولهم عليه

مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا للعباس لان
تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا والدليل على انه حال انه لو رفعه كان
صفة للمائة والمائة مبهمة لم توصف اه تصريح وفي بعض العبارات ذكر هذا
المثال في الحال من النكرة بلا مسوغ وفيه نظر لان المسوغ تقديم الجار والمجرور كما
سوغ الابتداء بالنكرة هناك فليسوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال
محكوم عليه في المعنى وأيضا يلزم عليه مجيء الحال من المبتدا وتقدم ان الجمهور
يمنعون ذلك الا أن يقال مذهب سيبويه يجوز مجيء الحال من المبتدا تأمل (قوله فيها
اثنتان الخ) قاله عنترة العبسي وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه
فأتت به وقال لاولاده ان هذا الغلام ولدي قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت
تدعي أولاد الناس فلما شب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرعى وباع منها
ذودا واشترى بثمنه سيفا ورمحا وترسا ودرعا ومغفرا ودفنه في الرمل وكان له مهر
سقاه ألبان الابل وكان في الجاهلية من أفارسي وان عنترة جاء يوما الى الماء فلم يجد
احدا من الحي فبهت فعمد الى السلاح فأخرجه والى مهره فأسرجه واتبع
القوم الذين سبوا أهله فكر عليهم ففرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له
ماتريد قال اريد العجوز السوداء والشيخ الذي معها يعني امه وأباه فردوهما عليه
ثم ناداه عمه وقال له فداك ابن أخي وقد وجدت عبلة فكر عليهم وصرع منهم عشرة
فقالوا له ماتريد قال الشيخ والجارية يعني عمه وبنته فردوهما عليه ثم قال لقبيح
ان أرجع عنكم وجيراني في أيديكم فأبوا فكر عليهم حتى صرع منهم أربعين رجلا
قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فأنشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلوبة بمعنى
حلائب وقوله فيها أي في الركائب من النوق التي تحلب اثنتان وأربعون حلوبة
ويقال ناقة حلوبة وابل حلوبة والغاية ذكر ان في ابلهم هذا العدد من الحلوبة
السود ليخبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيها هذا العدد من هذا الصنف
على غرابته وقلته فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبه سوادها بسواد
خوافي الغراب وهي أواخر الريش من الجناح مما يلي الظهر سميت بذلك لخفائها
والاسحم الاسود بعبارة والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي مادون
الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فيها خبر مقدم واثنتان مبتدأ
مؤخر وأربعون عطف عليه وسودا حال من العدد أو من حلوبة وعلى الثاني فهو
حال من نكرة محضة وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) أي الحال من العدد
(قوله والوجه الاول أحسن) أي لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره
وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدا شيء آخر (قوله وفي الحديث الخ) وقوله

مائة بيضا وقال الشاعر
وهو عنترة العبسي
فيها اثنتان وأربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب
الاسحم* وسودا
فحلوبة تمييز العدد وسودا
الحال من العدد أو من
حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى
هذين الوجهين فهو محمول على
المعنى لان حلوبة بمعنى
حلائب فلهذا صح أن يحمل
عليها سودا والوجه الاول
أحسن وفي الحديث صلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم جالسا وصلى وراءه
رجال قياما فقياما حال من
النكرة وقياما حال من
النكرة المحضة وأما الغالب
اذا كان صاحب الحال
نكرة أن تكون عامة
أو خاصة

تعالى قائما بالقسط اذا اعرب حالا اما اذا انتصب على المدح أو على النعت لاسم لا المبني معها على الفتح فلا شاهد فيها وقولنا اعرب حالا أي من فاعل شهد أو من الضمير المرفوع وفي الكشاف أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد وانا معاشر الانبياء لانورث قلت قد جاء نكرة كما قد جاء معرفة وأنشد قول الهذلي

ويأوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالي

(قوله أو مؤخرة عن الحال) فالمسوغ لمجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي [illegible] ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في * لمية موحشا طلل * تقدم الخبر اهـ تصريح (قوله فالاول) أي النكرة العامة كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية والمسوغ العموم ولك أن تجعل الجملة صفة لقرية نظير ما قاله الزمخشري في قوله وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم من أن الجملة صفة وتوسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وابن مالك يقول ان جملة ولها كتاب معلوم حال والمسوغ العموم وأما في قوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية فالمسوغ كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لان النكرة في سياق الاثبات لا عموم فيها وقول [illegible] من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على النكرات في الاثبات لا في النفي لان المسوغ فيها العموم اهـ من التصريح بتصرف (قوله والثاني نحو الخ) أي النكرة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا اعرب حالا) محترزه أربعة أوجه احدها نصبه على الاختصاص ثانيها على المفعول ثالثها على المصدر من معنى يفرق رابعها مفعول لمنذرين وقوله اذا اعرب حالا وجه خامس فجملة الاوجه خمسة والخامس منها وهو الحالية تحته خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة فالوجهان اللذان ذكرهما جعله حالا من كل بوجهيه وجعله حالا من أمر والاوجه الثلاثة التي تركها جعله حالا من ضمير الفاعل في أنزلناه أي آمرين وجعله حالا من ضمير المفعول وهو الهاء في أنزلناه وجعله حالا من الضمير المستتر في حكيم وانما ترك الشارح هذه الاوجه الثلاثة في الحالية لان الحال في الثلاثة من معرفة فلا تناسب ما نحن فيه كما انه ترك الاوجه الاربعة التي هي محترز قوله اذا اعرب حالا لكونها لا شاهد فيها لما نحن فيه اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشارح فصاحب الحال اما المضاف الخ منفصلة مانعة جمع فتجوز الخلو عن هذين الوجهين ويثبت أحد الاوجه

أو مؤخرة عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فان الجملة التي بعد الا حال من قرية وهي نكرة عامة لانها في سياق النفي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا أمرا اذا أعرب حالا من صاحب الحال

الثلاثة في الحالية التي تركها الشارح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله أما الاول بفتح الهمزة والاول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه خاص. (قوله واما المضاف اليه فلا وغالح) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرط مجيء الحال من المضاف اليه كون المضاف أحد أمور ثلاثة اما جزأ او كجزء أو عاملا وهنا المضاف ليس واحدا من الثلاثة وهذا الاعتراض مذكور في التوضيح للمؤلف اي ابن هشام على ابن مالك في شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين في شرح الالفية فما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض السلف) اى ابن ابي عبلة (قوله لوصفه بالظرف) اعني قوله من عند الله فالجار والمجرور يسمى ظرفا وليس مذكورا بلازم أي ليس ما ذكره الزمخشري من جعل مصدقا حالا من كتاب لوصفه بالظرف بلازم (قوله حالا من الضمير المستتر في الظرف) أي لان قوله من عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل اليه الضمير الذي كان في العامل (قوله والثالث) أي كون النكرة متأخرة عن الحال (قوله لمية موحشا طلل) قال في التصريح تمامه * يلوح كأنه خلل وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل اسحم مستديم

فموحشا حال من طلل على مذهب سيبويه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعله لاظهر الاسمين اولى من جعله لاضعفهما فانهم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم اه وتقدم شرح هذا البيت *(قوله الثامن التمييز)* هو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيأ من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تمييز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء ثم صار حقيقة عرفية في اسم الفاعل او الكلمة المخصوصة (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما يفارق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) واما قوله وطبت النفس فمحمول على زيادة ال عند البصريين واما الكوفيون فجوزوا ان يكون معرفة تمسكا بظاهر قوله وطبت النفس وخرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزا (قوله فضلة) خرج المرفوع فلا يكون تمييزا ودخل المنصوب وأما المجرور فقد يكون تمييزا

اما المضاف فالشرع أنه عام أما الاول فمن أو انه خاص جهة أنه أحد صيغ العموم واما الثاني فمن جهة الاضافة وأما المضاف اليه فالمتوقع أنه خاص لوصفه بحكم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ما ذكر بلازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله * لمية موحشا طلل * ونحوها خبرية فهذه المواضع ونحوها تجيء الحال فيها من النكرة قياسا كان الابتداء بالنكرة في ذلك ظاهرا قياسيا وقد مضى ذلك في باب المبتدأ فقس عليه هذا ثم قال * الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة

كثلاثة رجال وقفيز بر وقد لا يكون نحو برجل اهـ مدابغي وقال بعض شراح
الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه المجرور مع انه يكون تمييزا
نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اهـ (قوله يرفع ابهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو
لا رجل وخرج ثاني مفعولي أستغفر الله ذنبا فان رجلا وذنبا ليسا مبينين
للابهام المذكور (قوله ابهام اسم) أي ذاته لا صفته فخرج النعت فانه ليس
المراد منه بيان ابهام الذات وانما المراد منه بيان توضيح الحقيقة او تخصيصها
(قوله اجمال نسبة) أي اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه (قوله الاحد
عشر) وسكت عن العشرة لانها تميز بجمع مجرور باضافتها اليه وهذا الباب
في المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله وبعد الخ)
أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله وبعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به
فقولك عندي رطل زيتا أي مقدر برطل قال أبو حيان ولو أريد المقدر به وجبت
الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبههن) جعله في الشرح قسما ثالثا
فالمناسب ان تقول وبعد شبههن كما فعل في نظيره (قوله وشبههن) معطوف على رطل
وما بعده (قوله وموضع راحة) أي قدر راحة والراحة باطن الكف وسماها بالتمييز
الموضع (قوله او عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل ايضا (قوله لله دره فارسا) اى
أتعجب من حسنه فارسا في نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارسا وذهب
بعضهم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى
التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما ذكره المصنف وانتصابه على
الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة
وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال
الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد
بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال
المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على
انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز قال الرضي وانا
لا ارى بينهما فرقا لان التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته
الابها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسن فروسيته (قوله والتمييز
والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والمبين والمفسر كذلك فله اسماء ستة
هذا هو المشهور وفي المدابغي على خالد ان المميز بكسر الياء وبفتحها وعلى الفتح
يكون من باب الحذف والايصال اى المميز به اهـ (قوله فصل الشيء) من اضافة

المصدر

الثامن من المنصوبات التمييز
وهو والتفسير والتبيين ألفاظ
مترادفة لغة واصطلاحا وهو
في اللغة بمعنى فصل الشيء
عن غيره قال الله تعالى
وامتازوا اليوم أيها المجرمون

يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة
فالاول بعد العدد الاحد
عشر فما فوقها الى المائة
وكم الاستفهامية نحو كم
عبدا ملكت وبعد المقادير
كرطل زيتا وكثير أرضا وقفيز
برا وشبههن نحو مثقال ذرة
خيرا ونحى سمنا ومثلها زبدا
وموضع راحة سحابا وبعد
فرعه نحو خاتم حديدا والثاني
اما محول عن الفاعل نحو
واشتعل الرأس شيبا أو عن
المفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا أو عن غيرهما نحو
أنا أكثر منك مالا او غير محول
نحو لله دره فارسا وأقول

أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدى الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصوبا فضلة مبينا للابهام الا أنه يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا اما بالفعل أو بالقوة واما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة كثيرا نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره فارسا ولله دره راكبا الثاني ان الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وفي الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما واردت بقولي الى المائة عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي حرف الغاية والكناية هي كم الاستفهامية تقول كم عبدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا لم يسمع

المصدر لفعوله (قوله أي انفصلوا) هذا يعطي ان التمييز هو الانفصال الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انه المصدر الذي هو الفصل كما أعاده أولا فدليله لا يطابق مدعاه ولا يناسب لفظ التمييز الذي هو فعل الفاعل الا ان يقال معنى انفصلوا من المؤمنين فصلوا انفسكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى ينفصل بعضها عن بعض يفصل بعض أجزائها نفسه عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر ان يقال ان التمييز مصدر ميز بمعنى فصل فصلا واما امتيازه فهو مطاوعه فيكون الاصل الذي هو مصدر ميز تمييزا بمعنى فصل فصلا فهو دليل باللازم (قوله تكاد) أي جهنم وقوله من الغيظ أي من غضب الزبانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أي ان التمييز مغاير للحال فخبران محذوف (قوله أو بالقوة) نحو فانفروا ثبات (قوله ثلاثة امور) أي نكرة فضلة مرفوعة الخ واما الاسم فهو كالجنس (قوله فاما أقسام التمييز المبين للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب (قوله فأحدها ان يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالقادر نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس الثاني انه واجب النصب اه تصريح (قوله فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة) انما خصه بذلك لانه لا يكون بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثني عشر نقيبا) النقيب هو الذي ينقب عن الامور ويتعرفها (قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز والمراد ذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة (قوله فاطعام ستين) هو مبتدأ خبره محذوف أي فعليه الطعام والجملة في محل جزم جواب الشرط ومسكينا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراعا تمييز (قوله جلدة) تمييز وثمانين نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي الخ) الحاصل ان مدخول الى تارة يكون داخلا في الذي قبله كما في قوله تعالى الى المرافق وتارة يكون خارجا كما في قوله تعالى أتموا الصيام الى الليل هذا توضيح كلام المؤلف واعلم ان حتى والى ان وجدت قرينة تدل على دخول الغاية أو عدمها عمل بها وان لم توجد ففي المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجانها مطلقا وقيل ان كان ما بعدها

ولا قياس يقتضيه ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين

أحدهما أن يدخل عليها
حرف جر والثاني أن يكون
تمييزها الى جانبها كقولك
بكم درهم اشتريت وعلى
كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ
عند جمهور النحويين بمن
مضمرة والتقدير بكم من
درهم وعلى كم من شيخ وزعم
الزجاج انه بالاضافة * القسم
الثاني أن يقع بعد المقادير
وقسمتها على ثلاثة أقسام
أحدها مايدل على الوزن
كقولك رطل زيتا ومنوان
سمنا والمنوان تثنية منا وهو
لغة في المن وقيل في تثنيته
منوان كما قال في تثنية عصا
عصوان الثاني مايدل على
مساحة كقولك شبر أرضا
وجريب نخلا وقولهم مافي
السماء موضع راحة سحابا
الثالث مايدل على الكيل
كقولهم قفيز برا وصاع تمرا
* القسم الثالث أن تقع بعد
شبه هذه الاشياء وذكرت
لذلك أربعة أمثلة أحدها
قول الله تعالى مثقال ذرة
خيرا فهذا بعد شبه الوزن
وليس به حقيقة لان مثقال
الذرة ليس اسما لشيء يوزن به في عرفنا الثاني قولهم عندي نحي سمنا والنحي بكسر النون ان
وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبه الكيل وليس به حقيقة لان النحي ليس
مما يكال به السمن ويعرف به مقداره انما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم وطب لبنا

جر أفهو داخل والافلا والصحيح الادخال في حتى دون الى اهـ من حواشي الاشموني
وقول المصنف وهو أحد احتمالي الخ مبني على القول بانها تارة تدخل وتارة لا وهذا
هو القول المفصل (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لان المقصود بيان الجنس وهو
يحصل بالمفرد فلا وجه للعدول عنه من غير ورود سماع اليه (قوله بمن مضمرة)
الذي في المغني انها مضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد في شرح التوضيح مضمرة جوازا
والاصح الاول (قوله القسم الثاني ان يقع بعد المقادير الخ) افرد العدد عن
المقادير بناء على أن العدد ليس من جملة المقادير لان المراد بالمقدار مالم ترد
حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا
ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقل عندي مقدار عشرين رجلا
قاله المصنف في شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدر لا الآلة
التي يقع بها التقدير لان الذي يميزه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس
الآلة (قوله في المن) كمن وتثنيته منان كضبان (قوله وقيل في تثنيته الخ)
أي قال العرب في تثنيته منوان كعصوان في عصى فهذه جملة مستأنفة لبيان
ان أصل منا منو واستشهاد بعصى لا انه قول مقابل لما قبله بل هو عين ماقبله
مع زيادة قوله كما قال الخ تأمل (قوله وجريب نخلا) الجريب المساحة من
الارض كالفدان وفي الحديث من قال عقب الصلاة سبحان ربك رب العزة عما
يصفون الخ فهذا كالجريب الاول وفي قال المجد والمختار والنص للثاني الجريب
من الطعام والارض مقدار معلوم وجمعه أجربة وجربان قلت الجريب مكيال
وهو أربعة أقفزة والجريب من الارض مبذر الجريب الذي هو المكيال نقلهما
الازهري اهـ دلجموني والقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا والصاع أربعة امداد
والمد رطل وثلث فالصاع خمسة أرطال ولعل المراد هنا المساحة وخصلا تمييز الساقي
المساحة ويدل له ماقاله في شرح اللمحة الجريب قطعة من الارض تكسيرها ثلاثة
آلاف ذراع وستمائة ذراع (قوله وقولهم مافي السماء موضع راحة سحابا) الاولى ان
يجعله في القسم الثالث لانه من الملحقات بالمقادير لان موضع الراحة ليس اسما لما
يقدر به عرفا (قوله قفيز برا) القفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا كل صاع خمسة
أرطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث ان يقع بعد شبه هذه الاشياء) أي
القسم الثالث من أقسام التمييز المبين لابهام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث مايدل
على الكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لان مثقال الذرة الخ) الحاصل

والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرا وراقود خلا الثالث قولهم ما في السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحة وهو شبيه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل وهي شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدا وذلك لان الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه وكذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك * وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والانفس في الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة

ان الذرة هي النملة الصغيرة وكل مائة منها زنة شعيرة وقيل الذرة الهباء الذي يرى في شعاع الشمس وما وازن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن في عرفنا فيكون قوله خيرا تمييزا لمثقال ذرة الذي هو شبه الوزن وأما مثقال فهو مفعول يعمل (قوله بفتح الواو وسكون الطاء) أي وبفتح الطاء أيضا وهو أفصح من سكونها اه فيشي (قوله سقاء ماء) أي هذه سقاء ماء وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خمرا بكسر الزاي أي وعاء الخمر (قوله وراقود) هو دن طويل الاسفل مطلي بالقار وجمعه رواقيد وهو معرب قاله الجوهري وقال الفيشي أصله راقوب بالباء قلبت دالا ويجمع على رواقيب بالباء لا بالدال لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها اه (قوله ما في السماء موضع راحة سحابا) ما حجازية وموضع اسمها أو تميمية وموضع مبتدأ (قوله على التمرة) بالتاء المثناة فوق مثلها أي في الوزن أو في المساحة أي في الثخن والرقة وان كان الوزن مختلفا وقال في التصريح مثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد وتأمل تجزم بانه اشبه بالمساحة وتردد المؤلف هنا فيها وقوله زبدا بضم الزاي وسكون الباء هو محل الشاهد فانه تمييز تأمل (قوله هذا خاتم حديدا) اعلم انه يجوز نصب حديدا اما على التمييز أو على الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعت عند من قال ان النصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عند من قال النصب على التمييز فالخلاف في الاتباع مبني على الخلاف في نصبه اه يس على الفاكهي بتصرف والتمييز وما انبنى عليه أولى لانه جامد جمودا محضا فلا تحسن الحالية ولا النعتية (قوله مشتق) أي مأخوذ ولو عبر به كان أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير اه تصريح وقال الفقهاء الخز ما كان سداه قطن ولحمته حرير (قوله وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة) وما الناصب له عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم هو المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما أشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وأما الناصب للتمييز المبين للذوات فهو الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي وجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد

واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي أصل لأفعل من لانه لا يرفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو أصل للقادر لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى اهـ تصريح (قوله فارتفعت الرأس) أنث الفعل مع ان الرأس مذكر لان المراد به اللفظ لا المعنى فانث باعتبار انها كلمة (قوله ثم جيء بذلك المضاف الذي حول الخ) أي جيء لبيان الاجمال الذي حصل في النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أولا ثم البيان ثانيا ليتمكن في النفس أشد تمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من حيث بياض الشعر وقوله فان طبن لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال او من حيث النفس فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أي وهو يحصل بالمفرد لا بالجمع وأنت خبير بأن التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم ما قاله تأمل (قوله وافرد) أي التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو مفرد اصالة (قوله وفجرنا الارض) يحتمل آبارا ويحتمل عيونا (قوله قيل التقدير الخ) انما حكاه بقيل لانه قد أنكره الشلوبين وتلميذه الابذي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولو صرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس العيون متفجرا بها بل هي نفس الشئ المتفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما أحسن زيدا رجلا لان أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد اهـ يس على الفاكهي (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجري فيه الخلاف السابق في وفجرنا الارض عيونا (قوله الرابع ان يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا) الدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر

فارتفعت الرأس وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا وأفردت الانفس بعد أن كانت مجموعة لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثاني أن يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا قيل في غرست الارض شجرا ونحو ذلك الثالث ان يكون محولا عن غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالي أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجها وعمرو أنقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقى الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا

بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من تمييز الذوات لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف فى الحواشى مثال المعلوم لقيت عبد الله فلله دره فارسا ما لم يعلم المرجع فيحتمل أنه رجل أو امرأة أو صبى فيكون التمييز للفرد لا للنسبة تأمل قال الفيشى قوله ولله دره فارسا قال بعضهم هو محول عن الفاعل والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلاء الاناء ماء اه (قوله وحسبك به ناصرا) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناصرا تمييز (قوله ياجارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من الكامل يا حرف نداء جارتا منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف فى محل جر مضاف اليه وما مبتدا وأنت خبره وجارة تمييز وتمام البيت * بانت لتحزننا عفاره * فبانت فعل ماض والتاء للتأنيث واللام للتعليل وتحزننا فعل ماض والنون ضمير المفعول وعفاره فاعل نصب على أنه فاعل تحزن (قوله والصواب الاول) أى كون جارة تمييزا لا حالا (قوله ويدل عليه) أى على الاول (قوله ياسيدا الخ) السيد من ساد قومه يسود سيادة فهو سيد ويطلق على الذى يفوق قومه وعلى الحليم وعلى الكريم وعلى المالك واختلف فى وزنه فقيل فيعل بتقديم الياء وكسر العين وقيل فيعل بفتح العين وقيل فعيل بتقديم العين والاول للبصريين والثانى لاهل بغداد والثالث للفراء ورجح بجمعهم له على سيائد بالهمز ولو كانت العين مؤخرة لما كان بالهمز وعلى مذهب البصريين اجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وموطأ من التوطئة وهى التمهيد يقال دابة وطىء لا تحرك راكبها والاكناف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورحب الذراع معناه سخى (الاعراب) يا حرف نداء قال فى المغنى حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى به البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهى أكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا وسيدا منصوب وحقه الرفع لانه نكرة مقصودة لكنه لما اضطر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من

وحسبك به ناصرا وقول الشاعر

* ياجارتا ما أنت جاره *

يا حرف نداء جارتا منادى مضاف للياء وأصله ياجارتى فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وما مبتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما قال زيد وما زيد أى شئ عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبرها والجار زائدة أى لست جارة بل أنت أشرف من الجارية والصواب الاول ويدل عليه قول الشاعر

يا سيدا ما أنت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع

المسند وطأ صفة لسيده على ظاهر اللفظ والا كناف مضاف اليه وحب صفة ثانية للاراع مضاف اليه والشاهد فى جسيد الذى هو تمييز بمن (قوله ومن لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعدما أنت مجرورا بمن علم ان الاسم المنصوب الخالى عن من يكون تمييزا لان الجر بمن من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر خلافا لبعض الاشياخ الذى توقف فى البيت تأييدا للتمييز وردا للحالية وان احتمل الحالية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز فى التمييز الرافع لابهام اسم ان يجر باضافة الاسم اليه كشبر أرض الا ان يكون الاسم عددا نحو ثلاثين ليلة أو مضافا نحو ومثلها زبدا او ان يجر بمن كشبر من أرض ومثلها من زبد الا ان يكون الاسم عددا وأما الرافع لاجمال النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن فى نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا الا فى نحو ما أحسنه أدبا وطاب زيد نفسا وزيد أكثر مالا وفجرنا الارض عيونا كما هو مبين فى المطولات قال فى التصريح وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث أى العدد والتمييز المحول عن المفعول والمبتدا والتمييز الذى هو فاعل فى المعنى لان وضع من المبينة ان يفسر بها وبمجرورها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لان العدد دال على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور واختلف فى من الجارة للتمييز فقيل للتبعيض وقيل زائدة لمعنى التبعيض انتهى* (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أى المخرج بليس الخ ولا يكون الا متصلا ولا يكون منقطعا أصلا وذكر الطبلاوى ان ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا لا يكون فى المفرغ ولا فى المنقطع نبه عليه الرضى فى غير حاشا وتقاس حاشا على ذلك اهـ (قوله بعد كلام تام موجب) بفتح الجيم سواء تأخر المستثنى منه أو تقدم فهاتان صورتان وفى كل اما متصل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشربوا منه الا قليلا مثال لتأخير المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الا زيدا القوم وقوله ومالى الا آل الخ مثال لغير الموجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظة بعد فى حقيقتها ومجازها لانها فى حالة تأخير المستثنى مستعملة فى حقيقتها وفى حالة تقديم المستثنى بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح واخصر وان كان ما فعله ادق انتهى شيخ الاسلام قال الفيشى قوله بعد كلام تام موجب محترزه ثلاثة أقسام الاول

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز ثم قلت * التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بخلا أو بعدا أو بما عدا أو حاشا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشربوا منه الا قليلا منهم * ومالى الا آل أحمد شيعة * والموجب ان نزل فيه المستثنى منه

وجود

وجود التمام وفقد الايجاب وقد أشار له بقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى بقوله وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثانى ان يفقد التمام والايجاب معا وقد أشار له بقوله أو غير موجب ان ترك المستثنى منه والثالث ان يفقد التمام ويوجد الايجاب وهذا الثالث لم يذكره وفيه خلاف فقيل لا يجوز التفريغ مع الايجاب وقيل يجوز وقيل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والافلا وعليه ابن الحاجب انتهى مثال المفيد قرأت القرآن الا يوم كذا اذلا يبعد وقوع القراءة فى جميع الايام الا اليوم المعين ويلحق به ما اذا قامت قرينة على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى منه فيه ولست الافلانا فالمراد بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم المعنى قام الا زيد اذلا يستقيم قام جميع الناس الا زيد الاستبعاده عادة فاندفع ما يقال يحتمل ان يكون على المبالغة او بخصص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك انتهى من يس على الفاكهى وطبلاوى على الازهرية (قوله فلا أثر لها أى من حيث العمل فلا ينافى انها مؤثرة من جهة المعنى (قوله فان كان المستثنى متصلا فاتباعه للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتوابع الخمسة فالاولى ان يقول فابداله من المستثنى منه فيكون ماشيا على مذهب البصرى وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى مثل هذه العبارة ووقع هنا فى مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله كان الاستثناء متصلا أى وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يتقدم عليه فخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصد التطابق بين الكلام ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير التراخى ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ماجاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال واما اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو مافيها رجل الا أخوك صالح ففيه مذهبان أحدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر صفة وهذا رأى سيبويه والثانى ان لا تكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه كلام ابن مالك فى شرح الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح فى الحواشى

فلا أثر فيه لالا ويسمى مفرغا نحو ما قام الا زيد وان ذكر وان كان الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ما فعلوه الا قليل منهم



(قوله أو منقطعا) والمنقطع بحاله عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه ويشترط في المنقطع أن يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى نحو قام القوم الا حمارا فان قام القوم الا ثعبانا فانه تركيب فاسد (قوله ان صح التفريغ) أي بان أمكن تسلط العامل على المستثنى أما اذا لم يمكن ذلك وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو مازاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره مازاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره مازاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (قوله وسوى) أي وتعرب سوى تقديرا على الاصح اعراب المستثنى بالا فتجري فيها الاحكام السابقة في المستثنى بالا ومقابل الاصح وهو قول الجمهور أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك ولا يقال جاء الذي غيرك لا تخرج عن الظرفية الا في الشعر كما في قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

والذي اختاره ابن مالك تبعا لجماعة الاول فتتصرف لوقوعها فاعلا في حكاية الفراء أتاني سواك ومبتدأ * فسواك بائعها وانت المشتري * ومجرورة في قوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود واعلم ان سوى فيها لغات أربع تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن الكسر مع المد غريب وقل من ذكره انتهى مغني (قوله اعراب المستثنى بالا) فيجب نصب غير وسوى فيما اذا كان تاما موجبا تقدم المستثنى أم لا منقطعا أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما اذا لم يمكن تسليط العامل في التام غير الموجب وكان منقطعا نحو ما نفع هذا المال غير النقص فيجب في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ويترجح عند تميم في نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم وهو المشار له بقول ابن مالك * ولكن نصبه اختران ورد * ويضعف النصب في نحو ما قام أحد غير زيد ويمتنع في نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما في معناها بشرط الفائدة قاله

أو منقطعا ان صح التفريغ والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى بالا والاول التاسع من الاصول بابا ان المستثنى واعلم ان ... يجب ... في ... ادا ... أن تكون ... الاستثناء ليس ... نحو قاموا ليس زيدا وقول النبي

في التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه و بالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة لى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل خرج به ماعدى المستثنى مما تقدم وقوله أوما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقول بشرط الفائدة اخرج جاء في القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الامبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع تلك القرينة لا انه كان مرادا دخوله ثم اخرجه والا لزم التناقض (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال الدم فشبه اخراج الدم بجرى الماء في النهر الذي هو معنى الانهار واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال ففيه استعارة تبعية (قوله فكلوا) أى فكلوه (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر وما بينهما اعتراض (قوله مطلقا باجماع) أى سواء كان بعد كلام تام موجب أم لا ولا تقل سواء كان متصلا أو منقطعا لما تقدم ان المستثنى بليس لا يكون الا متصلا (قوله عائد على البعض الخ) هذا مذهب جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل او اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه فجملة الاقوال ثلاثة واعترض مذهب جمهور البصريين بانه يلزم عليه اطلاق البعض على الجميع الا واحدا الا ان يقال ان البعض في سياق النفي يعم كل بعض من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانه لا يطرد في قولك القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل الذي يؤخذ منه المصدر واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على مذهب الكوفي و بان التقدير في قولك قاموا ليس زيدا قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا التقدير لم يلفظ به قط وتقدير ما لم يلفظ به قط لا يصح ﴿تنبيه﴾ جملة ليس زيدا ولا يكون زيدا تحتمل وجهين الاول في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان نحوها الثاني انها مستأنفة فلا موضع لها فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت في موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واعلم ان ليس فعل عند الجمهور وذهب الفارسي الى انها حرف مطلقا وذهب بعضهم الى انها حرف في باب الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لا يكون فعلا

صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا
ليس السن والظفر فليس
ذا بمنزلة الا في الاستثناء
والمستثنى بها واجب النصب
مطلقا باجماع الثانية أن
تكون أداة الاستثناء لا يكون
كقولك قاموا لا يكون زيدا فلا
يكون أيضا بمنزلة الا في المعنى
والمستثنى بها واجب النصب
مطلقا كما هو واجب مع
ليس والعلة في ذلك فهما ان
المستثنى بهما خبرهما وشأن
… ان كان وليس وأخواتهما
يرفعن الاسم وينصبن الخبر
فان قلت أين اسمهما قلت
مستتر فيهما وجوبا وهو عائد
على البعض المفهوم من
الكل السابق وكأنه قيل
ليس بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الانثيين
فان كن نساء فوق اثنتين

واجيب بانه ما شاركها غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله أى فان كانت البنات) فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث التى هى بعض الاولاد المقصود من نساء خبر كن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده والتوطئة تجرى فى الوصف والحال والخبر (قوله الثالثة أن تكون الاداة ما خلا) وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أى وقت مجاوزتهم زيدا واما على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أى مجاوزين زيدا قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى ان يعترض عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه وفاعل خلا وعدا ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين أو على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل عوده هنا على المصدر لان خلا وعدا جامدان ونظر الدمامينى فى مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى قال الشمنى وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل الجواب ان البعض الذى هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مفلق من افلق الرجل اذا جاء بالفلق أى الداهية والعجب وهو من المخضرمين وعاش مائة واربعين سنة توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه (قوله * الا كل شئ ما خلا الله باطل * الخ) وبعده

وكل ابن انثى لو تطاول عمره * الى الغاية القصوى فللموت آيل

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل

وكل امرء يوما سيعرف سعيه * اذا حصلت عند الاله الحصائل

وهذه الابيات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والنعيم ما أنعم الله به عليك ولا محالة بفتح الميم اى لابد وقيل لا حيلة قال بعض الجهلة نعيم وهى لا تزول أبدا فكيف يقول وكل نعيم الخ اجيب بجوابين الاول أنه قاله قبل اسلامه فيحتمل ان يكون اعتقاده حينئذ ان لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من

أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكانه قيل أو لا يوصيكم الله فى اولادكم ... ثم قيل فان كن ... وكذلك هنا ... الثالثة ان تكون الاداة ما خلا ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيدا وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى الا كل شئ ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل الرابعة ان تكون الاداة ما عدا ... كقولك جاء القوم ما عدا زيدا وكقول الشاعر

ثمّ الندامى ماعدا في فاتني * بكل الذي يهوى نديمي مولع * فالياء في موضع نصب بدليل

اهل الضلال ثانيهما ان يكون اراد ماسوى الجنة من نعيم الدنيا الا انه كان بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها او ماتكذيب عثمان اياه فلحمل كلامه على العموم (الاعراب) ألا حرف استفتاح وكل مبتدأ وشيء مضاف اليه وماعتمل ان تكون زائدة وان تكون مصدرية وخلا فعل استثناء واسم الجلالة منصوب مفعول خلا وباطل خبر كل وكل نعيم مبتدا ومضاف اليه ولا نافية وخالة اسمها مبني معها على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف اى موجودة (قوله تمل الندامى الخ) هو من الطويل والندامى جمع ندمان وهو شريب الرجل الذي ينادمه ويقال النديم ايضا ومولع بفتح اللام مشددة اى مغرم به (الاعراب) تمل فعل مضارع مبني للمفعول والندامى نائب فاعل قاله في الشواهد والظاهر انه مبني للفاعل والندامى فاعل ويقرأ تمل بفتح التاء لا بضمها ما مصدرية عدا في فعل استثناء وفيه ضمير يرجع الى مصدر الفعل المتقدم والفاء في فاتني تفريعية وان حرف توكيد والنون للوقاية والياء اسمها ومولع خبران وبكل متعلق بمولع والذي مضاف الى كل يهوى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف خلافا لقول صاحب الشواهد على الياء والجملة صلة الذي والعائد محذوف أى الذي يهواه (قوله الربعي) بفتح الراء والباء نسبة لبني ربيعة قرية من قرى العرب والقاعدة في النسبة الى المركب ان ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك وفعلي في فعيلة التزم (قوله الجرمي) بفتح الجيم وتقدم ما يتعلق به من أنه نسبة لبني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه (قوله لم احتفل به) أى لم أعتن به وأهتم به (قوله والرجلان) أى الربعي والاخفش (قوله لا تدخل الا على الجمل الفعلية) أى واذا تعينت فعلية خلا وعدا لزم نصب المستثنى بهما لانه مفعولهما والفاعل ضمير مستتر وجوبا كما قلنا في ليس ولا يكون (قوله واما جواز الخفض الخ) أى الذي حكاه الجرمي والرجلان واذا جعلت ما زائدة فتدخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله عما قليل) فاصلة اى عن قليل وقوله فبما نقضهم اى فبنقضهم وقوله مما خطاياهم اى من خطاياهم (قوله ان تكون الاداة الا الخ) اختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها أنه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما ينصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره أستثني زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت

لحاق نون الوقاية قبلها وحكى الجرمي والربعي والاخفش الجر بعد ماخلا وماعدا وهو شاذ فلهذا لم أحتفل بذكره في المقدمة فان قلت لم وجب عند الجمهور النصب بعد ماخلا وماعدا وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان * قلت أما وجوب النصب فلان ما الداخلة عليهما مصدرية وما المصدرية لا تدخل الا على الجمل الفعلية وأما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ فان المعهود في زيادة ما مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم أغرقوا وقولي مطلقا راجع الى المسائل الاربع أي سواء تقدم الايجاب أو النفي أو شبهه الخامسة ان تكون الاداة الا وذلك في مسئلتين احداهما ان تكون بعد كلام تام موجب ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالايجاب أن

لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام   قوله والخامس الخ لم يذكر الرابع كما في النسخ اه

وذلك كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم

وما لى الا آل أحمد شيعة
وما لى الا مذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفى والنهى والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شئ تقول ماقام الا زيد فترفع زيدا على الفاعلية وما رأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية وما مررت الا بزيد فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما ان يكون الاستثناء متصلا

وادغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة اهـ تصريح (قوله فشربوا منه الا قليلا) بالنصب على الاستثناء وأما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل بالرفع فمحمولة على ان شربوا بمعنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى (قوله الا ابليس) يحتمل ان المصنف أتى للمنقطع بعد اتيانه للمتصل بقوله فشربوا منه الا قليلا وهو الظاهر فيكون ابليس من الجن لا من الملائكة ويحتمل ان الاستثناء متصل بناء على انه كان منهم وراجع التفاسير فى هذه الآية (قوله كقول الكميت) هو ابن زيد بن خنيس بن مجالد بن قيس شاعر اسلامى وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكميت والثانى كميت بن معروف وهو الاوسط والثالث كميت بن ثعلبة وهو الاكبر (قوله وما لى الخ) الواو حرف عطف وما بمعنى ليس وشيعة اسمها وخبرها لى وما الثانية كذلك الا حرف استثناء مذهب منصوب على الاستثناء مذهب اسمها والشاهد فى آل أحمد والا مذهب الحق حيث تعين فيه النصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجيزون فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع فى المسبوق بالنفى قال سيبويه سمع يونس بعض العرب يقول مالى الا أبوك ناصر بالرفع ووجهه ان العامل الذى قبل الا فرغ لما بعدها وأن ناصر نكرة فى سياق النفى تعم والاسم الخاص فيبدل من أبوك بدل كل وقيل انه بدل من الاسم مع الاعم عين (قوله استطردت) الاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة والمناسبة كونه مخرجا عما قبله (قوله ليس من المنصوبات) أى بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه متردد الخ) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله البتة) بوصل الهمزة على ما حققه بعضهم (قوله والاستفهام) أى الانكارى لما فيه من معنى النفى نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبنى للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون (قوله فلا عمل لالا) هذا يفيد ان الا تعمل فى غير هذا الموضع وهو أحد أقوال قد منا ها (قوله ومن ثم) أى من أجل ان العمل لما قبل الا (قوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ) هو فى المعنى كالتوضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ أى غالبا فلا يرد ما فى الدار الا زيد فان ما بعدها عامل فيما قبلها الا ان هذا نادر او يقال المراد بما قبلها ولو رتبة فان ما بعدها فى المثال مبتدا ورتبته التقديم اهـ شنوانى (قوله تقول ماقام الا زيد) الاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من

ذلك

ذلك المحذوف والتقدير ماقام أحد الا زيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا اه تصريح (قوله ماقام الا زيد) ان قلت كيف ساغ اسناد الفعل المنفى الى الفاعل المراد منه وقوع الفعل عنه قلت قد تقرر ان النسبة فى الحقيقة للمستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء غاية الامر ان المستثنى منه أولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزأ أول كما سلف فلما حذف صار متعذرا فتحول ما اقتضاه العامل من الاعراب الى ما بقى من الاجزاء القابلة للاعراب الاعراب اه طبلاوى (قوله ان يكون داخلا فى جنس المستثنى منه) اعترض بقولك جاءنى بنو زيد الا ابنى زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل فى جنس المستثنى منه فالاولى ان يقول ان يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير داخل) اى فى جنس المستثنى منه وهذا لا يشمل جاءنى بنو زيد الا ابنى زيد فالمناسب ان يقول ان لا يكون بعض المستثنى منه واطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز على الراجح اه من شراح الازهرية (قوله بدل بعض من كل) هذا مذهب البصريين قال فى المغنى ويبعده انه لا ضمير معه فى نحو ماجاءنى احد الا زيد كما فى أكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للبدل منه فى النفى والايجاب اه واجاب الدمامينى عن الاول بانه لم يشترط الضمير فى بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير احتياج الى اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن الثانى بان الرضى قال لا منع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فكما جعلت حرف النفى مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل فى نحو ماجاءنى أحد الا زيد بدلا والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف نسق والا حرف عطف عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفى بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفى ورد بقولهم ماقام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يلى العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليه فى التقدير اذ الاصل ماقام احد الا زيد اه من المغنى (قوله وهو عربى جيد) وقد قرئ به فى السبع فى قليل من قوله ما فعلوه الا قليل وفى امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك كما يأتى قريبا (قوله على انه بدل من الواو فى فعلوه) عند البصريين والبدل على نية تكرار العامل والتقدير ما فعلوه لا فعله قليل منهم وعند الكوفيين عطف نسق اه تصريح وهو احسن من قول شارحنا كأنه قيل ما فعله الا قليل الخ فعله نظر الى ان المبدل منه فى نية الطرح تأمل (قوله الا امرأتك قرئ بالرفع) اى قرأ أبو عمرو

وهو ان يكون داخلا فى جنس المستثنى منه او منقطعا وهو ان يكون غير داخل فان كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان احدهما وهو الراجح ان يعرب باعراب المستثنى منه على ان يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثانى النصب على اصل الاستثناء وهو عربى جيد مثال ذلك فى النفى قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم اجمعت السبعة على رفع انفسهم وقال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل على انه بدل من الواو فى فعلوه كأنه قيل ما فعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله فى النهى قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك قرئ بالرفع والنصب ومثاله فى الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون اجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر فى يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة وان كان منقطعا

فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع الاتباع والا ابتغاء لان كلا منهما في موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي واما على انه مبتدأ قدم خبره عليه والتميميون يجيزون الابدال ويختارون النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذكرت أيضا ان المستثنى بغير وسوى مخفوض دائما لانهما ملازمان للاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهو مضاف اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على ان يقدرن حرف جر والنصب على أن يقدرن افعالا استتر فاعلهن والمستثنى

وابن كثير يرفع امرأتك بدلا من احد بدل بعض من كل ولم يصرح بضمير لان تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير اه تصريح (قوله فالحجازيون يوجبون نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه (قوله ولهذا أجمعت السبعة على النصب) أى نصب اتباع وابتغاء وتميم يقرؤن الاتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوزان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيهما اه تصريح (قوله وما لاحد الخ) نزلت في حق أبي بكر لما أعتق بلالا وقال المنافقون ما أعتقه الا ليد كانت عليه (قوله لان كلا منهما) أى من الاتباع والا ابتغاء وفيه حذف اى لان كلا من متبوعيهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة والبلدة واحدة البلاد وسمي بذلك لانه يقام به يقال بلد بالمكان اذا اقام به ومنه قولهم البليد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما أن المقيم بالبلد لا يتحرك الى غيرها والانيس المؤانس واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهي الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وهو أحد الوان الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها الاذهب وهو الاشقر الذي يخالط بياضه حمرة واليعافير جمع يعفور وهو ولد الظباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العفر ظاهر التراب واليعفور الظبي الذي لونه لون العفر وقيل هو الظبي والانثى يعفورة وقيل اليعفور الخشف سمي به لكثرة لصوقه بالارض (الاعراب) الواو فيه واو رب وبلدة مجرور بها وأنيس اسم ليس وبها جار ومجرور خبرها الا أداة استثناء اليعافير بدل من الانيس والا توكيد لا الاولى والعيس عطف على اليعافير والشاهد في الا اليعافير وقد ذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فاذا قال ما في الدار أحد الا حمار مراده ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم أنه ليس ثم آدمى ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع * ـل الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحية عندهم (قوله وحاشا) بالفين ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياه على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أى على حد سواء في خلا

وعدا

وعدا وا كثرية الجر في حاشا لكن اتفاقا في خلا وعلى الصحيح في خلا وعدا وحاشا كما يأتي قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين في مجموع خلا وعدا وحاشا وانما التنافي المجموع لان خلا يجوز فيها الوجهان عند جميع النحاة واما حاشا فذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو والشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى انها حرف دائما واما عدا فيجوز فيها الوجهان عند غير سيبويه ويتعين فيها الفعلية عند سيبويه اه تصريح بتصرف من مواضع واذا علمته تعلم ان قول شارحنا ولم يجوز سيبويه مقابل الصحيح في عدا وحاشا وسكت عن خلا لما علمت أنه متفق عليه فيها فلذا لم يذكر مقابل الصحيح بالنظر لخلا وقوله ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدها الا النصب ولم يوافقه أحد وقوله ولا في المستثنى بحاشا الخ وتقدم ان جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك * (قوله خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها) هو من جملة خبر كان لكن لما اختص خبر كاد بأحكام افردوه عنه كما افرد والمنادى (قوله ويجب كونه مضارعا) أي ويجب كونه جملة فعلها مضارع وانما اقتصر على الفعل لانه أول الجملة وقد يجيء مفردا بعد عسى وكاد في قوله وما كدت آيبا وقوله عسى الغوير أبؤسا كما قد يجيء جملة اسمية أو فعلية فعلها ماض فقد جعل في قوله

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فمرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس جعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض (قوله مؤخرا) أي يجب تأخير خبرها فلا يجوز تقدمه لضعفها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيرافي والفارسي مطلقا وقال به الشلوبين فيما لم يقترن الخبر بان وتبعه فيما سواه وعليه فلا تقول عسى ان يقوم زيد بجعل ان يقوم خبر عسى (قوله رافعا لضمير اسمها) لانه انما جيء بها للدلالة على شروع اسمها في خبرها أو قربه منه أو ترجي حصوله كما مر فلا ترفع السببي الا خبر عسى كما سيأتي واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي الخ فشاذ أو مؤول على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد تقدم تأويله بجعل ثوبي بدلا من التاء (قوله مجردا من ان بعد أفعال الشروع) لانها للحال وان للاستقبال فبينهما تناف فتقول اخذ يقول ولا تقول اخذ أن يقول (قوله وربما رفع السببي بخبر عسى) المراد بالسببي الظاهر المتصل

هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدها غير النصب لانه لا يرى أنها الا أن تكون الا فعلا ولا في المستثنى بحاشا غير الجر لانه لا يرى أنها الا حرفا * ثم ذكر الباقي من نواسخ الابتداء (خبر كان) وأخواتها وخبر كاد وأخواتها ويجب كونه مضارعا مؤخرا رافعا لضمير أسمائها مجردا من أن بعد أفعال الشروع وندر مجيئها بعد حرى واخلولق وغالب تجرد خبر عسى وأوشك واقتران خبر كاد وكرب وربما رفع السببي بخبر عسى في قوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * فمن رفع جهده شذوذان وخبر ما حمل على ليس واسم ان وأخواتها وأقول العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها نحو وكان ربك قديرا فأصبحتم بنعمته اخوانا ليسوا سواء وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وقد تقدم في باب المرفوعات ان خبرهن لا يكون الا فعلا مضارعا وذكرت هنا انه ينقسم باعتبار اقترانه بان وتجرده منها أربعة أقسام احدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد ان يفعل واخلولقت السماء ان تمطر ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانما هي حرى بالتنوين اسما لا فعلا وابو حيان هو الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا وهو قول الاعشى

ان يقل هن من بني عبد شمس * فحرى ان يكون ذاك وكانا

القسم الثاني ما الغالب اقترانه بها وهو عسى واوشك مثال ذلك أن قول الله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر

ضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أي كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الخ وتمامه * اذا نحن جاوزنا حفير زياد * يروى بنصب جهده على المفعولية ورفعه على الفاعلية وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير العراق نيابة عن معاوية (قوله شذوذان) تجرد خبر عسى من أن ورفعه الاسم الظاهر وأما نصبه ففيه شذوذ واحد وهو الاول (قوله وخبر ما حمل على ليس) وتزاد الباء بكثرة في خبر ما نحو وما ربك بغافل عما تعملون وبقلة في خبر لا نحو

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

(قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين الا ان يمنع مانع كحصر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ويجوز تقدمه عليها الا خبر دام فيمتنع تقدمه على ما المقترنة بها لئلا يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذ لا يجوز عجبت مما زيدا تصحب والا خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور اذ لم يسمع نحو ذاهبا لست ولانه فعل جامد كعسى وخبرها لا يتقدم عليها اه شيخ الاسلام (قوله أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد ان يفعل واخلولقت السماء ان تمطر) انما وجب الاقتران بأن لان الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال واستشكل الاقتران بأن لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الفعل واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الفعل واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا يقال في البواقي (قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فيأتي (قوله كالسرقسطي) ضبط في نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطة قرية من بلاد العجم وهو التحرير وضبط بعض الاشياخ السرقسطي بكسر السين وفتح الراء وضم القاف وسكون السين الثانية وكسر الطاء ورأيت في نسخة صحيحة أيضا كالسرقسطي بهذا الضبط وحرر (قوله وابن طريف) في نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفي نسخة بالظاء المشالة وحرر (قوله وهو قول الاعشى) بيان للشعر وقوله ان يقل هن الخ هذا البيت موجود في بعض النسخ ولم يتكلم عليه في الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى

واوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القياس وجوب اقترانه بها حتى
ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب
معها الاقتران حيث جعلت للترجي أخت عسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره
الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذي وابن أبي الربيع ان أوشك من قسم عسى
الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد أن يجيء ويوشك
زيد ان يجيء ولم يخرج من بابه انتهى كلام الشاطبي وأما اذا جعلت للمقاربة كما
ذهب اليه المؤلف متابعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران
كالاقتران الغالب في عسى اه تصريح (قوله ولو سئل الناس الخ) هو من الطويل
والتراب جمعه أتربة وتربان وتوارب ومن أسمائه الرغام بفتح الراء والغين المعجمة
والمعنى ان من طبع الناس البخل وانهم لو سئلوا ان يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا
التراب لمنعوه وملوا (الاعراب) لو حرف شرط سئل فعل ماض مبني للمفعول
والناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في
جواب لو وأوشك من أفعال المقاربة والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قيل
فعل ماض ونائب فاعله ضمير مستتر هاتوا فعل وفاعل أن يملوا خبر اوشك ويمنعوا
فعل وفاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبر بان
بشرط ان يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فرج الخ) قاله محمد بن
اسماعيل وقبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد واليسر

وهو من الطويل والفرج انكشاف الهم والخليقة بمعنى المخلوقة والامر بمعنى
الشأن أي التصرف من اعزاز واذلال واحياء واماتة (الاعراب) عسى من افعال
الرجاء فرج اسمها ويأتي خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير
وجملة وهي له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد
حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله
أمية بن الصلت الثقفي وهو من قصيدة من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى
يقرب وغراته بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهي الغفلة ويوافقها بالفاء والقاف
من الموافقة وفر بمعنى هرب والمنية الموت (الاعراب) يوشك من افعال المقاربة
من اسم موصول اسمها وفر صلته ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بيوافقها
وغراته مضاف اليه ويوافقها خبر أوشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك
مجردا من أن والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت

قوله في الصفحة التي قبلها
كالسرقسطي بهذا الضبط
ضبط في نسخ الخط بكسر
السين وفتح الراء والقاف
وقوله آخر القولة أيضا بهذا
الضبط أي بفتح السين
والراء وضم القاف وقوله
وحرر الذي في تقويم البلدان
هذا الضبط الأخير اه

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
ومثال تركها قول الشاعر
عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليقته أمر
وقول الآخر
يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها

في بعض غفلاته (قوله القسم الثالث ما يترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله وانما كان الغالب في كاد وكرب التجرد لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بأن غالبا ويقل اقترانه نظرا الى أصلهما انتهى تصريح (قوله كرب القلب الخ) قاله كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي وهو من الخفيف وكرب بفتح الراء أفصح من كسرها والوشاة جمع واش وهو الذي يمشي بين المحبين بالافساد وغضوب فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وهند علم امرأة يجوز صرفه ومنعه (الاعراب) كرب من أفعال المقاربة القلب اسمها من جواه متعلق بيذوب والجوى شدة الوجد ويذوب خبر كرب حين ظرف ليذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر والجملة في محل نصب محكية بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من أن (قوله ومثال الاقتران بها الخ) *فائدة* قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه الافعال غير مقرون بأن فهو خبر بلا خلاف وما كان مقرونا بأن ففيه مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل له بان المصدر يخبر به مبالغة الثاني انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط الخافض او بتضمين الفعل معنى قارب وهو مذهب سيبويه والمبرد الثالث انه بدل اشتمال وما قبله فاعل وهو مذهب الكوفيين ورد بانه ابدال قبل تمام الكلام وبانه لازم والبدل لا يكون لازما قال في البسيط والظن انهم توهموا مبني على ان هذه الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته ان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف يرثي به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفي في المعنى لانها للمقاربة فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا انه لم يفعل فاذا نفيت انتفى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا انتفى مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى ولهذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من ان لو قال لم يرها وزعم جماعة منهم ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أن نفيها اثبات واثباتها نفي اه وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاه سيبويه ومضارعها يكاد كيخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني حكاه ابن أفلح في منية الالباب قال ابن هشام في الحواشي وقد احتج على ان عينها ياء بقولهم لا افعله ولا كيدا وهو معارض بقولهم ولا كودا وقوله تفيض بالفاء والمثناة التحتية وآخره ضاد معجمة على لغة تميم وبالقاف على لغة قيس يقال فاض الميت فيضا

القسم الثالث ما ترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب مثال التجرد نحو فذبحوها وما كادوا يفعلون قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب ومثال الاقتران بها قول الشاعر كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود وقوله

اذا قضى و يقال فاض يفوض نادرا وقوله ريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت
وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برد نوع من الثياب يؤتى
بها من اليمن والمراد بهما الكفن (الاعراب) كاد فعل مقاربة والنفس اسمها وان
تفيض خبرها وعليه متعلق بتفيض والضمير عائد على الميت المرثى كان اسم غدا
ضمير عائد على الميت اذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا وريطة مضاف
اليه وبرود عطف عليه والشاهد في أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل
والاكثر التجرد ويروى مدثوى بالمثلثة بمعنى أقام قاله في التصريح وقال العينى
مذتوى بالتاء المثناة أى هلك وروى غدا انتهى فهو مخالف لما في التصريح وحرر
(قوله سقاها ذوو الاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمي وهو من الطويل والضمير
في سقاها يرجع الى العروق في الابيات السابقة في قوله مدحت عروقا وذوو
الاحلام أصحاب العقول والسجل بفتح السين وسكون الجيم الدلو اذا كان فيه ماء
قليل أو كثير ولا يقال وهى فارغة والظمأ العطش وتقطع الاعناق اما لشدة
العطش أو للذل الذى هو فيه (الاعراب) سقاها فعل ومفعول وذوو فاعل
والاحلام بالحاء المهملة مضاف اليه سجلا مفعول ثان لسقى لانه يتعدى لمفعولين على
الظمأ متعلق بسقاها وقد كربت الواو للحال وأعناقها اسمها وأن تقطع خبرها
وهو محل الشاهد (قوله ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد) وهو مردود
بالسماع في قول أبى زيد المتقدم *وقد كربت أعناقها ان تقطعا* اه تصريح (قوله
القسم الرابع ما يمتنع اقتران خبره بأن وهو افعال الشروع الخ) وقد تقدم وجهه
وهو المنافاة بين الشروع وبين أن الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ما قمت
الخ) قاله أبو حية النميرى بالحاء المهملة والياء المثناة تحت وتقدم الكلام عليه
والشاهد في جعل ويثقلنى خبر جعل وقوله ثوبى بدل من التاء في جعلت والاصل
وقد جعل ثوبى يثقلنى وفاعل يثقلنى ضمير يعود على الثوب وليس ثوبى فاعل يثقل
لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السببى قاله في التصريح (قوله فاخذت أسأل
والرسوم تجيبنى) لم يذكر في الشواهد تمامه وتمامه *وفي الاعتبار اجابة وسؤال*
والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها لاصقا بالارض من أساس ونحوه
واخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم اخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبنى
مبتدأ وخبر والشاهد في أخذ (قوله أراك علقت تظلم من أجرنا) تمامه كما في
بعض النسخ *وظلم الجار اذلال المجير* وعلقت بمعنى شرعت والظلم الجور واعرابه
أراك بصرية والكاف مفعول وعلقت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فعل وفاعل
ومفعوله محذوف أى من أجرناه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير

سقاها ذوو الاحلام سجلا
على الظما
وقد كربت أعناقها ان تقطعا
تقطع فعل مضارع اصله
تتقطع فحذف احدى التاءين
ولم يذكر سيبويه في خبر كرب
الا التجرد القسم الرابع
ما يمتنع اقتران خبره بان وهو
افعال الشروع كطفق وجعل
واخذ وعلق وأنشأ وهب
وهلهل قال الله تعالى وطفقا
يخصفان وقال الشاعر
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى
ثوبى فانهض نهض الشارب
السكر
وقال الشاعر
فاخذت أسأل والرسوم تجيبنى
وفي الاعتبار اجابة وسؤال
وقال * أراك علقت تظلم من
أجرنا *

مضاف اليه والشاهد في علقت بمعنى شرعت (قوله انشأت أعرب عما كان مكنونا) هذا عجز بيت وصدره* لما تبين ميْن الكاشحين لكم* انشأت الخ والاعراب البيان يقال أعرب الرجل عما في ضميره ابانه واظهره والمكنون المستور قال تعالى أو أكننتم في انفسكم أي سترتم واضمرتم وروى مكتوما بدل مكنونا الاعراب انشأت التاء اسمها واعرب خبرها وعن حرف جر وما موصولة مجرورة بها كان فعل ماض واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد في انشأ (قوله هبت ألوم القلب) تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هبت بمعنى شرعت (قوله وطئنا ديار الخ) تقدم الكلام عليه والشاهد في هلهلت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسب لقوله فيما سبق العاشر خبر كان واخواتها ثم قال الحادي عشر خبر كاد واخواتها ان يقول والثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كما هو موجود في بعض النسخ وسيأتي قريبا توجيه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) أنشده الكسائي وهو من منطوع المنسرح وان نافية عاملة عمل ليس في لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها واختلف في جواز الاعمال فذهب الكسائي وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح ابن جني الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة هو اسمها ومستوليا خبرها على أحد متعلق بمستوليا الا حرف استثناء على أضعف متعلق بمحذوف ويحتمل أنه متعلق بالا لان فيها معنى أستثني على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق باحرف المعاني والمجانين مضاف اليه والشاهد في ان اهـ شواهد والظاهر ان قوله على أضعف متعلق بمحذوف تقديره مستوليا* (قوله والنوع الرابع اسم ان واخواتها) المناسب لقوله فيما سبق العاشر كذا الحادي عشر كذا ان يقول هنا الثالث عشر اسم ان واخواتها ثم فيما يأتي الرابع عشر اسم لا النافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا النافية للجنس ويمكن توجيه كلام الشارح بانه أراد بقوله والبواقي خبر كان الخ ان البواقي انواع ستة النوع الاول خبر كان واخواتها النوع الثاني خبر كاد واخواتها النوع الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا النافية للجنس النوع السادس المضارع الخ لان الشارح تسمح أولا فعبر بقوله العاشر خبر كان واخواتها والحادي عشر خبر كاد واخواتها ثم رجع لما اراد بالبواقي حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال

وقال* انشأت اعرب عما كان مكنونا* وقال* هبت ألوم القلب في طاعة الهوى

وقال

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الاماتة تزهق

النوع الثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة احدها ما ولا ولات كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والثاني ما كقوله تعالى ما هذا بشرا والثالث لا كقول الشاعر

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

والرابع ان النافية كقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد الا على أضعف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات* النوع الثالث عشر اسم ان واخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمرا قادم وليت بكرا مسافر ثم قلت

والنوع الخامس اسم لا النافية للجنس فتأمل فى هذه العبارة المتعبة وقد رأيت فى بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب الذى قلناه فلله الحمد (قوله وان قرنت بما الخ) أى وان قرنت ان واخواتها المتقدمة فى قوله اسم ان واخواتها فالضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه وليس عائدا على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض تأمل (قوله ألغيت وجوبا الا ليت فجوازا) اعلم ان المسموع بقاء العمل فى ليت واما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما ازالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى الى آخر الادلة المعلومة بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض الى وجوب الاعمال فى ليت خلافا لقوله فى شرح التسهيل ان الاعمال والاهمال فى ليت بالاجماع اه من الاشمونى بتصرف فقول المصنف وجوبا اشارة لمذهبه ورد لمذهب الزجاج وابن السراج فقوله الا ليت فجوازا أى خلافا لبعض النحاة القائل بوجوب اعمال ليت (قوله انما الله اله واحد) الله مبتدأ واله خبره فقد وقع بعدها جملة اسمية (قوله وقول الشاعر اعلما اضاءت الخ) صدره * اعد نظرا يا عبد قيس لعلما * الخ أعد فعل أمر ونظرا مفعول ويا عبد قيس منادى ومضاف اليه ولعل حرف ترج وما كافة لها أضاءت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور متعلق بأضاءت الحمار مفعول القيدا صفة له (قوله الاستشهاد بهما) أى بالبيت والآية الثانية اه فيشى (قوله لم يصح دخولها على الجملة الفعلية) وهى اضاءت ولا يصح جعل ما موصولة والا كان يجب رفع الحمار القيدا على أنه خبرها فنصب الحمار القيدا دليل على ان ما ليست موصولة بل زائدة تأمل (قوله أيحسبون أنما نمدهم به من مال الخ) فما موصولة اسم ان ونمدهم به صلة ما ومن مال وبنين بيان لما فهو حال والخبر قوله نسارع لهم والعائد محذوف قال البيضاوى والمعنى أيحسبون ان الذى نمدهم به نسارع به فيما فيه خيرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية نحو اعجبنى أنما قمت) اى قيامك فخبر أن محذوف أى اعجبنى أن قيامك موجود أى أعجبنى وجود قيامك فتقدير أقيامك فى الشرح بالنصب لان الكلام فى ما المصدرية المتصلة بأن التى تنصب الإسم وترفع الخبر تأمل (قوله يحتملهما) أى الموصولة والمصدرية ويراد بالموصولة الموصول الاسمى فهو مغاير للمصدرية لانها موصول حرفى وقوله وعلى التأويلين أى الاعرابين وهما جعل ما موصولة ومصدرية * (قوله النوع الخامس الخ) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها زيادة قبل

﴿وان قرنت بما المزيدة ألغيت وجوبا الا ليت فجوازا﴾ واقول مثال ذلك انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت وقول الشاعر

اعلما أضاءت لك النار الحمار القيدا * ووجه الاستشهاد بهما أنه لولا الغاؤ لم يصح دخولها على الجملة الفعلية ولكان دخولها على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحو أيحسبون انما نمدهم به من مال وبنين أى أن الذى بدليل عود الضمير من ومن المصدرية نحو أعجبنى أنما قمت أى قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملهما أى ان الذى صنعوه أو ان صنعهم وعلى التأويلين جميعا فان عاملة واسمها فى الوجه الاول ما دون صلتها وفى الوجه الثانى الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال النابغة

قوله النوع الخامس وعلمها شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة وقال النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

روى بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الاعمال فلانهم ابقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيدا قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد واما الاهمال فللحمل على اخواتها ثم قلت ﴿وتخفف ذوات النون منها فتلغى لكن وجوبا وكأن قليلا وان غالبا ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفي أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكأن ما وجب لأن الا أن الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس انما يظهر نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا حاضر﴾ واقول يجوز في اذ وان ولكن وكأن ان تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والا كثر الاهمال نحو وان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما واما من شدها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخففة قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب ابقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم او مفصولا بواحد من امور أحدها النافي ولم يسمع الا في لن ولم ولا نحو أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره احد وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع لو نحو ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على انه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن

قوله ونص الزيادة الخ هذه الزيادة موجودة في نسخة الشرح التي بايدينا وعليها المعول في الدروس اه

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا أو نصفه فقد
ويروى بنصب الحمام ورفعه
على الإعمال والإهمال
وذلك خاص بليت أما الإعمال
فلأنهم أبقوا لها الاختصاص
بالجملة الاسمية فقالوا ليتما
زيد قائم ولم يقولوا ليتما
قام زيد وأما الإهمال
فللحمل على أخواتها ثم قالت
وتخفف ذو النون منها
فتلغى لكن وجوبا

ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية على أنها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقد نحو * لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما * أو لم نحو كأن لم تغن بالأمس وإن كان الحرف لكن وجب إلغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة ولنشرع تلك الزيادة فنقول (قوله قالت ألا ليتما هذا الحمام الخ) وقبله

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت * إلى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

فحسبوه فألفوه كما ذكرت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * إلى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد فإذا هو ست وستون ونصفها ثلاث وثلاثون فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مائة اهـ من شرح التوضيح وقوله شراع بالشين المهملة والثمد الماء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) أي على أنه بدل من ذا الذي هو اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فقوله ونصفه بالنصب عطف على الحمام ورفعه على أنه بدل من هذا الواقع مبتدأ ولنا خبر المبتدأ وليس فيه حجة على القائل بوجوب الإعمال لأن سيبويه القائل بجواز إعمالها أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر لمبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام كائن لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت (قوله على الإعمال) راجع للنصب والإهمال راجع للرفع فهو لف ونشر مرتب (قوله ثم قالت وتخفف ذو النون الخ) اعلم أن الحروف الناسخة ستة فالذي يخفف أربعة وهو ما كان آخره نونا وأما ليت فهي مخففة فلا يعقل تخفيفها وأما لعل فلا تخفف (قوله فتلغى لكن وجوبا) لزوال اختصاصها بالأسماء هذا حكم

لواحد من الاربعة وقوله وكأن قليلا هكذا فى بعض النسخ والاولى حذفها لانه يستغنى عنه بقوله الآتى ويغلب لكأن ماوجب لان أى من الاعمال أى ان اعمال كأن غالب فيعلم منه ان اهمالها قليل فلا حاجة لقوله وكأن قليلا ولذا لم توجد فى نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالبا) لزوال اختصاصها بالاسماء واعمالها قليل استصحابا للاصل وهذا حكم ثان من الاربعة (قوله ويغلب معها مهملة اللام) وذلك الغالب فيما لم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة لفظية نحو ان الحق لايخفى على ذى بصيرة أو معنوية نحو قوله

ونحن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهملة عما اذا أعملت فلا تحتاج للام لعدم اللبس وقوله مهملة بالنصب حال أو بالرفع خبر لمحذوف أى وهى مهملة (قوله اللام) أى لتفرق بينها وبين النافية ومذهب سيبويه ان هذه اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسى الى انها غيرها ويظهر أثر الخلاف فى قوله عليه السلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها وذلك لان لام الابتداء لاتصحب الا المكسورة ولانها معلقة للفعل عن العمل ظاهرا واما غير لام الابتداء لا تعلق فالعامل مسلط عليها فتفتح بعد أن كانت مكسورة كما هو المشروع (قوله ويغلب الخ) أى انه اذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا لاينافى انه يقع بعدها جملة اسمية كما يأتى فى الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل التالى لها ناسخا) لكن بشرط كون الناسخ غير ناف فخرج بذلك ليس وغيره فى النفى وخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام وانما كثر دخول ان المخففة على الناسخ لانها لما أخرجوها عن وضعها من دخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ألا ترى انها اذا دخلت على ماذكر يكون مقتضاها مؤخرا عنها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيدا لقائما فمعناه ان زيدا القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب والاكثر فى هذا الناسخ ان يكون ماضيا نحو وان كانت لكبيرة ويليه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وأما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل نحو * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * فان قتل غير ناسخ وأقل منه كون مضارعها غير ناسخ نحو * ان يزينك لنفسك * فعلمت ان غير الناسخ اذا كان مضارعا أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استتار اسم ان المفتوحة) أى يجب حذفه وليس المراد بالاستتار حقيقته لانها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان الضمير منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب أن يكون ضمير الشأن محذوفا

قوله هكذا الخ هى غير موجودة فى نسختنا اه

وان غالبا ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالى لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة

وحينئذ فالخبر يأتي مفردا وجملة وقد اجتمعا في قوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

وقوله ويجب استتار الخ هذا حكم ثالث من الاربعة حاصله ان أن المفتوحة يجب اعمالها ويجب حذف اسمها واعما وجب اعمالها لانها أكثر شبها بالفعل من ان المكسورة لان لفظ المفتوحة كفض مقصودا به المضى اوالامر والمكسورة لاتشبه الا الامر كجد (قوله وكون الفعل منها دعائيا الخ) الحاصل ان الخبر اذا كان جملة اسمية أوفعلية فعلها جامد فلا تحتاج للفصل بواحد مما يأتي وان كان جملة فعلية فعلها متصرف وليس دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتي وربما جاء بدون فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسألوا باعظم سؤل

فان يؤملون لم يفصل وقال ابن مالك الاحسن الفصل لا أنه واجب

(قوله ويغلب اسكان ما وجب لان) أي من العمل ولما كان يتوهم من ذلك انه يجرى في خبرها ماجرى في خبر ان استدرك على ذلك بقوله الا أن الفعل بعدها الخ واسم كأن يكون ضمير شان محذوفا ويكون اسما ظاهرا كما يأتي في الشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أي انها اذا وقع بعدها فعل فهو دائما خبرى الخ وهذا لا ينافي أنه يقع بعدها مفرد وجملة اسمية (قوله في المتن واسم لا النافية الخ) هذا هو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي والنوع السادس هو الفعل المضارع وهو المتمم للخمسة عشر (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) ان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف واللام للابتداء وما صلة أي زائدة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبر ان وهذا على اعمالها وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام المزحلقة (قوله فمن خفف) أي في قراءة من خفف ففيه حذف [illegible] وله قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم) اللام موطئة للقسم قال البيـ[illegible] وان كل المختلفين المؤمنين منهم والكافرين والتنوين بدل من المضاف اليه [illegible] ابن كثير ونافع وابو بكر بالتخفيف مع الاعمال اعتبارا للاصل وما [illegible] الفصل واللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتأكيد أو بالعكس وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد على ان أصله لمن ما قلبت النون ميما للادغام فاجتمع ثلاث ميمات فحذفت أولاهن والمعنى لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء أعمالهم وقرئ لما بالتنوين أي جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وأبو بكر وعليه فالمعنى وان كلا والله ليوفينهم ربك أعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أي لا يحتاج الى فاصل (قوله ان الحمد لله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان

وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أومفصولا بتنفيس أونفي اوشرط أوقد اولو ويغلب اسكان ما وجب لان الا ان الفعل بعدها دائما خبرى مفصول بقد أولم خاصة وأول يجوز في إن وان ولكن وكأن أن تخفف استثقالا للتضعيف فما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما واما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير

والحمد مبتدأ ولله خبر ورب نعت والعالمين مضاف اليه والجملة خبران والتقدير انه أى الحال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله ان بورك من فى النار) أى بورك فان النداء فيه معنى القول أو بان بورك على انها مصدرية أو مخففة من الثقيلة والتخفيف وان اقتضى التعويض بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء وهو يخالف غيره فى أحكام كثيرة (قوله من فى النار) أى من فى مكان النار التى وجدها سيدنا موسى وهو البقعة المباركة المذكورة فى قوله نودى من شاطئ الواد الايمن فى البقعة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك ان خبر أن الثانية لا يجب أن يكون جملة خبرية بل ضمير الشان يفسر بالجملة الانشائية وقوله فيمن قرأ الخ أى فى قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة وهو نافع كما فى البيضاوى واما على قراءة الباقين بتشديد ان فغضب اسمها وعليها خبرها فلا شاهد فيه (قوله وأن ليس الخ) مثل للجامد بمثالين اشارة الى أنه لا فرق فى الفعل الجامد بين أن يكون نفيا ام لا فلا يشترط فى الناسخ ان يكون غير منفى بخلاف المكسورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخففة واسمها ضمير الشان وليس فعل ماض ناقص وللانسان خبرها وسعى اسمها أى وان ليس للانسان الا سعيه والجملة خبران الثانية وملجأ فى الاخبار من ان الصدقة والحج ينفعان الميت فلكون الناوى له كالنائب عنه اه بيضاوى (قوله أو متصرفا) أى أو كون الفعل متصرفا غير دعاء متصرفا لا عطف على جامدا وانما احتيج للفاصل للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولما كانت الاسمية والتى للدعاء والتى فعلها جامد لا تقع بعد الناصبة لم يحتج لفاصل بعد المخففة بخلاف التى فعلها متصرف وغير دعاء (قوله احدها النافى الخ) الحاصل ان الفعل اما ماض أو مضارع وكل منهما مثبت أو منفى فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد أو منفيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا ففاصله حرف التنفيس وان كان منفيا ففاصله لن أو لم او لا ولما اشبهت لو النافى فى الامتناع دخلت على الماضى والمضارع اه شيخنا دردير على الاشمونى (قوله ولم يسمع الا فى ان ولم ولا) وأما فلم يسمع فلا يقدم عليه لكن اعترض الفصل بلا بانه لا فائدة فيه لوقوعه بعد المخففة والناصبة والجواب ان المخففة بعد فعل العلم لا تلتبس وبعض الظن محتملة لهما (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وأما من قرأ بنصبها فهى ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والذى قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائى والذى قرأ بالنصب هم الباقون من السبعة اه تصريح (قوله والرابع لو نحو ان لو نشاء أصبناهم) هذا فى المضارع ومثال الماضى ان لو استقاموا فلو امتناعية واستقاموا فعل الشرط ولاسقيناهم جوابه والجملة خبر ان ﴿تنبيه﴾

نحو ان بورك من فى النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو منصرفا ولا بواحد من أمور احدها النافى ولم يسمع الا فى ان ولم ولا نحو أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثانى الشرط نحو وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

ذكر لو في كتب النحاة قليل وان الفصل بها كثير في لسان العرب (قوله واعلم فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال العيني انشده أبو علي ولم يعزه الى احد وهو من الرجز والشاهد في قوله أن سوف فانها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس والجملة سدت مسد مفعولي أعلم وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هي التي تميزها من الحالية اه (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت وقال العيني قاله علباء بن أرقم بن علي اليشكري يذكر امرأته ويمدحها وقال النحاس هو لابن صريم اليشكري واسمه باعث بالثاء المثلثة وهو من الطويل وقوله ويوما عطف على شيء قبله وانشده بعضهم ويوم بالجر والواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي حسن من القسامة وهي الحسن يقال رجل قسيم الوجه أي جميله والشاهد في قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ ومعنى تعطو تتناول وضمنه معنى الميل فعداه بالى والوارق بمعنى المورق وهو نادر اذ فعله أورق كاينع فهو يانع وقيل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا هو على الاصل والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاه ويروى الى ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد اذا حسن وأراد به الخضرة اه كلام العيني (قوله والجملة بعدها صفة) فتقول بعاطية كما قال المؤلف (قوله والخبر محذوف) ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحينئذ فلا عكس للتشبيه قال العيني وتأمله فانه لم يظهر لي وأقول وجهه انا نستعير الظبية للمرأة وكأنه قال كأن امرأة عاطية الى وارق السلم أي ان المرأة شبيهة بالظبية العاطية الى وارق السلم (قوله على التشبيه المعكوس) وهو جعل المشبه مشبها به والمشبه به مشبها ووجه ذلك انه جعل الظبية اسم كأن وجعل هذه المرأة خبرها والقاعدة ان اسم كأن هو المشبه وخبرها المشبه به تقول كأن زيدا أسد فقد جعل الظبية مشبها وهي في نفس الامر مشبه به وجعل المرأة مشبها به وهي في نفس الامر مشبه (قوله والاسم محذوف) أي وهو ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج ورواه سيبويه ووجه مشرق اللون وعليه لا بد من تقدير مضاف في ثدياه أي ثديا صاحبه وروى صدر فعلى هذا لا تقدير ورواه الزمخشري ونحر مشرق اللون والواو فيه واو رب الداخلة على الوجه والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب ايضا ما وجب لأن لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو الى وارق السلم *

بنصب الظبية على انها اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وروى أيضا برفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج الى فاصل نحو قوله

ووجه مشرق اللون
كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقد نحو

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون * النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبنى فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمامه اما مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا والمبنى ما عدا ذلك وحكمه انه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء ثم قلت * والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كى المصدرية مطلقا واذن

صاحبه كقصب في الاستدارة والصفاء أو ورب نحر يلوح لونه وثدياه كحقين وقيل
يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر ولكن النص انهم
ان الواو واو رب والشاهد فيه تخفيف كأن واعمالها وحذف اسمها ووقوع
خبرها جملة وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشان والجملة الاسمية خبر
(قوله لا يهولنك اصطلاء الخ) هو من الهول يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعه يشجعه
بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والاقتحام فيها يقول لا تفزع من دخولها
فان مخافة قد وقع فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع والاصطلاء من اصطليت
بالنار وتصليت بها ولظى الحرب نارها أضيف اليه الاصطلاء الذى هو فاعل
يهولنك والفاء في فمحذورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما
وفيه الشاهد لانه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد وربما
تفصل بلم نحو كأن لم تغن بالامس والالمام النزول يقال ألم به امر اذا نزل (قوله
وعن يونس والاخفش الخ) قال الاشمونى واجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ
أى حين اذ خففت قياسا على ان وكأن فيكون اسمها في قوله ولكن الله قتلهم
ضمير الشأن والجملة خبر وحكى بعضهم عن يونس انه حكاه عن العرب فيكون
مسموعا لكن ذلك لم يثبت عن يونس اه أشمونى بزيادة من تقرير شيخنا الدردير
(قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التى في بعض النسخ وقوله النوع
الخامس أى من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقى كما تقدم ايضاحه (قوله
ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع السادس من الانواع الستة المندرجة تحت
قوله والبواقى وهو آخر المنصوبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) أى عن التقييد
بالتصدير وبعدم الفصل أى سواء صدرت أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشياخ
نواصب المضارع لا تكون الا متصلة فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله
اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وأن او اذا وأن وعلى البساطة فالصحيح انها
الناصبة بنفسها لا بأن مضمرة بعدها واختلف فيها فقيل اسم وقيل حرف وهى على
القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك في كل
موضع وقال الفارسى في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك
فتقول في الجواب اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء
اما في الاستقبال او في الماضى ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب
أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في
حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذى هى فيه
جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا

لاعمالها الشروط الثلاثة اه تصريح ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا
عن شئ فباعتباره لازمها الجواب على هذا سميت حرف جواب واعلم ان اذن بكسر
الهمزة وفتح الذال المعجمة ثم نون كلمة للزمان المستقبل وتقلب نونها في الوقف الفا
على الصحيح تشبيها لها بتنوين المنصوب وبنى الخلاف في الوقف عليها على الخلاف في
كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف ولذا رسمت في المصاحف بالالف ونقل ان
للنحويين في رسمها ثلاثة مذاهب الاول تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر
الثاني انها تكتب بالنون مطلقا الثالث التفصيل ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها
وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وهي انها ان اعملت كتبت
بالالف اذ لا تلتبس حينئذ باذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وان
لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه على ذلك ابن خروف اه مدابغي
(قوله ان صدرت) أي وقعت صدرا في جملتها بحيث لا يبنى عليها ما قبلها ارتباطا
وتعلقا بما بعدها وسيأتي محترزه في الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم
المعمول لما بعدها نحو زيدا اذن اكرم وهو مذهب الفراء واجاز الكسائي الرفع
والنصب وعليه أيضا يبطل العمل في يا زيد اذن اكرمك اه يس (قوله مستقبلا)
قال يس انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءني زيد امس
فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم في الحال
(قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى
النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال ولا يضر فصلها بالقسم كما في
الجر في قوله * اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب * أو بلا فلا يضر لان النافي
كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل نعم ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله او
منفصلا بالقسم او بلا) أنظر هل يغتفر الفصل بهما معا ثم رأيت الشيخ يس قال
يجوز الفصل بهما معا كما هو ظاهر كلامهم وقوله بالقسم أي الذي حذف
جوابه وقوله او بلا النافية دون غيرها من أدوات النفي وان كان تعليلهم بان النافي
كالجزء يقتضي العموم اه (قوله والنواصب أربعة) وقال الاخفش النصب بعد كي
بان مضمرة وهي حرف جر دائما وروى عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة
وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الآجرومية قال ابو حيان
الخلاف في النواصب ما عدا أن (قوله خلافا للخليل) أي والكسائي والجرجاني
وحاصل مذهبهم ان أصلها الا أن فهي مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان
المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين وجعلتا

ان صدرت وكان الفعل
مستقبلا متصلا أو منفصلا
بالقسم او بلا أو بعد أن
المصدرية نحو والذي أطمع
ان يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق
بعلم نحو علم أن سيكون منكم
مرضى فان سبقت بظن
فوجهان نحو وحسبوا ان لا
تكون فتنة * وأقول هذا
النوع المكمل للمنصوبات
المضارع وشروطه والفعل
المضارع التالي ناصبا
والنواصب اربعة ان وكي
واذن وأن فأما لن فانها حرف
نصب بنفسها بالاجماع وهي بسيطة خلافا
للخليل في زعمه انها مركبة
من لا النافية وأن الناصبة
وليست نونها مبدلة من ألف

قرب لفظاً منهما وان معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيهما وقد
جاءت على الاصل في الضرورة في قوله

يرجى المرء ما ان لا يلاقي * ويعرض دون ابعده الخطوب

أي ان يلاقي وردعليهم بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا
وقد لا يظهر احدهما وبانه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب
والحرف المصدري لا يجوز فيه ذلك ولهان يجيب عنه بانه قد حدث لها بالتركيب
حكم آخر (قوله خلافا للفراء في زعمه ان أصلها لا) وحجته انهما حرفان نافيان
ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فجعله عاملا وان
المعهود انما هو ابدال النون الفا كنسفعا لا العكس اه (قوله وهي دالة على نفي
المستقبل) أي على انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فانما تنفي المستقبل من
اضافة الظرف للظرف على حد مكر الليل اه مدابغي وبه اندفع ما يقال ان
مفاده انها نافية للزمن المستقبل وليس كذلك (قوله لنفي المستقبل) اما الى غاية
ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر
الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر
ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا كان ممكنا لا محالا اه
تصريح (قوله عاملة النصب دائما) أي في الجمهور والا فقد ورد اهمالها وورد
الجزم بها في قوله * لن يخل للعينين بعدك منظر * وقوله * لن يخب الآن من
رجائك من * حرك دون بابك الحلقه * اه فيشي على القطر وليس قوله دائما راجعا
لقوله لنفي المستقبل والا افاد التأبيد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كي تارة تكون جارة
وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله لن نبرح عليه عاكفين) أي
لن نبرح على حالنا وشأننا في عبادة العجل الى وقت رجوع موسى فلن حرف نفي
ونصب ونبرح فعل لقبوله قد ومضارع لقبوله السين أو سوف وهو من الافعال
الناقصة من برح أي زال منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره
واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وخبره عاكفين والعكف والعكوف
اقبال الانسان على الشيء ملازماً له لا يصرف عنه وجهه وعليه متعلق بعاكفين
اه مدابغي *(تنبيه)* لا تقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه
لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم
انسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله ولن يتمنوه ابدا وان تجتمع مع ما هو لانتفاء
الغاية في قوله لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وتأبيد النفي في قوله
ان يخلقوا ذبابا الامر خارج لا من مقتضى لن ولا تقتضي أيضا تأكيد النفي خلافا

خلافا للفراء في زعمه ان اصلها لا وهي دالة على نفي المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا قدمتها عليها في الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه عاكفين فلن أبرح الارض أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وأن في ان نجمع مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست هاتين الآيتين مصدرية لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كي فشرطها

للزمخشرى فى كشافه فى تفسير قوله لن ترانى بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد به انك
لا تقوم أبدا وانك لا تقوم فى بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم فى عدم
افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا
لابن السراج وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا
للمجرمين مدعيين ان معناه فاجعلنى لا أكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على
النفى المحض ويكون ذلك معاهدة منه الى الله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك
النعمة التى أنعم بها عليه قاله الموضح فى شرح القطر واختار فى المغنى غيره قال وتأتى
ان للدعاء كقوله * لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
تصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) أى ولا مختصرة من كيف كما فى قوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

اصله كيف والدليل على ذلك رفع تجنحون بثبات النون ولو كانت ناصبة لحذفت النون
على ان المعنى انما هو على الاستفهام التوبيخى أى لا يصح منكم الجنوح الى صلح
ولم تأخذوا ثارة قتلاكم اهـ من الاشمونى مع تقرير شيخنا الدردير وقال يس أى كيف
تميلون والسلم بالفتح والكسر الصلح وثئرتم بنى للمجهول من ثارت القتيل قتلت
قاتله ولظى مبتدا وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدا حال اهـ فتحصل ان كى
لها ثلاثة أوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله وتعين ذلك)
أى المصدرية فى نحو الخ حاصل ان كى تتعين للمصدرية فى موضع واحد
وللتعليل فى موضعين فتتعين للمصدرية اذا تقدمت عليها اللام لفظا لئلا يدخل
حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه وللتعليل اذا تقدمت هى على اللام
نحو جئت كى لأقرأ فكى حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمرة بعدها ويمتنع ان
تكون كى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام كما يمتنع أن تكون زائدة اذ لم تثبت
زيادتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليه أو تقدمت هى على ان نحو جئت كى ان
تكرمنى وقوله * كيما ان تغر وتخدعا * فكى حرف جر ويمتنع ان تكون ناصبة
لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية
والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن نحو جئت لكى ان تكرمنى
والاصح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان أن هى الاصل
وما كان اصلا فى بابه لا يكون مؤكدا لغيره أو لا تتقدم عليها اللام لفظا فيصح أن
تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأن تكون تعليلية وان مضمرة بعدها وقد
نظمت ذلك فقلت

كى مصدرية اذا تقدما * لام عليها عند جل العلما

أن تكون مصدرية
وتعين ذلك فى
لا تعليلية
نحو قوله تعالى لكى لا يكون
على المؤمنين حرج فاللام
جارة دالة على التعليل وكى
مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية

وهى لتعليل اذا تأخرت * ذى اللام نحو جئت كى لأعلما
اووقعت أن بعدها عندهم * مثاله جئت لكى ان تكرما
وجوّز الوجهين ان توسطت * نحو لكيما أن انى منظما
والراجح التعليل وانجوّزت * مصدرية فى أن ولام عدما

اه مدابغى (قوله لان الجار لا يدخل على الجار) أى عند امكان الاحتراز فلا يرد نحو قول الشاعر

فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم ابدا دواء

فادخل اللام على اللام تأكيدا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) أى الجمع بين كى وأن المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب اضمار ان بعد كى التعليلية (قوله فقالت أكل الناس الخ) الاصح ان قائله جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح وقال الزمخشرى قائله حسان والبيت من الطويل والفاء عاطفة وقالت فعل ماض وأكل الهمزة للاستفهام وكل مفعول لمانح واسانك مفعوله الثانى واصبحت أصبح واسمها وما نحا خبرها وكى تعليلية لتأخران عنها وما زائدة وان مصدرية وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء من الغرور منصوب بان المصدرية وتخدعا من الخداع معطوف عليه والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور هو والخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم والشاهد فى كيما ان تغر حيث جمع فيه بين كى وأن ولا يجوز الا فى الضرورة (قوله ولا يجوز) أى هذا الاستعمال وهو الجمع بين كى التعليلية وان المصدرية (قوله ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى المصدرية وغير ناصبة وهى التعليلية) ماذكره من ان كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم حينئذ لكى أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كى دائما جارة وان النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ورد بقول العرب كيمه بمعنى لمه فان أجابوا بأن الاصل كى يفعل ماذا * يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيما فيعود أى كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على أن الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه اه تصريح (قوله فلا نصب بها الا بثلاثة شروط) قيل لجواز النصب

لان الجار لا يدخل على الجار ويمتنع أن تكون مصدرية فى نحو جئتك كى أن تكرمنى اذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر كقوله * فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا * ولا يجوز فى النثر خلافا للكوفيين وقول جئت كى تكرمنى يحتمل كى أن تكون تعليلية والفعل بعدها منصوبا بان محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة واللام قبلها مقدرة وقولى مطلقا راجع الى ان وكى المصدرية فان النصب لا يتخلف عنهما ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى المصدرية وغير ناصبة وهى التعليلية أخرتها عن ان وأما اذن فلا نصب بها الا بثلاثة شروط أحدها

وقيل لوجوبه والاول ارجح فيجوز الغاؤها مع الشروط حكى سيبويه عن بعض
العرب الغاءها مع استيفاء الشروط وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها
الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها
وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك
كله الى السماع (قوله مصدرة) أى في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف
محالها فان كانت غير مصدرة بأن وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها
على ما قبلها أهملت وذلك في ثلاث مسائل احداها أن يكون ما بعدها خبرا
عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية أن تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان
تأتني اذن أكرمك الثالثة أن تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا
أخرج أو مقدر كقوله لئن عاد لي الخ (قوله لئن عاد لي عبد العزيز الخ) قاله كثير
عزة من الطويل يمدح عمر بن عبد العزيز بن مروان أحد الخلفاء الامويين
وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك لانه امتدحه
بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن أعطك فتمنى أن يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك
وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنى وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى
وأتمنى عليه أن أكون كاتبا له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه * الاعراب * اللام لام القسم ويقال لها
الموذنة لانها آذنت بالقسم وبأن الجواب له أى مهدته له نحو لئن أخرجوا
لا يخرجون معهم وان حرف شرط جازم عاد فعل ماض محله جزم لكونه فعل الشرط
لي متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه بمثلها متعلق بعاد وأمكنني فعل ماض
والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجملة معطوفة على جملة عاد
اذا حرف جواب وجزاء لا نافية أقيلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء مفعوله
وجملة لا أقيلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الغاء اذا
لوقوعها متوسطة بين شيئين لا يستغني بأحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه
الصورة ألغيت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع
في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان
لكثير عزة (قوله فالرفع لعدم التصدير) وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة أو خبر ان
محذوف أى اني لا أستطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على
هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن أهلك وذهب الفراء

أن تكون مصدرة فلا تعمل
شيأ في نحو قولك أنا اذن
أكرمك لانها معترضة بين
المبتدأ والخبر وليست صدرا

قال الشاعر
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقيلها

فالرفع لعدم التصدير لانها
فصلت عن الفعل لان فصلها
كما يأتي الثاني أن
[illegible] لا
يكون الفعل بعدها مستقبلا
فلو حدثك شخص بحديث
فقلت له اذا تصدق رفعت
لان نواصب الفعل تقتضي
الاستقبال وأنت تريد الحال
قد أوما [illegible]

الى عدم اشتراط التصدير والشطر بشين معجمة القريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول اتتركني لاحال *(فائدة)* قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف فتدافعا أي تنافيا أي الحال والاستقبال (قوله الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم الخ) في الحقيقة الشرط عدم الفصل المضر وهذا صادق بالاتصال و بالفصل غير المضر تأمل (قوله أو منفصلا بالقسم أو بلا) وابن عصفور أجاز الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل أي الفعل الذي بعد اذن والارجح عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع مثال الظرف اذن في الدار أكرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله أكرمك ومثال المعمول اذن صاحبك أكرم قال الاشموني والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وقد نظم بعضهم ما يتعلق باذن بقوله

اعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على * رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعملا

(قوله اذن والله نرميهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد ويكنى أيضا أبا الحسام قال أبو عبيدة فضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعرا في الاسلام وفي الجاهلية وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاعر العرب كلها في الاسلام وقال الاصمعي حسان أشعر أهل الحضر فقال له أبو حاتم يأتي له أشعار لينة فقال الاصمعي تنسب له وليس له وقيل لحسان لان شعرك في الاسلام يا أبا الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والتزيين فيما يجود شعر من يتقي الكذب توفي سنة أربعين في خلافة علي رضي الله عنه وقيل سنة خمسين وقيل أربع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين منها ستين جاهلية وستين في الاسلام والبيت من قصيدة من الوافر (الاعراب) اذن حرف جواب وفصل بالقسم نرميهم مضارع منصوب باذن بحرب متعلق بنرمي ويشيب مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والطفل مفعول والجار والمجرور متعلق بيشيب والمشيب مضاف اليه والجملة صفة لحرب والشاهد في اذن والله نرميهم والحرب يؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما أن يشترط النصب الخ)

وثانيها

الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول نحو قولك اذن أكرمك والثاني نحو اذن والله أكرمك وقول الشاعر اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب والثالث نحو اذن لا أفعل ولو فصل بغير ذلك لم يجز العمل نحو قولك اذن زيدا أكرمك وأما أن يشترط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية

لا زائدة ولا مفسرة الثاني أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهي التالية علما أو ظنا نزّل منزلته مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى عنه الشرط الاول قولك كتبت اليه أن افعل اذا أردت بأن معنى أي فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تفسير لقولك كتبت فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأي فان قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثاني أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي وانطلق الملأ منهم أن امشوا أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام

ونقل اللحياني عن بعض بني صباح الجزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

قاله امرؤ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب اه يس وبعضهم أهمل ان حملا على ما المصدرية عند وجود الشرطين كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتمّ الرضاعة وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هي مخففة من الثقيلة وردّ بأن عطف المصدرية في قوله وأن لا تشعرا عليها يمنع من ذلك وقد يقال لا مانع لانه من عطف المصدر المؤوّل على الفعل وظاهر كلام ابن مالك أن اهمالها قياسي اه أشموني مع زيادة من حواشيه (قوله فشرط اعمالها) مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران (قوله لا زائدة الخ) ولا أن الاسمية فانها ترد ضميرا للمتكلم نحو قولهم أن فعلت اه يس (قوله الشرطان) كونها مصدرية وغير مخففة من الثقيلة (قوله والذي أطمع) عطف على الذي خلقني الواقع مفعولا به من قوله فانهم عدوّ لي الا رب العالمين والمعطوف على الصفة صفة (قوله بثلاثة شروط) ترك رابعا وهو أن لا تتأخر عنها جملة فلا يجوز كتبت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير اه تصريح (قوله أن اصنع الفلك) هو تفسير لمفعول محذوف تقديره أوحينا اليه شيئا هو أن اصنع الفلك وقولهم أن مفسرة أي للمفعول المحذوف لا لنفس الفعل وبه اندفع ما يقال انك اذا قلت كتبت اليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا البحث أن مكان أي لم تجده مقبولا في الطبع ولهذا ذهب الكوفيون الى انكار أن التفسيرية وقد علمت ردّه بأن قوله أن افعل تفسير للمفعول المحذوف أي كتبت اليه شيئا هو افعل اه من حواشي القطر ومن التصريح قاله يس وقوله وأوحينا اليه ان اصنع الفلك الجملة التفسيرية لا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للجملة وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجي والظاهر أن الاختلاف متعلق بما هنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه فتأمل (قوله واذ أوحيت الى الحواريين) أي أوحيت شيئا هو آمنوا بي الخ فآمنوا تفسير للوحي لا للايحاء (قوله أي انطلقت ألسنتهم الخ) أي وليس المراد بالانطلاق المشي فان المشي ليس فيه معنى القول دون حروفه بل هو فعل للجوارح كما انه ليس المراد بالمشي في قوله أن امشوا المشي المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشي والمعنى انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا

بخلاف نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فإن المتقدم عليها غير جملة
وبخلاف نحو ما قلت لهم
الا ما أمرتني به أن اعبدوا
الله فليست أن فيها مفسرة
لقلت بل لأمرتني وبخلاف
نحو كتبت اليه بأن افعل
ومثال ما انتفى عنه الشرط
الثاني علم أن سيكون منكم
مرضى أفلا يرون أن لا يرجع
اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون
فتنة فيمن قرأ برفع تكون ألا
ترى انها في الآيتين الاوليين
وقعت بعد فعل العلم أما في
الآية الاولى فواضح وأما
في الآية الثانية فلان المراد بال
بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل
على التحقيق فهي فيهما
مخففة من الثقيلة واسمها
محذوف والجملة بعدها في
موضع رفع على الخبرية
والتقدير علم أنه سيكون أفلا
يرون انه لا يرجع اليهم قولا
وفي الآية الثالثة وقعت بعد
الظن لان الحسبان ظن وقد
اختلف القراء فيها فمنهم من
قرأ بالرفع وذلك على اجراء
الظن مجرى العلم فتكون
مخففة من الثقيلة واسمها
محذوف والجملة بعدها خبر
والتقدير وحسبوا انها
لا تكون فتنة ومنهم من قرأ
بالنصب على اجراء الظن
على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الارجح

أي هو هذا اللفظ (قوله وآخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر (قوله فليست أن فيه مفسرة لقلت) الا اذا أوّل بأمرت (قوله لقلت بل لأمرت) أي لمعموله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بأن افعل) وبخلاف كتبت اليه أن افعل وقدرت الباء كما تقدم للمصنف (قوله ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني) أي من شرطي النصب بأن وهو أن لا تكون مخففة وسكت الشارح عن الزائدة فلم يشرحها مع انه قد سبق له انه احترز بالشرط الاوّل وهو المصدرية عن الزائدة والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة ولنتكلم عليها تتميما للفائدة فنقول الزائدة هي التالية للما الوقتية لا الجازمة أو هي النافية ولا الاستثنائية التي بمعنى الا نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * فيمن جر ظبية ومعنى تعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله * واقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم * وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر اه تصريح (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وهو أبو عمرو وحمزة والكسائي والباقون يقرؤن بالنصب (قوله وأما في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس لفظ علم) يقرأ فعلا ماضيا بتحريك الحروف اشارة الى أن المراد المادة لا الفعل الماضي فقط (قوله ما دل على التحقيق) سواء دل عليه بمادة علم أم لا ولا بد أن تكون بعد علم خالص أي لا يجري مجرى الظن نحو قولهم ما علمت الا أن تقوم فيجوز النصب وانه بمنزلة قولك أشير عليك أن تقوم ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب اه تصريح (قوله علم انه) بتشديد النون رجوعا للاصل كما صرح به بعض خلافا لمن توقف في قراءته مشددا أو مخففا (قوله وفي الآية الثالثة) وهي وحسبوا أن لا تكون الخ (قوله لان الحسبان ظن) أي أصل وضع الحسبان انه بمعنى الظن فلا ينافي انه يكون بمعنى العلم (قوله فمنهم من قرأ بالرفع) وهو والثلاثة المتقدمة أبو عمرو ومن معه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الاربعة الباقية (قوله بالرفع على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت أن لا يقوم زيد ان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعد العلم ولا اجراء لغير العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة

فلهذا أجمعوا على النصب
فى نحو أم حسبتم أن تدخلوا
الجنة أم حسبتم أن تتركوا
أحسب الناس أن يتركوا
تظن أن يفعل بها فاقرة
ويؤيد القراءة الاولى أيضا
قوله تعالى أيحسب الانسان
أن لن نجمع عظامه أيحسب
أن لن يقدر عليه أحد
أيحسب أن لم يره أحد الا ترى
أنها فيهن مخففة من الثقيلة
اذ لا يدخل الناصب على ناصب
آخر ولا على جازم ثم قلت
ص وتضمر أن بعد ثلاثة من
حروف الجر وهى كى نحو كى
لا يكون دولة وحتى ان كان
الفعل مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها نحو وحتى يرجع الينا
موسى وأسلمت حتى أدخل
الجنة واللام تعليلية مع
المضارع المجرد من لا نحو
ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم
أو جحودية نحو ما كنت أولم
أكن لأفعل

بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان جائزان عند
سيبويه وأما الفراء وابن الانبارى فينصبان بعد العلم الصريح اهـ تصريح (قوله
فلهذا أجمعوا الخ) الاجماع انما يدل على جواز النصب لا على أرجحيته لان
مرجع القراءة الرواية لا الرأى لان القراءة سنة متبعة وانما يدل الاجماع على
الارجحية اذا كان مرجع القراءة الرأى (قوله القراءة الاولى) وهى قراءة
الرفع وقوله أيضا أى كما أيدت القراءة الثانية بالاجماع اهـ فيشى (قوله اذ لا يدخل
ناصب) وهو أن فى الامثلة على ناصب وهو ان فى الآيتين الاوليين ولا على جازم
وهو لم فى الآية الثالثة (قوله وتضمر ان الخ) الحاصل أن لان ثلاثة أحوال أحدها
لزوم الاضمار فيما عدا لام التعليل وما عدا العطف على اسم خالص ثانيها لزوم
الاظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لا ثالثها جواز الامرين وهو مع لام
التعليل اذا لم تكن مع لا ومع الفعل المعطوف بالاحرف الاربعة على اسم خالص
وهذا كله أشار له المصنف بقوله وتضمر أن وجوبا فى غير اللام التعليلية وقوله
بخلاف لئلا يعلم أى فيجب الاظهار وأشار لجواز الامرين بقوله ولك معهن ومع لام
التعليل اظهار أن ويعلم من قوله وهى أى حروف الجر كى الخ أن كى تعليلية أى
موضوعة للتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كالتى للعاقبة والزائدة (قوله
تعليلية) حال (قوله أو جحودية) عطف على تعليلية نسبة الى الجحود والجحود
مصدر جحده وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع العلم قال تعالى وجحدوا بها
واستيقنتها أنفسهم والمراد به هنا النفى مطلقا فهو من اطلاق اسم الخاص وارادة
العام وبهذا اندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفى اهـ يس ودمامينى
(قوله ما كنت أولم أكن لأفعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى بعدها والفعل
الذى قبلها واحدا كما فى المثالين خلافا للكسائى فى قراءة وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائى لاختلاف فاعل كان
وتزول لا على الراجح مع أن قراءة الكسائى بفتح اللام ورفع تزول اهـ دمامينى وان فى
الآية نافية قال يس وأما ان ففيها خلاف واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد
أن بقراءة الكسائى وان كان مكرهم لتزول ونظر فيه فى المغنى واستظهر انها لام كى
وان شرطية اهـ فقد نسب قراءة نصب اللام للكسائى وهو مخالف للدمامينى ولا بد
أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية أخوات كان كأصبح وأمسى ودون غير
باب كان كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كالبعض وأجازه بعضهم فى كل فعل منفى
تقدمه ما نحو ما جئتنى لتكرمنى وهو فاسد لان هذه لام كى اهـ يس على الفاكهى
ولا بد أن يكون النافى ما أو لم كما يأتى واختلف فى خبر الناسخ الواقع قبل لام الجحود

على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف غير جار زيدت لتوكيد النفي لكنه ناصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه التوكيد فيها ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية النفي كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وثانيها انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهو مذهب البصريين وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمد ليأكل فانه لا يجوز على رأي البصري لان ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها واعترض المرادي على قول البصري بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المغني أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه واستشكله الدماميني بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب وثالثها قول الكوفيين لكن الناصب أن مضمرة وهو قول ابن مالك في متن التسهيل وصرح به ولده وان كان الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين لانه قال سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما لان يفعل اه ويرد على القول الثالث انه اذا كانت أن مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بأن الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار نخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا الظرف والمجرور انه خبر تجوزا لا تحقيقا اه من مدابغي ومن يس من محلات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أي تضمر وجوبا بعد ثلاثة من أحرف العطف وانما قلنا وجوبا لان خصوص الثلاثة في الواجب وأما ثم فهي في حيز الجائز وبه اندفع قول الفيشي لو قال بعد أربعة لكان أولى لتكون

وبعد ثلاثة من حروف العطف

الترجمة مطابقة لما بعدها (قوله وهي أو التي بمعنى الى الخ) اعلم أن تكون
أو بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة واقتصر عليه سيبويه قال الرضي أو في
الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد
الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى
حصول الثاني نصبت ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان
الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعد ها محذوف وهو الظرف أي الا زمن
الاوقت أن تقضيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسره بالى
جعل ما بعده بتأويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الجر بأو
خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا أو الى
تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى
دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر
وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها
اه يس على الفاكهي وقال البدر ابن مالك ضابط أو التي بمعنى الى أو الا انه ان
كان ما قبلها ينقضي شيأ فشيأ فهي بمعنى الى وان كان ينقضي دفعة واحدة فهي
بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى لام التعليل نحو لاطيعن الله أو يغفر لي اه (قوله
وفاء السببية) أي الفاء المفيدة للسببية أي ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد
السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر
متوهم والتقدير في ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر في
جميع المواضع وخرجت الفاء التي لمجرد العطف والاستئنافية كما يأتي ايضاحه في
الشرح اه سندابي بتصرف (قوله وواو المعية) أي المصاحبة أي ان ما قبلها
مصاحب لما بعدها في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية (قوله بنفي
محض) أي خالص من معنى الاثبات كما يأتي ايضاحه في قوله ما تأتينا الا فتحدثنا
(قوله أو طلب بغير اسم الفعل) هذا شامل للطلب بلفظ الخبر فيه فينصب
المضارع وليس كذلك (قوله وبعد الفاء والواو وأو وثم ان عطفن) لو قال
وبعدها وثم ان عطفن لكان أخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجامد سواء
كان مصدرا كما في الامثلة أو غير مصدر نحو لولا زيد وتحسن الي لهلكت اه
أشموني (قوله ولام كي) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم
خالص (قوله بخلاف اخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الا ظاهرة) وهذا مذهب
الجمهور وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعد اللام بعد اضمار كي
لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لاكرمك أي لكي أكرمك ورد بأنه لم يثبت

وهي أو التي بمعنى الى نحو
لألزمنك أو تقضيني حقي
أو الا نحو لأقتلنه أو يسلم
وفاء السببية وواو المعية
مسبوقتين بنفي محض أو طلب
بغير اسم الفعل نحو لا يقضى
عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين
ونحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي * لا تنه عن خلق
وتأتي مثله * وبعد الفاء
والواو وأو وثم ان عطفن على
اسم خالص نحو أو يرسل
رسولا ونحو * ولبس عباءة
وتقر عيني * ولام كي ومع لام
التعليل الجواز أن * وأول
اختصت ان بأنها تنصب
المضارع ظاهرة ومقدرة
بخلاف أخواتها الثلاثة فانها
لا تنصب الا ظاهرة

اضمار كى فى غير هـذا الوضع فلا يثبت فى هـذا الموضع انتهى يس (قوله وانما تضمر فى الغالب الخ) ومن غير الغالب وهو الشاذ قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى ان تراه وقول طرفة

الا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر باضمار ان يؤيده وان أشهد وقول بعضهم خذ اللص قبل يأخذك بنصب يأخذ وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغ ولا يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف أن قياسا ولكن شرط رفع الفعل مثل تسمع فى رواية الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن المذكورة فى المتن وهى عشرة رفعت أو نصبت اهـ تصريح (قوله اما حتى فنحو حتى تفىء الخ) اعلم ان حتى التى ينصب الفعل بعدها معنيين تارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ماقبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ماقبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تفىء يحتمل المعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كى تفىء أو الى ان تفىء وأما قوله حتى يرجع فهى للغاية أى وهو على حذف مضاف أى الى زمن رجوع موسى اهـ تصريح والمراد بالعلة الامر المفضى الى المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح المصدر قبلها ممتدا الى ما بعدها دالا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان اريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهيا وحتى حينئذ للغاية اهـ يس و بقوله والمراد بالعلة الخ اندفع مايقال ان شأن مابعد حرف التعليل ان يكون علة فيما قبله الا ان هذا فى العلة الحقيقية (قوله وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال فى شرح التسهيل ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا الوقت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيد كما أجاز وا ذلك فى لام الجحود اهـ اذا علمت ذلك فقوله ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا فى غيره أى خلافا للكوفيين أيضا فحذف قوله خلافا من الثانى لدلالة ماقبله تأمل (قوله ولا يجوز اظهار ان الخ) اى فالاضمار واجب لا جائز تأمل (قوله ويشترط لاضمار ان الخ) أى ان الشرط فى وجوب الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لزمن التكلم أم لا و بعد ذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لزمن التكلم فان قصد

وانما تضمر فى الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف أما حرف الجر التى تضمر بعدها حروف الجر ثلاثة حتى واللام وكى فحتى التعليلية أما حتى فهو وحتى تفىء الى أمر الله حتى يرجع الينا موسى وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا نثر ويشترط لاضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ماقبلها

هذا الشرط فتارة يجب الرفع ان كان الفعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاشمونى وبشرط لاضمار ان أى وجوبا عند النصب أى سواء كان النصب واجبا أو جائزا ثم تأملت فى التصريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة يؤدى الى تقدير ان وهى منافية للحال الملاحظة خلافا لما فى المغنى المجوز الوجهين نظرا لصلاحية الفعل لهما بالاعتبارين والمحشى الفيشى أفاد انه عند النصب يجب الاضمار سواء كان النصب واجبا أو جائزا (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم) ويجب النصب وقوله أولا أى ويجوز النصب والرفع (قوله فالاول) أى المستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم معا هكذا أفاده المؤلف تبعا لغيره واعترض بان العكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ماضيان بالنسبة لزمن نزول الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للعكوف فهو مساو للزلزال وقول الرسول فى الآية وأجيب بان قوله قالوا ان نبرح عليه عاكفين فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور له حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذى قصه الله علينا بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار آخر من الله سبحانه وتعالى أو أمر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليهما تأمل وحتى يرجع متعلق بنبرح على حذف مضاف أى الى زمان رجوع موسى اه يس على القطر كهمى (قوله ألا ترى ان رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان للاستقبال بالنظر لما قبلها الذى هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم مع أنه الحق والمحتاج اليه وقد علمته قريبا (قوله وهو ملازمتهم للعكوف) أراد بالعكوف التلبس كما قال وهو ملازمتهم للتلبس بعبادة العجل وليس المراد بالعكوف الملازمة وقوله ملازمتهم أخذه من قوله لن نبرح وقوله للعكوف أخذه من قوله عاكفين تأمل (قوله أسلمت حتى ادخل الجنة) فان الاسلام سبب فى دخول الجنة كما يفيده ما تقدم من التصريح من ان ما قبلها علة (قوله والثانى وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) أى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة من نصب) وهو ماعدا نافع وأما على قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تعلق بما قبلها من حيث الاعراب والفعل يؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا فى الزمن

سواء كان مستقبلا بالنظر
الى الزمن التكلم أولا فالاول
كقوله تعالى ان نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا
موسى ألا ترى أن رجوع
موسى عليه السلام مستقبل
بالنظر الى تاويل حتى وهو
ملازمتهم للعكوف على عبادة
العجل وكذلك قولك أسلمت
حتى أدخل الجنة والثانى
كقوله تعالى وزلزلوا حتى
يقول الرسول فى قراءة من
نصب يقول فان قول الرسول
والمؤمنين مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى الزمن
الاخبار بان الله عز وجل
نص عليه اذ أخبر بعد الوقوع

الماضي فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار صورة تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الاحد الدائر وهو في حيز النفي فيصدق بنفيهما كأنه قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزمن التكلم ولا بالنظر لما قبلها وحينئذ فيعترض على قوله سرت حتى ادخلها بان الدخول مستقبل بالنظر للسير وان كان حالا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالي تعين الرفع وان كان مؤولا بالحال وهو المستقبل بالنظر لما قبلها جاز الرفع وليس هنالك حال مؤول بالمستقبل ويمكن الجواب عنه بان قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين مراده أحدهما معين وهو الاستقبال بالنظر لزمن التكلم والمعنى ولولم يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالي امتنع اضمار ان وقد ذكر الدماميني ضابطا لذلك فقال وتلخيص مسئلة حتى أسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا بان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب اه يعني بالنسبة لزمن التكلم فانه الذي يجب نصبه كما صرح به في المغني واما اذا كان استقباله بالنظر لما قبلها فالوجهان وهو الذي يصلح مكانه الماضي (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة ان يكون الفعل حالا وان يكون مسببا عما قبله وان يكون فضلة أي تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها انقطع الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ونحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها أو أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي ونحو سيري حتى أدخلها لعدم الفضلة فسيري مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر انظر التوضيح وشرحه (قوله وأنت في حالة الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول لكان من المؤول بالحال فيجري فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم)

ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه

أي من الذي يتعين فيه الرفع قولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك في حالة مجيء البعير
يجر بطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ اما لو قيل بعد المجيء ففي
حال تأويلا فيجوز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أي من وجوب الرفع في
حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لنا انه يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه
يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالا حقيقة بل حال تأويلا ووجب رفعه بالاعتبار
الذي قلنا أو نقول قوله ومنه أي من الرفع لا بقيد تعينه تأمل وكلام الشارح الآتي
يتبادر منه انه حال تأويلا (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه
في قوة فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفصله
لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة و يحتمل انه مثال للحال
التأويلي على معنى انه بحيث لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى
قلنا لا يرجونه اهـ يس على الفاكهي ويجري على الاحتمالين ماجرى في شربت
الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة البعير انه يجر الخ) هذا
المعنى يتبادر منه ان القصد الحال التأويلي لان التوضيح انما قدر مثل هذا التقدير
في الحال التأويلي وحينئذ يكون للفصل بقوله ومنه قولهم الخ نكتة وهي ان ماقبله
حال حقيقي وهذا حال تأويلي ويجاب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقا أي من
الرفع بدون قيد ما الخ اما عند معنى الحال الحقيقي فيقال فهو الآن لا يرجونه او فهو
الآن يجر بطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أي في هذا المعنى وهو الحالية ذلك الخ
وانما كان واضحا لانه حال حقيقة اما لو كان حالا تأويليا فلا يتم الوضوح بل هو
مثل ماقبله في كونه حالا تأويلا وعلى ماقلنا فالمناسب ان يقول أي فانا الآن لا احتاج
للسؤال بدل قوله أي حتى حالتي اني الخ لما علمت ان مثل التقدير قدروه في الحال
التأويلي ولك ان تقول قصد الشارح انه حال تأويلا ولكن انما كان واضحا
لان تقدير الحالية فيه ظاهرة لكون تلك الحالة وصفا للمتكلم بخلاف الحال
التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفا للمتكلم بل لما يحكى عنه المتكلم
وهو البعير وزيد المريض وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالا حقيقية لكان مثل قوله
حتى ادخلها فلا يتم كونه واضحا بالنسبة له بخلاف جعله حالا تأويليا فيتم وضوحه
بالنظر لما قبله من الحال تأويلا تأمل هذا ما ظهر لفهم المتكدر بسبب الطاعون
نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فلها أربعة أقسام) أي مشترك بين ذلك
وهو مذهب الكوفيين واما البصريون فيقولون استعمالها في العاقبة مجاز وكذا
بقية الاقسام ماعدا العلة (قوله ومنه انا فتحنا لك الخ) انما فصله عما قبله لكونه
متعلقا به الاشكال والجواب المذكوران في قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس

ومرض زيد حتى لا يرجونه
فان المعنى حتى حالة البعير
انه يجر بطنه وحتى
حالة هذا المريض أنهم
لا يرجونه ومن الواضح فيه
أرأيتك تقول لما أسأل عن هذه
المسألة حتى لا احتاج الى
السؤال أي حتى حالتي الآن
أني لا احتاج الى السؤال
عنها * وأما اللام فلها أربعة
أقسام احدها اللام التعليلية
نحو وأنزلنا اليك الذكر لتبين
للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا
مبينا ليغفر لك الله ما تقدم
من ذنبك وما تأخر * فان قلت
ليس

لاجتماع الامور الاربعة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولاشك ان اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانه قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وامرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك اظهار ان بعدهن قال الله تعالى وامرت لان اكون الرابعة لام الجحود وهي الآتية بعد كون ماض منفي.

(قوله فتح مكة علة للمغفرة الخ) مفاده ان ما قبل اللام علة وما بعدها معلول وهو خلاف المقرر الا أن يقال في عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة وقوله كذا كررت أي من ان المغفرة ليست علة للفتح على ما صوبناه (قوله ولكنه لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير ولكنها لم تجعل علة له وكذا قوله وانما جعل علة لاجتماع الخ تقديره وانما جعل اجتماع الامور الاربعة للنبي علة لفتح مكة والاظهر في الجواب ان عبارته غير مقلوبة ومراده بالعلة السبب المفضي الى المقصود ولاشك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح عليها التي شأنها ان تكون مدخول اللام ويؤيد ذلك ما تقدم عن التصريح في حتى حيث جعل ما قبلها علة فيما بعدها مع ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد بالعلة في المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدي الى كماله بها كما هو مقرر في التوحيد وقد اختلف العلماء في افعال الله هل لابد لها من حكمة وان لم نطلع عليها أم لا قولان مقرران في فن الكلام (قوله ولاشك ان اجتماعها الخ) أي فاجتماع الاربعة مسبب عن الفتح (قوله ولما) بكسر اللام وتخفيف الميم عطف على قوله لرأفتهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله فلا يراه أحد الا أحبه) ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحدا من المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة مني انتهى من هامش نسخة بعض العلماء (قوله يريد الله ليبين لكم) أي البيان لكم وكذا قوله ليذهب عنكم أي الذهاب (قوله وأمرنا لنسلم) أي وأمرنا الاسلام أو بالاسلام ومفاده ان أمر متعد وهو كذلك لانه يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثاني بالباء فتقول الله أمرنا بالاسلام أو بنفسه كما في قول البردة أمرتك الخير فصح قوله بعد فعل متعد أي لمفعول واحد كما في المثالين الاولين أو لمفعولين لكن الثاني بالباء أو بنفسه كما في الآية الثالثة (قوله فهذه الاقسام الثلاثة) أي التعليلية والتي للعاقبة والزائدة واختلف في الناصب للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب ان وقال جمهور الكوفيين الناصب اللام ويجوز اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا بد من ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فجملة الاقوال أربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل كذا في التصريح (قوله بعد كون ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد ان يكون ناقصا وقوله منفي أي بما

في الماضي لفظا ومعنى أو بلم في الماضي معنى مضارع لفظا دون غيرهما من أدوات
النفي لان لن تختص بالمستقبل ولا كذلك اذ نفي غيرها قليل ولما تدل على اتصاف
نفيه بالحال بخلاف لم واما ان فجرى فيها خلاف كما تقدم اه يس و يشترط أن
لا ينتقض النفي فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا (قوله ما كان الله) مثال
للماضي لفظا ومعنى وترك مثال الماضي معنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
(قوله وهذه يجب اضمار ان بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان
ليفعل رد على من قال سيفعل او سوف يفعل فاللام في مقابلة السين او سوف فكما
لا تذكر ان مع السين أو سوف لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان
بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ورد بان ان
يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان
المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما
الخبر فيه صريحا ونحوه اه من التصريح (قوله وأما كي في نحو الخ) تقدم انها
حرف مصدري وتضمر ان بعدها اذا سبقتها اللام لفظا او تقديرا (قوله الا في الشعر)
كقوله * فقالت أكل الناس اصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا * (قوله
خلافا للكوفيين) القائلين بجواز التصريح بان بعد كي المصدرية في النثر فيجوز
عندهم جئتك كي ان تكرمني على ان كي المصدرية هي الناصبة وان مؤكدة لها وتقدر
اللام قبلها (قوله واما حروف العطف فاربعة) أي باعتبار الاضمار بعدها بقطع
النظر عن كونه واجبا أو جائزا واما جعل المتن لها الا ثلاثة باعتبار الواجب (قوله منها
ما لا يجوز معه الاظهار وهو او) فيه نظر بل او والفاء والواو تارة يجب الاضمار كما
اشار له المتن بقوله و بعد ثلاثة من احرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار
كما اشار له بقوله و بعد الفاء والواو وأو ان عطفن على اسم خالص وقد اشار المصنف
الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وثم ان عطفن وهذا الذي اخذناه
من ... هو ما بينه بقوله ولك معين ومع لام التعليل الخ فان العطف في الاربعة جائز
اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة أولا لا يجب فيها الاضمار كما ان
حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام التعليل ويدخل فيها الزائدة والتي للعاقبة
فيدخل في حروف الجر الواجب فيها الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح في موضعها
الى او الا) المناسب لما قاله في الخلاصة اذا يصلح في موضعها حتى أو الا لان حتى
معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى الثاني التعليل مثل كي فجملة المعاني
لأو ثلاثة الى والا وكي مثال التعليل لارضين الله أو يغفر لي ولا يناسب فيه معنى
الى او الا لانه يوهم انقطاع الرضى اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين

كقول الله تعالى ما كان الله
ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه
وما كان الله ليطلعكم على
الغيب وهذه يجب اضمار ان
بعدها * وأما كي في نحو
جئتك كي تكرمني اذا قدرتها
تعليلية بمنزلة اللام والتقدير
جئتك كي ان تكرمني ولا
يجوز التصريح بأن بعدها
الا في الشعر خلافا للكوفيين
وقد مضى ذلك * واما حروف
العطف فأربعة وهي او
والواو والفاء وثم وهذه
الاربعة منها ما لا يجوز معه
الاظهار وهو او ومنها ما لا
يجب معه الاضمار وهو ثم
ومنها ما تارة يجب معه
الاضمار وتارة يجوز معه
الاضمار والاظهار وهو الفاء
والواو وهذا كله يفهم مما
ذكرت في المقدمة فاما
أو فينتصب المضارع بأن
مضمرة بعدها وجوبا اذا صح
في موضعها الى او الا

الغاية في لا تنتظرنه أو بمعنى الا والاستثناء في قولك لاقتلن الكافر او يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لالزمنك او تقضيني حقي وخرج بقوله اذا صح الخ التي لا تصلح في موضعها الا او الى او كي وهي العاطفة على اسم خالص فتضمر ان جوازا كما في (قوله فالاول كقولك الخ) أي بمعنى الى وتقدم لك ان هذا المثال يصلح لمعاني او الثلاثة خلافا لظاهر المؤلف (قوله حقي) مفعول ثان لتقضيني والياء مفعول أول (قوله لاستسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للشئ عده سهلا والصعب ضد السهل والمنى جمع أمنية وهي اسم لما يتمناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها للمراد وحصولها على حسبه وهي هنا المأمولات وانقيادها حصولها والآمال جمع أمل وهو الرجاء والصبر حبس النفس على المكروه (الاعراب) اللام للابتداء واستسهلن مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر والصعب مفعوله وأو بمعنى الى وادرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وفاعله مستتر والمنى مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الا اداة استثناء الصابر متعلق بانقادت والشاهد في قوله او ادرك حيث جاء فيه او بمعنى الى وانتصب الفعل بان مضمرة وجوبا وأنت خبير بان جعل او على بابها لاحد الشيئين او الاشياء ممكن فما جعلوه فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلن الكافر او يسلم ولالزمنك أو تقضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع في المكل منصوب بان مضمرة تؤول مع صلتها بمصدر معطوف على مصدر متصيد من المتقدم أي ليكونن قتل مني او اسلام منه اوليكونن لزوم مني له اوقضاء منه لحقي أوليكونن استسهال مني الصعب او ادراك للمنى اهـ من التصريح (قوله والثاني) أي كون او بمعنى الا (قوله لاقتلن الكافر او يسلم) أي الا ان يسلم (قوله وكنت اذا غمزت الخ) قاله زياد الاعجم قيل له ذلك للكنة كانت في لسانه من قصيدة من الوافر في هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة غمزت بالغين المعجمة والزاى بمعنى عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح وكعوب الرمح النواشز في أطراف الانابيب قال الشمني في حاشية المغني اختلف في معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له الملاينة تولينا بالمخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائي وقيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو تعمد الكسر لم يستقم بعد اهـ وقال في التصريح وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في تأويل مصدر في هذا ونحوه أي

ليكونن

فالاول كقولك لالزمنك او تقضيني حقي وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك المنى
فما انقادت الآمال الا لصابر
والثاني كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما

ليكون منى كسر الكعوب أو استقامة منها اه (الاعراب) الواو عاطفة كنت كان واسمها اذا ظرف غمزت قناة قوم فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله كسرت كعوبها أو حرف عطف بمعنى الا وتستقيما منصوب بأن مضمرة والجملة من اذا وما بعده خبر كان والشاهد في أو تستقيما (قوله ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول التصريح ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خبير بأنه يصح هنا الغاية لان الاستقامة للباقي غاية الكسر المفسد ولذا قرر شيخنا الدردير في الاثمد في صحة الغاية وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق الكوفيون بذلك ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه فجوزوا في ما لك فيه الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أفاده يس (قوله ولهذا ارتفع) أي ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو السببية المتضمن لعطف ارتفع الخ لفقد الشرط منه لانها للاستئناف (قوله *ألم تسأل الربع القواء فينطق) *وتمامه* وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق *قاله جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن جبير من قصيدة من الطويل والربع المنزل حيث كان والجمع أربع وربوع ورباع والمربع المنزل في الربيع خاصة والقواء بفتح القاف والمد الخالي الذي لا أنيس فيه ومدها أكثر من قصره والبيداء القفراء التي تبيد من سلكها أي تهلكه والسملق بفتح السين الخ له الاملس ونحو القيعي الارض التي لا تنبت شيئا (الاعراب) الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزوم والربع مفعوله والقواء صفته فينطق الفاء للاستئناف وينطق مرفوع وهل حرف استفهام بمعنى النفي وتخبرنك مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة اليوم ظرف لتخبر وبيداء فاعل تخبر وسملق صفة لبيداء (قوله وذلك) أي وبيان الرفع في البيت (قوله عاطفة) أي لمجرد العطف والا فالسببية عاطفة أيضا كما تقدم (قوله لجزم ما بعدها) لعطفه على مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت للسببية لانتصب ما بعدها) لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية للنصب بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بأن اقتضاءه النصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال في المغني والتحقيق ان الفاء فيه أي في البيت للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أي فقد العطف المقارن للسببية

أي الا ان تستقيم فلا كسر اولا يجوز ان يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه واما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما احدهما ان تكون الفاء للسببية والواو للمعية فلهذا رفع الفعل في قوله *ألم تسأل الربع القواء فينطق* وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لانتصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف

في الاشتراط (قوله على انها الاستئناف) أي الخالي من العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذن لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المتقدم وكأنه قال واهذا ارفع في قوله ألم تسأل الخ انتفاء العطف وفي قوله تعالى ولا يؤذن الخ لفقد السببية بل هي لمجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان السببية لا تقتضي النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلي الخ) قاله المغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلي وحبناء لقب أمه غلب على أبيه * واعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلي مفعوله ولبني تميم متعلق بأترك وألحق فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو في غير الطلب بالحجاز متعلق به فاستريحا منصوب بان مضمرة بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فاستريحا حيث نصبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين انه روى لاستريحا ولا اشكال عليه اه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما في العيني وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يفيد انه بالنصب فيكون فيه شاهدان وان كان المصنف انما تعلق بقوله فاستريحا فقط (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفي ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل في غير الطلب فيرتكب اخف الضرورتين وهو النصب بدون نفي او طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف قوله وقيل الاصل الخ هكذا يستفاد من الفيشي (قوله وقولنا الطلب يشمل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل او بالحرف فيعم العرض والتحضيض والاستفهام والتمني واما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قابل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب الاعلى الكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم والعرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج والتمني طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل او ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فاحج منه والنفي هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فالجملة تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذا النفي قد كملا

انتهى مدابغي وقال في التوضيح وشرحه وألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب

وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتي الثاني ان يكونا مسبوقين بنفي او طلب فلا يجوز النصب في نحو زيد يأتينا فيحدثنا وأما قوله

سأترك منزلي لبني تميم
وألحق بالحجاز فأستريحا

فضرورة وقيل الاصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت في الوقف الفا كما توقف على لنسفعا بالالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا الطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وهذه المسئلة التي يعبر عنها

ولكل منها نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما النفي فنحو قولك ماتأتيني فأكرمك ولك في هذا أربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ماقبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك للمعطوف عليه فكأنك قلت ماتأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق فكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع استئنافه ان تقدره مبنيا على مبتدا محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ماتأتيني فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها الاتيانه ويوضح هذا أنك تقول مازيد قاسيا فيعطف على عبده اى فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفي فيه ماقبل الفاء ومابعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ماقبل الفاء خاصة دون مابعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما اخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ماتأتينا فتحدثنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفي الاتيان ويوجد الحديث

الفراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلمت ان من زاد ترجى نصره على الفعل بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو مفاد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * ولكن في شرح الازهرية اعلى ارادة الشيخ فيفهمني أرو يفهمني (قوله مسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء او الواو ليست أجوبة للطلب والنفي وانما الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الاول كالجزاء فسميت أجوبة قاله يس لكن هذا الترتيب انما يظهر في الفاء لا الواو فتأمل (قوله أما النفي) سواء كان بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو بالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك أو بالاسم نحو أنت غير آت فتحدثنا أو التقليل المراد به النفي نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصريح وقوله غير آت فتحدثنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين ولكن الاكثرون على منعه نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال اه يس (قوله ان يقدره مبنيا على مبتدا) أي خبرا له عن مبتدا محذوف قال في المغني يحتمل ان تقدير المبتدا لايضاح الاستئناف ويحتمل انه لا يستأنف الا على هذا الوجه ويكون هذا أمر اصطلاحيا اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا موضحا لان ترتب العطف على عدم القسوة أمر ظاهر فيوضح الخفي (قوله ويذكر النحويون هذين الوجهين) أعني عطف الفعل على الفعل فيشاركه في النفي واستئناف مابعد الفاء فيكون مثبتا وما قبلها منفي والمعنى على الوجه الاول ماتأتينا فما تحدثنا فانتفى الاتيان والحديث وعلى الثاني ماتأتينا فأنت تحدثنا أي ثبت الحديث مع عدم الاتيان وهذا الوجه الثاني معترض لانه لا يمكن تحديث بدون اتيان اذا علمت ذلك فقول الشارح وهو سهو أي ماذكره النحويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه الاول لا سهو فيه ولا خطأ ويدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث أي كما هو معنى الوجه الثاني وأما الوجه الاول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو الخ) وذكر في المغني توجيها لما ذكره النحويون وهو ان المعنى ماتأتينا في المستقبل وقال الفيشي يمكن ان يكون قائل ذلك يكره اتيان المحدث في المستقبل فيقول له ذلك فيمكن التحديث الآن مع عدم الاتيان في المستقبل أو يكون المقول له والقائل بمكانين متقاربين يمكنهما المكالمة ويتعذر منهما الالتقاء والاجتماع كما لا يخفى اه

وقوله ويوجد الحديث أي الترتب على الاتيان هذا هو المستحيل أما وجود حديث
عوضا عن عدم الاتيان فيمكن ذلك عند عدم الاتيان (قوله ماتمثلت به لك) وهو
ماتأتينا فاكرمك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء
للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين ان أكرمك عطف على تأتينا وان
الاكرام مسبب عن الاتيان ولذا وجب النصب فيهما الا أنه في الوجه الثالث
يلاحظ النفي منصبا على المعطوف الذي هو السبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ
انصبابه على المعطوف عليه فينتفي المعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من نفي
السبب نفي المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل
بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول) أي المصيد مما قبلها (قوله أي ما يكون منك
اتيان فيعقبه مني اكرام) يتبادر من تلك العبارة ان الفاء للعطف والتعقيب بدون
سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أي على طريق التسبب
تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام) هذا صريح في ان المعطوف
عليه مثبت لا انه منفي ضمنا خلافا لقول المحشي ان المعطوف عليه منفي ضمنا
تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أي صراحة والا فالمعطوف منفي ضمنا
وكان المناسب للمحشي أن يقول هنا مثل ما قلنا ويحذف ما قاله أولا في قوله منصبا
على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافي انه
منصب على المعطوف عليه ضمنا الا علمت قريبا تأمل (قوله وقد انتفى) أي المعطوف
عليه الذي هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أي الثالث والرابع سائغان الخ
وعلى ما قدمناه لك يصح جريان الاوجه الاربعة في ماتأتينا فتحدثنا فالوجه الاول
من الاربعة معناه انتفاء الاتيان وانتفاء التحديث والثاني انتفاء الاتيان واثبات
التحديث والثالث انتفاء التحديث وثبوت الاتيان والرابع انتفاء الاتيان
فيتضمن انتفاء التحديث تأمل (قوله ماتأتينا محدثا) هذا حل معنى والمناسب
لما قدمه في بيان الوجه الثالث ان يقول ما يكون منك اتيان بدون تحديث
(قوله وان يقال ماتأتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمه في بيان الوجه الرابع
ان يقول ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك نفي
التحديث المسبب عن الاتيان فلا يعارض ما تقدم من انه يجوز تحديث بدون اتيان
تأمل (قوله ان لنا في الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفي المعطوف
والمعطوف عليه والاستئناف بدون عطف بل تسبب عن النفي فقط فينتفي المعطوف
عليه دون المعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفاء فيهما للسببية مع العطف
لكن تارة يلاحظ النفي منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه

والصواب ماتمثلت لك لانه
الثالث أن تقدر الفاء عاطفة
لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول مما
قبلها وتقدر النفي منصبا على
المعطوف دون المعطوف
عليه فيجب حينئذ النصب
بان مضمرة وجوبا والتقدير
ما يكون منك اتيان فاكرام
مني أي ما يكون منك اتيان
فيعقبه مني اكرام بل يكون
منك اتيان ولا يكون مني اكرام
الرابع أن تقدر أيضا الفاء
لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها ولكن يقدر النفي
منصبا على المعطوف عليه
فينتفي المعطوف لانه مسبب
عنه وقد انتفى ويكون معنى
الكلام ما يكون منك اتيان
فكيف يكون مني اكرام
وهذان الوجهان سائغان
فيما تأتينا فتحدثنا اذ يصح أن
يقال ماتأتينا محدثا بل تأتينا
غير محدث وان يقال ماتأتينا
فكيف تحدثنا وتلخص ان
لنا في الرفع وجهين وفي
النصب وجهين * فان قلت
هل يجوز ان يقرأ ولا يؤذن
لهم فيعتذرون بالنصب على
أحد الوجهين المذكورين
للنصب * قلت

ويتضمن

ثم يجوز على الوجه الثاني وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا * فان قلت فاذا كان النصب في الآية جائزا على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين * قلت لوجهين أحدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به الثاني ان الرفع هنا ثبوت النون يحصل بذلك تناسب رؤس الآي والنصب بحذفها فيزول معه التناسب ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا لا على قولك ما تأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان النفي في المثال الاول قد انتقض بالا وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للنفي ونفي النفي ايجاب وأما الامر فكقوله

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا *

وشرطه أمران أحدهما ان يكون بصيغة الطلب

ويتضمن نفي المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف والمعطوف عليه منتفيان في الوجهين انه في الوجه الاول النفي منصب عليهما صراحة وفي الثاني صراحة على المعطوف عليه وضمنا على المعطوف تأمل (قوله ثم يجوز على الوجه الثاني الخ) أي والقصد نفي المعطوف والمعطوف عليه لكن صراحة في المعطوف عليه وضمنا في المعطوف وقال البيضاوي لو جعله جوابا لدل على عدم اعتذارهم لعدم الاذن واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اهـ وهذا وجه ثالث لعدم قراءة النصب ويقيد انه لم يقرأ بالنصب وحينئذ فقول الشارح لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أي ولا الشواذ ويحتمل انه قرئ في الشواذ لانها لا تنحصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أي فيوجد اذن بدون اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد اكرام فالنفي منصب على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى مرادا) أي ليس المراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد نفي الامرين (قوله رؤس الآي) أي أواخر الآيات (قوله ومن مجيء) خبر مقدم وقول الله مبتدأ مؤخر قال يس قوله لا يقضى الخ أي لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون أي لا يكون قضاء عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفي نظائره لان ان تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب اهـ وقال البيضاوي لا يحكم عليهم بموت ثان فيموتوا ويستريحوا وقرئ فيموتون على حد فلا يؤذن لهم فيعتذرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا الخ) أي فالقصد نفي القضاء فيلزمه نفي الموت (قوله لا على قولك الخ) أي ليس القصد نفي الموت ويثبت القضاء فيقضى عليهم فلا يموتوا لان هذا فاسد (قوله ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقض فيه النفي بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الفاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعته لتأخره عنه (قوله ونفي النفي ايجاب) أي يستلزم الايجاب لا أنه عينه كما نص عليه أهل المعاني (قوله يا ناق الخ) قاله أبو النجم العجلي والناقة انثى الابل أصلها نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وتجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق

ويجمع اينق على اياتق واعنق بفتحتين سيرمسرع تحرك الابل فيه اعناقها
(الاعراب) ياحرف نداء وناق منادى مرخم ولك ضم القاف على لغة من لا ينتظر
وفتحها على لغة من ينتظر وسيرى فعل أمر والياء فاعل وعنقا مفعول مطلق نائب
عن المصدر أو صفة لمصدر محذوف أى سيرا عنقا قاله العينى وفسيحا صفة له ومعناه
واسعا الى سليمان جار ومجرور متعلق بسيرى فنستريحا منصوب بان مضمرة لانه
جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدا
خبره حديث أى كافيك الحديث أى كف عن الحديث واصل المثال المسموع
حسبك فينام الناس واختلف فى اعرابه فالجمهور على ان حسب مبتدا خبره
محذوف أى حسبك السكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه فى
معنى ما لا خبر له وهو اكفف وقيل الضمة بناء وهو اسم سمى به الفعل وبنى على
الضم لانه كان معربا وأجاز الكسائى النصب بعد الطلب بلفظ الخبر انتهى
تصريح وياسين على الفاكهى (قوله لم يجز خلافا للكسائى) أى القائل بجواز
النصب بعد الخبر (قوله والثانى أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم
الفعل موضوع للطلب على قول بخلاف النفى والترجى فانه يستلزمه لا موضوع له
فاسم الفعل اولى منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضى عطف مصدر مؤول على
مصدر متصيد واسم الفعل جامد لا يتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما
المصدر الصريح اذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه ينصب ما بعده وينبغى ان
يقيد الخلاف باسم الفعل بما اذا لم يظهر فقل بجعل الفعل ومثله الفاكهى والقيشى
بناء منه على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه
موضوع لما كان بحروف الفعل ومعناه خصوصا وقيل انه موضوع للطلب كالفعل
وأعطى حكم الفعل ورد بان فعل الامر لا صح وقوعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر
المنسبك منه مع أن بخلاف اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك مشتقا أو غير مشتق انتهى
شنوانى مع زيادة ومعنى اجدر احق (قوله وأما النهى فكقولك لا تفعل فأعاقبك)
فأن أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة فى جواب النهى بعد فاء السببية (قوله
لا تفتروا) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسحتكم يسحت
فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه فى جواب النهى بعد الفاء
قال البيضاوى ويسحتكم يهلككم ويستأصلكم (قوله ولا تطغوا) مجزوم
بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ويحل منصوب بفتحة ظاهرة لانه فى جواب
النهى ومثل بثلاثة أمثلة الاول للفعل الصحيح اللام والثانى للمعتل بالياء والثالث
للمعتل بالالف والفعل الاول لا تفعل والثانى لا تفتروا والثالث لا تطغوا

(قوله

أو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائى والثانى ان لا يكون بلفظ اسم الفعل ولا يجوز أن تقول صه فأحدثك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائى فاجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فأحدثك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا * وأما النهى فكقولك لا تفعل فأعاقبك وقول الله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى

(قوله ولو نقضت النهي بالا) قال يس وهل التقييد بالا شرط ليخرج غيرها أم لا محل نظر (قوله بالا قبل الفاء) فان كان النقض بالا بعد الفاء لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا اه يس على الفاكهي (قوله وأما الدعاء) كان المناسب ذكر جواب الالتماس الذي هو الطلب من المساوي أو يقتصروا على الامر ويجعل شاملا للدعاء وللالتماس كما هو الطريقة الراجحة وقوله الدعاء أي بشرا وبخير فقوله اللهم تب دعاء بخير وقوله ربنا اطمس الخ دعاء بشر وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون في جواب الدعاء (قوله رب وفقني الخ) هو من الرمل ورب منادى حذف منه ياء النداء وهو مضاف لياء المتكلم المحذوفة تخفيفا ووفقني فعل دعاء والنون للوقاية والياء مفعول والفاء في الجواب وأعدل منصوب بان مضمرة وجوبا وعن سنن متعلق باعدل وفي خير متعلق بمحذوف حال وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل القافية والشاهد في قوله فلا اعدل والمعنى يارب وفقني حتى لا اميل عن طريق الساعين حال كونهم سالكين في خير طريق (قوله وشرطه ان يكون بالفعل) أي على طريق الاصالة فخرج بالفعل الاسم وهو سقيا فانه مصدر وخرج بقولنا على طريق الاصالة الدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة اه يس على الفاكهي (قوله واما الاستفهام) عرفه العلماء بقولهم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم فهم نفسه فأل في الفهم للعهد فيخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لكن فهم المخاطب نعم يرد عليه فهمني الان يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشنواني لو قال طلب الافهام لكان له وجه اذ المستفهم لا يطلب الا ما يمكن ان يفعله المخاطب وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره واجيب بان المطلوب الحقيقي من الاستفهام هو الفهم أي فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والافهام وسيلة لذلك المطلوب واعتبار المقاصد اولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل الطلب الفهم لا الافهام اه (قوله فشرطه ان لا يكون باداة الخ) ويشترط في الاستفهام أيضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا اذ تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل معنى الفعل فانما يقدر فيه مصدره مقدرا استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك اي ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا واما الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقيل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح وقيل ينصب اه يس على الفاكهي (قوله خبرها جامد)

ولو نقضت النهي بالا قبل الفاء
نحو ولا تضرب
لم تنصب
نصب في
الامر فيغضب
الرفع * وأما الدعاء
فكقولك اللهم تب علي
فأتوب وقول الله تعالى ربنا
اطمس على أموالهم
واشدد على قلوبهم فلا
يؤمنوا حتى يروا العذاب
الاليم وقول الشاعر
رب وفقني فلا أعدل عن
سنن الساعين في خير سنن
وشرطه ان يكون بالفعل فلو
قلت سقيا لك فيرويك الله
لم يجز النصب * واما الاستفهام
فشرطه ان لا يكون باداة تليها
جملة اسمية خبرها جامد فلا
يجوز النصب في نحو هل
أخوك زيد فأكرمه بخلاف
هل أخوك قائم فأكرمه *
ولا فرق بين الاستفهام
بالحرف

لانه لا يمكن تصيده مصدرمنه بخلاف لو كان مشتقا فيتصيد منه المصدر اه تقرير
(قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوزان
يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء
عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة
منهم لنا اه يس على الفاكهي (قوله من ذا الذي يقرض الخ) يجوز في من ان تكون
مركبة مع ذا وما بعدها خبر وان يكون مبتدأ وذا خبر والذي صفة له أو بدل منها
وينبغي ان تكون ذا على الثاني اشارية لا لمزيد دخول الموصول على مثله كقولهم
من ذا الذاهب ماذا التواني اه بهامش (قوله برفع يضاعف) أي على الاستئناف
وقوله ونصبه أي في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروى بالرفع على الاستئناف
والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاغفر له (قوله أين بيتك) اين خبر مقدم
و بيتك مبتدا مؤخر واين ظرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول
تسير فهو مبني على السكون محله نصب قال في التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب
على سببه خلافا للكوفيين قال شارحه بدر الدين مكملا الشرح والده لا يجوز تقديم
الجواب بالفاء على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد اجاز
الكوفيون متى فآتيك تخرج ومتى فاسير تسير اه والراجح الاول (قوله وكيف
يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لانه استفهام عن الحالة ومن لوازم الحالة
وقوعها في زمان فهو ظرف زمان اعتباري اه فيشي ولعل ماقاله الفيشي ان المصنف
ذكر كيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال كيف لما احتيج لما قاله الفيشي
لان التقدير ان يكون تامة وكيف حال و يجوزان تكون ناقصة وكيف خبرها مقدم
ولم يذكروا انها ظرف اصلا بل هي اسم استفهام حال أوخبر ليكون تأمل (قوله فان
قلت فما بال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجبا
مع انه جائز الا ان يقال قوله فما بال الفعل لم ينصب أي لم يصح نصبه (قوله فما بال
الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وبال خبره (قوله فتصبح) أي فهي تصبح والضمير عائد
على القصة وانما قدره مؤنثا لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث
ولم يسمع هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وعلى ماقررنا فتصبح خبر فهو
في محل رفع و يجوزان يكون تصبح بمعنى اصبحت عطفا على أنزل الله وضع له
(قوله قلت لوجهين) اي عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه
الاثبات) أي لكونه تقريريا بعد دخول النفي وان شئت قلت انكار بالنفي فيعلم
منه أنه لا ينصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول من قولين (قوله والثاني

الخ)

نحو فهل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا والاستفهام
بالاسم نحو من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا فيضاعفه
يقرأ برفع يضاعف ونصبه
وفي الحديث حكاية عن الله
تعالى من يدعوني فأستجيب
له من يستغفرني فأغفر له
والاستفهام بالظرف نحو
أين بيتك فأزورك ومتى تسير
فأرافقك وكيف تكون
فأصحبك * فان قلت فما بال
الفعل لم ينصب في جواب
الاستفهام في قول الله عز
وجل ألم تر أن الله أنزل من
السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة * قلت لوجهين
أحدهما ان الاستفهام هنا
معناه الاثبات والمعنى قد
رأيت ان الله أنزل من السماء
ماء والثاني ان اصباح الارض
مخضرة لا يتسبب عما دخل
عليه الاستفهام وهو رؤية
المطر

الخ) وعلى هذا فالفاء ليست للسببية بل للاستئناف ولو كانت للسببية لانتصب في
جواب الاستفهام التقريري وهو قول آخر فالجواب الاول مبني على قول والثاني
على قول وقد تقدم عن يس الخلاف في ذلك والحاصل ان الجواب الاول يقول ليس
هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست الفاء للسببية وان
وجد الاستفهام اه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أي اصباح الارض مخضرة
(قوله فلو كانت العبارة انزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أي بان يقال ألم انزل
هكذا الظاهر والذي في الآية ألم والم لا تدخل على الماضي فالمناسب ان يقول فلو
كانت العبارة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريري
فينصب في جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أي الثاني الذي افاد عدم النصب
بعد الفاء اذا كان ما بعدها لا يتسبب عن مدخول الاستفهام رد عليه النصب
في قوله فأواري مع عدم التسبب عن مدخول الاستفهام والجواب بالتسبب حاصله
لا يسلم انه نصب في جواب الاستفهام (قوله مما دخل عليه الاستفهام الخ) ارادة
الاستفهام معلم (قوله مما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو
غالط في ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكاري فيفيد عدم
العجز وعدمه يتسبب عنه المواراة اه شيخنا لكن كلام المفسرين يدل على انه
استفهام تقريري أي اقرار بالعجز لانه كان متحيرا قبل رؤية الغراب (قوله
واما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطلب بلين ورفق (قوله ألا تقع الماء
فتسبح) أي ألا تنزل فتعوم فهذا الطلب برفق (قوله يا ابن الكرام الخ) هو من
البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربي في الاسماء الحسنى اختلف في
الكريم لغة فقيل الكثير الخير والعرب تسمي الكثير كريما وقيل هو الذي
يدوم نفعه ولا ينقطع وقيل هو الذي يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذي له قدر عظيم
وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرء عن النقائص والآفات (الاعراب) يا حرف
نداء وابن منادى والكرام مضاف اليه ألا اداة عرض تدنو فعل مضارع وفاعله مستتر
وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء وما موصول او قد حرف تحقيق وجملة
حدثوك صلته والعائد محذوف تقديره به والموصول وصلته في محل نصب مفعول
تبصر والفاء للتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكمن سمعا خبر ومن موصولة (قوله
التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين بينهما ياء مثناة من تحت وهو الطلب
بحث وازعاج (قوله متقاربان) أي في المعنى وقوله تجمعهما في قوة العلة كانه قال
متقاربان في المعنى لانه يجمعهما التنبيه على الفعل أي على طلب الفعل والفرق
بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وانت خبير بان حقيقة

وانما يتسبب ذلك عن نزول
المطر نفسه فلو كانت
العبارة أنزل الله من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة
ثم دخل الاستفهام مع
النصب * فان قلت يرد هذا
الوجه قوله تعالى أعجزت
ان أكون مثل هذا الغراب
فأواري سوأة أخي فان
المواراة لا تتسبب عما
دخل عليه حرف الاستفهام
لان العجز عن الشيء لا يكون
سببا في حصوله * قلت ليس
أواري منصوبا في جواب
الاستفهام وانما هو منصوب
بالعطف على الفعل المنصوب
وهو أكون فان قلت فقد
جعله الزمخشري منصوبا في
جواب الاستفهام * قلت هو
غالط في ذلك وأما العرض
فكقول بعض العرب ألا تقع
الماء فتسبح وكقولك ألا
تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر
يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا
وأما التحضيض فكقولك
هلا اتقيت الله تعالى فيغفر
لك وهلا أسلمت فتدخل
الجنة وهو والعرض متقاربان

العرض مقيدة بقولنا برفق ولين وحقيقة التحضيض مقيدة بقولنا بحث وازعاج فهما نوعان متغايران لا متقاربان فلا وجه لاختصاصهما بالتقارب من حيث جمعهما في التنبيه على الفعل تأمل وقوله التنبيه على الفعل أى ذوا التنبيه لان العرض والتحضيض حالة نفسية (قوله بجمعهما التنبيه الخ) قال الفيشى استفيد من هذه العبارة ان التحضيض والعرض لا طلب فيهما لان التنبيه لغة الايقاظ وهو مذهب المتقدمين من ان التحضيض حالة نفسانية يلزمها الطلب بحث وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق ولين وهذه العبارة لا توجد له في غير هذا الكتاب وعبارة القطر بين التحضيض الطلب بحث والعرض الطلب برفق فيهما ما ذكرته اه (قوله واما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على قولهم العرض الطلب برفق والتحضيض الطلب بحث فانهما لا يتأتيان في الآية اه فيشى والذى في الاشمونى التمثيل للتحضيض بآية لولا اخرتنى الى اجل قريب فاصدق واعلم ان المتبادر من لولا التحضيض وهو غير مناسب في جانب الرب فتستعار لولا من التحضيض الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كان المناسب للشارح ان يحذف العرض لان المتبادر من الآية التحضيض لا العرض بدليل ان الاشمونى مثل بها للتحضيض تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أى نقلت العبارة الدالة على التحضيض واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه استعارة تصريحية من أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبه مطلق الدعاء بمطلق التحضيض أو العرض على ما قال ثم استعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا الموضوع للعرض أو التحضيض الخاص للدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض والتحضيض) وهى لولا فان لولا موضوعة للعرض والتحضيض وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء بالتحضيض الذى هو المتبادر من لولا فالاولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثل بها للتحضيض (قوله واما التمنى) هو حقيقة تحرك النفس أى ميلها الى حصول الشئ الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل اكثر ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شئ يطلب حصوله قالوا في التمنى طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل قال الشنوانى قولهم طلب ما لا طمع فيه الخ أى بليت لتخرج الطلب بصيغة افعل المطلوب بها ذلك فانه لا يسمى تمنيا اه والترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشئ الممكن غير الواجب حصولا مترقبا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشئ يطلبه قالوا في الترجى هو طلب الامر المحبوب اه ح ل أيضا (قوله يا ليتنى كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد

لجمعهما التنبيه على الفعل إذ هو
الآن في التحضيض وأما قوله تعالى
لولا أخرتني إلى أجل قريب
فمن باب التحضيض
... الدعاء ...
... عبارة التحضيض
استعملت فيه
أو العرض للدعاء *
وأما التمنى فكقوله تعالى
يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا
عظيما وقول الشاعر

التمنى

التمني سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول كما في الآية التي مثل بها الشرح أو لغيره نحو ليتك تأتينا فنحدثك اى ليت اتيانا منك فتحديث منا ولا يقدر ليت كان اتيان منك فحديث منا لان كلك تقدير لا يحتاج له واما اذا كانت ليت داخلة على ضمير شأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع وان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيكرمني فيصح ان يقال انه في تقدير ليت الشأن ان يكون منك اتيان فاكرام وليت الشأن يفعل اتيانا فاكراما وقوله ياليتني كنت معهم الخ أي ليت لي كونا معهم ففوز اه يس على الفاكهي (قوله ألا رسول الخ) قاله أمية بن أبي الصلت من البسيط وتمامه * ما بعد غايتنا من رأس مجرانا * ومجرى بضم الميم مصدر ميمي بمعنى الاجراء اضيف الى نون المتكلم * ألا للتمني ورسول مبني على الفتح لان ألا تعمل عمل لا التبرئة ولنا في محل نصب على الصفة ومنا في محل الخبر للا وقال بعضهم رسول مبتدأ ولنا صفة ومنا خبر فيخبر منصوب في جواب التمني وهو محل الشاهد وما اسم موصول مفعول يخبر وبعد خبر لمحذوف أي المسافة التي هي بعد غايتنا حال كونها كائنة من رأس مجرانا وقال في الشواهد يا حرف نداء والمنادى محذوف أي ياقوم وبعد مفعول يخبرنا خلافا لقول الشواهد انه مفعول لمحذوف وغايتنا مضاف اليه فعلى نسخة الشواهد يا بعد غايتنا بحرف النداء والذي في النسخ ما بعد (قوله فهذه امثلة النصب بعد الفاء الخ) اختلف في الناصب للفعل فذهب البصريون الى ان الناصب أن مضمرة وهو ما درج المؤلف عليه وذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالخلاف وذهب بعضهم الى ان الفاء هي الناصبة والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها والكلام عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم كما تقدم والخلاف في الواو كالخلاف في الفاء اه اشموني (قوله فسمع الخ) وفي بعض النسخ فسمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة وهذه هي الموافقة لما يأتي فانه ذكر امثلة خمسة وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في أربعة وهي الصواب لان قوله وتأتي مثله من كلام المولدين وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في ثلاثة وهي فاسدة لانه يقتضي ان الجملة سبعة مع أنها ثمانية قال ابو حيان ولا احفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد أربعة وهي الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه وحينئذ فيعلم من كلام ابي حيان انه سمع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجي أحد الاربعة وعليه فالمناسب ان يقول فسمع في ثلاثة وقاسه النحويون في خمسة تأمل (قوله ولما يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه

ألا رسول لنا منا فيخبرنا * ما بعد غايتنا من رأس مجرانا * فهذه أمثلة النصب بعد الفاء في هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعد الواو المعية في المواضع المذكورة فسمع في أربعة وقاسه النحويون في أربعة فالأربعة المسموع فيها الأربعة الأولى كقوله تعالى في أحدها النفي ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون

وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع
مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واتعاطكم والواو من قوله تعالى ولما واوا الحال والتقدير بل أحسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثاني الامر كقوله فقلت ادعي وأدعو ان أندى لصوت ان ينادي داعيان والثالث النهي كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره
هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها
فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى
بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا اردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول في النهي وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فالتقي ساكنان الياء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر عما قبله نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثاني

التوقع لعدم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يقال لما النفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه قديم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر اه يس على الفاكهي وقال البيضاوي ولما يعلم الخ أي ولما تجاهدوا والفرق بين لما ولم أن لما لتوقع الفعل فيما يستقبل وقرئ لما يعلم بفتح الميم على ان اصله يعلمن فحذفت النون وقرئ ويعلم الصابرين برفع يعلم والواو للحال أي ولما تجاهدوا وانتم صابرون اه (قوله وتطمعون الخ) هذا تفسير لحسبتم (قوله بل أحسبتم) اشار به الى ان أم من قوله ام حسبتم للاضراب مع الاستفهام الانكاري (قوله وحالتكم هذه) أي عدم المجاهدة مع الصبر أي انتفى جهادكم المصاحب له صبركم (قوله فقلت ادعي الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعيش الحطيئة وقال الزمخشري ربيعة بن جشم وقال ابن برى دثار بن شيبان النمري من الوافر وادعي أصله ادعوي استثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدئ بالفعل فقال البدر بن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل ولذا قال ابوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي علي ما نصه وتقول المرأة اغزي أدعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى أمد صوتا والندى بعد الصوت اه يس والمعنى فقلت لها ينبغي ان نجتمع دعاي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا اه تصريح (الاعراب) فقلت فعل وفاعل وكذلك ادعي وأدعو منصوب بان مضمرة وان حرف تو كيد أندى اسمها والصوت بكسر اللام متعلق بأندى وان بفتح الهمزة ينادي بكسر الدال منصوب بان وداعيان فاعل وان ينادي خبر ان (قوله كقوله لا تنه) أي قول ابي الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله النووي وتقدم الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد في وتأتي مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد النهي وبعده في بعض النسخ قبل قوله ابدأ بنفسك بيتان وهما

تصف الدواء لذي السقام وذي الضنا * كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا * نصحا وأنت عن الرشاد عقيم

ابدأ بنفسك الخ (قوله وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أي فهو مفيد للنهي عن كل واحد منهما قال الدماميني وفيه نظر لانه يحتمل نفي الجمع بينهما كما يحتمل النفي عن كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ما جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في الاول اه وأجاب الشمني بأن معنى قولهم كل واحد أي ظاهرا فلا ينافي انه يحتمل نفي الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكن منك أكل للسمك وشرب

لانت واشار المؤلف بذلك الى ان واو المعية عاطفة لمصدر مؤول على مصدر متوهم نظير ما قيل فى الفاء وجعلها للمصاحبة حل معنى لا حل اعراب (قوله باليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بنصب نكذب ونكون فى قراءة حمزة وحفص واقتصر فى التوضيح على قوله باليتنا نرد ولا نكذب ولم يذكر ونكون وهو صحيح ايضا وعبارة الاشمونى كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد فى نكون واما نكذب فهو بالرفع عطف على نرد اه والصواب ما قدمناه تأمل (قوله والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة) تصغير حطأة وهى الضرطة ألم أك الخ هذا البيت لم يوجد فى شواهد هذا الكتاب ولعله مبنى على اسقاط قوله والخامس الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق وهى فى أربعة على ما هو فى بعض النسخ والتمثيل بالبيت للاستفهام مبنى على ان الاستفهام التقرير يرى نصب المضارع فى جوابه وهو أحد التأويلين السابقين واما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب المضارع بعد النفى لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد فى قوله ويكون بالنصب والهمزة للاستفهام ولم جازم وأك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا واسمها ضمير وجاركم خبرها ويكون بالنصب والمودة والاخاء اسمها وبينى وبينكم خبر يكون (قوله بعد أربعة أحرف) قال ابو حيان ولا يجوز فى غيرها اه يس على الفاكهى (قوله أو يرسل) على قراءة النصب بان مضمرة بعد أو والتقدير أو ان يرسل وأن يرسل فى تأويل مصدر عطف على وحيا كانه قيل وما صح لبشر أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فالكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل اما الوحى والارسال فامرهما بين واما من وراء فهو متعلق بمصدر محذوف وكانه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو كانه قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او اسماعا من وراء حجاب او ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا بالوحى أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر واما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثناء هنا استثناء منقطع نظرا للظاهر فقول ليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام اه يس والمراد بالوحى الكلام الخفى الذى يدرك بسرعة ليس بحرف ولا صوت والمراد المشافهة كما وقع للنبى ليلة المعراج وقوله أو من وراء حجاب كما وقع لموسى وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملك حامل الوحى هكذا يستفاد من البيضاوى (قوله يقرأ فى السبع برفع يرسل) وهى قراءة نافع بناء على ان أو يرسل مستأنف والفعل خبر لمحذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه ان تكون

والرابع التمنى كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والإخاء

وينتصب الفعل المضارع بان مضمرة جوازا لا وجوبا بعد الاربعة احرف وهى ... اذا كان ... عطف على اسم صريح مثال ذلك بعد أو قول الله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه يقرأ فى السبع برفع يرسل

أو للاستئناف على نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا او يقضيك حقك وجعلت أو يقضيك مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أي يقضيكه على كل حال لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك اهـ يس (قوله ونصبه) وهي قراءة غير نافع وقد تقدم تقريرالكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) واما على قراءة رفع آوى فهو خبر لمبتدا محذوف وآوى مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل أي أنا آوى قرره شيخنا دردير وجواب لو محذوف أي لبطشت بكم (قوله في محتسبه) بفتح السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جنى لا بالجر عطف على محتسبه بدليل قوله وقالوا أي قال ابن جنى وغيره (قوله أكثر السبعة) وهم ماعدا نافع (قوله ميسون) بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة في آخره نون وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله بنت بحدل) بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام اسم رجل وميسون هذه زوجة معاوية وهي أم يزيد تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى ناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد هذه الابيات

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الي من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف
وأكل كسيرة في كسر بيتي * أحب الي من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الي من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوني * أحب الي من قط ألوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * أحب الي من بغل زفوف
وخرق من بني عمي نحيف * أحب الي من علج عنيف
خشونة عيشتي بالبدو أشهى * الى نفسي من العيش الظريف
فما أبغي سوى وطني بديلا * فحسبي ذاك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما رضيت حتى جعلتني علجا عنيفا ذكره الحريري في درة الغواص وقال الدميني الابيات من بحر الوافر تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسري علمها معاوية والصحيح ولبس بواو العطف لانها جملة عطفت على جملة قبلها ومن رواه للبس باللام فهو خطأ والشاهد في تقر حيث نصب بأن مضمرة ويجوز رفع تقر على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرقيقة اهـ قال الدماميني والارواح جمع ريح وتخفق بكسر الفاء مضارع خفقت الريح أي

ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد وأن مر الشري وجه الله فوى أو آوى بنصب لي بكم فوة أو آوى ورد عليه ابن آوى ولا وجه له وغيره وقالوا جني في محتسبه وغيره وقالوا وجوها كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكأنه قيل لو أن لي بكم قوة أو أوى الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل *
ولبس عباءة وتقر عيني
أحب الي من لبس الشفوف

دوى جريها او المتيف العالي والعباءة ضرب من الاكسية والشفوف جمع شف
بفتح الشين وهو ستر رقيق من صوف يشف ما وراءه كذا في الصحاح وقال في
القاموس الشف بالكسر الثوب الرقيق ويفتح كلى ما نحته اه ثم في كسر بيتي بكسر
الكاف أسفل شقة الخباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والرياح جمع ريح
والياء بدل من الواو لسكونها اثر كسرة كما في ميزان وتقول العرب الارياح كراهة
الاشتباه بجمع روح والفج الطريق الواسع بين الجبلين وقيل الطريق الواسع
مطلقا والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكى أبو
عبيدة ان الفتح لغة والبكر بفتح الباء الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر
الخاء المعجمة الكريم السخي والعجل من ولد البقرة والعليف الذي يعلف ولا
يرسل للرعي والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذي لا رفق فيه (الاعراب)
ولبس مبتدأ وعباءة مضاف اليه وتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد
الواو وعيني فاعل تقر أحب خبر المبتدأ من لبس جار ومجرور متعلق بأحب
والشفوف مضاف اليه والشاهد في وتقر والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني (قوله
الرواية فيه بنصب تقر) قال في شواهد هذا الكتاب وروي وتقر بالرفع على ان
الجملة حال من الفاعل المقدر والتقدير ولبسي عباءة قارة عيني أو على تنزيل الفعل
منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون معطوفا على الاسم لان الفعل لا يعطف على الاسم
الخالص اه لكن مجيء الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو شاذ فالاحسن
الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة
فوق وقال في التصريح المعتر المعترض للمعروف والمعنى لولا توقع من يتعرض
عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على
المساوي له في السن (الاعراب) لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف
أي موجود والجملة فعل الشرط وفأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وان
أرضيه في تأويل مصدر عطف على توقع أي لولا توقع معتر فارضائي له وما نافية كنت
أوثر كان واسمها وخبرها وأترابا مفعول أوثر وفاعله مستتر على ترب متعلق
بأوثر (قوله اني وقتلي سليكا الخ) قاله أنس بن مدركة الخثعمي من البسيط وسليك
اسم رجل والثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد
معه وقيل المراد به الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فينفر البقر منه فيضربه صاحب
البقر ليذهب عن الماء فيشرب البقر والمناسب للمقام الاول لان الغرض من وقوع
الفعل تخويف غيره وعافت كرهت الماء فلم تشربه وأعقل مضارع عقل القتيل
أعطى ديته (الاعراب) اني ان واسمها وقتلي مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا

الرواية فيه بنصب تقر وذلك
بأن مضمرة على أنه معطوف
على اللبس فكأنه قال للبس
وقرة عيني ومثال ذلك بعد
الفاء قوله
لولا توقع معتر فأرضيه
ما كنت أوثر أترابا على ترب
ومثال ذلك بعد ثم قول
الشاعر اني وقتلي سليكا
ثم أعقله * كالثور
يضرب لما عافت البقر
كانت العرب اذا رأت البقر
قد عافت ورود الماء تعمد
الى الثور فتضربه فترد البقر
حينئذ الماء ولا تمتنع منه

مفعوله ثم أعقله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة جوازا والمصدر المؤول عطف على قتلى والخبر محذوف أى موجود وكالثور خبراد و يضرب مبنى للمفعول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما ظرف يضرب وعافت البقر فعل وفاعل ولا تشك ان قتل مصدر ايمر فى تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان أو ما والفعل محله لا يقتضى تأويله بالفعل (قوله فرقا) أى خوفا وفى بعض النسخ خوفا (قوله من حله) أى الضرب (قوله وقولى اسم صريح احترازالخ) ذكر محترز صريح لم يذكر محترز اسم وذلك بأن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى ان تضل احداهما فتذكر فى قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم و يهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكره الا انه معلوم من باب العطف ولا بد ان يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل ليخرج الطائر فيغضب زيد الذباب فأل اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف و يغضب زيد جملة عطف على صلة ال وارتباطها بالفاء لم تحتج الى ... والذباب خبر المبتدأ كذا فى التصريح وأنت خبير بأنه اذا كان من عطف الجمل فلا احتياج لاخراجه لان الكلام فى عطف فعل على اسم صريح وهذا عطف جملة على اسم مؤول وقال الشاطبى واما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرته انه بحيث يكون نحو قائم لى حكم كاهل وغارب فلا شك فى هذا التقدير فى نصب الفعل بعده نحو يعجبنى فاضل و يتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب و يشتم بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها فى المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل اعمالا لمعناه واهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اه ومنه يعلم ان اخراج الذى يطيرالخ يحصل بقول المؤلف صريح تأمل

فرقا من الضرب أن يصيبا
وانما اقتصروا من نصبها
انه نوعان حله بخلاف الأول احتراز
وقولى اسم صريح
من نحو ما أتيتنا فتحدثنا فان
العطف فيه وان كان على اسم
متقدم فالتقدير ما يكون منك اتيان
فتحديث لكن ذلك الاسم
ليس بصريح فاضمار أن
هنا واجب لا جائز بخلاف
مسئلتنا هذه فان اضمار أن
جائز بل نص ابن مالك فى
شرح العمدة على ان الاظهار
أحسن من الاضمار ثم قال
(باب * المجرورات ثلاثة
أحدها المجرور بالحرف

﴿باب المجرورات﴾

المجرورات جمع مجرور أى لفظ مجرور أو مجرورة أى لفظة أو كلمة مجرورة وال للاستغراق أى جميع المجرورات ثلاثة أى ثلاثة أنواع بدليل انه أثبت التاء ولا تقل ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والا لحذف التاء هكذا توضيح كلام الفيشى واعترض بأنه اذا حذف المعدود يجوز التذكير والتأنيث (قوله المجرور بالحرف) أى ما كان الحرف آلة جره والا فالجار هو المتكلم وقدم المجرور بالحرف لان الاصل فى الجر ان يكون بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النيابة أو التضمين

اعنى الحرف (قوله وهو من الخ) أى حرف الجر من بما عطف عليها فلا يقال يلزم على ما قاله الاخبار عن ضمير الجمع بواحد لما علمت انه لاحظ العطف قبل الاخبار هذا حاصل ما فى الفيشى (قوله وهو من الخ) الحصر اضافى أى بالنسبة لاكثر المشهور والا فقد ترك هنا خمسة ثلاثة مضت فى باب الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها واثنان شاذان فى عمل الجر أحدهما متى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أى من كمه وقال الشاعر * متى لجج خضر لهن نئيج * والثانى لعل فى لغة عقيل قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم

والشريم بفتح الشين المعجمة مجرور اصل فى محل رفع مبتدأ ولهم فى لامها الاولى الاثبات والحذف وفى لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وما عدا الاربع لا يجوز الجر به اه تصريح وقد ذكر فيه ان كى من جملة الشواذ والمصنف هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسميت حروف جر لعملها الجر وقيل لجرها الافعال الى الاسماء ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية او غيرها اه تصريح قال الفيشى قوله من الخ مقصوده بيان عملها لا بيان معانيها لان هذا وظيفة اللغوى والاصولى اه كلام الفيشى واعلم انه قدم المصنف من لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو لشبه الملك و يعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالقسمة ثنائية فان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك نحو المال لزيد والا فهى لشبه الملك وللاستحقاق وللاختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك أو غير مالكة فهى للاختصاص أو بين معنى وذات فهى للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يعبر عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل وقال الفيشى قوله واللام سواء كانت للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمؤمنين أو للاستحقاق نحو النار للكافرين اه وبيانه انه ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك أو بين ذاتين احداهما مختصة بالاخرى فتكون لغيره فهى للاختصاص أو بين ذاتين احداهما غير مختصة بالاخرى فهى للاستحقاق وحينئذ فيكون ساكتا عما اذا وقعت بين معنى وذات تأمل لان قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين وأما قوله النار للكافرين فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أى وأما

وهو من والى ومن وعلى
والباء واللام وفى مطلقا
والكاف وحتى والواو
للظاهر فقط

والتاء لله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكي الاستفهامية أو أن المضمرة وصلتها ومذ ومنذ من غير مستقبل ولا مبهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر مميز مطابق للمعنى قليلا ولنكرة موصوفة كثيرا * وأقول لما أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع الى الجر بالحرف والجر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام * أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والى وعن وعلى والباء واللام وفي

جرها الضمير في قول العجاج

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أو أقربا

فقال المؤلف في التوضيح إنه ضرورة وقال في المغني والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة أي بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية فهذان قولان والغيشي يفيد قولا ثالثا وهو عدم جرها الضمير مطلقا أي لا شذوذا ولا ضرورة فجملة الاقوال ثلاثة كما قاله الغيشي وقوله خلى أي الحمار الوحشي والذنابات اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الثاء مفعوله ومعناه قريبا والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها اه تصريح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله مضافا) أي حال كون رب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم كما يأتي في الشرح وندر تالرحمن وتحياتك فيهما حكاه سيبويه أي دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة نادر فلذا تركهما المصنف (قوله المضمرة) أي المحذوفة (قوله ورب لضمير الخ) في رب ثمان لغات ذكرها الشنواني في حاشية الآجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي أفصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء وإسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء مشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدهما تاء اه (قوله لضمير غيبة) واختلف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسي وكثيرون الى انه معرفة وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير اه تصريح (قوله مطابق) للمعنى كما يأتي أمثلته في الشرح وهذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربه امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء اه تصريح قال الغيشي قوله مميز مطابق ظاهره عدم اشتراط وصف المميز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال ابو حيان لا أعرف من اشترط وصفه (قوله مطابق للمعنى) أي مع مخالفته للفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها الضمير الغيبة (قوله ومجرور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح ان الجر بالمضاف وقيل بحرف جر مقدر فجملة الاقوال ثلاثة وسيأتي انه يمكن تأويل عبارة المصنف فيمشي على الراجح (قوله ومجرور بالمجاورة) سيأتي ان هذا القول مرجوح أيضا فحينئذ الراجح ان الجار اما حرف واما مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى اه تصريح

(قوله

(قوله ومن أمثلة ذلك) مثل بأربعة عشر مثالا لان لكل واحد من السبعة له مثالان مثال الجر للظاهر ومثال الجر للضمير (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال فعن بمعنى بعد ويحتمل ان تكون على بابها والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عما قبله قاله الدماميني (قوله رضى الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن معناها المجاوزة وهى بعد الشئ عما بعدها بسبب ما قبلها وهي هنا مشكل لانه يخل المعنى تباعدهم انتقام الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفته بسبب رضاهم (قوله الثانى مالا يجر الا الظاهر) وجه اختصاص مذ ومنذ بالظاهر انهما لما اختصا بالوقت لانه معناهما اذا كانا اسمين فصارا يجران الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر فى الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفى حتى بانها لما انقسمت الى انها لا تجر الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوها بالظاهر وفى الكاف بان دخولها على الضمير يؤدى الى اجتماع الكافين فى نحو كاك وطرد المنع فى الباقى وفى الواو بحط رتبتها عن أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته وفى رب لاختصاصها بالتنكير لانها علم على القلة والكثرة وانما يحتاج للعلامة فى المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا فى أحد المحتملين والمعرف مادل على القصة فقط وفى التاء بحط رتبتها عن أصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالواصل بابا القسم وهو اسم الله وألحق به نحو رب (قوله وحتى) وهى للغاية ولا تجر الا الآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرت البارحة حتى الصباح والجر بها واجب وجائز فالواجب اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها لكونه غير جزء نحو سلام هى حتى مطلع الفجر أو لكونه جزأ له ولم يقع الفعل له نحو صمت الايام حتى يوم العيد وانما امتنع العطف بها فى الاول لانها انما تعطف بعضا على كل وفى الثانى لان العطف يراد به ادخال ما بعدها فى حكم ما قبلها وهو متعذر هنا والجائز اذا كان ما بعدها اسما وجزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الاسلام *(تنبيه)* ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

أو على عدم دخوله نحو أتموا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجذولا

عمل بها والا فالصحيح فى حتى الدخول وفى الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان ما بعدهما جزأ فهو

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم طبقا عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا به لله ما فى السموات وما فى الارض له ما فى السموات وما فى الارض كل له قانتون وفى الارض آيات للموقنين وفيها ما تشتهى الانفس * الثانى ما لا يجر الا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو الا مذ ومنذ الكاف وحتى والواو * الثالث ما يجر لفظ بين بعينهما وهو التاء فانها لا تجر الا اسم الله عز وجل وربما اضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لأكيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وترى لافعلن * الرابع ما يجر

داخل والامر خارج واتفقوا على ان حتى العاطفة يدخل ما بعدها والخلاف انما هو في الجارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو انتهى مع زيادة من حواشيه (قوله فردا خاصا) المراد بالفرد الخاص الشخص أي لفظه خاصة بخلاف النوع فانه كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فان والفعل كلي يصدق بأن يضرب وان يأكل وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله من علة الشيء لمه أو كيمه) وانما ذكر لمه جمعا للنظائر وقدمه مع انه ليس مما نحن فيه لانه الاكثر في السؤال عن علة الشيء قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقرنوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كذا (قوله الثاني ان المضمرة وصلتها) وثم ثالثا وهو ما المصدرية وصلتها فانهما في تأويل الاسم كقول النابغة

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام أي انما يراد الفتى للضر والنفع أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما انتهى تصريح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أي باعتبار ان صلة ان ليست مقصورة على لفظ خاص بل أي مضارع فصلة أن أمر كلي تحته افعال كثيرة تأمل (قوله فان قدرت كي تعليلية) قال الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر أن بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها وتقدر اللام قبلها استغناء عنها بنيتها ابدالها لظهورها معها نحو لكيلا تأسوا انتهى مع شارحه (قوله الا ماضيا) وهما بمعنى من (قوله أو حاضرا) وهما بمعنى في (قوله منذ يوم الجمعة) اشارة للماضي وقوله منذ يومنا اشارة للحاضر ويكونان بمعنى من والى جميعا أي دالان على ابتداء الغاية وانتهائها ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيته مذ او منذ يومين أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله لا أراه منذ غد الخ) محترز ماضيا أو حاضرا (قوله وكذا لا تقول الخ) محترز معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرات) أنت خبير بأن ضمير الغيبة لفظه واحد كالاستفهامية الا ان قال ان ضمير الغيبة وان كان لفظه واحدا الا انه دال على المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا فصار كليا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا والتقليل قليلا قاله في المغني فالاول نحو يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والثاني كقول رجل

الخاص يقال لك جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة المجيء لمه أو كيمه فكما أن اللام جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لما وكيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون ويحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما ترى في هذه المواضع وغيرها الثاني أن المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمني فان قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة وأن والمضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكذلك قلت جئتك لاكرامه الخامس ما يجر نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرورهما لا يكون الا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الا معينا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين الا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا أو مذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت من السادس ما يجر نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من الظواهر وهو رب فانها ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا ملازما تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز

من ازد السراة الا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان
وذى شامة سوداء فى حر وجهه * مجللة لا تنقضى لاوان
ويكمل فى تسع وخمس شبابه * ويهرم فى سبع معا وثمان

وعن الفارسى ان عمر الجنى سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهى النكتة السوداء فى الجسم الخالف للونه وفى رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدمامينى ومجللة ذات عز وجلال وروى مخلدة بتقديم الجيم على الخاء أى منكسفة ويهرم أى يشيب قاله الحلبى اه تصريح وليس من حروف الجر ما له صدر الكلام سواها اه شيخ الاسلام ولا تتعلق بشئ لانها شبيهة بالحرف الزائد (قوله ربه رجلا لقيت) يحتمل ان مجرور رب مفعول لقيت ويحتمل انه مبتدأ ولقيت خبره (قوله اما بنوع الخ) الحاصل ان منذ ومذ مختصان بنوع وان كى مختصة بفرد ونوع وان رب مختصة بنوعين وان التاء مختصة بفردين (قوله وكان ينبغى تقديم الخ) سؤال ثان (قوله ان يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب على كى ان رب مقدمة على منذ ومذ المتأخرين عن كى (قوله والمختص بنوع) أى أو فرد ونوع أو نوع أو نوعين وقوله بفرد أى جنس فرد الصادق بفردين (قوله من أحكام رب) أى من قوله ومنها رب الخ وهذه الاحكام لكثرتها لا يناسب ان تفصل بين حروف الجر (قوله من المختص بفرد) وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان المانع من تأخير التاء قطع النظير عن نظيره والمانع من تقديم رب قطع النظير أيضا والفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل (قوله قطع للنظير) وهو التاء وقوله عن نظيره وهو الواو وقوله للنظير وهو حذف رب وقوله عن النظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيشى (قوله كان ذلك قطعا أيضا) أى كان تقديم رب قطعا للنظير أيضا كما كان فى تأخير التاء قطعا للنظير وفى بعض النسخ كان فى ذلك أيضا قطعا للنظير والمناسب رفع قطعا لانه اسم كان تأمل (قوله ويجوز حذفها معه) أى مع المجرور المنكر والمتبادر من العبارة حذفهما وليس مرادا بل المراد حذفها مع بقاء المجرور بدليل قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله وذلك بعد الخ) و بدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن معمر
رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير * فان قلت قد كان من حقك أن تؤخر التاء فى الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة واختصاص منذ ومذ بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت وأصل حروف الجر أن لا تختص والمختص بنوع أقرب الى الاصل من مختص بفرد وكان ينبغى ان تقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد ونوع وهى كى * قلت انما ذكرت التاء الى جانب الواو لانها نظيرها فى القسم فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره ولما أردت ان أذكر شيئا من أحكام رب اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف وأيضا فانى ذكرت حكم رب فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف فى ذلك فلو كانت رب مقدمة كان فى ذلك أيضا قطعا للنظير عن النظير بالنسبة الى الاحكام ثم قلت * ويجوز حذفها معه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان ملاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الديار واقضي أموت ومن جلاله يعني من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله والفاء وبل قليل) لكن بعد بل أقل فاشتركا في أصل القلة وهي مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وشرط حذف خافض ان وان أمن اللبس والا امتنع الحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوهم ان المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان المنع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والا فلا منع لانه من مقاصد العقلاء وهنا قصد ليجزيه من رغب في نكاحهن لجمالهن ومالهن ومن رغب عنه لدمامتهن وفقرهن انتهى شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الاطلاق سواء كان الخافض اللام أو غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذي أشار له بقوله قبل كي وعبارته تقتضي انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى *(تنبيه)* سكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض ان وان للخلاف في ان محل المخفوض نصب أو خفض أو لا محل لهما وقد جزم في التسهيل بالاول انتهى شيخ الاسلام (قوله فالكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بالواو والصحيح ان الجر برب المقدرة وهو مذهب البصريين وأما الفاء وبل فليس الجر بهما باتفاق كما حكاه ابن عصفور في الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض انما هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب انتهى أشموني (قوله ثم بينت ان حذفها وبقاء عملها الخ) وقد يحذف الجار غير رب ويبقى عمله وهو ضربان سماعي كقول رؤبة خير والحمد لله جوابا لمن قال له كيف أصبحت والاصل بخير أي على خير فحذف الجار وأبقى عمله وقياسي كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم مجرور بمن مقدرة أي بكم من درهم انتهى تصريح (قوله وبلدة مغبرة الخ) ويروى ومهمه أي مفازة ومغبرة ملونة بالغبرة وهو لون يشبه بالغبار والارجاء الاطراف جمع رجى مقصور (الاعراب) بلدة مجرور برب محذوفة نابت عنها الواو ومغبرة اسم مفعول صفة لبلدة ارجاؤه نائب فاعل كأن لون أرضه كأن واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها وفي الشطر الثاني القلب فان فيه عكس التشبيه مبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صارت بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلف في القلب فقبله السكاكي مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ورده غيره مطلقا لانه من عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير

والفاء وبل قليل وحذف اللام قبل كي وخافض أن وأن مطلقا) وأقول لما ذكرت ان رب تدخل على النكرة بينت أنها يجوز حذفها بعده وأشرت بهذا التقييد الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت على مضمر ثم بينت انها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين كثير وقليل فالكثير بعد الواو كقوله * وبلدة مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه * وقوله

اللاحة التى أورثها نفس القلب قبل كقوله * و بلد الخ والاعتبار اللطيف المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمن اعتبار الطيفا لم يقبل كقول القطامى يصف ناقة بالسمن

فلما ان جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

والمعنى كما طليت الفدن بالسياع أى كما طينت القصر بالطين (قوله وليل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الصنم (قوله كموج) يقال ماج البحر موجا أى اضطربت أمواجه والبحر خلاف البر سمى بذلك لاتساعه ويطلق البحر على الشق والسدول جمع سدل وهو الستور والابتلاء الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل فى هوله وصعوبته بموج البحر واستعار السدول لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات (الاعراب) وليل مجرور برب المحذوفة وكموج صفة ليل والبحر مضاف اليه وأرخى فعل ماض فاعله ضمير الليل وسدوله مفعوله والجملة صفة لليل وعلى متعلق بارخى وبأنواع متعلق بارخى والباء للمصاحبة والهموم مضاف اليه وليبتلى مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام العلة وسكن للوزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذو الرمة من بحر الطويل والدوية أحد أسماء الارض وقوله اعتسفتها بالعين والقاف بعد السين دخلتها عسفا وهو الظلام قاله فى الشواهد وفى بعض النسخ اعتسفتها بالسين المهملة و بالفاء بعد السين أى أخذتها على غير طريق لان الاعتساف الاخذ على غير الطريق (الاعراب) دوية مجرور برب محذوفة مثل السماء صفة لدوية ومضاف اليه واعتسفتها فعل وفاعل ومفعول وقد صبغ الليل الحصى الواو للحال وقد حرف تقريب وصبغ الخ فعل وفاعل ومفعول بسواد جار ومجرور ﴿تنبيه﴾ انما مثل المؤلف للواو بثلاثة امثلة بخلاف الفاء وبل اشارة الى تحقق الكثرة فى الواو وتحقق القلة فى الفاء وبل تأمل (قوله فمثلك الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى وهو من الطويل والطروق الاتيان ليلا واليتها اشغلتها والمرضع التى لها ولد رضيع والتمائم جمع تميمة وهى المعوذة التى تعلق على الصبى وقاية له من اصابة العين والسحر ونحو ذلك وقوله محول بضم الميم وسكون الحاء وكسر الواو وهو الذى تم له حول أى سنة وفى نسخة مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وامه حبلى أو الذى يرضع وامه تجامع وأما المغيل بكسر الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل وانما خص الحبلى والمرضع لانهما ازهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم والمعنى قد خدعت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين منى (الاعراب) الفاء نائبة عن رب ومثلك مجرور برب وحبلى

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى * وقوله * ودوية مثل السماء اعتسفتها * وقد صبغ الليل الحصى بسواد والقليل بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول * فى رواية من روى بجر مثلك ومن روى بنصبهما ومرضع وأما من روى وحبلى فمثلك مفعول لطرقت وحبلى بدل منه ومثاله بعد بل قوله

بل بالدماء الثجاج قتمه * ثم بينت أن حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص وفي جميع الحروف في موضعين خاصين أما الأول ففي لام التعليل فانها اذا جرت كي المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياسا مطردا ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو جئت كي تكرمني أن تكون تعليلية وأن مضمرة بعدها وأن تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما الثاني فاذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها فالاول كقولك عجبت انك قائم أي من انك وقال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري وأن المساجد لله فلا تدعوا أي بأن لهم جنات ولأن المساجد لله والثاني كقولك عجبت ان قام زيد أي من ان قام وقال الله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما أي في ان يطوف بهما يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا بالله أي لان تؤمنوا وقيل في يبين الله لكم ان تضلوا ان الاصل لان لا تضلوا فحذفت اللام الجارة ولا النافية وقيل الاصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف وهذا أسهل وقال الله تعالى وترغبون ان تنكحوهن أي في ان تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن على خلاف في ذلك بين أهل التفسير ثم قلت * الثاني المجرور بالاضافة كغلام زيد

تعذر

مفعول لمحذوف أي اعني ويروى برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف العائد أي طرقتها وفيه ضعف حذف العائد الراجع للمبتدأ وكون المبتدا نكرة لانه لم يتعرف بالاضافة ويروى بنصب مثل مفعول طرقت وحبلى بدل منه وقد طرقت فعل وفاعل وموضع عطف على حبلى فالهيتها فعل وفاعل ومفعول عن ذي تمائم متعلق به ومغيل أو محول صفة لذي (قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه *) تمامه * لا يشترى كتانه وجهرمه * قاله رؤبة بن العجاج والفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والتاء المثناة فوق الغبار والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرمية ثياب منسوجة من نحو البسط وهي من الكتان وهي بفتح الجيم (الاعراب) بل حرف عطف واضراب بلد مجرور برب محذوفة وملء قال في الشواهد فعل ماض والفجاج مفعول وقتمه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط ملء خبرا مقدما وقتمه مبتدأ مؤخر والفجاج مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع مبني للمفعول كتانه نائب فاعل وجهرمه عطف عليه (قوله وفي جميع الحروف في موضعين الخ) اراد بجميع الحروف مجموعها لان الباء لا تجران وان وصلتهما وكذا منذ ومذ لما تقدم ان الباء خاصة باسم الله ورب ومذ ومنذ خاصة بالوقت ورب لا تجر الا ضميرا غيبة أو اسما نكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على ان لا تكون الا جارة تأمل (قوله ولهذا) أي ولاجل الجواز قياسا مطردا تسمع النحويين يجيزون الخ ويطلقون الجواز للاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت ان قام) ان مصدرية وقام لا محل له كان ان الداخلة على الامر كذلك فتكون ان الداخلة على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان الناصبة) متعلق بالجارة وفيه حذف أي التي جرت ان الناصبة وصلتها أي جرت المصدر المؤول من ذلك تأمل (قوله اسهل) أي من حذف اللام وحذف لا النافية * (قوله الثاني المجرور بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هي العاملة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا بجعل الباء للسببية أي المجرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا أن تكون هي العاملة لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشي وقيل العامل الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة ورد الاول بأن اضمار الجار ضعيف وبأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد ورد الثاني بأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند

تعذر التلفظ اه شيخ الاسلام (قوله وتجريد المضاف من تنوين الخ) وهذا التجريد
واجب وأما حذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس فهو جائز كقوله

* وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * أى عدة الامر وقراءة بعضهم
لأعدوا له عده أى عدته اه أشمونى بتصرف قال الفيشى ولكن رد عليه بأنه سماعى
اه (قوله من تنوين) ظاهر كما فى غلام زيد أو مقدر كتنوين دراهم لان غير
المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه
تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن منه وجها اذ لا ناصب نحو هذا الا من
تمام الاسم بالتنوين وانما حذف التنوين عند الاضافة لانه يدل على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصريح وما أحسن قول بعضهم

كأنى تنوين وأنت اضافة * فأين ترانى لا تحل مكانى

(قوله أو نون تشبهه) من جهة كونها تلى علامة الاعراب (قوله مطلقا) لو قال
من غير استثناء شئ كما فى أمثلة الشارح لكان أولى لان الاطلاق لا يقابله الا
التقييد وليس فى كلامه بعد تقييد وانما هو استثناء والاستثناء تخصيص لا تقييد
فيقابله العموم لا الاطلاق فلو قال بلا استثناء بدل مطلقا لكان أولى (قوله الا فيما
مر) فى المحلى بال من المواضع التى يجوز فيها دخول ال على المضاف وهى أن يكون
المضاف صفة والمضاف اليه معمولها وهو بال أو المضاف اليه مضاف الى ما فيه ال
أو يكون المضاف المذكور مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما اه شيخ الاسلام وبه
تعلم أن تفسير الشارح الآتى فيه قصور (قوله والمضاف اليه) أى وكان المضاف اليه
فهو عطف على المضاف وكان مسلطة عليه (قوله معمولا لها) أى منصوبا وان كان هو
فى حال الاضافة معمولا لها أيضا لكن مجرور وان شئت قلت معمولا لها قبل
الاضافة ليخرج المعمول حالة الاضافة وقوله معمولا أى بأن يكون الوصف بمعنى
الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشار اليها بقول ابن مالك * وولى
استفهاما أو حرف ندا * وسيأتى نتكلم على الخلاف فى المصدر واسم التفضيل
والوصف الذى بمعنى الماضى (قوله والا فمعنوية) هذا شامل للظرف نحو
عندك فهى معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كما يأتى (قوله
الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل) ظاهره سواء كانت غير بين
ضدين أم لا وهو ما يفيده كلامه فى الشرح حيث مثل للنكرة بقوله صالحا
غير الذى كنا نعمل وهو مذهب المبرد وقيد ذلك فى التوضيح وشرحه بما اذا
أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد
بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون

وتجريد المضاف من تنوين
أو نون تشبهه مطلقا ومن
التعريف الا فيما مر واذا
كان المضاف صفة والمضاف
اليه معمولا لها سميت لفظية
وغير محضة ولم تفد تعريفا
ولا تخصيصا كضارب زيد
ومعطى الدينار وحسن
الوجه والا فمعنوية ومحضة
تفيدهما الا اذا كان المضاف
شديد الابهام كغير ومثل
وخدن أو موضوعه متوغلا
لنكرة كذا ووحده وكم ناقة
وتسيلها الا ولا بالاصلا
تتعرف

وان أريد بهما غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعهما بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق عليه مفهوم المغايرة صدق عليه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما أن اضافتهما للتخفيف لشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وضرب بك وترب بك ونحوك وندك وحسبك وشرعك اه تصريح قال الفيشى فاذا أريد مطلق المماثلة والمغايرة لا تتعرف بالاضافة ويرد على ابن مالك القائل بأنها تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين ضدين بقوله تعالى صالحا غير الذى كنا نعمل اذ لو كانت غير معرفة لما وقعت صفة لنكرة محضة اه وجوابه أن غير فى الآية بدل لا صفة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه اه تقرير شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله وتقدير بمعنى الخ) أى تقدير الاضافة المحضة وأما اللفظية فالصحيح انها ليست على معنى حرف أصلا وصرح ابن جنى والشلوبين بأنها على معنى اللام وماذكره المؤلف من ان أقسام الاضافة المحضة ثلاثة تبع فيه ابن مالك وهو تابع لابن الحاجب وهو تابع للجرجانى قاله فى التصريح وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه و يقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى فى) ولا تقل على معنى فى كما قال ابن الحاجب فانهم اعترضوا عليه بأن عبارته تقتضى بناء المضاف ومعنى كونها على معنى فى انها تفيد النسبة والخصوصية التى تفيدها فى وكذا فى الباقى (قوله وبمعنى من) ومنها اضافة الاعداد الى المعدودات عند ابن السراج واختاره فى التسهيل قال فى شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى المقدرات كرطل زيت اه ومذهب الفارسى انها بمعنى اللام واتفقا أى الفارسى وابن السراج فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى من اه أشمونى (قوله واتباعه للاول) أى على أنه نعت له (قوله و بمعنى اللام) أى ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومعك

وتقدير بمعنى فى نحو بل مكر الليل والنهار وعثمان شهيد الدار وبمعنى من فى نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثانى واتباعه للاول وبمعنى اللام فى الباقى)

والقول الثانى من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة والاضافة فى اللغة الاسناد

و يؤول

قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب

أي لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن النون في نحو غلامي زيد وضاربي عمرو وقال الله تعالى تبت يدا أبي لهب انا مرسلوا الناقة انا مهلكوا أهل هذه القرية وذلك لان نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولي ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت الى انها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها وكما أن الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وان تعتقد في زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة

او يؤول الظرف بالمرادف أو المقارب كمكان ومصاحب وأول الفيشي عندك بقوله أي عنده ضاف لك أو منسوب لك قال الفيشي أيضا والصحيح أن اضافة الظرف ليست على معنى حرف أصلا ومشى في التصريح على انها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصنم وقيل معناه الشدة كما تقدم وقوله امرؤ القيس اى ابن حجر الكندي فلما دخلناه الخ من الطويل الفاء عاطفة على أبيات قبلها ولما بمعنى حين وانه زائدة ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وجديد صفة وكذا مشطب والشاهد في أضفنا (قوله لما دخلنا هذا البيت) اعلم أن لفظ البيت ليس ظرفا وانما هو مفعول به لدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا في هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة فحاري في النظم بالحاء المهملة نسبة الى الحيرة بكسر الحاء المهملة والقياس حيري لكنهم قالوا حاري شذوذا بقلب الياء ألفا وقوله الى كل رحل بالحاء المهملة الساكنة لا بالجيم ورأيت في بعض النسخ جاري بالجيم والجيرة بالجيم ورجل بالجيم فلعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أي فيه صور مختلفة تأمل (قوله ولهذا) أي لأجل التنزيل المذكور (قوله يدا أبي لهب) أي يدان منسوبان لأبي لهب واسمه عبد العزى وانما كنى مع أن التكنية تشعر بالتعظيم لمناسبة كنيته لما يصلاه من اللهب (قوله مرسلوا الناقة) هذا ملحق بجمع المذكر السالم لا جمع حقيقة لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لان نونهما لا تشبه التنوين لان النون فيهما تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده اه تصريح وعلى كل حال نون المفرد وجمع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هي النون التي تلي علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أي لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أي غير ثبوت النون بأن تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهي أل (قوله بأمر معنوي) وهو العلمية (قوله مع بقاء زيد على تعريف العلمية) راجع لقوله ولا زيد عمرو واحترز به عما اذا قصد تنكير زيد فانه يجوز اضافته كما في قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله والتنكير) تفسير للشيوع

التي تقدمت الإشارة إليها آنفا والذي يستثنى منها
والضارب رأس الرجل
والضاربا زيد والضاربو زيد
وقد تقدم شرح هن في فصل
المحلى بأل فأغنى ذلك عن
إعادته فلذلك قلت الا فيما
استثنى أي الا فيما تقدم لي
استثناؤه ثم بينت بعد ذلك
أن الاضافة على قسمين
محضة وغير محضة وان غير
المحضة عبارة عما اجتمع فيه
أمران أمر في المضاف وهو
كونه صفة وأمر في المضاف
اليه وهو كونه معمولا لتلك
الصفة وذلك يقع في ثلاثة
أبواب اسم الفاعل كضارب
زيد واسم المفعول كمعطى
الدينار والصفة المشبهة كحسن
الوجه وهذه الاضافة
لا يستفيد بها المضاف تعريفا
ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد
تعريفا فبالاجماع ويدل عليه
انك تصف به النكرة فتقول
مررت برجل ضارب زيد
وقال الله تعالى هديا بالغ الكعبة
هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب
ممطرنا خبرا ثانيا ولا خبر المبتدأ
محذوف وأما انه لا يستفيد
تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيده بناء على أن ضارب زيد أخص من ضارب به
والجواب أن ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب
زيدا بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة
لانها في نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا وهو
التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا

(قوله التي تقدمت الاشارة اليها آنفا) أي قريبا وهو بمد الهمزة وكسر النون أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فلذلك قلت الا في ما استثنى) اعترض بأنه قال الا فيما مر والجواب أن قوله فلذلك قلت أي معنى لا لفظا (قوله عما اجتمع) أي عن مركب اضافي اجتمع فيها أي في متعلقها (قوله انك تصف به النكرة الخ) قد يقال انه بدل لا صفة فلا ينهض دليلا لكن لما كان وصفا والاصل في الوصف أن يكون صفة صح ما قاله ويؤيد ذلك ما يأتي أن البدل في المشتق قليل (قوله الضارب زيد) بالاضافة وهو صفة لرجل (قوله ممطرنا) صفة عارض أي يأتينا بالمطر وهو يتناوى (قوله ولا خبر المبتدا محذوف) فيه نظر لان نعت النكرة الاول لا يجوز قطعه قال الاشموني اذا تعددت نعوت النكرة تعين في الاول الاتباع وجاز فيما بعده القطع اهـ فيعلم منه انه اذا لم يكن الا نعت واحد للنكرة لا يجوز قطعه (قوله وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبعا لابن الضائع والحاصل أن ابن مالك اعترض على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال أي ابن مالك بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اهـ من التصريح (قوله أفادت أمرا لفظيا) أي أمرا مرجعه للفظ لا المعنى وذلك الامر هو التخفيف (قوله وهو التخفيف فان ضارب الخ) قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة أن تعمل النصب لكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني أو تفيد رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد وضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة وكما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي هذين التنوين مقدر بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي أو بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد أو نون جمع كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع حذفت النون للاضافة وأما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول

وإن الاضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الامران المذكوران أو أحدهما مثال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا له اذ اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة الا في مسئلتين فانه لا يتعرف ولكن يتخصص احداهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كغير ومثل وشبه وخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل خدنك

قال الله تعالى ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسما للا النافية للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم ناقة وفصيلها

به فيح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدى في نصبه المفعول في رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما انتهى كلام التوضيح وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب ولذا قدمها في الوضع وكان المناسب للمؤلف هنا أن يقدمها (قوله عما انتفى عنها الامران) أي انتفى عن متعلقها الامران (قوله وضرب زيد) فان اضافة المصدر لمعموله محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة في قوله

ان وجدي بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته محضة خلافا للاربلي وكذا اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تصريح (قوله وضارب زيد أمس) فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج أيضا الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة (قوله وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أي فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا مبني على أن غلام امرأة أصله غلام فقط لا غلام لامرأة وحينئذ يقال ما الفرق بين ضارب زيد وبين غلام امرأة حيث قلتم أصل ضارب زيد ضارب زيدا وقلتم أصل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن ضارب يفتقر للمفعول لكونه متعديا بخلاف غلام فانه جامد فلا يطلب معمولا تأمل (قوله والدليل على ذلك انك تصف الخ) قد يقال انما يدل لا صفة (قوله ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير الذي صفة للنكرة وهو صالحا فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قولين والقول الآخر يقول غير في الآية

معرفة وانها بدل لا صفة كما تقدم (قوله فكم مبتدا) خبره محذوف اى لك كما ذكره فى المتن (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحاجب فى شرح الكافية انه شبيه بالمضاف (قوله أبالموت الخ) يطلق الموت والحياة فى لغة العرب على معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقتها اياه والثانى بمعنى الوجود والعدم كقولهم للشمس مادامت موجودة حية فاذا عدمت قالوا انها ميتة الثالث بمعنى العز والذل والغنا والفقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أى من كان ضالا فهديناه أومن كان جاهلا فعلمناه الخامس بمعنى الحركة والسكون السادس الخصب والجدب قال تعالى فاحيينا به بلدة ميتا السابع اليقظة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتى لم تمت فى منامها وقال الشاعر

نموت ونحيا كل يوم وليلة * ولا بد يوما أن نموت ولا نحيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وخمودها التاسع بمعنى المحبة والبغضاء العاشر بمعنى الرطوبة واليبوسة قال تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى أى يخرج السنبلة الخضراء من الحبة اليابسة وبالعكس الحادى عشر الرجاء والخوف كقول أبى الطيب

تركتنى فى خجلة * أموت مرة وأحيى مرارا

الاعراب الهمزة للاستفهام وبالموت جار ومجرور متعلق بتخوفينى والموصول صفة للموت لا النافية تعمل عمل ان واسمها وملاق خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها صلة الموصول لا أبالك لا واسمها والكاف مضاف اليه وخبرها محذوف أى موجود وتخوفينى مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول محله نصب والشاهد فى أبالك (قوله ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام) وتقدم الكلام على الخلاف فى الاضافة اللفظية وان الصحيح انها ليست على تقدير حرف أصلا ﴿تنبيه﴾ هل الاضافة للجمل تفيد التعريف لانها فى تأويل المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لاصاحب البسيط وميل أبى حيان الى الثانى وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافى قولهم الجملة صفة للنكرة دون المعرفة لان ذلك نظر لظاهرها انتهى من حواشى الاشمونى وأما قولك ضرب اليوم زيدا فقيل الاضافة على معنى فى وقيل لادنى ملابسة أى نوع تعلق (قوله على ثلاثة أقسام) والتى بمعنى اللام أكثر والتى بمعنى من كثيرة والتى بمعنى فى قليلة كما فى التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان ظرف زمان أو مكان فالزمان مكر الليل وتربص أربعة أشهر والمكان نحو شهيد الدار وشهيد

كم مبتدأ وهى استفهامية وناقة منصوب على التمييز وفصيلا عطف على التمييز والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا سكره ولك لا أبا لزيد ولا غلامى لعمرو فان الصحيح انه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها فى قول الشاعر ... أبى أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أبالك تخوفينى فهذه الانواع كلها نكرات وهى فى المعنى بمنزلة قولك احاد زيد مفردا وكم ناقة وفصيلا ولا أبا لك ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بفى ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بفى ضابطها أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار ونحو تربص أربعة أشهر ونحو

قلت
على معنى في ان
الظرفية فالاضافة على
مصر وصارع الشام فيشمل
في هذا اصل ما في الفيشي بايضاح وهي
المدينة يقتضي أن علم مالك في المدينة وليس
العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطنا بها اه (قوله وأكثر
وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام
ايضاح ذلك (قوله وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أي انه اذا فقد شرط الاضافة
التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو البعضية
وصحة الاخبار فالاضافة على معنى اللام نحو ثوب زيد وغلامه وعلى الاضافة فيه
لملك وحصير المسجد وقد يقال على الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في
الاول مما ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف
ولا المضاف اليه فيها ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح
أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض
الخميس وليس الخميس ظرفا لليوم فهو من اضافة المسمى للاسم فقد فقد شرط من
شرطي الاضافة التي بمعنى من ونحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكن
لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد وليس زيد ظرفا لليد فاضافتها
من قبيل اضافة الجزء الى كله والاضافة في هذه الامور على معنى اللام *(قوله
الثالث المجرور بالمجاورة) ظاهره انه معرب لان الجر من ألقاب الاعراب
والاقال المكسور وان حركته حركة اعراب وان العامل هو المجاورة وقال
الدماميني التحقيق أن حركة المجاورة حركة مناسبة لا حركة اعراب وان اعرابه
مقدر والا كان فيه مخالفة التابع للمتبوع لغير قطع ولا اضمار وانما قال ظاهره
لانه يمكن جعل الباء سببية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدق
بأخص معين والمجاورة الملاصقة أي ملاصقة الاول للثاني (قوله خرب) مرفوع
بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله
وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ينافي الفصاحة أولا فشيء آخر
(قوله كلهم) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

الاسم
والخاتم جزء
فقال الخاتم حديد
يعني بالحديد عن الخاتم
اللام فيما عدا ذلك نحو يد زيد
وغلام عمرو وثوب بكر ثم
قال * الثالث المجرور
للمجاورة وهو شاذ نحو هذا
جحر ضب خرب وقوله * يا صاح
بلغ ذوي الزوجات كلهم *
وامسحوا برؤسكم
وأرجلكم على الاصح *
وأقول الثالث من أنواع
المجرورات ما جر بالمجاورة
المجرور

ح

ـم المدرة على

وذلك انه شبه الذنب

بين وانشاء ترشيح (الاعراب)

م شذوذا لانه خال من التاء وليس علما

ى خروف ان أصله صاحبي بالاضافة وانه جرى

ى مرخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم آخر بعد

حذف الياء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه و بلغ فعل أمر

وفاعله مستتر وذوى منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض لمجاورة الزوجات أن مخففة واسمها ضمير الشأن وليس وسهل اذا الخ خبرأن اذا شرطية اشتات فعل ماض وعرى فاعل مرفوع بضمة مقدرة (قوله وكان حق كلهم النصب) يحتمل أن النصب اسم كان فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله لمجاورته المخفوض) وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه النصب) أى ليس حقه الا النصب (قوله كما هو) أى النصب (قوله وهو) أى النصب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدى) فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاطيف بالواو اذا تكررت تكون على الاول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أى الخفض بالمجاورة فى الآية قول الخ وهو مقابل الاصح فى المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويعبرون بعطف المجاورة شاذا استعمالا الا مشيخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون فى ذلك) أى فى الجر بالمجاورة فى الآية (قوله نعم لا يمتنع فى القياس الخفض الخ) اعترض عليه بان هذا الكلام يفيد اثبات الجر بالمجاورة فى عطف البيان بالقياس وقد ذكر فى المتن أن المجرور بالمجاورة شاذ أى لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله يجوز) أى مفعول معه قابله بالعامل المقدر (قوله ورأى هؤلاء) أى المحققون (قوله بالعطف على لفظ الرؤس) والمعنى فامسحوا برؤسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ فقيل لهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لا ممسوحة فلا يصح عطف الارجل على الرؤس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله

ن ان

ب ولكنه

ـص لمجاورة المخفوض

وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فى قراءة من جر الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤس وانما كان حقها النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو العطف على الوجوه والايدى وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم فى ذلك المحققون ورأوا ان الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع و ينبغى امتناعه فى البدل لانه فى التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأى هؤلاء ان الخفض فى الآية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقيل الارجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا عن ذلك بوجهين

أحدهما أن المسح هنا الغسل قال أبو علي حكى لنا من لا يتهم ان أبا زيد قال المسح خفيف الغسل يقال مسحت للصلاة وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما اذ كانتا مظنة للاسراف والثاني ان المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه الثاني أنه اذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو وامسحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النص...

ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل مما يستبعد لكونه مخالفا للمألوف من ان المسح قسم والغسل مغاير له فكيف يفسر أحد المتغايرين بالآخر دفع ذلك الشارح بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكى لنا من لا يتهم) الذي لا يتهم هو الثقة كانه قال حكى لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت للصلاة) أي غسلت لاجل الصلاة وأنت خبير بان قولهم مسحت يحتمل تفسيره بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما يقال اذا كان المراد بالمسح في جانب الارجل الغسل الخفيف فصارت الارجل كالايدي والوجوه في الغسل فما وجه تخصيص الارجل بالمسح دون الايدي والوجوه (قوله ليقتصد) الاقتصاد تقليل الماء في حالة الصب على الاعضاء والمعنى ليقلل وهو المراد بعدم الاسراف (قوله اذا كانتا الخ) علة للمعلول مع علته كانه قال وانما خص الرجلان باسم المسح لتلك العلة لانهما مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) أي محل يظن فيه جواز الاسراف وهو عدم تقليل الماء حالة الصب على العضو (قوله والثاني) أي والوجه الثاني الخ وحاصله ان المسح على حقيقته لكن متعلق بالخف لا بالرجل كما بينته السنة أي فعل النبي فانه مسح على الخف (قوله مجاز) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله والسنة بينت ذلك) أي غسل الارجل ومسح الخف (قوله ويرجح هذا القول) أي قول المحققين ان الجر بالعطف على الرؤس والقول بالوجهين السابقين (قوله حمل على شاذ) أي مع امكان التخلص ومتى كان يمكن التخلص فلا يسوغ حمل القرآن عليه (قوله فينبغي) أي يجب وليس المراد الطلب الاكيد الذي هو حقيقة الانبغاء (قوله الثاني انه) أي الثاني اذا حمل على ذلك أي الجر بالمجاورة كان العطف في الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجر بالمجاورة يكون الارجل منصوبا عطفا على الايدي وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة للرؤس واذا كان الارجل عطفا على الايدي لزم الفصل بجملة وامسحوا برؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرؤس حمل على المجاور فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجر بالمجاورة صير العطف على غير المجاور ففيه فصل بين المتعاطفين اذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ لان حاصلهما ان الجر على المجاورة يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو حمل على المجاورة تأمل (قوله للتوجيه الاول) وهو الجر بالمجاورة اللازم له عطف الارجل على الوجوه وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجر على المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجر على التوهم من

حيث اشتراكهما في العطف على الارجل (قوله قلت لانسلم انها عطف على الوجوه) أي الذي هو مبني التأييد للجر بالمجاورة واذا انتفى العطف على الوجوه الذي هو مبني التأييد فاينتفى تأييد قراءة النصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم لان محله نصب مفعول لامسحوا وعلى هذا فقراءة النصب محمولة على المسح على الخفين أو على الغسل الخفيف (قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا) تمامه * فواسقا عن قصدها جوائرا * يسلكن من السلوك وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشئ في الشئ فانسلك أي ادخلته فيه فدخل * واعرابه يسلكن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون فاعل وفي نجد متعلق بيسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله نصب غائرا صفة لغورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

﴿باب * المجزومات الخ﴾

جمع مجزوم أو مجزومة والخبر لا بعين الاول خلافا للفيشي لان المعدود اذا حذف جاز التذكير والتأنيث (قوله الافعال) خرج الاسماء والحروف وهو واضح والجملة وفيه نظر فان الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات لفظا والجملة مجزومة محلا لانا نقول الفعل اذا اتصل به احدى النونين مجزوم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة وخرج بالمضارع الامر على مذهب البصريين والماضي وفيه نظر فان الماضي يجزم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة (قوله الداخل عليها جازم) أي المتصفة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعني وجزمها احترازا عما اذا لم يجزمها نحو قوله لم يوفون بالجار كما يأتي ايضاحه (قوله وهو ضربان) أي ذو ضربين لئلا يلزم الاخبار بالمثنى عن غير المفرد (وقوله لم ولما) يشتركان في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام ويفترقان في خمسة أمور الاول ان لما لا تقترن باداة شرط فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول ان لم ولو لم قال تعالى فان لم تفعلوا الثاني منفي لما مستمر النفي الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا ولذلك جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيذوقونه بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما واما الغيران فان كان يتوقع اجتماعهما فانه يصح ان يجزم رافعهما بلما والا فلا بخلاف لم ولهذا أجازوا

لم

قلت لانسلم أنها عطف على
الوجوه والايدي بل على محل
الجار والمجرور كما قال *
يسلكن في نجد وغورا غائرا
تمت ﴿باب * المجزومات
الافعال المضارعة الداخل
عليها جازم وهو ضربان جازم
لفعل وهو لم ولما

لم يقض ما لا يكون الخامس ان منفى لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما ادخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لم الا فى الضرورة كقوله

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعارب ان وصلت وان لم

اه مدابغى (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم ليخرج لما الايجابية وهى التى بمعنى الا نحو عزمت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم وليخرج لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة الى هذا الاحتراز لان الحينية والايجابية لا يحفظ دخولهما على المضارع اه مدابغى (قوله ولام الأمر) اعلم ان حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وكل من الفتح والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشمونى (قوله ولام الامر) أى ومسمى لام الامر وهو ل لانها الجازم لا ان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد قال ان كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على مسماه لا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا واستعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد او التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر واضاف اللام الى الامر لان لفظ لام نكرة قابلة للاضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا فى النهى ولم يضف لا الى النهى فيما تقدم لان لا علم على نفسها لانه قصد لفظها فعبر عنها بها فصارت علم جنس على نفسها فلا تقبل الاضافة اذ العلم لا يضاف كزيد علما وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله لام الامر شابه أمر المخاطب وهو مبنى ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة معه فتعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل فى البناء ويجوز حذف لام الامر فى الشعر دون غيره على الصحيح كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

أى وبالا أى حقدا وعداوة اه مدابغى (قوله ولا فى النهى) قال بعض أصل لا الطلبية لام الامر زيد فيها ألف فانفتحت وزعم بعض انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ اه اشمونى (قوله فى النهى) أى المستعملة فى النهى فهى صفة للا أو المعنى مستعملة فى النهى فهو حال والمراد الموضوعة لتستعمل فى النهى بان وضعت لطلب ترك الفعل سواء استعملت فى النهى نحو لا تخف أو فى الدعاء نحو لا تؤاخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل لا تفعل كذا وغير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لا تطعنى

ولا ،الاستعمل[illegible] فى النهى

قاله اه التهديد وخرج بقوله في النهي لا النافية والزائدة وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له على حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب أو نقيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها اه مدابغي (قوله وجازم فعلين) أي اصالة أو غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة والغرض ما يثبت له هذا الحكم وأما الاحتمالية والا كثر بشئ آخر (قوله أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاول من الفعلين أو الجملة الاولى من الجملتين وعلى التعليق والاضافة على الاول بيانية أي أدوات هي شرط وعلى الثاني حقيقية أي أدوات للفعل الاول من الفعلين أو للجملة الاولى من الجملتين وعلى الثالث من اضافة الدال للمدلول أي ادوات دالة على التعليق أي تعليق حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذما الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل بالنظر للمجموع (قوله لمجرد التعليق) من اضافة الصفة للموصوف أي التعليق المجرد أي عن الزمن والمكان والعاقل وغيره (قوله وهما حرفان) فيه تعريض بأهمية الرواق لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضي نفي الحكم عن غيره وان كانت قاعدة أغلبية (قوله لغيره) أي وهو غير زمان في معناه في المغني (قوله ومن للعاقل) المناسب العالم ليشمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم) قضيته ان الجازم للفعل في نحو فان لم تفعلوا هو ان وبه قال بعضهم وقال بعضهم الجازم له لم وان عاملة في لم ومدخولها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة لم) وقد تهمل كقول الشاعر

لولا فوارس من نعم واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب السعد وغيره الى أنه ضرورة والنصب بها لغة واستشهد له بعضهم بألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا يتعين ان هذا واضح أو يحسن حمل الشئ على ما يتعين حمله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتضي مع ان المؤكد لا يليق به الحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الحاء في نشرح اتباع لحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام التي بعدها اه (قوله لما) قال الفراء أصلها لم زيدت عليها ما كما قال في ان أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح قول الجمهور ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة اه تصريح (قوله وقد

وجازم الفعلين وهو أدوات الشرط ان واذما لمجرد التعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وأنى وحيثما للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولهما شرطا ولا يكون ماضي المعنى ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قد ولا نافي غير لا ولم وثانيهما جوابا وجزاء (وأقول) لما أنهيت القول في المجرورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع المعربات وبينت أن المجزومات هي الافعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وان هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلا واحدا وهو أربعة لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولا في النهي نحو لا تحزن ان الله معنا وقد

يستعملان للدعاء) أي يستعملان في الدعاء وفي الالتماس أيضا كما قدمناه (قوله وما يجزم فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا نعد او ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماض فمضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكسه وهو قليل والصحيح جوازه اختيارا لحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لان المعطوف على الجواب جواب فالصور أربعة وان اعتبرت في المضارعين كونهما منفيين بلم أو مختلفين فالصور تسع لانهما اما ماضيين وهذه صورة أو مضارعين وتحته أربع لان كلا منهما منفي بلم دون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أي الأول ماض والثاني مضارع نحو ... بلم أولا والثاني ماض فهذه أربعة فالجملة تسعة وبه ... في صورة الاختلاف على الراجح اه مدابغي ﴿تنبيه﴾ فهم من قوله وما يجزم فعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والأبدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين واجيب بانه ليس انما يتعدد عمله الا و يختلف كرفع ونصب و يجاب بالفرق بان الجار لما كان تعليق حكم على آخر عجز في عملها خلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كظننت وأعطيت وقيل ... الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشروط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزما الجواب كما ان الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه و يبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل في وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا على المجرور ورد بانه قد يكون بينهما معمولات وفاصلة فلا تجاور اه تصريح (قوله وهو الاحد عشر) اسقط المؤلف من الجوازم كيفما واذا ولو وذلك لان كيفما لم يرد الجزم بها في نثر ولا شعر لكن اجازه الكوفيون قياسا على حيثما وأما اذا فلا تجزم الا في الشعر كقوله * واذا تصبك خصاصة فتجمل * وأما لو فلا تجزم الا في الضرورة كقوله * لو يشأ طار بها ذو ميعة (قوله وامان) بالهمزة المكسورة وبالنون الساكنة احترازا من ان وأن وان (قوله وأما اذما الخ) قال في التصريح قال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم أقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج

يستعملان للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمها الى ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما قال الله تعالى وان تعودوا نعد وتقول اذما تقم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذما فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم وفهم من تخصيص هذين بالحرفية ان ما عداهما من الادوات أسماء وذلك بالاجماع في غير مهما

والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل تدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغير زمانها تغير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على أصلها اه (قوله وعلى الاصح فيها) قال في التصريح مذهب الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون ومن تبعهما انها حرف اه (قوله من يعمل سوأ يجز به) فمن اسم شرط وجزم محله رفع بالابتداء ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على من وسوأ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر جوازا محله رفع بالنيابة عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على الخبر به أي على انه خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما معا الخبر والاول أرجح لان توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية اه مدابغي (قوله ومهما) فانها وضعت لغير العاقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط وهي بسيطة وألفها للتأنيث اه قليوبي (قوله نحو قوله) أي مقول الله وقوله تعالى جملة حالية أو معترضة بين المبدل والبدل أو بين المعطوف عليه والمعطوف عطف بيان للتعظيم والتنزيه أي ارتفع سبحانه عما لا يليق به وقوله وما تفعلوا بدل من قوله الذي هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أي نحو مقوله الذي هو وما تفعلوا وانما أولنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئي من جزئيات ما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان يراد حقيقته وهو التلفظ اذ ليس من جزئيات مهما والفعل المجزوم بها فوجب حمله على المقول اه مدابغي (قوله وما تفعلوا من خير) انما اقتصر على الخير حثا لهم على فعله دون الشر والا فعلمه يتعلق باقسام الحكم العقلي (قوله مهما تأتنا الخ) فمهما اسم شرط وجزم على الصحيح لعود الضمير عليه من به والضمير لا يعود الا على الاسماء قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضميره وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى اه وفي المغني والاولى ان يعود الضمير في بها على الآية اه ومحلها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أي شيء تأتنا به أو النصب بمعنى أي شيء تحضرنا تأتنا به اه مدابغي وتأتنا فعل وفاعله ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوبا ومن آية بيان لهما وفي الحقيقة البيان هو المجرور ولانه هو الحال كما قاله البتيتي (قوله الآية الخ) تمامها فما نحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ أن قدرت ما تميمية واسم ما ان قدرت حجازية

وهي على الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان كقول الشاعر

وهو الراجح وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما على انها حجازية وفي موضع رفع خبر المبتدأ على انها تميمية والباء زائدة على كلا التقديرين لا سيما اهـ مدابغي (قوله ولست بحلال الخ) قاله طرفة ابن العبد شاعر جاهلي يكنى أبا عمرو ولقب بطرفة ببيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة ولذلك قيل له ابن العشرين والبيت من قصيدة من الطويل والحلال بالحاء المهملة وتشديد اللام من حل اذا نزل وروي بمحلال بكسر الميم وضبطه بعض بجلال بالجيم والتلاع جمع تلعة وهي ما ارتفع من الارض وانخفض منها والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية وقيل المعونة (الاعراب) لست ليس واسمها والباء زائدة في خبر ليس وحلال في محل نصب التلاع مضاف اليه ومخافة مفعول لاجله لكن حرف استدراك متى اسم شرط وتسترفد فعل الشرط مجزوم بمتى والقوم فاعل وارفد جواب الشرط وضم لمناسبة القافية والشاهد في متى حيث جزمت الفعلين لانها اداة جازمة والمعنى ولست ممن يستتر في التلاع مخافة الضيف (قوله أيان نؤمنك الخ) هو من البسيط وايان اسم شرط ونؤمنك فعل الشرط مجزوم وهو والكاف ضمير المفعول محله نصب وتأمن جواب الشرط وفاعله مستتر فيه وغيرنا مفعول به ومضاف اليه اذا ظرف مستقبل لم تدرك جازم ومجزوم وفاعله مستتر والامن مفعوله ومنا متعلق بمحذوف حال ولم تزل جازم ومجزوم وجواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال خبر تزل واسمها مستتر فيها والشاهد في ايان حيث جزمت نؤمنك وتأمن اهـ شواهد وايان مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انها كمتى وناصبه الفعل بعده (قوله أينما تكونوا يدرككم الخ) أين اسم شرط جازم محله نصب بيدرككم والموت فاعل وجملة يدرككم الموت جواب الشرط وتكونون تامة خلافا لقول التتيتي ان يدرككم خبر تكونوا تأمل (قوله خليلي الخ) من الطويل وخليلي منادى مضاف وأنى اسم شرط وتأتياني فعل الشرط مجزوم بحذف النون واما النون المذكورة فهي للوقاية وتأتيا جواب الشرط مجزوم بحذف النون والالف فاعل وغيرنا مفعول مقدم لقوله يحاول وما موصولة ويرضيكما صلة وجملة لا يحاول صفة أخا أي أخا لا يحاول غير ما يرضيكما وحاول الشيء اذا اراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بغين معجمة وموحدة وراء يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا فهو من الاضداد (الاعراب) حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل مضارع مجزوم بحيثما ويقدر جواب الشرط مجزوم بها أيضا ولك متعلق به والله فاعل ونجاحا مفعول وفي غابر متعلق بيقدر والازمان مضاف اليه والشاهد في حيثما فانها جزمت فعلين (قوله بين الاقسام الاربعة أي باسقاط القسم

ولست بحلال التلاع مخافة
ولكن متى تسترفد القوم ارفد

وقول الآخر

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وأنى وحيثما كقوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقول الشاعر

خليلي أنى تأتياني تأتيا
أخا غيرنا ما يرضيكما لا يحاول

وقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهي أي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفي قولك أي الدواب تركب أركبه من باب ما وفي قولك أي يوم تصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان تجلس أجلس من باب أين ثم بين أن الفعل الاول يسمى شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني

والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراطها والاشراط في الآية جمع شرط بفتحتين
لا جمع شرط بسكون الراء
لانه لا يجمع على أفعال
قياسا الا في مثل الواسط
كأثواب وأبيات ثم بينت أن
فعل الشرط يشترط فيه ستة
أمور أحدها أن لا يكون
ماضي المعنى فلا يجوز ان قام
زيد أمس أقم معه وأما قوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فالمعنى ان يتبين أني كنت
قلته كقوله * اذا ما انتسبنا
لم تلدني لئيمة * أي تبين في الجواب
نظير الآية الكريمة
في الشرط الثاني أن لا يكون
طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان
ليقم أو لا تقم الثالث أن
لا يكون جامدا فلا يجوز ان
عسى ولا ان ليس الرابع أن
لا يكون مقرونا بتنفيس فلا
يجوز ان سوف تقم الخامس
أن لا يكون مقرونا بقد فلا
يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد
يقم السادس أن لا يكون
مقرونا بحرف نفي فلا يجوز
ان لما يقم ولا ان لن يقم
ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز
اقترانهم بها نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة في الارض

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع
بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت ﴿ وقد يكون
واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
أو جملة اسمية فيقترن بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شيء قدير ونحو اذا هم يقنطون ﴾ وأقول قد يأتي
جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التي ذكرت أنها لا تكون شرطا فيجب أن يقترن بالفاء مثال ماضي
المعنى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين

الاول وهو ان واذ ما لانهما لم يوضعا لشيء سوى التعليق كما تقدم (قوله والعلامة
تسمى شرطا) بسكون الراء كما تسمى شرطا بفتحها وقوله قال تعالى الخ دليل للمحذوف
المفهوم من قولنا كما تسمى شرطا بفتحها وليس دليلا للمذكور بدليل قوله والاشراط في الآية
جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط الخ وبه اندفع ما يقال ان الآية في شرط بالفتح فلا تدل
على ان شرطا بالسكون بمعنى العلامة تأمل (قوله فالمعنى ان يتبين الخ) والتبين مستقبل
لا ماض (قوله اذا ما انتسبنا الخ) اللئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وقيل هو البخيل
وقيل هو الذي اذا ساد جفا أقاربه وأنكر معارفه ونسي نفضل معطيه يقال لؤم بالضم
فهو لئيم ولذا قيل في اللئيم
اذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وان أنت أكرمت اللئيم تمردا
وخص الام في قوله لم تلدني لئيمة لانه يعلم الاب بالاولى فان العرب لا يتزوجون
من دونهم والشاهد في قوله لم تلدني أي يتبين اني لم تلدني والتبين أمر يحصل
في المستقبل وتمامه * ولم تجدي من ان تقري به بدا * (قوله وقد يكون) أي الجواب
بالقاعدة المشهورة من ان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وان كانت القاعدة
أغلبية (قوله فيقترن) أي الجواب أي فتقترن الجملة الواقعة جوابا اه شيخي (قوله
أو باذا الفجائية) أو ما في معناها كقوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج
ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا اه شيخي وقال الشمني نبه كلام ابن مالك ان الربط باذا مسموع
لا بالفاء مقدرة قال خلافا لمن زعمها وانها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء
وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو يخالف كلام الشيخ ثم رأيت التصريح قال وقد
تجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع (قوله فيجب ان يقترن الخ) الحاصل ان
الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو
اثبات فالاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني
ثلاثة أيضا لما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة أيضا قد لفظا أو تقديرا والسين
وسوف اه تصريح وخصت الفاء بالربط لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب
للجزاء المسبب عن الشرط والمتعقب بعده (قوله مثال ماضي المعنى ان كان الخ) كذا

قالوا

قالوا والوجه امتناع كونه ماضي المعنى كالشرط لان حصوله معلق على حصول
مضمون الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل
فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اهـ من خط بعض الفضلاء
(قوله ومثال الطلب قل ان كنتم الخ) قال في التصريح وقس عليه بقية أنواع الطلب
من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض
والترجي ولا نطيل بأمثلتها فالذكي يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبي بألف مثال
وقد اجتمعت الطلبية والاسمية في قوله وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده
فجملة فمن ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وطلبية لان من فيها استفهامية
وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة
والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اهـ (قوله على ان لا ناهية) نسبة النهي اليها
تجوز وانما الناهي هو المتكلم (قوله ولا النافية مقترن بها الشرط الخ) هذا قيد في
الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يقترن بالفاء وقال ابن الحاجب ان كان الجواب
مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فالوجهان اهـ فيشي وقال في التصريح كل جواب يمتنع
جعله شرطا فان كان ماضي اللفظ دون المعنى تجرد من قد وغيرها أو مضارعا مجردا
أو منفيا بلم أو لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله
ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله ابن
الناظم وقال غيره واذا وقع المضارع في الجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف اهـ
والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف والجملة هي الجواب لان الفعل
المقترن بالفاء هو الجواب كما يفيده ابن الناظم وان الماضي المتصرف المجرد على
ثلاثة أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد او وعيد
وضرب يجب اقترانه وهو الماضي لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وقد معه مقدرة وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد
أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجواز اقترانه باعتبارانه ان لوحظ مستقبلا
فلا تدخله الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما في الاشموني (قوله
ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى
خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك أي جعله
خبر المحذوف لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك
التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها
غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به اهـ وقوله
ذلك التقدير أي تقدير كون الفاء داخلة على الفعل الذي هو الجواب وقوله

ومثال الطلب قوله تعالى
قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو
فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا فمن قرأ فلا يخف
بجزمها الجزم على أن لا ناهية
وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع
فلا نافية ولا النافية يقترن بها
فعل الشرط كما بينا فكان
مقتضى الظاهر أن لا تدخل
الفاء ولكن هذا الفعل مبني
على مبتدأ محذوف والتقدير
فهو لا يخاف فالجملة اسمية
والجملة الاسمية
تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا
يجب هذا التقدير في نحو
ومن عاد فينتقم الله منه أي
فهو ينتقم الله منه ولولا ذلك
التقدير لوجب الجزم وترك
الفاء ومثال الجملة قوله
تعالى

ان ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقد قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بحرف نفي قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيأ وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين اما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير والثاني كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون

و ينبغي الخ أي يجب أن يكون خبر مبتدأ وحينئذ فالقرن بالفاء واجب وقولهم يجوز دخول الفاء أي يجوز الاقدام على ذلك ويجوز عدم الاقدام عليه فاذا اقدم على ذلك خرجت على وجه يجب فيه دخول الفاء قرره شيخنا الدردير على الاشموني (قوله ان ترن أنا أقل الخ) الياء مفعول أول وانا توكيد لها وأقل مفعوله الثاني ومنك متعلق بأقل ومالا تمييز وولدا عطف عليه (فنعما هي) فالفاء رابطة للجواب ونعم فعل ماض وما تمييز وقيل فاعل وهي مخصوص بالمدح او الجملة قبله خبر على أحد الاوجه فيها أو خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وقال في المغني فنعم شيئا ابداؤها فحذف المضاف فانفصل الضمير لان الممدوح ابداؤها لا هي تأمل (قوله عيلة) أي فقرا وقيل كثرة عيال واقتصر على الاول البيضاوي (قوله وقد يكون الجواب جملة اسمية الخ) وقد جاء حذف الفاء في الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها كما جاء حذف الفاء من الجملة الطلبية كقوله عليه الصلاة والسلام لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه البخاري ومن يرده في المبرد المانع لحذف الفاء مطلقا وزعم ان الرواية في البيت المذكور من يفعل الخير فالرحمن يشكره وحذف الفاء أيضا من المقرون بالسين في قوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

أراد فسيلفى أي سيوجد من الفي بمعنى وجد اه تصريح (قوله فيجب اقترانه بأحد أمرين) قال في التصريح وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال تعالى حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الى ان قال فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اه وهذا يؤيد ما قاله القيشي سابقا ويرد ما قاله الاشموني (قوله أو اذا الفجائية) لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة

اذا

باذا الفجائية اه تصريح وقد أعطى الجواب الشروط بالمثال فاذا كانت الجملة
انشائية نحو ان عصى زيد فويل له أو دخل عليها ما نافية نحو ان قام زيد فما عمرو قائم
أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فلا يجوز فيها اذا وتتعين الفاء كما اذا
كان الجواب غير جملة اسمية أو كان اداة الشرط غيران واذا فجملة الشروط
خمسة كما علم من كلام التصريح المتقدم (قوله ويجوز حذف ما علم من شرط الخ)
ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول ابن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه
وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط
والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها اه تصريح اذا علمت
ذلك فقول المصنف من شرط أو جواب أو منهما معا فلا ينافي جواز الجمع وهذا
أحسن من قول الفيشي أو جواب أو جملة شرط أو منهما معا فانه يوهم ان
المراد أو الداخلة على جملة شرط وليس كذلك بل التي هي مانعة خلو هي أو الداخلة
على جواب تأمل (قوله أو جملة) بالجر عطف على شرط أي ما علم من جملة شرط الخ
(قوله ان تقدمهما) أي تقدم عليهما أي على الشرط واداته طلب أي وسقطت
الفاء بدليل ما مر في النصب وقصد الجزاء أي قصد ان ما بعد الطلب مسبب عنه وانه
مترتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط واداته لانه يفهم منه انه قصد به
الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير النفي جزما اعتمد * أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

ولا يرد على المصنف النفي لانه ليس طلبا فهو خارج بقول المصنف طلب اه فيشي
فالشروط ثلاثة فان كانت الفاء موجودة فالمضارع منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد فاء السببية نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز وبقية الاجوبة الثمانية المتقدمة
في النواصب وان لم يقصد الجزاء فيرفع نحو خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس
مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة
لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ولذا
قرئ فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثني صفة لوليا
لا جوابا للهبة والجزم جوابا للهبة وان لم يتقدم طلب تعين الرفع كما يتعين بعد النفي
نحو ما تأتينا تحدثنا ولا يجوز الجزم بعد النفي خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع
معهم ولا قياس ولان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا

ويجوز حذف ما علم من شرط بعد ان والا كاعملوا والا عاقبتكم أو جواب
نحو فان استطعت أن تبتغي نفقا في الارض أو جملة شرط واداته ان تقدمهما طلب

لانه حديث اه من التصريح من محلات متفرقة (قوله ولو باسمية الخ) قال شيخ
الاسلام ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر كما يكون بالفعل
مثاله بالفعلية تعالوا أتل ومثاله بالاسمية أي لفظ الاسمية المراد بها الطلب نحو أين
بيتك أزرك ومثاله بما لفظه الخبر نحو حسبك حديث ينم الناس فلفظ الجملة
خبر والمراد الطلب وهي جملة اسمية مغايرة لقولك أين بيتك ومثاله باسم الفعل نحو
مكانك تحمدي وقال قبل ذلك ولا فرق في الطلب بين أمر ونهي ودعاء واستفهام
وتمن وعرض وتحضيض نحو زرني أزرك ولا تدن من الاسد تسلم ورب اغفر لي ادخل
الجنة وهل تكرمني أكرمك وليت مالا أنفقه وألا تنزل عندنا تصب خيرا ولولا
تأتينا تحدثنا والتقديرات تزرني أزرك وان لا تدن من الاسد تسلم وان تغفر لي
ادخل الجنة وان تكرمني أكرمك وهكذا اه من شيخ الاسلام (قوله المسئلة
الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانية في المتن والذي جعلها الشارح ثانية هي الاولى
في المتن (قوله معلوما) وعلمه اما بسياق أو قرينة غير لفظية (قوله ونحو ان قمت حيث
لا دليل) فان وجد دليل نحو ان يقال هل تقوم فتقول ان قمت تقوم جاز (قوله حيث
لا دليل) حيثية تقييد أي يمتنع ان تقم وان تقعد والحال انه لا دليل فان وجد الدليل
امتنع لانتفاء الامر الثاني وقوله لانتفاء الامرين علة للامتناع هنا والانسب
واما قول الفيشي الحيثية للتعليل أي لعدم الدليل وقوله لانتفاء الامرين بدل من
قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فغير ظاهر لان عدم
الدليل انتفاء أحد الامرين لا الامرين وايضا جعل قوله حيث للتعليل يقتضي
ان قولك ان تقم الخ لا يتأتى فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قال زيد لعمرو هل
تجلس فقال عمرو ان تقم أو تقعد أي فانا أجلس فهنا وجد الدليل فلم ينتف الامران
تأمل (قوله تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف
الجواب جوازا بل هو مما الحذف فيه وجوبا كما يأتي في قوله ويجب الاستغناء الخ
قال المؤلف في الشرح مثله لواجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل
هو الجملة المتقدمة مقالفظا فالحذف واجب الا أن يراد بالجواز مقابل الامتناع فيعم
الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل
للحذف عند وجود الدليل ومضي فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والجواز
وان كان كلام المتن في الجواز لكن الشارح في شرحه انتقل لما هو اعم وتأمل (قوله
قال الله تعالى الخ) مثال لما اجتمع فيه الامران ولو قال مثال ما اجتمع فيه الامران
قوله تعالى لكان أوضح ولو اقتصر في التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله
فان استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط

ولو باسمية أو باسم فعل أو بما
لفظه الخبر نحو تعالوا أتل
ونحو أين بيتك أزرك وحسبك
الحديث ينم الناس وقال *
مكانك تحمدي أو تستريحي
وشرط ذلك بعد النهي
كون الجواب محبوبا نحو ولا
تكفر تدخل الجنة * وأول
مسائل الحذف الواقع في باب
الشرط والجزاء ثلاثة
المسئلة الاولى حذف الجواب
وحده وشرطه أمران
أحدهما ان يكون معلوما
والثاني ان يكون فعل الشرط
ماضيا تقول أنت ظالم ان
فعلت لوجود الامرين ويمتنع
ان تقم وان تقعد ونحوهما
حيث لا دليل لانتفاء الامرين
ونحو ان قمت حيث لا دليل
لانتفاء الامر الاول ونحو
أنت ظالم ان تفعل لانتفاء
الامر الثاني قال الله تعالى
وان كان كبر عليك اعراضهم
فان استطعت ان تبتغي نفقا

الثانى اعنى فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول اعنى وان كان كبر والمعنى ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم آية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل انتهى تصريح (قوله فى الارض) صفة لنفقا وفى السماء صفة لسلما ويجوز ان يكونا متعلقين بتبتغى أو حالين من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على اسلام قومه وانه لو قدر ان يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لأتى بها رجاء ايمانهم انتهى بيضاوى (قوله وشرطه أيضا أمران) أى شرط جواز حذف فعل الشرط بالمراد وعدم شذوذ بدليل قوله بعد وأكثر ما يكون ذلك بعد والا فاذا انتفى الشرطان فاما ممتنع وهو ما لم يكن لدليل واما شاذ وهو الذى لم يكن بعد والا فتأمل (قوله واقعا بعد والا) أى واقعا بعد ان الشرطية المقرونة بلا النافية (قوله فطلقها الخ) الفاء للعطف على ما قبلها وطلقها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر والضمير يعود على امرأة مطر فلست الفاء للتعليل والتاء اسم ليس وبكفء خبرها والباء متعلق به وان لا بعل ان حرف شرط مدغم فى لا النافية وبعل جواب الشرط وفعل الشرط محذوف أى والا تطلقها ومفرقك مفعول أى رأسك والحسام بضم الحاء فاعل يعلو أى السيف والشاهد فى البيت فى حذف فعل الشرط قال الجوهرى الكفء النظير والمصدر الكفاءة بالمد قال الشنى المراد بالطلاق التسريح لا فك العصمة لان المحاولة كانت على فرس لا على امرأة اه وهو خلاف قول التصريح كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امرأة جميلة فطلقها الخ فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه انتهى فانه صريح فى ان المحاولة فى امرأة مطر لا فرسه وكذا تقدم عند الكلام على المبنيات فى المنادى ما يوافق كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والا الخ) قال فى التصريح وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا او لا قولهم حكاه ابن الانبارى فى الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبى وهذا نص فى الجواز والثانى وان امرأة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا فى الصفاد يزيد

أى متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر الظاء المعجمة التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير من قيد او غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحته ثلاث صور كما علمتها من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة فاستثنى منها نحو ان خيرا الخ وان أحد الخ

فى الارض أو سلما فى السماء بأن تأتيهم بآية فتقديره فافعل والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن لانه قد انفهم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا امران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والا عاقبتك أى والا تتب عاقبتك وقول الشاعر فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام أى وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والا فيكون شاذا الا فى نحو

فلا شذوذ فيهما وقوله على أن الخ استدراك على قوله الا فى نحو الخ وتوجيه ذلك ان الاستثناء يقتضى الدخول فيما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ وحاصل الاستدراك انه ليس داخلا فيما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعترض بانه لا وجه لذلك الاستدراك كما قال الفيشي لان قوله والا يعل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقى منه لا النافية فيقتضى انه لا يكون ايضا مما نحن فيه وهذا باطل فالاولى حذف قوله على ان الخ و يقول الا فى نحو وان خيرا الخ والا فى نحو وان أحد من المشركين استجارك الخ واعتراض الفيشى على الاستدراك مبنى على تسليم ان المحذوف فى ان كان خيرا هو البعض وسيأتى ان المحذوف الكل وحينئذ فالمحذوف فى قوله والا يعل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو تطلق واما لا فليست قطعة من فعل الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير (قوله كما مر فى بابه) وهو باب كان واخواتها لان هذا مر فى حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها) لانه بقى خبر كان وهو خيرا واعترض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالمحل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الا لو كان فعل الشرط جملة كان خبرا فتأمل (قوله وان أحد الخ) أى وان استجارك أحد فعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافت قوله وكذلك نحو وان احد الخ أى المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان الفعل الماضى وحده فى محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ و بقوله فليس مما نحن فيه أى المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لكن ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصفا (قوله الاداة بالا الخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط ومعناه) أى بمادته ومعناه وليس المراد شخص الفعل فان قولك ائتنى اكرمك تقديره ائتنى فان تأتنى الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحد الفعلان لفظا بل المادة متحدة وقوله او بمعناه الخ أى والمادة مختلفة بقى شئ آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك اين بيتك ازرك فعل الشرط المقدر وهو ان تعرفنيه ليس لفظ الطلب وهو اين ولا معناه لان معنى اين الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله اين بيتك عرفنيه فيكون المعنى واحدا وكذا فى قولك ألا تنزل عندنا نكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل فى المقام فانه صعب المرام وكذا يقال فى التحضيض و بقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال فى التصريح واختلف فى تحقيق

ان خيرا فخير فقياس كهمس * ان خيرا فخير فقياس كهمس

ان خيرا فخير فقياس كهمس فى بابه على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشركين استجارك فليسا مما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بلا النافية كما مثلت * المسئلة الثالثة حذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو ائتنى أكرمك تقديره ائتنى فان تأتنى أكرمك فأكرمك مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح

جازمة فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي هو جواب للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال السيرافي والفارسي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري اه (قوله والثاني نحو الخ) أراد بالثاني ما كان الطلب فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسب ان يقول فيما سبق فالاول نحو ائتني اكرمك (قوله قل تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد عن الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير كما قال المؤلف فان تأتوا أتل عليكم فجزم أتل بها وعلامة جزمه حذف الواو اه تصريح (قوله أبت لي عفتي الخ) هذه أربعة أبيات من بحر الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعولن ستا واقتصر صاحب الشواهد على الكلام على البيت الثالث وهو قوله وقولي كلما جشأت الخ والمشيح اسم فاعل من أشاح وهو الحذور وقيل المقبل عليك المانع لما وراء ظهره والمشيح بضم الميم والشين المعجمة وقوله مآثر الخ مآثر العرب مكارمها ومفاخرها التي تؤثر عنها أي تروى وتذكر والعرض موضع المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه أي يمنع عنه وقال ابن قتيبة عرض الرجل نفسه والصحيح من كل شئ اه بهامش نسخة بعض العلماء (قوله جشأت) بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وقال الجوهري جاشت نفسي أي غثت وقولي مبتدأ وكلما ظرف بمعنى حين يتعلق بالمصدر وجشأت فعل ماض والتاء للتأنيث وجاشت معطوف عليه ومكانك اسم فعل وجملة مكانك تحمدي خبر لان القصد هذا اللفظ على حد قولي لا اله الا الله وتحمدي مضارع مجزوم في جواب شرط مقدر تقديره ان تثبتي مكانك تحمدي وعلامة جزمه حذف النون أو تستريحي معطوف عليه والشاهد في البيت في تحمدي اه شواهد (قوله كون الجواب أمرا محبوبا) هو مسارلقولهم ان تضع ان لا مكانه ولهذه أحسن لانها تشعر باعتبار المجازاة وان كانت موجودة في نفسها بخلاف الاولى ولا يرد على هذه العبارة ان لا

والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أي تعالوا فان تأتوا أتل ولا يجوز أن يقدر فان تتعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطري بن الفجاءة

أبت لي عفتي وأبى بلائي
وأخذي الحمد بالثمن الربيح
واقدامي على المكروه نفسي
وضربي هامة البطل المشيح
وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي أو تستريحي
لادفع عن مآثر صالحات
وأحمي بعد عن عرض صحيح

فجزم تحمدي بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتي وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع في قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يأكلك

تسلم تدخل النار لانا نقول الاصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اه فيشى (قوله تعين الرفع) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدخول وانما يتسبب عن الدنو منه اه تصريح (قوله خلافا للكسائى) لان الكسائى قيل والكوفيون لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب وفى رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى كما تقدم واستدل الكسائى والكوفيون أيضا بقول أبى طلحة للنبى صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى أيضا لا تطاول يصبك وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بان يصبك بدل من تشرف أو تطاول ويضرب مدغم اه تصريح (قوله فى قراءة بعضهم الخ) الحاصل انه قرئ بالنصب بان محذوفة وقرئ بالرفع وسيأتى وجهه وبالسكون وسيأتى وجهه أيضا (قوله الافعال قبله) وهى قوله فانذر وفاهجر (قوله ولا يحسن ان يقدر بدلا مما قبله) قال فى الكشاف تستكثر مرفوع كما قرئ به منصوب المحل على الحال أى ولا تعط مستكثرا رائيا لما تعطيه كثيرا أو طالبا للكثير نهى عن الاستكثار وهو ان يهب شيأ وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فهذا جائز وحينئذ فيقال ان النهى خاص بالنبى لان الله اختار له اشرف الآداب وأحسن الاخلاق او النهى تنزيه له ولامته وقرأ الحسن تستكثر بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمنن كأنه قيل ولا تمنن ولا تستكثر على أنه من المن فى قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا أذى لان شأن المان بما يعطى ان يستكثر أى يراه كثيرا و يعتد به وان يشبه بعضد فيسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم بل المؤلف نفسه مشى فى القطر عليه وحينئذ فالبدلية مسلمة وقوله لاختلاف معنييهما أى وبدل الكل وبدل البعض يشترط فيهما الاتحاد وقوله وعدم الخ أى فليس بدل اشتمال لان الاشتمال لابد فيه من الدلالة واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لاختلاف معنييهما مبطل لبدل البعض والكل وقوله وعدم دلالة الخ مبطل لبدل الاشتمال وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى الفصيح فبطل البدل بجميع أقسامه لكن قد علمت ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا فى حذف الجواب جوازا وهنا تكلم على حذفه وجوبا لانه لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال فى التصريح ويجب حذف الجواب ان كان الدال

تعين الرفع خلافا للكسائى ولا دليل له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك أن فيه تناسبا للافعال المذكورة قبله ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى ثم قلت ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل

عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى دون الصناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أي فأنت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقترنة بالفاء نحو فلم أرقه ان يجئ مهلا واما لكونه مضارعا مرفوعا نحو وما نحو أقوم ان قمت فالجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما التزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقدم وبان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى اه تصريح (قوله أو نية نحو ان قمت أقوم الخ) هذه المسئلة أشار لها ابن مالك بقوله

و بعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا منفيا بلم فيحسن رفع المضارع بعدهما نحو ان قمت أقوم وان لم تقم أقوم والذي حسن الرفع أن الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع غير المنفي بلم فضعيف وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف ومن ثم امتنع في النثر ان تقم أقوم يفيد انه خاص بالضرورة وهو ما في بعض نسخ التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح الكافية أنه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر الالفية ومفاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن ثم امتنع) قال الفيشي أي من أجل اعتبار الدليل ولا يصح ان يكون اقوم دليلا متقدما نية لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أي من هنا وهو انه

أو نية نحو ان قمت أقوم ومن ثم امتنع

بشرط في حذف الجواب مضى الشرط أي من أجل ذلك امتنع الخ و بكلام شيخ الاسلام يعلم ان قول المصنف ويجب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين فالحاصل انه لابد في الحذف من مضي الشرط ومن الدليل لكن ان كان الدليل متقدما الخ فالحذف واجب والا فجائز وهذا يؤيد ان المراد بالجواز فيما سبق ما قابل الامتناع فيعم الواجب و يكون قوله و يجب الخ تخصيص بعد تعميم (قوله في النثر) وأما في النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يا اقرع ابن حابس يا اقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبقة من يأتها لا يضيرها

واختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع الخ والا فالاولى اضمار الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فيهما لان ما على محلا يمكن ان يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الغرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول يختص بالضرورة ورداه تصريح وزاد الاشموني قولا مفصلا وهو ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم في القولين وسيأتي الكلام على تخريج الرفع بعد الماضي في كلام الشارح (قوله وبجواب ما تقدم الخ) قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم في كلام اجتمعا فيه بجواب ما تقدم اه فاشار بذلك التقدير الى ان قول المصنف و بجواب متعلق بمحذوف وهو من عطف الجمل على قوله أولا و يجب الاستغناء الخ وليس عطفا على قوله بدليله لان عطفه على دليله يصير التقدير و يجب الاستغناء عن جواب شرط بجواب ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط انما هو عن جواب القسم لا عن جواب الشرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط فتأمل منصفا (قوله مطلقا) أي سبقه ذو خبر ام لا بدليل ما بعده (قوله أو قسم الا ان سبقه الخ) هذا التفصيل محله كما قال في الكفاية اذا لم تكن الاداة لو او لولا والا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشى قال الاشموني وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فاقسم لو أبدى الندى سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر

وكقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح

وذهب

في القرآن نعم أقسم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا أو قسم الا ان سبقه ذو خبر

وذهب ابن عصفور الى ان الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا اه كلام الاشمونى وقول الاشمونى ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم لما التزم كونه ماضيا فالتزام كونه ماضيا دليل على انه جواب الشرط والشاهد فى البيت الاول فى قوله لما سمحت فانه جواب لو وجواب القسم المشار اليه بقوله أقسم الخ محذوف وكذا فى البيت الثانى ما اهتديتا جواب لولا وجواب القسم محذوف والقسم فى البيتين متقدم اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله فيجوز ترجيح الشرط) المناسب فرجح الشرط قاله القيشى ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى فيجوز ترجيح الشرط بذكر جوابه كما قال فيجوز ذكر جواب الشرط فالمتن مبنى على انه جائز لا واجب وقال فى الشرح وجب مراعاة الشرط بخلاف المتن والحاصل ان فى المسئلتين قولين قيل يجوز ان يرجح الشرط بذكر جوابه وقال فى الكافية والتسهيل ان ذلك على سبيل الحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على الحتم وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوط جواب الشرط يخل بجملة الشرط الواقعة خبرا التى من جملتها جواب الشرط بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد فلا يخل بشئ اه اشمونى (قوله ما انتفى فيه الشرطان) وهما كونه مضارعا وكون فعل الشرط ماضيا (قوله وان أتاه خليل الخ) قاله زهير بن أبى سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان من أجود ملوك العرب له عطايا خارقة عن العادة فمدحه بهذه القصيدة وأولها

قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم

ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا فيظطلم

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم اسقطت عند نزول قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك ومن الاربعة التى قيل فيها الشعراء أربعة امرؤ القيس اذا ركب والنابغة اذا رهب وزهير اذا رغب والاعشى اذا طرب والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر سأل سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة بدل مسئلة وهى المجاعة وبه انشده الجوهرى والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى المنع (الاعراب) ان حرف شرط أتاه خليل فعل وفاعل ومفعول والذى فى محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة ظرف لاتاه ومضاف اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان أتاه يقل وقيل هو الجواب بتقدير

* فيجوز ترجيح الشرط الاخير وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو احدهما وجائز وهو ما وجدا فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المتقدمة لفظا المذكورة نحو أنت ظالم ان فعلت أو المتقدمة تقديرا وهو ما اكتنفه دليله نحو أنا ان قمت أقوم أو المتقدمة أقوم وقول الشاعر

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

الفاء والمبتدا أى وان أتاه خليل فهو يقول ولا غائب مالى لا عاملة عمل ليس وغائب اسمها ومالى خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أى ولا عندى حرمان وقال الدماميني غائب خبر مقدم ومالى مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف على مالى على تأويله باسم المفعول أو على حذف مضاف أى لا مالى غائب ولا محروم أو ولا ذو حرمان ويحتمل ان يكون خبرا عن مبتدأ محذوف أى لا غائب مالى ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على الاحتمالين من عطف الجمل أو المفردات ولا ينبغى جعل حرم خبرا عن المال أو معطوفا على خبره مع بقائه على مصدريته مرادا به المبالغة من غير تأويل ولا حذف كما فى قولنا وانما هى اقبال وادبار لان مقام المدح يأباه اذ لا يلزم من نفى الحرمان البليغ نفى مطلق الحرمان والمقصود الثانى اه شواهد واعترض على قوله اذ لا يلزم من نفى الحرمان البليغ الخ بانه اذا بقى الحرم على مصدريته فالمراد نفى الحرمان من أصله لا الحرمان البليغ وقولهم بخبر بالمصدر مرادا به المبالغة المراد انها بالغة فى الذات حتى جعلناها نفس المصدر وليس المراد المبالغة الكثيرة كما توهمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على اداة الشرط فى مذهب سيبويه) أى الاولى عنده والا فهو يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف والتقدير أقوم ان قام زيد أقم (قوله والمبرد) أى والكوفيون يرون ان الفاء مقدرة مع مبتدأ والجملة اسمية أى فأنا أقوم وترك الشارح قولا ثالثا وهو ما ذهب اليه بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل فى الجواب أى فى المضارع اه أشمونى (قوله والثانية ان يتقدم الخ) أشار بهذا الى ان قول المصنف أو قسم ان سبقه الخ من افراد قوله أو نية وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله توكيده الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو منفيا بلا أو ان أو ما وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح ان يكون شرطا ومجزوم لفظا فى المضارع أو محلا فى الماضى اه ملخصا من الاشمونى بايضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أى فان قوله ليولن مؤكد بالنون فهو جواب القسم (قوله ورفعه) أى والدليل على ان المذكور جواب القسم رفعه فى قوله الخ فان قوله ثم لا ينصرون عطف على ليولن والمعطوف على الجواب جواب والحال ان ينصرون مرفوع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كان المعطوف عليه كذلك (قوله ثم أشرت الى انه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكروه انه ان تقدم ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم أم لا وان لم يذكر ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن امتناعيا فالمذكور جواب الشرط ان تقدم والا فجواب القسم فيكون المذكور جواب

القسم

وان اتباع المرفوع الاخر على نية التقديم على اداة الشرط فى مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول المبرد يرى انه ان أتاه خليل وان اذا مقدرة والجواب وان الشرط والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءنى لا كرمنه فان قولك لا كرمنه فهو فى نية جواب القسم وحذف التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدل على ان المذكور جواب القسم توكيده فى نحو الثانى وانما نصروهم ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفعه فى قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم

القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم ذو خبر تأمل (قوله الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء الى انه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر والحال انه لم يكن ذو خبر متمسكا بقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة وليست لام القسم اه أشموني (قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم فالمحذوف جواب القسم ﴿تنبيه﴾ اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب للاول منهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه نحو ان تأتي ان تحسن الى أحسن اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كأنه قال ان تأتي محسنا الي أحسن اليك وان كان مع عطف فالجواب لهما معا وان كان العطف بالواو نحو ان تأتي وان تحسن الى احسن اليك وان كان بأو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد أو جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها وان كان بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول اه أشموني (قوله ثلاثة أوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركا بين المسئلتين وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون في الاولى ثلاثة وفي الثانية اثنان والنصب في المسئلة الثانية أقل منه في المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي اه تصريح (قوله وكلاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو) قال في التصريح ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة قتادة والجراح بنصب يدركه الموت من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقد قرأ طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي بالرفع وقرأ السبعة بالجزم وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكم المذكورها اه تصريح ومفاده ان الحاق الكوفيين ثم خاص بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسط وهو كذلك كما يفيده الاشموني أيضا لكن الاشموني نسب قراءة ثم يدركه بالنصب للحسن وذكر ان بعضهم ألحق أو بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدوا الخ) هذا مثال الفاء ومثال الواو ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويذرهم بالرفع على الاستئناف مع الياء والباقون مع النون وقرأ الكسائي وحمزة بالجزم مع الياء عطفا على محل جملة فلا هادي له وقرئ في الشواذ بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرأبه اه تصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالنون أو الياء واستظهر بعض الاشياخ انه بالياء (قوله قرئ فيغفر بالجزم) أي قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر

يجب العكس في نحو ان تقم والله أقم وانه اذا تقدم عليهما ذو طلب الخبر وجب مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم أقم ثم قلت

﴿وجزم ما بعد فاء او واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالي الجواب جائز﴾ وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه والثانية يجوز فيها وجهان وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء او الواو فأما مسئلة الثلاثة الاوجه فضابطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية قرئ فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار أن وهو ضعيف

فيغفر بالرفع على الاستئناف (قوله وهى عن ابن عباس) قال فى التصريح وقرأ ابن عباس وأبو حيوة والاعرج فى غير السبعة بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء اهـ (قوله ان تأتنى وتمش الى الخ) هو مثال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقترب الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة يقال هضم أخاه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وفى قوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والقرب الدنو والخضوع التواضع ونؤوه من الايواء وهو النزول بالشئ (الاعراب) من اسم شرط جازم و يقترب مجزوم وفاعله مستتر فيه ويخضع منصوب بتقدير ان ونؤوه جواب الشرط ولا يخش مجزوم بحذف الالف عطفا على نؤوه المجزوم بحذف الياء وظلما مفعول ما اقام اى مدة اقامته فما مصدرية ولا هضما عطف على ظلما والشاهد فى يخضع حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب

﴿ باب فى عمل الفعل ﴾

أى فى كيفية عمله من كونه رافعا وناصبا أو رافعا لا ناصبا لا فى بيان العمل وعدمه أى لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع او ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أى ان الافعال قاصرها ومتعديها تامها وناقصها ترفع لانها أبدا مسندة فلا بد لها من مسند اليه لتوقف الاسناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيما بنى له أو نائبه فيما بنى له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها فالضمير فى قوله المشبه به عائد على الفاعل لا على أقرب مذكور كما هو القاعدة وانث قوله ترفع وتنصب مع عوده على كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للحذف (قوله كل الافعال ترفع) أى اصالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكفوفة نحو طالما وقصرما وكثرما وقلما ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لانه لا يحصيها الا الله ثم الفعل اما رافع وناصب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أى على البدلية أى بعضها يرفع الفاعل وبعضها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الاسماء) أى ان كل الافعال تنصب الاسماء الا خمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وال فى الاسماء للاستغراق وقولنا الا تنصبها كل الافعال صادق بأن لا ينصبه فعل أصلا أو ينصبه بعض الافعال فالمشبه بالمفعول به لا ينصبه شئ من الافعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقا أى لا تنصبه مطلقا عن التقييد ببعض الافعال والا لكان مفعولا به لا مشبها به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان عامل الاول لا يكون فعلا

وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما * وأما مسئلة فضابطها ان يقع الوجهين فضابطها ان يقع بين الشرط والجزاء الفعل بين الشرط والجزاء كقولك ان تأتنى وتمش الى اكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله * ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

ثم قلت ﴿ باب فى عمل الفعل * كل الافعال ترفع اما الفاعل او نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقا والا الخبر

بخلاف ما بعده فيدخله الافعال والاسماء (قوله والتمييز) لا ينصبه شئ من الافعال (قوله والمفعول المطلق) ينصبه بعض الافعال وهو المتصرف التام ومصدره ووصفه فقوله فناصبها الخ راجع للخمسة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله الوصف) أى الصفة المشبهة (قوله والناقص) وفى نسخة والناسخ وهى أولى (قوله والا المفعول به) أى فلا ينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمبهم المعنى) أى العامل المبهم المعنى والمبهم النسبة فالعامل المبهم المعنى اسم والعامل المبهم النسبة مشتق مبهم النسبة سواء كان فعلا أو وصفا فقوله أو النسبة عطف على المعنى واو للتنويع (قوله التام) هذا قول الفارسى بناء على ان الناقص لا يدل على الحدث والذى اختاره ابن مالك وتبعه المصنف فى أوضحه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال الشاطبى فى قول ابن مالك أو وصفه تضمنه ان الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ينصبان المفعول المطلق ولا أعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أى للعامل فيه (قوله ما) أى فعل (قوله أصلا) هو مفعول مطلق مؤنثه لمحذوف والعامل فيه عامل من معنى النفى على مذهب الجمهور أى ما انتفى عنه تعدى الفعل اليه انتفاء أصلا اى متأصلا أو حرف النفى على مذهب ابن الحاجب (قوله حسية) المراد ما تدرك بالحس ولو باعتبار أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت للتمييز بل ولم يتكلم عليه فى الشرح للاستغناء عنه بالصفة الحسية (قوله كمرض وفرح) كذا فى بعض النسخ والصواب اسقاط فرح لما يأتى فى الشرح من انه احترز بقوله حسية عن فرح فانه يتعدى بالباء فلا يناسب ذكره فيما لا يتعدى أصلا وفى بعض النسخ عرج بدل فرح وهى ظاهرة وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالمحمومة فالباء سببية فهو مفعول لاجله (قوله وكالموازن لانفعل الخ) قال السبكى يقال علمته فتعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق ان العلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف المكسر فان أثره الانكسار لا واسطة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب ومن الغريب ان لم استعملت للنفى المنقطع والمتصل استعمالا واحدا فى قوله تعالى وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فالنفى فى العلم عنهم منقطع وعن آبائهم متصل والفائدة فى ذكر المفعول وهو ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التى انقلبوا عنها فانه أوضح فى الامتنان (قوله اللذين وصفهما على فعيل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقلت فى نحو ذلك اهـ فيشى وقال بعضهم قوله

والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه والا المفعول به فانها بالنسبة اليه أقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت أو صفة حسية كطال و[illegible] أو عرض كمرض وفرح وكالموازن لانفعل كانكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل

نحو ذل وسمن وما يتعدى الى
واحد دائما بالجار كغصب
ومر أو دائما بنفسه كأفعال
الحواس أو تارة وتارة كشكر
ونصح وقصد وما يتعدى له
بنفسه تارة ولا يتعدى اليه
أخرى كغفر وشحا وما
يتعدى الى اثنين فاما ان
يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى
أخرى كنقص وزاد
أو يتعدى اليهما دائما
فاما ثانيهما كمفعول شكر
كأمر واستغفر واختار
وصدق وزوج وكنى وسمى
ودعا بمعناه وكال ووزن
أو أولهما فاعل في المعنى
كأعطى وكسا أو أولهما
وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل
وهو أفعال القلوب ظن
لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى
عرف ورأى لا من الرأى
ووجد لا بمعنى حزن أو حقد
وحجا لا بمعنى قصد وحسب
وزعم وخال وجعل ودرى
في لغة وهب وتعلم بمعنى اعلم
ويلزمان الامر وأفعال
التصيير كجعل وتخذ واتخذ
ورد وترك ويجوز الغاء
القلبية المتصرفة متوسطة

فعيل أي فقط اما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عليم وعالم فانه تارة يتعدى
كهذا المثال وتارة لا يتعدى كسلم فهو سالم وسليم (قوله في نحو ذل وسمن) وفي
نسخة زيادة بخل والصواب حذفها لما يأتي في الشرح (قوله ما يتعدى لواحد) تحته
أربعة أقسام من السبعة (قوله كغصب) بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كأفعال
الحواس) أي ان أفعال الحواس التي مدلولاتها معان صادرة عن الحواس (قوله وما
يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة
(قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس واما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة
وسيأتي ان المتعدي الى اثنين تحته أربعة أقسام كما ان المتعدي لواحد كذلك لكن
المصنف لم يعد المتعدي لاثنين أربعة والا كانت الاقسام عشرة لا سبعة تأمل (قوله
كمفعول شكر) في انه ليس خبرا في الاصل ليخرج ثاني مفعولي ظن وفي انه يتعدى
بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى (قوله بمعناه) أي بمعنى دعا ليخرج دعوت الله
فانه يتعدى لمفعول واحد (قوله أو أولهما وثانيهما مبتدأ أو خبر) أي غالبا أو بحسب
أكثر الافعال فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا (قوله وهو أفعال القلوب) كان اللائق
ان يقدم ظن الخ ثم يقول القلبيات كما فعل في القطر لانه ليس كل قلبي ينصب مفعولين
بل بعضه ينصب مفعولين كظن وبعضه واحدا كعرف وفهم وبعضه لا ينصب
كفكر وتفكر ويجاب بأن قوله ظن الخ بدل من قوله أفعال القلوب ومن نص على
ان البدل يكون مخصصا الامام الشافعي رضي الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ
يكون المقصود بالحكم انما هو البدل فتساوي عبارته هنا عبارة القطر اه
فيشي وسميت أفعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لا من الرأى
وسكت عن في البصرية لان الكلام في أفعال القلوب ولانه قدمها في أفعال
الحواس (قوله حزن وحقد) بكسر العين فيهما (قوله وخال) نحو خلت الهلال لائحا
(قوله في لغة) أي لغة قليلة وهو راجع لدرى والا كثر فيه انعديها بالباء كما يأتي (قوله
وأفعال التصيير) قضيته ان أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر
ويشكل عليه جعلت الطين ابريقا ويجاب بأن مراده يكون أصلهما المبتدأ والخبر
أي غالبا وسميت أفعال التصيير لانها تدل على التحول والانتقال من صفة الى
أخرى (قوله ويجوز الغاء القلبية) قضيته ان الالغاء جائز وانه يطرد في جميع الصور
مع ان لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة اختلف فيها
فالترجيح الامثلة ويجاب عن الصورة الاولى بأن مراده بالجواز ما قابل الامتناع
فيصدق بصورة الوجوب وعن الثانية بأن المراد يجوز الالغاء أي فيما كان صالحا
لذلك (قوله ويجوز الغاء الخ) قضيته ان الالغاء والاعمال مستويان وليس

كذلك لان الالغاء متوسطة مرجوح ومتأخرة راجح (قوله أو متأخرة) قضيته
انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على
جميع المعمولات نحو ظننت زيدا قائما وجب اعمالها عند الجمهور وجاز
الالغاء عند غيرهم ويجاب بأن المراد اذا تقدمت جاز الغاؤها في الجملة وعبارة
وليس كذلك يدل قوله واما كم الخ اه فيشي (قوله أو القسم) عطف
على الابتداء أي او لام القسم (قوله أو استفهام) قضيته أن تعليقها قبل
الاستفهام دائما ويرد عليه نحو علمت زيدا من هو فانه يجوز هنا رفع زيد على الالغاء
ونصبه على الاعمال ويجاب بأن المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة
(قوله أو استفهام) أي مفيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ
أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو فضلة (قوله عاطفا لها) أي في جواب قسم
أو غيره (قوله أو لو) ظاهر كلام ابن الشجري انها تعلق بعد علم وغيرها ونقل
بعض المتأخرين منع انها خاصة بعلم والعهدة عليه اه فيشي (قوله وسليم يجيز
اجراء القول الخ) هذه الزيادة توجد في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح
هنا وسيأتي شرحها بعد هذه القولة ووجه ذكرها هنا انها مناسبة للباب لانها بمعنى
ظن وتتعدى لمفعول واذا عمل القول عمل الظن هل يبقى على معناه أو يضمن معنى
الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتي للمصنف في شرح القولة الآتية ان الشروط
ثلاثة وسيأتي ما يتعلق بها ثم (قوله بظرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتي
في القولة الآتية ذكر المجرور أيضا فافراده الظرف هنا بناء على ما تقرر من انهما
كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا (قوله أو معمول) هذا
يقتضي انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمعمول فلا تقول أفي الدار جالسا تقول زيدا
وقال سم يغتفر لانه ضم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل
اغتفار الكثير اه فيشي (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب
الكوفيين فان سيبويه لم ينص الا على الحاق أنبأ بأعلم وأرى والكوفيون
وافقوه على ذلك وزادوا عليه نبأ الخ فلا يقال المصنف اتفق من الطرفين
(قوله عقدت) أي جعلت (قوله قاصرها) وهو اللازم الذي لا يتعدى أصلا
أو يتعدى بحرف جر (قوله ومتعديها) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تامها
وهو الذي يرفع فقط أو يرفع وينصب المفعول (قوله وناقصها) وهو الذي يكون
له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله واما
تام آت الخ) هذا على القول بأن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو الصحيح
وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله تنصب الاسماء غير خمسة) أي جميع الافعال

أو متأخرة ويجب تعليقها قبل
لام الابتداء أو القسم أو
استفهام أو نفي بما مطلقا أو
بلا أو ان في جواب القسم أو
لعل أو لو أو ان وكم الخبرية
وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم
وأرى وما ضمن معناهما من
أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث *
وأقول عقدت هذا الباب
لبيان عمل الافعال فذكرت
أن الافعال كلها قاصرها
ومتعديها تامها وناقصها
مشتركة في أمرين أحدهما
انها تعمل الرفع وبيان ذلك
أن الفعل اما ناقص فيرفع
الاسم نحو كان زيد فاضلا
واما تام آت على صيغته
الاصلية فيرفع الفاعل نحو
قام زيد واما تام آت على غير
صيغته الاصلية فيرفع النائب
عن الفاعل نحو قضي الامر
وقد تقدم شرح ذلك كله
الثاني انها تنصب الاسماء
غير خمسة أنواع

تنصب كل الاسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات وان النافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل المضارع فهذه خمسة فالباقى من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز وخبر الفعل الناسخ والشبيه بالمفعول والحال فهذه تسعة لكن الناسخ تحته اثنان كان وكاد فتمت العشرة هى التى تنصبها الافعال فأخرج المصنف خمسة منها الا أن واحدا من الخمسة وهو خبر الناسخ شامل اثنين وهما كاد وكان فهى فى المعنى ستة فالباقى أربعة وهى المفعول لاجله كقمت اكراما له وضربته تأديبا والمفعول فيه كقمت امامك وضربته امامك والمفعول معه كقمت وزيدا وضربته وزيدا والحال نحو وقفت ضاحكا وضربته مكتوفا (قوله أحدها الشبيه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات) أى الصفة المشبهة واحترز بقوله عند الجمهور عن قول غيرهم من انه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه ففى حسن ضمير مستتر ووجهه شبيه بالمفعول اه من هامش ثم رأيت فى التصريح فى باب فعل التعجب أن بعضهم يقول فى ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا اسم تفضيل (قوله وتصاريفه) أى وما تصرف منه وفى كلامه ادخال المصدر فى التصاريف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل غيره يتصرف منه فلعله أراد بالتصاريف ما أخذ من المادة والمصدر مأخوذ من مادة الفعل (قوله هو طيب نفسا) طيب اسم فاعل (قوله ويمتنع ما أحسنه الخ) الاول فعل التعجب وهو جامد محترز المتصرف والثانى مثال الناقص فهو محترز التام (قوله وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدى بالتضمين والمتعدى بالهمزة نحو أكرمت زيدا والمتعدى بالتضعيف نحو فرحت زيدا ففى الحصر نظر اه فيشى والجواب عنه انه أراد بالمتعدى بنفسه ما لا يتعدى بالحرف سواء تعدى بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله بديعا) أى على غير مثال سابق فهذا يقتضى انه ابتكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على مدلول الفعل سواء كان معنى أو ذاتا والامر والسفر والشتاء امر زائد على مدلول الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة ضد الجدب بالدال المهملة (قوله اذا كان الشتاء الخ) قاله الربيع وكان من أطول من كان قبل الاسلام عمرا عاش ثلاثمائة وأربعين سنة ولم يسلم وأول القصيدة

ألا أبلغ بنى بنى ربيع * فأشرار البنين لهم فداء
أنى قد كبرت وطال عمرى * فلا يشغلكم عنى النساء

وبعده

أحدها الشبيه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثانى الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما ويعجبنى كونه قائما ولم أذكر تصاريفه فى المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرطل زيتا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول المطلق انما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قم قياما وهو قائم قياما ويمتنع ما أحسنه احسانا وكنت قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت انه سبعة أنواع أحدها ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكرت له علامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله اذا كان الشتاء فأدفئونى فان الشيخ يهرمه الشتاء *

فاذا ما حين يذهب كل قر * فسربال خفيف أورداء

اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المروءة والفتاء

فقد كلتها وضممت أخرى * الى أخرى وهذا الدهر فناء

الشتاء زمن البرد والمعروف فيه الشتاء كبيرا فادفئوني أى سخنونى والدفاء ممدود والدفاءة هي السخونة قال ابن سيده دفئ يومنا بالضم والكسر فأما الانسان اذا استدفأ فدفئ مكسور لا غير ولا يقال دفى بالتشديد وصغر شيخ على شييخ بضم الشين وكسرها ولا تقل شويخ وقوله يهدمه بالدال المهملة من هدم البناء ويروى يهذمه بالذال المعجمة بمعنى يقطعه بسرعة ويروى يهرمه بالراء المهملة والمعنى يصف كبر سنه وضعف قوته فيقول انى شيخ كبير وقد ذهل لحمي ورق عظمي فاذا دخل هذا الفصل فدثرونى فى الثياب فانى قد كبرت وضعفت وان لم تفعلوا هلكت (الاعراب) اذا ظرف وكان بمعنى حدث والشتاء فاعل والفاء فى جواب الشرط وأدفئوني فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ الفاء للتعليل والشيخ اسمها يهدمه خبرها والشتاء فاعل والشاهد فى كان فانها تامة بمعنى حدث (قوله فان قلت فانك تقول الخ) وارد على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة الذى هو معنى قول المتن ما لا يتعدى اليه أصلا أى لا بنفسه ولا بحرف جر وقد تعدى هنا الى المفعول به بحرف الجر وقوله فانك الخ علة لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح ما ذكرتم من أن حدث وعرض لا يطلب مفعولا به البتة لانك تقول ولا سيما لغة حدث الخ وقوله فعندى الخ هذا جواب قوله فان قلت فهو فى قوة قلت ان هذا الظرف الخ وأراد بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للمرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما له الحدوث الا أن يقال المعنى حدث أمر منسوب لى (قوله فتعلقه أولا) أى عند تقدمه وقوله آخرا أى عند تأخره عنه الذى هو الاصل (قوله طال) أصله طول بضم الواو تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله وخلق) بضم اللام (قوله ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط فى الثلاث كما فى التصريح وفى جعل طهر ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقهاء ان الطهارة صفة حكمية وكذا النجاسة نظر وكذا نظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله ان الاول) وهو علم والثانى فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تمثيل للثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ فانه وان كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احترازا من علم) هذا يفيد انها معنوية أى لا تظهر عادة (قوله بالضم) أى بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد نحو

فان قلت انك تقول حدث لى أمر وعرض لى سفر فعندى أن هذا الظرف صفة للمرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على انه مفعول لاجله والكلام فى المفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية كطال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الاول منها متعد لاثنين والثانى لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع اليمن

قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حوّل الى فعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء للبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله فضمنا معنى وسع وبلغ) لف ونشر مرتب لان وسع راجع لرحب وبلغ راجع لطلع (قوله انفعل نحو انكسر) يرد عليه كسرت زيدا جبهة فانكسرها والجواب أن قوله الموازن انفعل أى غير المطاوع للمتعدى لاثنين فهو متعد لواحد كما فى التصريح (قوله على وزن فعل وفعل) الاول مفتوح العين والثانى مكسورها (قوله وصفهما) أى اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل فعل) أى فاصله ذلل بفتح اللام فادغمت اللام فى اللام كما قال ابن مالك * أوّل مثلين محركين فى * كلمة ادغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذلل بكسر اللام وسكون الذال فنقلت حركة اللام الاولى الى الذال وأدغمت اللام فى اللام ولو كان ذل أصله ذلل بفتح اللام الاولى لقيل فى المضارع يذل كضرب يضرب (قوله وقلت فى نحو كذا) أى فى نحو ذل وسمن احترازا من بخل الخ أى فقوله فى نحو الخ قيد لقوله اللذين وصفهما على فعيل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ أى مما كان الوصف على فعيل ليس الا ليخرج بخل فان وصفه بخيل وباخل وليخرج علم فهو عليم وعالم وسلم فهو سليم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) اى حال كونهما مثل ماتقدم فى التعدى بحرف الجر فيكونان مثل النوع الثانى هكذا مفاده لكن أنت خبير بأنه قال فى النوع الثانى يتعدى بالحرف دائما وسمن وذل لا يتعديان بالحرف فالاحسن أن يقدم هذا السؤال على النوع الثانى ويكون السؤال واردا على قوله مالا يطلب مفعولا به البتة وذكر من جملة ذلك ذل وسمن فيرد عليه أن يقال سمن بكذا وذل بالضرب فقد طلب مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان المجرور بعدهما مفعول لاجله فان المفعول لاجله يجر باللام وبالباء السببية وبمن وبالكاف التعليلية (قوله قلت المجرور ان مفعول لاجله) أى كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع مايقال ان المجرور ان مثنى ومفعول مفرد فيلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى وعلامة المفعول به أن تأخذ اسم مفعول وتحمله عليه فيصح الحمل فى قولك مررت بزيد تقول زيد ممرور به أى وقع المرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل فى قولك ذل بالضرب لا يصح كون الضرب مذلولا به أى وقع عليه الذل اه شيخنا دردير (قوله الحواس) وهى خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله رأيت الهلال)

فضمنا معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل وذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت فى نحو ذل احترازا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا * والنوع الثانى ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومررت به فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت المجروران مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كافعال الحواس نحو رأيت الهلال

وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفي التنزيل

يوم يرون الملائكة يوم يسمعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أولامستم النساء * الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه قال الله تعالى واشكروا نعمة الله أن اشكرلي ولوالديك ونصحت لكم * الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالفاء والغين المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغرفاه وشحاه بمعنى فتحه وفغرفوه وشحافوه بمعنى انفتح * السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا واجاز بعضهم كون شيئا مفعولا

٣٥ عباده ني مطلقا أي نقصا أما الثاني ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر كأمر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته جبة واعطيته دينارا فان المفعول الأول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى واني لأظنك يا فرعون مثبورا

أي أبصرته (قوله وشممت) بكسر الميم الاولى من باب علم يعلم هذه هي اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما في الاشموني (قوله الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعديا واذا تعدى بحرف الجر كان لازما وقال السعد في شرح تصريف العزي الحق انه متعد لان معناه مع اللام هو معناه بدونها واللام زائدة على كلام السعد اه تصريح (قوله فغرفاه وشحاه) هذا متعد بنفسه وقوله وفغرفوه وشحافوه مثال لغير المتعدي (قوله بالتخفيف فيهما) أي في نقص اللازم والمتعدي واحترز به عن المشدد فانه متعد ليس الا (قوله واجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نقص متعديا لمفعول واحد (قوله مفعولا مطلقا) أي نائبا عن المفعول المطلق (قوله واعطيته) في الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطوا بالواو لانه من عطوت الشيء باليد والمعاطاة المناولة وحينئذ فقوله اعطيته أصله أعطوته فقلبت الواو ياء لتجاوزها ثلاثة أحرف (قوله لابس وآخذ) لف ونشر مرتب (قوله فاعلية معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئي للكلي (قوله في الاصل) أي قبل دخول هذا الفعل الناسخ عليهما (قوله قبل) أي في كلام المتن ولو حذفه ما ضر (قوله وشاهد افعال القلوب الخ) قال في التصريح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى الثاني ما يفيد الرجحان في الخبر وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب و زعم ومثل شارحنا الجعل الاعتقاد ومثاله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * ولكنما المولى شريكك في العدم * فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعول اول وشريكك مفعول ثان والعدم بضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين والقسم الرابع ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال مثال ظن لليقين يظنون انهم ملاقو ربهم ومثال حسب حسبت زيدا قائما وقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال خال خلت الهلال لائحا وخلت العلم نافعا (قوله واني لأظنك يا فرعون مثبورا) فالكاف مفعول أول ومثبورا مفعول ثان والجملة خبر ان ويا فرعون

منادى ومعنى مثبور هالك او مصروف عن الخير مطبوعا على الشر من قولهم ما ثبرك عن هذا أي ما صرفك أو هالكا اه بيضاوي (قوله فإن علمتموهن الخ) فهن مفعول أول ومؤمنات مفعول ثان وعلم في الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فالهاء مفعول أول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل ووجد تدل على اليقين لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وألفى ودرى تفيد اليقين قال تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قوله وجعلوا الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول وإناثا مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة للملائكة (قوله قد كنت أحجو الخ) قاله تميم بن أبي مقبل وهو من البسيط والحجو بمعنى الظن والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها وأحجو أبا عمرو فعل وفاعل ومفعول أول وأخا مفعول ثان منصوب بالالف وحتى حرف غاية وبروى ألمت فعل ماض وملمات فاعل وبنا متعلق بألمت ويوما ظرف والشاهد في أحجو ولم يذكر أحد من النحاة ان حجا يحجو يتعدى الى مفعولين غير ابن مالك (قوله زعمتني شيخا الخ) قاله أوس الحنفي من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام في شرح بانت سعاد الزعم قول يدعيه المدعي يحتمل الحق والباطل وغالب استعماله في الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا فقالوا هذا لله بزعمهم ومن استعماله في الحق قول أبي طالب يخاطب سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم

ودعوتني وزعمت انك ناصحي * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وقول كثير عزة

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

تغير جسمي والخليقة كالتي * عهدت ولم يخبر بسرك مخبر

(الاعراب) زعمتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الجمهور انما سميت نون وقاية لانها تقي الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك لانها تقي اللبس في نحو أكرمني في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث وفعل الامر أحق بها من غيره ثم حمل الماضي على المضارع وهو الامر اه مرادي والياء مفعول أول وشيخا مفعول ثان ولست ليس واسمها وبشيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن موصولة ويدب صلة وهو خبر عن الشيخ ويدب بمعنى يدرج في المشي ودبيبا منصوب على المصدرية ويدب بكسر الدال والشاهد في زعمتني (قوله والاكثر تعديه زعم الى ان) أي المخففة من الثقيلة وان المشددة (قوله أن لن يبعثوا) ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لن يبعثوا خبرها وان ومعمولاها في محل

فإن علمتموهن مؤمنات

تجدوه عند الله هو خيرا

لا تحسبوه شرا لكم وجعلوا

الملائكة الذين هم عباد

الرحمن إناثا أي اعتقدوهم

وقول الشاعر

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة

حتى ألمت بنا يوما ملمات

وقول الآخر

زعمتني شيخا ولست بشيخ

والأكثر تعديه زعم إلى أن

أو أن وصلتهما نحو زعم الذين

كفروا أن لن يبعثوا وقوله

نصب مفعول زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء للتأنيث وانى تغيرت ان واسمها وخبرها وهى فى محل نصب مفعول زعمت ولا تحتاج الى مفعول ثان وقيل تحتاج لمفعول ثان تقديره حاصلا ومن ذا اسم استفهام خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر ولا تغيرت صلة وقوله يا عزم منادى مرخم وأصله يا عزة ولم يتكلم فى شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفى الخ) من بحر الطويل ودريت مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع فاعل وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم فاغتبط جواب شرط مقدر أى ان دريت فاغتبط من الغبطة وهى أن يتمنى مثل المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراده والها كان حسدا والاكثر فى درى انه يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثانى والفاء للتعليل وان اغتباطا الخ حميد ان واسمها وخبرها وبالوفاء متعلق بحميد (قوله فقلت اجرنى) من المتقارب والمعنى أجرنى يا أبا خالد وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين فقلت فعل وفاعل وأجرنى فعل وفاعل ومفعول وأبا خالد منادى مضاف وان حرف شرط وفعل الشرط محذوف أى وان لم تفعل والفاء رابطة وهب فعل أمر والياء مفعول أول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعته والشاهد فى هب فانه فى الثانى ووقوع هب على ان وصلتها نادر كما فى المثلة الحمارية فى الفرائض هب ان أبانا كان حمارا (قوله أى اعتقدنى) المناسب أى ظننى لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء النفس قهر الخ) قاله زياد بن يسار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء مفعول أول والنفس مضاف اليه وقهر مفعول ثان وعدوها مضاف ومضاف اليه وتمام البيت * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركى ان واسمها وخبرها والجملة مفعول لتعلم سدت مسد المفعولين (قوله فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء والهباء غبار يرى فى شعاع الشمس (قوله لو يردونكم الخ) فالكاف مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله (قوله واتخذ الله الخ) ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركنا بعضهم) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتى للعلة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأى من الرأى) وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى ابصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به

وقد زعمت انى تغيرت بعدها
وقال
دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط *
فان اغتباطا بالوفاء حميد
والاكثر فى درى أن تتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وانما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله
فقلت أجرنى أبا خالد
والا فهبنى امرأ هالكا
أى اعتقدنى وقوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
والاكثر فى تعلم أن تتعدى الى أن وصلتها كقوله
تعلم رسول الله انك مدركى
وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا
واتخذ الله ابراهيم خليلا
لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واحترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لى مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ورأى من الرأى

وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أي ضربت رئته وتأتي رأى حلمية وتتعدى لمفعولين
نحو أراهم رفقتي ومصدرها الرؤيا وقد تقع الرؤيا مصدرا للبصرية كقوله تعالى
وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين (قوله
رأى حل كذا الخ) وقد تتعدى لمفعولين نحو رأى أبو حنيفة الوتر واجبا ورأى
الشافعي سنيته (قوله حجا بمعنى قصد) و بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا
أي غلبه في المحاجة و بمعنى رد نحو حجوت السائل إذا رددته و بمعنى ساق نحو حجوت
الإبل أي سقتها و بمعنى كتم و بمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته أو حفظته
و بمعنى أقام نحو حجا بمكة أي أقام بها و بمعنى بخل يقال حجا بماله أي بخل به و بمعنى
وقف كقولك حجا زيد أي وقف (قوله ومن وجد الخ) أي واحترزت من وجد
وتأتي بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها و بمعنى استغنى يقال وجد
فلان أي استغنى ﴿تتمة﴾ تأتي عد بمعنى حسب نحو عددت المال أي حسبته
أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته
وضمنته قال تعالى وأنا به زعيم و بمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد إذا رأس
ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم و بمعنى قال و بمعنى سمن و هزل يقال زعمت
الشاة بمعنى هزلت وسمنت و بمعنى طمع يقال زعم في غير مطمع أي طمع في غير
مطمع وتأتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد إذا ختله واستخفى له ليفترسه
وتأتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب زيد إذا احمر لونه وابيض كالبرص
وتأتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه و بمعنى ظلع بالمثالة يقال
خال الفرس ظلع أي غمز في مشيه (قوله بمعنى حزن الخ) الحاصل أن وجد بمعنى
علم مصدرها الوجود كما قال السيرافي وقال الأخفش الوجدان وإن كانت بمعنى
أصاب تعدت لمفعول واحد ومصدرها الوجدان ونقل بعض أن مصدرها الوجود
وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن فهي لازمة ومصدرها وجدا بالضم وإن كانت بمعنى
حقد فهي لازمة أيضا ومصدرها موجدة (قوله بل تقول حزنت الخ) المناسب
أن يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسيء لأن الكلام في وجد لا
في نفس حزن وحقد وقال في التصريح تقول وجد زيد إذا حزن وحقد اهـ فأفاد
أنهما لا يتعديان بحرف الجر (قوله إن لأفعال القلوب ثلاث حالات) أي
المجموع مختص بأفعال القلوب وإلا فالإعمال وهو الأصل واقع في أفعال الباب
بتمامها الجامد والمتصرف والقلبي والتصييري وأما الإلغاء والتعليق فمختصان
بأفعال القلوب (قوله وهو واجب إذا تقدمت عليهما الخ) أي ولم يتقدم عليها
شيء فإن تقدم عليها شيء نحو متى ظننت زيدا قائما فالإعمال راجح وقيل واجب وقوله
وهو واجب إذا تقدمت ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والأخفش

كقولك رأى أبو حنيفة حل
كذا أو حرمته وحجا بمعنى
قصد نحو حجوت بيت الله
ومن وجد بمعنى حزن أو حقد
فإنهما لا يتعديان بأنفسهما
بل تقول حزنت على الميت
وحقدت على المسيء * ثم اعلم
أن لأفعال القلوب ثلاث
حالات الإعمال والإلغاء
والتعليق فأما الإعمال فهو
نصبها المفعولين وهو واجب
إذا تقدمت عليهما ولم يأت
بعدها معلق نحو ظننت
زيدا قائما وجائز إذا توسطت
بينهما نحو زيدا ظننت قائما
أو تأخرت عنهما نحو زيدا
قائما ظننت وأما الإلغاء
فهو إبطال عملها إذا توسطت
أو تأخرت تقول زيد ظننت
قائم وزيد قائم ظننت

(قوله

(قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أي لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه وحينئذ فقوله فيما سبق وجاز اذا تأخرت أي بأرجحية (قوله والاعمال مع التوسط أحسن) لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء وحينئذ فقوله فيما سبق وجاز اذا توسطت أي بمرجوحية (قوله وقيل هما سيان) أي الالغاء والاعمال سيان لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح (تنبيه) هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فيجوز عند البصري ويمتنع عند الكوفي ووجهه انه لا يلغي ظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل وشاهد الجواز قوله شجاك أظن ربع الظاعنين * يروى برفع ربع على الفاعلية ونصبه مفعولا أول وشجاك مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربع قاله في المغني وقال في التصريح لا يلزم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع خبر على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه اهـ (قوله ولقد علموا لمن اشتراه) من مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي الآخرة متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط الضمير في له وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان قال البيضاوي ولقد علموا أي اليهود لمن اشتراه أي استبدل ما تتلوا الشياطين بكتاب الله (قوله من خلاق) أي نصيب اهـ (تنبيه) اذا وقع العامل بعد اللام فلا تعلقه نحو لزيدا ظننت قائما وقد احترز عنه المصنف بقوله قبل لام الابتداء لكن قضيته ان مجيئه بعد العامل يبطل العمل في الجزأين سواء جاء المعلق قبل الجزأين أو قبل الثاني فقط وهو قول ضعيف قال الرضي اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو وقائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما اهـ (قوله ولقد علمت الخ) قاله لبيد بن عامر من قصيدة من الكامل قالها في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف اذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سهامه عن أحد (الاعراب) الواو للقسم واللام موطئة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فعل وفاعل ولتأتين اللام لام القسم

والالغاء مع التأخر أحسن
والاعمال والاعمال مع
التوسط أحسن من الالغاء
وقيل هما سيان وأما التعليق
فابطال عملها في اللفظ دون
المحل لاعتراض ماله صدر
الكلام بينها وبين معموليها
وهو واحد من أمور عشرة
أحدها لام الابتداء نحو علمت
لزيد فاضل وقوله تعالى ولقد
علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة
من خلاق الثاني لام جواب
القسم نحو علمت ليقومن
زيد أي علمت والله ليقومن
زيد وقوله
ولقد علمت لتأتين منيتي
ان المنايا لا تطيش سهامها

وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط لانه لا محل لها فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فهما متنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد اننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان اهـ وفي المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو ولقد علمت لتأتين منيتي * اهـ فأخرج لام لتأتين عن كونها للقسم اهـ تصريح وتأتين فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وفاعله منيتي وان المنايا لا تطيش سهامها ان واسمها وخبرها وسهامها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت أزيد في الدار أم عمرو) أي علمت جواب هذا الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال فاندفع ما يقال ان العلم يقتضي التحقق والاستفهام يقتضي الشك وهما متنافيان ومعنى علمت الخ اني لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهما بعينه في الدار (قوله وان أدري أقريب الخ) بالهمزة للاستفهام وقريب خبر مقدم وأم بعيد عطف عليه وما موصول اسمي في محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة وان نافية أي ما أدري ما توعدونه من الحشر كما قاله البيضاوي (قوله لنعلم أي الحزبين الخ) فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أبو من زيد) فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أي علمت جواب هذا الاستفهام أي لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بأن زيدا ابو فلان (قوله علمت صبيحة أي يوم سفرك) فسفرك مبتدأ وصبيحة ظرف في محل رفع خبر وأي مضاف ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فأي منصوب على المصدر) أي انه مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أي انقلاب وجملة ينقلبون معلق عنها العامل وهو سيعلم فهي في محل نصب لكن أنت خبير بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا في محلها فما الفرق بين الاعمال

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد في الدار أم عمرو وقوله تعالى وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أي الحزبين أحصى وتعلمن أينا أشد عذابا أو خبرا نحو علمت متى السفر أو مضافا اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي منصوب على المصدر بما بعده وتقديره أي ينقلبون

والالغاء

To: www.al-mostafa.com

والالغاء وأجاب بعض حواشي الاشموني بأن المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة لا لها وبعد التعليق لا محل للاجزاء بل لها تأمل (قوله أي انقلاب) أشار به الى ان منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسب ان يقول أي منقلب (قوله علمت مازيد قائم) أي علمت عدم قيام زيد (قوله ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبر والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ولولا النفي لكان كل جزء من الجملة في محل نصب فالمحل قبل التعليق للاجزاء وبعده للجملة لا للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكر المتن ان ما النافية معلقة سواء كانت في جواب قسم أم لا فالاولى في جواب قسم مقدر ومثال الملفوظ علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا وان النافية في جواب قسم) أي ملفوظ كما مثل أو مقدر كما في قولك لقد علمت لزيد قائم وكذا يقال في ان النافية ومثل المصنف للمذكور ومثال المقدر لقد علمت ان زيد قائم بقية الامثلة أربعة والجملة فيها معلق عنها علم فهي في محل نصب وما ذكره المصنف مذهب بعض النحاة والصحيح ان لا وان ليسا من الصدارة سواء كانا في جواب قسم أم لا كما هو مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل نفي ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ) أي فلا الواقعة في جواب القسم لها الصدارة ان قلت ينافي ذلك تقدم القسم على الجواب فكأنه هو والجواب شيء واحد اه من حواشي الاشموني (قوله السابع لعل) أي لان الترجي كالاستفهام في ان ما بعده كل منقطع عما قبله ويختص تعليق لعل بدري اه يوسف الحفني (قوله وان أدري لعله الخ) لعل حرف ترج والهاء اسمها وفتنة خبرها والجملة في محل نصب بادري وان نافية قال البيضاوي أي وما أدري لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة في افتتانكم أو امتحان لينظر كيف تعملون اه (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدر قائله وحاتم هو الجواد المعروف والثراء ممدود كثرة المال والوفر بالفاء الساكنة من المال والنبات الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شيء والجمع وفور ويقال وفرت عرضه أي لم أشتمه كأنه ابقاه كثيرا لم ينقصه بشتم ووفر الشيء أكمله ووفر الثوب قطعه والوفر السقاء اذا لم يقطع من أديمه شيء قاله صاحب المحكم (الاعراب) الواو عاطفة وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف في ان وصلتها بعد لو على ثلاثة مذاهب احدها انها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه ان فانها تقتضي الثبوت وهذا قول الكوفيين والزجاج والزمخشري الثاني انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام عن أكثر البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبر له اصلا لا كتفاء بجريان المسند والمسند اليه في الذكر مع

أي انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذه الانواع كلها داخلة تحت قولي استفهام الرابع ما النافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الخامس لا النافية في جواب القسم نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو السادس ان النافية في جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدري لعله فتنة لكم ذكره ابو علي في التذكرة الثامن لو الشرطية كقول الشاعر وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر

الطول نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف توكيد وحاتما اسمها وخبرها ارادوا اراد فعل ماض وفاعله مستتر وثراء مفعول والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ووفرا اسمها وله خبرها والشاهد في لوفانها علقت كلم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التي في خبرها اللام) والظاهر ان الاسم ومعمول الخبر اذا كان فيهما اللام كالخبر نحو علمت ان في ذلك لعبرة وعلمت ان زيدا في الدار قائم اه حفني (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا اسقط المؤلف ان في المتن وعدها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدراك على ما توهم من كون المعلق اللام أن ان لا تعلق فأفاد انها تعلق على ما حكاه ابن الخباز عن سيبويه قال الفيشي قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما في المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر أن المعلق ان بشرط ان تكون اللام في خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أي حمل ذلك البعض وقدر ذلك البعض واعراب الآية الهمزة للاستفهام ولم حرف نفي وجزم وقلب ويروا مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من القرون وجملة أهلكنا معلق عنها يروا بكم الخبرية (قوله بتقدير بأنهم) وهو متعلق بمحذوف أي حكمنا بأنهم وقرر بعض ان الباء للملابسة أي أهلكناهم اهلاكا ملتبسا بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استئصالهم كأنه قال اهلاكا ملتبسا بالاستئصال أي باذهابهم بالكلية ولا بد من تقدير الباء كما علمت وفي قول الفيشي انما قدروا الباء لانها مفعول به لانه يتعدى بنفسه اه غير صحيح لان اهلكنا قد أخذ مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله انهم لا بنفسه ولا بالباء ولذا جعلنا الباء للملابسة فتأمل (قوله بل يجوز ان تكون استفهامية) وتكون داخلة في الاستفهام فلا تعد قسما مستقلا بخلاف كم الخبرية والمعنى أي شئ من القرون اهلكنا وهي مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة أهلكنا معلق عنها يروا لان كم لها الصدارة كانت خبرية او استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أي يؤيد الاستفهامية قراءة الخ وورد بأن من يحتمل ان تكون موصولة فتؤيد كم الخبرية ويحتمل انها استفهامية فتؤيد كم الاستفهامية والجواب أن قوله ويؤيده أي يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتمل الموصولة والاستفهامية فهي مبطلة لتعيين خبرية كم ويجوزها الوجدان (قوله من أهلكنا) فعلى ان من استفهامية تكون الجملة معلقة وعلى ان من موصولة فلا تعليق (قوله وجوز الفراء انتصاب كم بيروا) وجملة أهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أي وهو سهو لاخراج كم عن صدريتها سواء الخ فحذف العلة والحاصل ان كم لها

التاسع ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلقات العاشر كم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية مفعولة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بأنهم وكأنه قيل اهلكناهم بالاستئصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا وجوز الفراء انتصاب كم بيروا وهو سهو

سواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه أن وما عملت فيه بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من اخراج كم عن صدريتها وان قدرها معمولة لاهلكنا لزم تسلط أهلكنا على انهم ولا يصح ان يقال اهلكنا عدم الرجوع والذى يصح عندى قوله أن يكون مراده انها بدل من كم وما بعدها فان يروا مسلطة فى المعنى على ان وصلتها فهذه جملة المعلقات والجملة المعلق عنها العامل فى موضع نصب بذلك المعلق حتى انه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت *

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا

الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وأما جعلها معمولة لاهلكنا فلا يخرجها عن الصدارة لانها مقدمة على عاملها وتكون الجملة بتمامها فى محل نصب مفعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هذه الثلاثة تخرج كم الخبرية عن الصدارة لا نا نقول انها ليست معمولة فلا يصح تخريج القرآن عليها كما فى المغنى (قوله بدل من كم) أى بدل اشتمال أى ألم يروا اهلاكنا كثيرا مشتملا على عدم الرجوع (قوله لزمه ما أوردنا) أى من ابطال الصدارة وهى قولنا لاخراج الخ (قوله لزم تسلط أهلكنا) أى تسلط عامل مثل اهلكنا لان البدل على نية تكرار العامل (قوله والذى يصح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل (قوله بدل من كم) وما بعدها وهو جملة أهلكنا العاملة فى كم أى انه بدل من الجملة والمعنى ألم يروا اهلاكنا كثيرا من القرون الم يروا عدم رجوعهم هذا على ان كم خبرية ولا يصح ان تكون استفهامية والالاتى فى البدل بالاستفهام كما هو القاعدة (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان الفاء جواب شرط مقدر تقديره فاذا علمت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان يروا مسلطة الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لانها صارت كالجزء من المجموع ولا يلزم من ذلك خروجها عن صدارتها لانها فى صدر جملتها وهى معمولة لاهلكنا على حالها (قوله يجوز لك ان تعطف على محلها) يشترط فى المفرد المعطوف على محل الجملة المعلق عنها العامل ان يكون فيه معنى الجملة لان مطلوب هذه الافعال مضمون الجمل فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلا مثاله قولك علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا اه تصريح (قوله وما كنت أدرى الخ) من بحر الطويل والبكا يمد ويقصر فمن مده حمله على العويل ومن قصره حمله على البكا بالدموع قال ابن مرزوق فى شرح البردة وترتيب البكاء ان تهيأ الرجل له قيل له اجهش فان امتلأت عينه دموعا قيل اغرورقت فان سالت قيل دمعت وهمعت فان حكت دموعها المطر قيل هطلت فان كان بصوت قيل نحيب وان صاح قيل عويل (الاعراب) الواو للعطف وما نافية كنت كان واسمها وادرى خبرها وقبل عزة متعلق به وما اسم استفهام مبتدأ والبكا خبره والجملة فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا نافية وموجعات عطف على محل الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسر التاء للقافية والشاهد فى موجعات بالنصب بالكسرة عطفا على محل ما البكا الذى علق عنه أدرى بالاستفهام (قوله يروى بنصب الخ) قال فى المغنى هكذا استدل ابن عصفور ولك أن تدعى ان البكاء مفعول وما زائدة والاصل ولا أدرى موجعات من عطف الجمل أو ان الواو

للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لاموجعات للقلب موجودة ما البكا اه قال فى التصريح فالمعنى على الاول وما كنت أدرى أى شئ البكاء وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدى معنى الجملة لان معنى ولاموجعات القلب ولاموجعات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعات اه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان المعلق غير عامل فى اللفظ وعامل فى المحل (قوله اخذا من المرأة) أى نظر الى المرأة فراده بالاخذ النظر أى العامل شبيه بالمرأة التى فقد زوجها فليست مزوجة ولا مطلقة فسمى العامل بالمعلق كما سميت المرأة المذكورة معلقة (قوله التى لامزوجة) أى لعدم تمكنها من زوجها ولا مطلقة لعدم تمكنها من الزواج عندنا الا اذا اشتكت ضرر الوطء وخافت على نفسها الزنا ولو كان عندها النفقة فتطلق عليه وتتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أى لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علة لقوله أجاد أى أتوا بامر جيد من حيث ان التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة قرره بعض المشايخ (قوله فى وضع هذا اللقب) أى الاسم وهو لفظ تعليق (قوله لهذا المعنى) وهو الغاء العامل لفظا وعمله محلا (قوله أمرتك الخير الخ) هو لعمرو بن معدى كرب وقيل لاعباس بن موسى وقيل لخفاف بن ندبة وقيل للعباس بن مرداس يقال أمرتك بقصر الهمزة ومدها بمعنى واحد والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق الجمل والبقرة والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك اشرفها عندهم وربما أوقعوه على المواشى كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر لقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيأ دون شئ وانما سمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى شوقه وقوله نشب يروى بالمعجمة وبالمهملة والاول هى المشهورة وبالمهملة رواه الجوهرى فى نوادره ومعناه بالمعجمة المال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالدار والعقار وقال السيرافى العين والورق والمتاع وأما بالمهملة فهو معروف قيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع فيه الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يخاطبه امرتك بالاحسان والانعام فافعل ما أمرتك به ولا تبخل فانى قد تركتك متمولا فلا عذر لك فى البخل وترك البذل (الاعراب) أمرتك فعل وفاعل ومفعول والخير مفعوله الثانى فافعل الفاء عاطفة وافعل فعل امر وما موصولة مفعوله امرت فعل ماض مبنى للنائب والتاء نائب فاعل وبه مفعوله الثانى فقد الفاء للتعليل وقد حرف تحقيق وتركتك فعل وفاعل ومفعول وذا مال مفعوله الثانى وذا نشب عطف عليه والشاهد فى أمرتك الخير حيث

ومن ثم سمى ذلك تعليقا لان العامل ملغى فى اللفظ وعامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لامزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى والشرح ما تقدم أول عدد نشرحه من الافعال التى تتعدى الى مفعولين أولهما مسرح دائما أى مطلق من قيد حرف الجر والثانى تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة افعال أحدها أمر قال الله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب
فجمع بين اللغتين

عداه بنفسه وأمرتك به عداه بالباء وهذا معنى قول المصنف فجمع بين اللغتين أى
تعديه بنفسه وبالباء تأمل (قوله الثانى استغفر الخ) هو قول الاكثر قال فى المغنى وهو
مردود لان استفعل تصير المتعدى لواحد متعديا للاثنين واما قولهم استغفرت الله
من الذنب فهو على تضمين استتبت أى طلبت التوبة من الذنب فليس من باب
اختاره هذا حاصل ما فى المغنى (قوله أستغفر الخ) السين والتاء للطلب كانه قال
اطلب من الله ستر ذنبى واستغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو
المفعول الاول والثانى من عمدى ومن خطئى عطف عليه وذنبى بدل من عمدى
وكل مبتدأ وامرئ مضاف اليه لاشك مؤتزر لا نافية للجنس واسمها وخبرها
والشاهد فى أستغفر حيث عداه للمفعول الثانى بحرف الجر والبيت من بحر البسيط
(قوله أستغفر الخ) من بحر البسيط وذنبا مفعوله الثانى ولست محصيه صفة لذنبا
ورب صفة لله أو خبر لمحذوف اليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدا
والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أى فقومه مفعول ثان وسبعين
مفعول أول ولم يجر المفعول الثانى بحرف الجر وفى المغنى انه من محذوفة والتقدير
من قومه (قوله وقالوا نأت الخ) من بحر الطويل والنأى البعد والغليل حر الجوف
وقالوا فعل وفاعل ونأت فعل ماض والتاء للتأنيث فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر
مفعول ثان والاول محذوف أى أحدهما والبكا مبتدأ وأشفى فعل ماض خبره واذن
حرف جواب مهملة ولغليلى متعلق بأشفى والشاهد فى اختر فانه تعدى للمفعول الثانى
بحرف الجر وروى * وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقال بعض ان الواو من
البكا بمعنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أى من الصبر اه مغنى (قوله ويقال
أيضا كنوته) أى انه يأتى بالواو كما يأتى بالياء (قوله هى الخمر) الخ هى مبتدأ خبره
الخمر تكنى مضارع مبنى للنائب ونائب الفاعل المستتر مفعول أول والطلا
مفعول ثان كما الكاف حرف جر وما كافة والذئب مبتدأ ويكنى خبره ونائب الفاعل
مفعول أول وابا جعدة مفعوله الثانى والشاهد فى تكنى فى الموضعين حيث تعدتا
للمفعول الثانى بنفسهما وقوله هى الخمر الخ قال ابن برى الصواب وقالوا هى الخمرة
الخ فاسقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فادى الى كسر الوزن وانشده الجوهرى
قالوا بدون واو ويكون دخله الخرم وهو قبيح اه حفيد (قوله وكتمانها الخ) لا يعلم
قائله ولا تمامه والكناية لفظ اريد به لازم معناه وام فلان كنية مخبو بها وكتمانها
مبتدأ ومضاف اليه واكنى بام فلان خبره واكنى بالبناء للمفعول ونائب الفاعل
مفعول أول وبام فلان مفعوله الثانى تعدى اليه بالباء وهو محل الشاهد وفى بعض
النسخ وكتمانها تكنى بام فلان وضمير تكنى يعود على المرأة ويكون كتمانها مرتبطا

الثانى استغفر قال الشاعر
أستغفر الله من عمدى ومن خطئى *
ذنبى وكل امرئ لاشك مؤتزر
وقال الآخر
أستغفر الله ذنبا لست محصيه
رب العباد اليه الوجه والعمل
الثالث اختار قال الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين رجلا وقال الشاعر
وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا
فقلت البكا أشفى اذن لغليلى
أى اختر من الصبر والبكا احدهما الرابع كنى بتخفيف
النون تقول كنيته ابا عبد الله
وبابى عبد الله ويقال أيضا
كنوته قال * هى الخمر لاشك
تكنى الطلا * كما الذئب يكنى
ابا جعدة * وقال
وكتمانها أكنى بأم فلان
الخامس سمى تقول سميته
زيدا وسميته بزيد قال

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن * لامر قضاه الله في الناس من بد

السادس دعا بمعنى سمى تقول دعوته زيدا وقال الشاعر

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن * أخاها ولم أرضع لها بلبان

السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته في الوعد الثامن زوج تقول زوجته هندا وبهند قال الله تعالى زوجناكها وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون والمفعول الأول فيهما محذوف * السابع ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا الثاني أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالهاء والميم مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقي ما ضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ

بما بعده ويحتمل ان ضمير تكنى عائد على الكلمات واكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله وسميته يحيى الخ) سميته فعل وفاعل ومفعول أول ويحيى مفعوله الثاني وليحيى اللام حرف جر ويحيى منصوب بان مضمرة والمصدر مجرور باللام فلم يكن جازم ومجزوم ويد اسمها ومن زائدة ولأمر خبر يكن وقضاه الله فعل وفاعل ومفعول وفي الناس متعلق به والجملة صفة لأمر والشاهد في سميته حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالأمر الموت (قوله دعتني اخاها الخ) قاله عبد الرحمن بن الحكم يتغزل في ام ابان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مروان ابن الحكم وكان عبد الحكم هذا شاعرا مجيدا وكان كثير التغزل في نساء أخيه ودعتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول اول واخاها مفعول ثان ولم أكن اخاها جازم ومجزوم والضمير المستتر اسم أكن وأخاها خبرها ولها حال من لبان لانه كان نعتا له وبلبان متعلق بأرضع واصل اللام في لها بمعنى مع لتناسب الاخوة المنفية والمعنى لم أكن اخاها من النسب ولم أرضع معها بلبان فلا أكون أخاها من الرضاع واللبان واللبن يستعمل في الآدمي وغيره خلافا لمن قال لا يقال في بني آدم لبن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام اللبن للفحل والشاهد في دعتني اخاها حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولقد صدقكم الله وعده) فالكاف مفعول اول ووعده مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم الوعد (قوله صدقته في وعده) أي فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله زوجناكها) زوج فعل ماض ونا فاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان فتعدى للثاني بنفسه (قوله وزوجناهم بحور عين) فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله كلت لزيد طعامه) لزيد مفعول ثان كما قاله الحفيد وطعامه مفعول أول لان الذي يتعدى بالحرف تارة وبنفسه تارة أخرى هو المفعول الثاني (قوله والمفعول الاول فيهما محذوف) تقديره واذا كالوهم طعامهم أو حقهم او وزنوهم مالهم وقال البيضاوي واذا كالوهم حذف الجار واتصل الضمير أو ان الاصل كالوا مكيلهم فحذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريهم الله الخ) فيري بضم الياء مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصرية على هذا وحسرات حال والمعتزلة يقولون عليه وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها فقد علموها

والذي

والذى نقوله نحن يمتنع عندهم اه وفى تمثيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبنى للمفعول ويرد عليه أيضا بقوله تعالى اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا فالكاف فيهما مفعول أول والهاء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للاول وكثيرا مفعول ثالث للثانى وهذه الآية فى رأى الحلمية فاسم الحقيقة بالمعاينة (قوله ونبأ) بتشديد الباء وكذا خبر وحدث بتشديد الباء والدال (تنبيه) لا يجوز تعدى نبأ وأخواته لثلاثة الا تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله نبئونى بعلم) هذا والذى قبله تعدى للمفعول الثانى بالباء (قوله ونبئهم عن ضيف) تعدى بعن (قوله وقد يحذف الخ) اى فيتعدى بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف أحدهما وحذفهما معا كما يأتى فى الشرح (قوله ولا غير الاول فى باب الخ) قال فى التوضيح وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كأعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من أعلمته ويجوز الاقتصار عليه كأعلمت زيدا ولا تذكر ما أعلمته به لان الفائدة لا تعدم فى الاستغناء عن الاول ولا فى الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به أو بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبى اسحاق وابن بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابى الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز فى باب ظن الحذف لغير دليل لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم وظن واما الاعلام فانه يخلو منه اه كلام ابن مالك اه تصريح فالمصنف ماشى على ماقاله الشلوبين وقال الشيشى قوله ولا غير الاول اما الاول فى باب اعلم فيجوز حذفه لانه فاعل فى الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا صار مفعولا واما الثانى والثالث فهما مبتدأ وخبر فى الاصل وكذلك مفعولا باب ظن اه (قوله الا لدليل) ويسمى اختصارا والحذف لغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبنو سليم الخ) يوجد فى بعض النسخ تأخيره الى هنا وفى بعضها ذكره عند كم الخبرية قال فى التصريح وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن اه (قوله بخصه) أى الجواز (قوله أو منفصل بظرف الخ) واجاز بعضهم الفصل بالجميع لان الاصل فى ضم الجائز الجواز اه حفنى (قوله أو معمول) المراد به مايعم المفعولين نحو ازيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول

ونبأ واخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيدا عمرا قائما لان معنى أنبأت أعلمت وكذلك تفعل فى أخواته وانما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين الى الاول بنفسها والى الثانى بالباء أو عن نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبئونى بعلم ونبئهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنبأك هذا ثم قلت ولا يجوز حذف مفعول ولا غير الاول فى باب ظن ولا غير الاول فى باب أعلم وأرى الا بدليل وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بصيغة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور والقول ذكرته فى هذا الموضع تتميما

زيد ضاربا أو المفعول الاول أو الثاني اه حفني (قوله لهذا الباب) أي باب ظن وأخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل ان حذف المفعولين لدليل جائز بالاجماع واما حذف أحدهما لدليل فمنعه ابو اسحاق بن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور اه تصريح فقول شارحنا يجوز حذف المفعولين اى اجماعا وقوله أو أحدهما أى عند الجمهور (قوله كذا قدروا) ومشى عليه المصنف في التوضيح قال في التصريح وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما اه فحينئذ يكون ما قدروه له وجه كما ان تقدير المصنف هنا له وجه والحاصل انه ان نظر لقاعدة الباب يرتكب ما قدروه وان نظر لاسلوب الآيات يرتكب ما قدره المصنف هنا لان الآيات يفسر بعضها بعضا فلكل وجه تأمل (قوله ولا يحسبن الذين الخ) في قراءة من قرأ يحسبن بالياء المثناة تحت واما على قراءة من قرأ بالتاء الفوقية فالذين مفعوله والفاعل ضمير المخاطب فان قلت لا يصح الاخبار بقوله خيرا عن الذين فكيف يكون اصلهما المبتدا والخبر والجواب ان الكلام على حذف مضاف أى بخل الذين الخ (قوله أى بخلهم) وقال في التصريح ما يبخلون به والانسب ما قاله هنا لان الخير بة وصف للفعل (قوله فحذف المفعول الاول الخ) والفاعل الذين ويبخلون صلته وهو ضمير فصل لا محل له وخيرا مفعول ثان (قوله ولقد نزلت الخ) من بحر الكامل والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرضا يتولد عن النظر والسماع ويجعلون له علاجا كسائر الامراض البدنية وهو مراتب ودرجات بعضها فوق بعض فأول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المتولد عن النظر والسماع ثم تقوى هذه المرتبة بطول الفكر في محاسن المحبوب وصفاته الجميلة فتصير مودة وهى الميل اليه والتألف بشخصه ثم تتأكد المودة فتصير محبة والمحبة هى الائتلاف الروحاني فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من الآدميين هي تمكن محبة احدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهو ان المحب لا يخالطه في محبة محبوبه تغير ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو افراط المحبة حتى لا يخلو المعشوق من تخيل العاشق وفكره وذكره ولا يغيب لاشتغال النفس عن القوة الشهوانية

لهذا الباب احداهما انه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ويمتنع حذفهما أو أحدهما لغير دليل مثال حذفهما لدليل قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندي ان تقدر انهم شركاء وان حذفهما اسادا مسدهما بدليل وصلتها ويرى ذلك في قوله وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وابقى ضمير الفصل والمفعول الثاني وقال عنترة ولقد نزلت فلا تظني غيره

ويمتنع من الفكر والفكر والتخيل والنوم لاستقرار الدماغ فاذا قوي العشق سار متمانيا في هذه الحالة لا يجد نفسه لا لغير صورة المعشوق ولا ترضى نفسه سواها فاذا تزايد الحال صار ولهانا ويصير متشوشا لا يدري ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يعجز عن مداواته وتقصر آراؤهم عن معالجته لخروجه عن الحد الضابط ولقد اجاد القائل

يقول أناس لو نعتّ لنا الهوى * ووالله ما أدري لهم كيف أنعت

فليس لشيء منه حد أحده * وليس لشيء منه وقت مؤقت

اذا اشتد ما بي كان آخر حيلتي * له وضع كفي تحت خدي وأصمت

وأنضح وجه الارض طورا بعبرتي * وأقرعها طورا بظفري وأنكت

وقد زعم الواشون اني سلوتها * فما لي أراها من بعيد فأبهت

اه (قوله المكرم) بفتح الراء ويروى الاكرم مكان المكرم والمعنى انت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا (الاعراب) الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق ونزلت فعل وفاعل والفاء عاطفة ولا ناهية وتظني فعل مضارع مجزوم بحذف النون والجملة جواب القسم معترضة بين الجار ومتعلقه لان مني متعلق بنزلت وغيره مفعول أول والثاني محذوف أي واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز ان تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح) قال في التوضيح وشرحه واما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه منعه ونقله ابن مالك عن الاخفش والجرمي وشيعه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك افعال الظن والعلم واختاره ابن مالك وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وردبان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الجواز مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون أعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل أي يقع منه خيلة والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه اه (قوله اجمعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد المفعولين لغير دليل قال في التصريح لان المفعولين اصلهما المبتدأ والخبر كما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر

مني بمنزلة الحبيب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
أو كانا في حذف المفعول
الثاني ولا يجوز لك ان تقول
علمت أو ظننت مقتصرا
عليه من غير دليل على الاصح
ولا ان تقول علمت زيدا لا
علمت قائما وتترك المفعول
الاول وهذا المثال والمفعول
الثاني في الذي قبله من غير
دليل عليهما أجمعوا على ذلك
المسألة الثالثة ان العرب
اختلفوا في اجراء القول
مجرى الظن في نصب المفعولين
على لغتين فيه وسليم

ولا يجوز أن يؤتى بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وانما اجمعنا واختلف في حذفهما معا لان مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة اذ معناهما الاحداث المضافة للذوات فحذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما اختلف في حذف احدهما اقتصارا لان الحذف اذا كان لقرينة فهو بمنزلة المذكور اه مغنى (قوله مطلقا) أي من غير شرط من الشروط الآتية اه تصريح (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكى عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزأيها مفعولين لانه لا يقتضيها من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (قوله الا بثلاثة شروط الخ) الشروط في الحقيقة خمسة والشرط الاول يحوز لكونه مضارعا بمعنى الحال مسندا لتاء الخطاب فيحترز بالاول لا تشترط الخ يخرج المضارع المسند لغير الخطاب والوصف والماضي والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي قلت في الخطاب وسوى بها الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند لتاء المخاطب وفعل الامر نحو قلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا لاجتماع الاسناد لضمير المخاطب وما قلناه من اشتراط كونه بمعنى الحال هو ما قاله في التسهيل ورد بقوله * متى تقول الدار تجمعنا * انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال اه وهو مبنى على ان متى ظرف لتقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول اه وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحد فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما فان ذلك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي في شرح التسهيل وأقره اه تصريح فعلمت من هذا ان كونه بمعنى الحال وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدى باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا

فاذا

[هامش:] يجوزون ذلك مطلقا او مجرور الآتية ولو قلت زيدا منطلقا وغيره لوجب الحكاية فقيل اشار بقوله منطلقا ولا يجري اجراء القول مجرى الظن الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون الصيغة تقول بتاء الخطاب الثاني ان تكون مسبوقا باستفهام

فلذا ترك المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان فى اشتراط الاتصال خلاف لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تامل قال فى التصريح هذه الشروط لجواز اجراء القول مجرى الظن ويجوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم الآية فى قراءة الاخوين وابن عامر وحفص بالتاء وكسر همزة ان (قوله الثالث ان يكون الخ) هذا الشرط قاله سيبويه والاخفش من البصريين وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب فى قولك أأنت تقول زيدا منطلق ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجهه ان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما بعده انما هو للظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه وبه يرد على قول المصنف فى توضيح الالفية ان قدرت الضمير وهو أنت فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا اه تصريح (قوله أو معمول القول) فيه قصور فالاحسن عبارة التوضيح أو معمول القول سواء كان مفعولا أو حالا أو غيرهما كما فى التصريح (قوله متى تقول القلص الخ) قاله هدبة بن خشرم العذرى وكان هو وزيادة بن زيد قد اقبلا من الشام فى نفر من قومهما وكانوا يتعاقبون السوق بالابل وكان مع هدبة اخته فاطمة فنزل زيادة السوق باصحابه فرتجز فقال

عوجى علينا واربعى يا فاطما * من دون ان ترى البعير قائما

فغضب هدبة حين سمع زيادة يرتجز باخته فنزل فارتجز باخت زيادة وكانت تدعى دعا روى الزيدى أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القلص البيت فتقارضا الى ديارهما جمع زيادة رهطا من أهل بيته وأتى بيت هدبة فضربه على ساعده وشج اباه خشرما فلم يزل هدبة يتطلب زيادة حتى اصابه ببيته وقتله وهرب والقلص جمع قلوص وهى الشابة من الابل بمنزلة الجارية من الاناسى ويجمع على قلائص وقلاص والرواسم جمع راسمة وهى التى ترسم رسما أى تؤثر من شدة وطئها ومعنى يدنين يقربن والمعنى متى تظن القلاص دانية لنا من احبابنا أى متى تظن هذه الابل السائرة تقربك من أحبابك لانهم كانوا يركبونها فتحملهم حيث ارادوا (الاعراب متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع ينصب مفعولين الاول القلص والثانى يدنين والرواسما صفة القلاص وأم مفعول يدنين وقاسم مضاف اليه وقاسما عطف على أم والشاهد فى تقول بمعنى تظن (قوله أبعد بعد تقول الخ) هو من البسيط والهمزة للاستفهام وبعد الاول بفتح الباء ظرف زمان وبعد الثانى بضمها مضاف اليه وبينهما جناس محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار

الثالث ان يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو معمول القول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما *

ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر

مفعوله الاول وجاهلين مفعوله الثاني وتمثل على مفعول جاهلين أم تقول عطف على تقول والبعد مفعول أول ومحتوما ثان والشاهد في تقول في الموضعين والشمل الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعا له بتالفه (قوله أجهالا تقول الخ) قاله كميت ابن زيد الاسدى من قصيدة من البافر يمدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤى هم قريش والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم متجاهلين حيث استعملوا اهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم (الاعراب) الهمزة للاستفهام وجهالا مفعول ثان لتقول الذى بمعنى تظن وبنى لؤى مفعوله الاول واللام للابتداء وعمر أبيك مبتدأ ومضاف اليه وخبره محذوف وجوبا أى قسمى والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف والشاهد في تقول بمعنى تظن وفصل بالمفعول الثاني

﴿باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل﴾

الظاهر ان باب يقرأ بالاضافة بدليل قوله وهى عشرة وقوله الاسماء فيه تغليب لان الجار والمجرور ليس اسما وفى بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة الخ) هذه طريقة وخالف في القطر فعدها سبعة لان الظرف والجار والمجرور ليسا عاملين في الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل في المصدر وان عمله قليل والى قلته اشار ابن مالك بقوله ولاسم مصدر عمل قال ولده أى نوع من العمل فكلامه هنا مبنى على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للمدلول ثم الحدث القائم بالفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض مرضا أو واقع على المفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كزهوا وجنونا وقوله الجارى خرج اسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة قبل القارئية والعالمية ليس مصدرا ويحتمل ان المراد بالجريان الاشتمال على جميع حروفه (قوله الجارى) نعت لاسم لا للحدث (قوله ان لا يصغر) فلا يجوز أعجبنى ضريبك زيدا لان التصغير يبعده عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يحد) أى فلو حد بالتاء لم يعمل نحو اعجبتنى ضربتك زيدا واما قوله

يحابى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ والملا مفعول الضربة المحدودة بالتاء وكفيه مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والملا التراب وقوله يحابى أى يحيى والجلد القوى وهو فاعل يحابى وقوله به أى بالماء ونفس مفعول يحابى أى يحيى الرجل القوى نفس راكب بسبب ضربة كفيه التراب وذلك ان رجلا اعطى الماء الذى يتوضأ به لمن هو عطشان وتيمم

أجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا
ولو فصلت بغير ذلك امتنعت
الحكاية نحو أأنت تقول
زيد منطلق ثم ذلك ﴿باب
الاسماء التى تعمل عمل
الفعل وهى عشرة أحدها
المصدر وهو اسم الحدث
الجارى على الفعل كضرب
وشرطه ان لا يصغر
[illegible]

(قوله ولا يحد بالتاء) أى فقط كما فى الاشمونى والتصريح ومفاد المتن خلاف ذلك ولذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يحد أى بالتاء أو بتثنية أو جمع انتهى كضربتين وضربات (قوله نحو ضربة الخ) فضربة محدود بالتاء فلا يعمل فى المفعول قال الغيتى قوله نحو ضربة الخ سكت فى بعض النسخ وهذه تمشى على جواب الشاطبى الآتى جمع اه قال فى النكت اشترط فى الكافية ان لا يكون مصغرا ولا محدودا بالتاء ولا مثنى ولا مجموعا فقال

واهمل المضمر والمحدود ✱ ومصدر فارقه التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل فاجاز اعماله مثنى ومجموعا وهو اختيار ابن عصفور واختار أبو حيان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال الاول بأن المصدر لا يعمل مجموعا أصلا لان عمله لحلوله محل الفعل فلا ينافيه جمعه الا بعد أن يكون منكرا قال الشاطبى والجواب عن المصنف أعنى ابن مالك ان الشرط الذى ذكره يغنى عن الاربعة لانه معها لا يدل على ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان تصير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة اه وبه تعلم ان جواب الشاطبى عن الالفية (قوله ولا يتبع الخ) يعلم منه بالاولى اشتراط عدم الفاصل بالاجنبى بينه وبين معموله ولذا لا يصح فى يوم من قوله انه على رجعه لقادر يوم تبلى ان يكون معمولا لرجعه للفصل بالخبر وهو قادر بل معمول لمحذوف أى يرجعه يوم تبلى ويشترط أيضا أن لا يتقدم معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضرب عمرو قال الرضى لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وانا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه السعى وهو كثير فى كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ له حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بحمد الله وبنعمته عنك الجنون انتهى كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل) وأما بعده كما فى قوله ✱ ان وجدى بك الشديد أرانى ✱ فالشديد نعت لوجد وقد تم وجدى بمعموله وهو بك قال الاشمونى ومن الشروط أن يكون مفردا وأما قوله ✱ قد جربوه فما زادت تجاربهم ✱ أبا قدامة الا المجد والفنعا

ولا يحد بالتاء نحو ضربة
ولا يتبع قبل العمل

بالفاء والنون والعين المهملة أى الكريم فشاذ وتجار بهم جمع تجريه وهو مضاف لفاعله وأيا قدامه مفعوله فقد عمل وهو جمع وانما اشترط افراده لان تثنيته وجمعه يزيلان أصل صيغته التى هى أصل للفعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل خلافا للكوفيين فلا يجوز ضربى زيد احسن وهو عمرا قبيح ولا محذوفا كما فى بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسملة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا (قوله ولا يجر بالباء) لم أر هذا الشرط فى غير هذا الكتاب وقد تركه شيخ الاسلام شرحه ورأيت فى بعض النسخ ولا يحد بالتاء نحو ضربة ضربته وضربتين وضربات وهى واضحة وليس فيها ولا يجر بالباء (قوله وان يخالفه الخ) خرج به المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا والمبين للنوع نحو ضربت ضرب الامير والمبين للعدد نحو ضربت ضربتين لان أن وما مع الفعل لا يحل محلهما بل يحل محل الفعل وحده والمصدر الذى هو بدل عن اللفظ بفعله فقيل يعمل وقيل لا (قوله اقيس) أى أجرى على القواعد النحوية واما الاكثر فمعناه أن يجرى على لسان العرب كثيرا فلا منافاة (قوله أو اطعام الخ) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (قوله ومضافا) الحاصل أن اقسام المضاف أربعة لانه اما مضاف للفاعل وذكر المفعول أو حذف أو مضاف للمفعول وذكر الفاعل أو حذف فى ثلاث صور يكثر وهى ما اذا اضيف للفاعل ذكر المفعول أم لا نحو ولولا دفع الله الناس كما يأتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما اذا اضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير والصورة الرابعة وهى ما اذا اضيف للمفعول وذكر الفاعل ضعيفة كما يأتى الكلام عليها فقوله مضافا للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل كما يؤخذ من مفهوم قوله ومضافا لمفعول ذكر فاعله اه من التصريح بتصرف (قوله وعمله) مبتدأ واقيس خبر ومنونا حال (قوله ضعيف) وفى نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقية كما يأتى (قوله حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوفه لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو متصرف ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعد ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو رباعى ومنه ما هو خماسى ومنه ما هو سداسى ومنه ما هو مجرد ومنه ما هو مزيد فيه وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق من المصدر وهو مذهب جمهور البصريين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل لهما

وان يخالفه فعمل مع ان أو ما
وعمله منونا أقيس نحو أو
اطعام فى يوم ذى مسغبة
يتيما ومضافا للفاعل أكثر
نحو ولولا دفع الله الناس
ومقرونا بأل وأقول الى الشيب
قليل
حكم الفعل بالنسبة الى
الاعمال اردفته بما يعمل
عمل الفعل من الاسماء
وبدأت منها بالمصدر لان الفعل
مشتق منه على الصحيح

واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك اعطيت عطاء فان الذي يجري على اعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسل اغتسالا وسيأتي شرح اسم المصدر بعد واشرت بتمثيلي بضرب واكرام الى مثال مصدر الثلاثي وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع ان قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أي ولولا أن يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم كخيفتكم أنفسكم أي كما تخافون انفسكم ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له أن صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون في تأويل الفعل وانما أردت انك مررت به وهو في حالة تصويت ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصبا ولم يجعلوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان عمل المنون اقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدث الى من أوجده اظهر من نسبته لمن اوقع عليه

وزعم ابن طلحة الى ان كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث والزيادة اه اشموني وعلى قول ابن طلحة فهل الوصف مشتق من المصدر أو الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طلحة فيحتمل انه موافق لجمهور البصريين في أن الوصف من المصدر ويحتمل غير ذلك تأمل اه من تقرير بعض الاشياخ (قوله واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على ان المراد الدلالة ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث اه يس على الفاكهي (قوله الى مصدر الثلاثي وغيره) وهو مصدر المزيد على الثلاثي (قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا اريد المضي أو الاستقبال قدر ان والفعل وقولهم أن من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهي للمضي واذا أريد الحال قدر ما والفعل لان ما صالحة للازمنة الثلاثة وانما خصت بالحال مع انها صالحة للثلاثة لان أن ام الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل الى غيرها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لما فات الا وعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيرها من آلة التأويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة أفاده يس على الفاكهي وزاد في الاشموني حلوله محل ان المخففة والفعل نحو علمت ضربك زيدا والتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدر بقلان علم متعد لمفعولين ولو اولته بأن المصدرية لصار مفردا فتكون متعدية لمفعول واحد وهذا المفعول لا يسد مسد المفعولين بخلاف ما اذا لم يقدر بان والفعل فتكون الجملة سدت مسد المفعولين اه من الاشموني وحواشيه (قوله لانك لم ترد بالمصدر الحدوث) أي حتى يقدر بالفعل مع ان أو ما وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله ولهذا) أي ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله لم يكن عاملا قدروا الخ (قوله لانه يشبه الخ) أي وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الفعل وهذا لا ينافي ان عمله عمل الفعل لا للمشابهة بل لكونه اصل الفعل وهذا موافق لقول يس على الفاكهي ان عمل المصدر ليس لمشابهته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اه وذكر في موضح

آخر ما يخالف ذلك وان عمله للشبه فانه قال في قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله مطلقا للشبه بالفعل فالاظهر ان يقال لانه كثيرا ما يكون بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة في الحمام القرآن أي من ان أقرأ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غريب اعني الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على احدهما فالرفع احق والا كثر الواقع ما ذكرت اه وقال المصنف في حواشي الالفية اعمال المصدر المضاف في الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون واما ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر الرفع في الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام يس (قوله عمل المنون) اى لفظا او تقديرا كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب فان تقوى منون تقديرا على قراءة من رفع القلوب (قوله ولان الذي يظهر حينئذ) اى حين اذا أضيف للفاعل ونصب المفعول (قوله عمله في الفضلة) اى وظهور العمل في الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهروا عملها غالبا الا في منصوبها) اى فقوى وهابظهور عملها في المنصوب (قوله وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير في نفسه وقيل انه قليل في نفسه (قوله لان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة) أى وهو عامل ضعيف وعمله في العمدة يدل على ضعفه (قوله غلا بعضهم) أى جاوز الحد (قوله افنى تلادى وما جمعت من نشب الخ) قاله الاقيشر الاسدى واسمه المغيرة بن عبد الله والاقيشر لقب غلب عليه لانه كان احمر اقشر والتلاد المال القديم من تراث وغيره والنشب اسم يقع على الضياع والمستغلات التى لا يقدر أن يتحرك بها قال الدماميني التلاد بمثناة فوقية مكسورة وأصله الناء مواو والنشب بالشين المعجمة المال والعقار اه والقواقيز باثبات الياء وتركها بقافين وزاى معجمة واحدها قاقوزة بزاى اقداح يشرب بها الخمر وأما قازوزة بزائين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وهو اناء ذات عرى وأما التى لا عرى لها فهى كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخمر قد افنت ماله كله ما ورثه وما اكتسبه وكنى عن الشرب بقرع الاباريق والقواقيز لان ذلك يدل عليه الاعراب افنى فعل ماض تلادى مفعول مقدم وما موصولة محله نصب معطوف على تلادى وجمعت صلة ومن نشب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقواقيز من اضافة المصدر لمفعوله وأفواه فاعل المصدر جمع فم واصله فوه فلذا ردت الواو في الجمع وهو محل الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بأنه روى بنصب الافواه فيكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجمعت بتشديد الميم

ولان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في الفضلة ونظيره ان لات انما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها غالبا الا في منصوبها وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيفا لان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة وقد غلا بعضهم فخصه والمضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك انه مختص بالشعر وليس كذلك

الشاعر

افنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز افواه الاباريق

فيمن روى الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل انه روى في هذا الحديث ولا ضرورة آيضا بالنصب في البيت

وإذا روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بأن البيت على الرواية الأولى ضرورة وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا القائل الخ ومارد به المصنف مبني على ان الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة لا على القول بأن الضرورة ما وقعت في الشعر كما افاده الحفيد (قوله وقول النبي) بالرفع عطف على فاعل يرد أي يرد قول هذا القائل انه الخ ويرده قول النبي فيرده شيآن (قوله وقول النبي الخ) أي في حديث بني الاسلام على خمس الى ان قال وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر محلى بحل محل ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن موصولة فاعل أي وان يحج البيت المستطيع وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه اه تصريح وهو ميل لكلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد رد عليه بأن الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي الى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع (قوله آية الحج) خبر لمحذوف أي وهي آية الحج أو بدل من قوله بالآية (قوله ليست من ذلك) أي مما أضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل الموصول الخ) أي ان قوله من استطاع بدل من الناس والرابط محذوف أي منهم ويجوز الفصل بين البدل والمبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه في نية الطرح والمعنى وحج البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يجوز الوقف على البيت بخلافه على الوجهين الآخرين (قوله أو في موضع رفع بالابتداء الخ) أي ان من موصولة مبتدأ واستطاع صلته وخبره محذوف مقرون بالفاء تقديره فليحج وانما قدر مقرونا بالفاء لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء فقوله ضمنت معنى الشرط أي ان الموصولة في معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله أو شرطية) أي ويكون استطاع فعل الشرط في محل جزم وجواب الشرط محذوف أي فليحج والمعنى على الشرطية والموصولة ان لله على الناس أن يكون البيت محجوجا أي كفاية وقوله على المستطيع أن يحج بنفسه أي عينا وينبغي ان يقدر الخبر المحذوف أو الجواب المحذوف هكذا فعليه أن يباشر بنفسه كما أفاده يس (قوله ويؤيد الابتداء ومن كفر الخ) يحتمل ان المراد الابتداء الشامل لجعلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر صالح للشرطية والموصولية وكأنه قال ويؤيد الابتداء دون البدل ويحتمل ان المراد بالابتداء حالة الموصولية فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولية لان جملة فان الله لا تصلح جوابا الا ان غني الله عن العالمين لا يتسبب عن الكفر (قوله

وقول النبي صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهو لا استدلال عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين وأما الحمل على الفاعلية

فقسد للمعنى اذ التقدير الخ) قال التاج السبكى فى بعض مجاميعه وهو ممنوع وأى مانع من ذلك ويكون فى الحج شيآن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا الحسن ويشهد له قول أصحابنا انه من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعى بحث ان الحج لا يتعين وانه يغنى عنه العمرة وفى هذا التقرير رد عليه ورد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهى انه اذا ثبت ان فى الفرض فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغيره فلو ارتكب غير المستطيع الشاق وحج اسقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا انابة فيه عن المستطيع وبقى على المستطيع فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما فى ذمته من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد منهم ما حج المستطيع لا عموم حج البيت اه يس قال بعض الفساد مبنى على ان ال فى الناس للاستغراق أما لو جعلت للعهد والمعهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم لفظا فهو متأخر معنى (قوله ان يحج المستطيع) فهو موصول فاعل المصدر وقوله المستطيع بيان للمعنى قولنا الذى استطاع (قوله ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلف فيه على اربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة وان كانت فيه ال معاقبة للضمير كما فى البيت الآتى ومنع من الضرب زيد عمرا ووافقه أبو حيان ورد عليهم ما قوله

عجبت من الرزق المسىء الهه * ولترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن رزق المسىء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وعلمت ان المنون فيه خلاف وأما المضاف فهو متفق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله والجبن) بضم الجيم ضد الشجاعة (قوله ضعيف النكاية الخ) فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف النكاية أعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وضعيف خبر مبتدأ محذوف والنكاية مضاف اليه ويخال مضارع بمعنى يظن والفرار مفعول أول وجملة يراخى مفعوله الثانى والاجل مفعول يراخى (قوله ما) أى عامل حتى يعم جنسا ولا ينبغى ان يفسر بوصف لان الكلام مفروض فيما هو أعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم

فقسد للمعنى اذ التقدير
اذ ذاك ولله على الناس
أن يحج المستطيع وعلى
هذا اذا لم يحج المستطيع
يأثم الناس كلهم ولو أضيف
للمفعول ثم لم يذكر الفاعل
لم يقتض ذلك فى الكلام عند
أحد ولا يلام الانسان
من دعاء الخير أى من دعائه
الخير ومثال اعمال ذى
الالف واللام قول الشاعر
ضعيف ... الرأى
والجبن
ضعيف النكاية أعداءه *
يخال الفرار يراخى الاجل
الثانى اسم *
ثم قال
الفاعل وهو ما

الفعل (قوله اشتق) الاشتقاق رد فرع لاصل لمناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من
مصدر فعل كما قال الشارح أو المراد بالفعل هنا المصدر فان سيبويه يسمى المصدر
فعلا وحدثا وحدثانا فان هذا التعريف لابن الحاجب وقد قال شراحه فيه ذلك فلا
تجوز لكن شرح كلام المصنف بكلامه فى الشرح أولى وهذا كله ليمشى على
المذهب الصحيح والا فبقاؤه على ظاهره مذهب الكوفى (قوله لمن قام به) أى للدلالة
على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد
على من والمراد بالفعل الاول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد
من الفعل الثانى الحدث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدث ففيه استخدام
(قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومحرنجم ومتقنس (قوله فان صغر أو
وصف) قال الاشمونى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون
مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدانه عن الوصف
عن الفعلية اه فيفيد ان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما فيه ال
وهو ظاهر أى فقول المصنف فان صغر او وصف لم يعمل سواء كان فى المجرد من
ال أو بال (قوله فان صغر) فلا تقول جاء ضويرب زيدا أو لا يرد عليه قول بعضهم
واظننى مرتحلا وسويرا فرسخا لانه فى الظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض
المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما فى قوله * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها *
حيث رفع عصيرها بكميت وكميت مصغر كمت وهو الذى خالط حمرته سواد وكمت
المكبر لم يسمع ورد بأن كلامنا فى عمل النصب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا تقول
جاءنى الضارب العالم زيدا ولا حجة للكسائى على اعمال الموصوف فى قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين والمعنى امرأة فاقد
خطباء أى وقعت فى الامر المهم فقدت فرخين أى ولدين قال فى شرح التسهيل ووافق
بعض أصحابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لا بعدها لتعمل بعدها
لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب
الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اه اشمونى (قوله عمل مطلقا)
ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالحذف
(قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مفعل فتفتح عينه مرادا
به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى
ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى
المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب

اشتق من فعل لمن قام به
على معنى الحدوث كضارب
ومكرم فان صغر أو وصف
لم يعمل والا فان كان صلة
لأل عمل مطلقا والا عمل
ان كان حالا أو استقبالا
واعتمد ولو تقديرا على نفى
أو استفهام أو مخبر عنه
أو موصوف وأقول قولى
ما اشتق من فعل فيه تجوز
وحقه ما اشتق من مصدر
فعل وقولى لمن قام به مخرج
للفعل بأنواعه فانه انما اشتق
لتعيين زمن الحدث
لا للدلالة على من قام به
ولاسم المفعول فانه اشتق
من فعل لمن وقع عليه ولاسماء
الزمان والمكان المأخوذة
من الفعل فانها اشتقت لما
وقع فيها لا لمن قامت به وذلك
نحو المضرب بكسر الراء
اسما لزمان الضرب أو مكانه
وقولى على معنى الحدوث
مخرج للصفة المشبهة ولاسم
التفضيل كظريف وأفضل
فانهما اشتقا لمن قام به
الفعل لكن على معنى
الثبوت

وتكسر مطلقا عند غير طيئ فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل
اهـ اشمونى (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى بمعنى هو الحدوث
(قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق
ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (قوله فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا)
لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضى أو يضرب ان اريد غيره
والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله كما فى التسهيل وليس نصب
ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للرمانى ومن وافقه ولا على سبيل
التشبيه بالمفعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم والحاصل ان الاقوال
أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القاتلين الملك الحلاحلا الخ) قاله امرؤ القيس
بن حجر الكندى من قصيدة يذكر فيها القبيلتين اللتين قتلا أباه وقبل هذا البيت

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

وحتى بمعنى الا الاستثنائية أو للغاية أى لا اترك الاخذ بثأر شيخى الى ان اقتل
هذين الحيين وأبير بالراء والدال المهملتين معناه اهلك ومالك وكاهل قبيلتان من
بنى أسد قتلا ابا امرئ القيس والحلاحل السيد والجمع الحلاحل بالفتح
(الاعراب) القاتلين صفة لمالك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أى اذم
القاتلين والملك مفعوله والحلاحل نعت الملك وكذا خير ومعد مضاف اليه
وحسبا منصوب على نزع الخافض ونائلا عطف عليه (قوله لانه يريد بالملك الحلاحل
اباه) أى الذى قتل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على اعماله
مجموعا) أى كما يعمل مثنى ومفردا فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير
والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم
تطرق الخلل الى صيغة مفرده من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع وأما
بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامتى التثنية والجمع فى الافعال
الخمسة بخلاف الوصف اهـ يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين
السابقين وهما أن لا يصغر ولا يوصف كما علمته فجملة الشروط أربعة اثنان عدميان
واثنان وجوديان (قوله خلافا للكسائى) أى فى تجويزه عمله بمعنى الماضى واستدلوا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى
وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة
حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى
وكلبهم واو الحال ويحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك
ولذا قال ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف

لا على معنى الحدوث
وأشرت بتمثيلى بضارب
ومكرم الى انه ان كان من
فعل ثلاثى جاء على زنة
فاعل وان كان من غيره جاء
بلفظ المضارع بشرط ابدال
حرف المضارعة ميما مضمومة
وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم
بقسم اسم الفاعل الى مقرون
بأل الموصولة ومجرد عنها
فالمقرون بها يعمل عمل فعله
مطلقا أعنى ماضيا كان
أو حاضرا أو مستقبلا تقول
هذا الضارب زيدا أمس أو
الآن أو غدا قال امرؤ القيس
القاتلين الملك الحلاحلا *
خير معد حسبا ونائلا
فأعمل القاتلين مع كونه
بمعنى الماضى لانه يريد بالملك
الحلاحل أباه وفيه دليل
أيضا على اعماله مجموعا
والمجرد منها انما يعمل
بشرطين أحدهما أن يكون
للحال أو الاستقبال
لا للماضى خلافا للكسائى
وهشام وابن مضاء استدلوا
بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد وتأولها
غيرهم

في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا اهـ تصريح وحكى بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد لانه لا يصح أن يكون صفة مشتقة ولا فاعل لها ولا ضمير ومعنى حكاية الحال ان تفرض ما كان حاصلا في ما مضى حاصلا الآن لكونه أمرا عجيبا وبهذا ظهر قول الشارح وتأولها غيرهم وقوله وابن مضاء بفتح الميم والمد (قوله الثاني أن يكون معتمدا الخ) خلافا للكوفيين والاخفش حيث أجازوا عمله بدون اعتماد كما في قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

وجوابه ان خبير خبر مقدم وبنو لهب مبتدأ مؤخر على حد والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله ما راع الخلان الخ) النكث الخلف والنقض وما نافية وراع اسم فاعل اعتمد على النفي ولذا رفع الخلان فاعلا له وراع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والخلان فاعل سد مسد الخبر وذمة مفعول لاجله بل حرف عطف ومن موصولة مبتدأ أو وفى فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على من الموصولة الخليل مفعول اول وخليلا مفعول ثان (قوله أناو رجالك الخ) قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه * الهمزة للاستفهام وناو اسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل اغنى عن الخبر وقتل مفعول وامرئ مضاف اليه ومن العز متعلق باعتاض وذلا مفعول وفي حبك حال من فاعل اعتاض والشاهد في ناو حيث اعتمد على الاستفهام فرفع رجالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) بتنوين بالغ وباضافته لامره لانه اذا استوفى الشروط تجوز اضافته فالشروط لجواز الاعمال لا لوجوبه (قوله وقولي ولو تقديرا اشارة الخ) أي فقوله ولو تقديرا راجع للموصوف وللاستفهام واراد بالموصوف ولو معنى ليعم الحال في قوله ضاربا فانه حال من ضمير رأيته المحذوف والظاهر انه راجع للمخبر عنه أيضا ولا يرجع للنفي تأمل مثال المخبر عنه ضارب زيد عمرا جوابا لمن قال أضارب زيد عمرا أي هو ضارب وبعد كتبي هذا رأيت الحفيد قال ولا يتأتى تقدير النفي في هذا الباب الا انه يمكن ان يرد بشذوذ (قوله كناطح صخرة) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح العين المهملة أو كسرها أو بضم الواو وكسر العين تيس الجبل ويقال له الأيل ومعنى يوهنها يزعزعها ويروى ليفلقها او يضرها من ضاره ضيرا بمعنى ضره ضرا (الاعراب) ناطح اسم فاعل اعتمد على موصوف محذوف وفاعله مستتر وهو خبر لمحذوف أي انت كوعل ويوما ظرف لناطح واللام للتعليل ويوهنها مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والفاء عاطفة ولم

الثاني أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهي النفي كقوله * ما راع الخلان ذمة ناكث * بل من وفى بعهد الخليل خليلا * الثاني الاستفهام كقوله * أناو رجالك قتل امرئ * من العز في حبك اعتاض ذلا * الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ أمره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت برجل ضارب زيدا وقولي ولو تقديرا اشارة الى مثل قوله * كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل * (وقوله

ليت شعري مقيم العذر قومي * أم هم في الحب لي عاذلونا

وقولك ضاربا عمرا جوابا لمن قال كيف رأيت زيدا ألا ترى ان هذه جملة لاعتمادها على مقدر اذ الاصل كيف فاعل انت وليت شعري أمقيم ورأيته ضاربا ثم قلت ﴿ الثالث المثال وهو ماحول للمبالغة من فاعل الى فعال أو مفعال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة ﴾ وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهي عبارة عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل فتنقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجردة منها فتعمل بالشرطين المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم أما العسل فأنا شراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباسا اليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا

يضربها جازم ومجزوم وأو هي عطف على ماقبله وقرنه مفعول والوعل فاعل والشاهد في ناطح حيث اعتمد على موصوف مقدر ونصب صخرة والضمير في قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمن وشعري أى فطنتي من شعر اذا فطن اسمها ومقيم اسم فاعل اقيم خبرها قاله في الشواهد وقال غيره خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقيم مبتدا وقومي فاعل سد مسد الخبر وهو معتمد على استفهام مقدر والعذر مفعول مقيم وقومي فاعله ولي متعلق بمقيم أم حرف عطف وهم مبتدا وفي الحب متعلق بعاذلون ولي كذلك وعاذلون خبر المبتدا والشاهد في مقيم حيث اعتمد على استفهام مقدر فرفع القوم ونصب العذر (قوله الثالث المثال وهو ماحول للمبالغة) المثال جزئي مخصوص لكنه صار علما على هذه الاوزان الخمسة وبعضهم يعبر بامثلة المبالغة وبعضهم يعبر بالتحويل الى فعال الخ (قوله ما) أى وصف فالمحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أى اعتبر تحويله (قوله بكثرة) ظاهره ان الثلاثة مستوية في الكثرة وليس كذلك فأكثرها فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل قاله ابن مالك في شرح الالفية (قوله بكثرة) ظاهره ان الكثرة في التحويل وعبارته في الشرح تقتضي انها في العمل فيؤول أى واعمال هذه الثلاثة بكثرة وكذا يقال في قوله بقلة (قوله للمبالغة) عبر في الشرح بقوله للمبالغة والتكثير كما عبر به في التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كما في الكيف أو الكم فتشمل التكثير نعم عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف في شرح اللمحة على اقتصار ابي حيان فيها على المبالغة كما وقع له هنا في المتن فقال حقه ان يقول للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد عليم بهذه المسئلة والثاني نحو زيد نحار الجزور لكن ظاهر كلامه في شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي فقوله في الشرح والتكثير تفسير للمبالغة كما يفيده ما في القطر (قوله فعال) بفتح الفاء وتشديد العين (قوله أما العسل فأنا شراب) فالعسل مفعول شراب وهذا من المحلات التي يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها (قوله أخا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم القاف وبالخاء المعجمة من الطويل واراد بالجلال ما يلبس في الحرب من الدروع والولاج مبالغة في الوالج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال والخبرية لليس ان لم يجعل قصدخبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب

وبينه

وبينه وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستتر فيه بل يظهر
ويحارب اه تصريح (الاعراب) أخا الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير
في فاني فيما قبله وهو

فان تك قد ثلت السماء فانني * بأرفع ما حولي من الارض أطولا

والى متعلق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير
وبولاج خبرها والباء زائدة والخوالف مضاف اليه وأعقل خبر ثان لليس والشاهد
في لباسا فانه مبالغة في لابس واعتمد على صاحب الحال فنصب جلالها (قوله
مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمنحار بوائكها) قال في التصريح وحكى
سيبويه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من
النوق ومنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان
(قوله فعول) بفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبي طالب) عم النبي صلى الله عليه
وسلم وهو والد امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرثي
بها امية بن المغيرة بن عمر بن مخزوم وكان ختنه فخرج تاجرا الى الشام فمات
في طريقه ونصل السيف حديدته وقيل شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا وسوق
جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والمراد وصف من رثاه بالكرم
وانه كان يعرقب سوق سمان الابل للاضياف ويعقرها عند عدم الزاد وشدة
الزمن وكانوا اذا ارادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها واراد
عراقيب سوق سمانها لانها التي تضرب بالسيف وقال ضروب لدلالته على
الكثرة وخص السمان لعزتها على اهلها فلا ينحرونها ولا يعقرونها وانما ينحرون
الضامر وأما الممدوح فلا ينحر الا كرائم ابله وسمانها (الاعراب) ضروب خبر
مبتدا محذوف أي انت ضروب وبنصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق
معمول ضروب سمانها مضاف اليه اذا ظرف مستقبل عدموا فعل وفاعل وزادا
مفعول الفاء عاطفة انك ان واسمها وعاقر خبرها والشاهد في البيت نصب سوق
بضروب لاعتماده على مبتدا محذوف (قوله جميع البصريين) وحجتهم السماع
والحمل على اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة اه حفيد واما الكوفيون
فلا يجيزون اعمال شيء من الخمسة لمخالفتها الاوزان المضارع ومعناه وحملوا المنصوب
بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا
شراب اه تصريح وهذا معنى قول الشارح واما الكوفيون الخ فهو مقابل
البصريين وقوله بعده يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله اعمال فعيل)
بفتح الفاء (قوله ان الله سميع دعاء الخ) فدعاء مفعول سميع واعتمد على المخبر عنه

ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها ومثال اعمال فعول قول أبي طالب
ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فانك عاقر
واعمال هذه الثلاثة كثير قياسا اتفق عليه جميع البصريين ومثال اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه

وهو اسم ان (قوله فعل) بفتح الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخيل) الذى سماه
النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير وكانت له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها
وهو من الوافر وتمامه * جحاش الكرملين لها فديد * ومزقون جمع مزق بفتح
الميم وكسر الزاى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نسبه وحسبه وبحامى
عنه وجحاش جمع جحش بجيم ثم حاء مهملة آخره شين معجمة وهو الصغير من الحمر
والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبل طى والفديد بالفاء الصياح
والتصويت يقول ان هؤلاء عندى بمنزلة جحاش هذا الموضع الذى تصوت عنده
(الاعراب) أتانى أى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والمصدر المنسبك
من اسم فاعل أى ومزقون خبران وعرضى معمول مزقون وجحاش خبر مبتدا
محذوف أى هم جحاش والكرملين مضاف اليه وجملة لها فديد من مبتدا أو خبر صفة
لجحاش والشاهد فى مزقون حيث اعتمد على اسم ان ونصب عرضى (قوله فلهذا
خالف سيبويه فيه ما قوم) أى وهم اكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقه منهم)
أى من البصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم فى فعل) قال فى التصريح وأجاز
الجرمى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن اه فقول
المصنف بعضهم هو الجرمى ﴿تنبيه﴾ لا تأتى صيغ المبالغة من غير الثلاثى الا
نادرا كأخذ فعال ومفعال وفعيل وفعول من افعل نحو دراك ومعطاء من أدرك وأسار
اذا ابقى فى الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطى واهان وسميع ونذير من اسمع
وانذر وزهوق من أزهق اه اشمونى واستفيد أن اخذه من غير الثلاثى نادر فلا يرد
على المصنف فى قوله ما حولوا من فاعل الذى هو اسم فاعل الثلاثى * (قوله الرابع
اسم المفعول) قال الفيشى أى الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف
والايصال كان بلفظ مفعول أم لا وليست الاضافة للبيان اه والظاهر ان اسم
المفعول موضوع لما دل على حدث ومفعول به وليس القصد انه دل على المفعول به
بل دل على اللفظ الموضوع لحدث ومفعول فتأمل فدلول اسم المفعول هو مضروب
ومأكول وهكذا وتلك الاشياء مدلولها ذات وقع عليها الحدث فتأمل وذكر ابن
الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة فى اسم الفاعل أضيف اسم الى صيغة
فاعل وهى الغالبة فيه وكذا هنا فى اسم المفعول (قوله من فعل) أى من مصدره
أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليه) أى
لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
انتهى يس ﴿تنبيه﴾ لم يذكر المصنف بمعنى الحدوث كما ذكره فى اسم
الفاعل لانه اغنى ذكره فى اسم الفاعل لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وبقى

ومثال اعمال فعل قول
زيد الخيل رضى الله عنه
أتانى أنهم مزقون عرضى
واعمال ما قبل لهذا خالف
سيبويه فيه ما قوم من
البصريين ووافقه منهم
آخرون ووافقه بعضهم فى
فعل لانه على وزن الفعل
وخالفه فى فعيل لانه على وزن
الصفة المشبهة كظريف
وأما [illegible] المفعول
ولذا لا يجب [illegible]
والكوفيون فلا يجيزون
اعمال شىء من الخمسة
[illegible] بعده
[illegible] والا فعلا
[illegible] (الرابع
اسم المفعول وهو ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه

خرجت

خرجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كاعرف واشهر واشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضروب من قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب لاجله الا ان يقال استعماله في ذلك خلاف الاصل بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله كمضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم عمرا ومضروب زيد الآن أو غدا (قوله المجاز) أي التجوز بحذف مضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والامر (قوله ولاسمي الزمان والمكان) فانهما للوقوع فيه لا للوقوع عليه (قوله ومثلت الخ) ولا يرد عليه نحو المحبوب [illegible] احب والمضعوف من أضعف بمعنى ضاعف والمحزون من أحزن لانه شاذ انتهى حفيد (قوله وشرطه ما ذلك) هو مفرد مضاف فيعم الشرطين في المجرد وأنت خبير بان الشرط ي انما هما في المجرد وأما المقرون بال فلا فقول شارحنا على التفصيل السابق في الواقع صلة لال الخ الاولى حذف الواقع صلة لال لانه لا يحتاج محل الفعل ليس فيه الشرطان واعلم ان عمل اسم المفعول كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى غلامه دينارا ونحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الآن أو غدا (قوله الخامس الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدي وكان أصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع لغير تفضيل لافادة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث (قوله وهي كل صفة) ادخال كل هنا غير صحيح لان كل للافراد والماصدقات والتعريف للحقيقة والماهية ولا عبرة بما أجيب به عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشي قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صفة من افراد الصفة المشبهة انها كل صفة فايراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وتصحيح الاتيان به ان يقال انها مقحمة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل تعريف جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام والقول بزيادة كل مبني على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن المصنف انه التحقيق انتهى (قوله مع) أي اغة تحويل الخ خرج اسم الفاعل فلا

كمضروب ومكرم ﷺ وأقول الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفي قولي في حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل وقولي ان وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولاسم الفاعل ولاسمي الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم لانبه على أن صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة كمخرج ومستخرج ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل) وأقول أي شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت ﷺ الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة مع تحويل اسنادها

الى ضميره موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببى المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تمييزا أو تجره بالاضافة الا ان كانت بأل وهو عار منها

وأقول الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة وهى عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل فى المعنى اذ الحسن فى الحقيقة انما هو للوجه ولكنك أردت المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا وأخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصلى ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فاشبه المفعول فى قولك زيد ضارب عمرا لان ضاربا طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فصب لذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ومنصوبها مشبه بمفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب لا من الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه مالاضافة

يقال فى زيد قائم أبوه زيد قائم الاب لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف واسم المفعول اذا أريد بهما الحدوث واما اذا أريد بهما الثبوت فهما حينئذ صفة مشبهة وقال الحفيد قوله صح بمعنى على وجه الاستحسان لان القبيح فى حكم العدم فخرج ضارب أبوه فيمتنع التحويل لانه يوهم ان الموصوف مفعول ونحو زيد كاتب الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللبس لكنه لا يحسن لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة الكتابة له واعلم ان العلم بصحة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على النظر فى معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور فى التعريف انتهى (قوله الى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء وهو مجاز لان الشئ اذا وصف جزؤه حقيقة صح ان يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أى بالماضى المتصل بالحال كما يؤخذ من الشارح أى الحال الدائم لا الماضى المنقطع ولا المستقبل كما قاله فى التصريح واعلم ان أهل المعانى صرحوا بانه لا دلالة للجملة الاسمية على اكثر من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجمع بين القولين بان للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفى فى كلام أهل المعانى الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل فى كل ثابت استمراره (قوله أو بدلا) أو تنويعية وهى مانعة خلو وكذا قوله أو تمييزا وقوله أو بدلا أى والمبدل على نية تكرار العامل فلا يقال انها عملت فى شيئين (قوله الا ان كانت بأل وهو عار الخ) هذا يشمل الحسن وجه الاب فانها بأل والمعمول خال منها مع انها جائزة فلذا قال فى الشرح وهو عار من أل والاضافة لما فيه أل الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فكأن أل فى المضاف فلا يدخل فى قوله وهو عار منها (قوله لاستيفائه فاعله) أى والشئ الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير) يعنى فى مبحث المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب الخ) وقابل الاصح انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان اضافة الشئ الى نفسه جائزة عند الكوفى اذا اختلف اللفظ وهو الراجح عند العلماء وما ذكره الشارح مبنى على منع اضافة الشئ الى نفسه وهو مذهب البصرى (قوله لئلا يلزم اضافة الخ) قال فى التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة لمرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد عنه الى ضمير موصوفها فيستتر فى الصفة بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثانى انهم أنثوا الصفة بالتاء فى نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لما ذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال فى زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه

بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا
الى وجهه وقيح ان يقال في زيد كاتب أبوه كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن ان
تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد بخلاف سرى من المضاف وهو الوجه فهو من الاسناد الى
المضاف اليه وارادة المضاف ووجهه قرب الاول ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق
كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة انتهى (قوله اذ الصفة أبدا عين
مرفوعها) لان الوجه عين الحسن بفتح الحاء والسين لا بضم الحاء وسكون السين لانه
عبارة عن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله
وتفارق الخ) الحاصل انها تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله
والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من أل وتفارقه
في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها انها لا تصاغ الا من اللازم
دون المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من
اللازم والمتعدي كضارب وقائم ومنها انه لا يراعى معمولها بالعطف عليه ومنها انها
لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع
قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه
أو مع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها لفاعلها من غير ضعف
ولا قلة في الكلام ومنها انها يصح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير
موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف
وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل اتفاقا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة
مطلقا بخلاف اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو اريد به الاستمرار ومنها ان
منصوبها مشبه بالمفعول لا مفعول ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف (قوله
ما اعني به الماضي الخ) هذا اصطلاح له وهو ما قاله أبو حيان جامعا بين قول السيرافي
انها للماضي أبدا وبين قول ابن السراج انها للحال أبدا فلا يريد السيرافي بقوله
للماضي انها انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار
ولا يريد ابن السراج بقوله للحال انها وجدت قبل الاخبار فلا فرق حينئذ بين
القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حاسن أمس أو الآن
أو غدا والحاصل انك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا
أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله واعني به ما هو)
أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه معمول لحسن وهو
سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا
(قوله وزيد حسن الوجه) راجع لقوله تقديرا اما على نيابة أل مناب الضمير وهو

اذ الصفة أبدا عين
مرفوعها وغير منصوبها
فانه مرتفع وتفارق هذه الصفة
اسم الفاعل من وجوه
أحدها أنها لا تكون الا
للحال واعني به الماضي
المستمر الى زمن الحال واسم
الفاعل يكون للماضي والحال
والاستقبال والثاني أن
معمولها لا يكون الا سببيا
واعني به ما هو متصل بضمير
الموصوف لفظا أو تقديرا
واسم الفاعل يكون معموله
سببيا وأجنبيا تقول في الصفة
زيد حسن وجهه وزيد
حسن الوجه أي الوجه
منه أو وجهه فهو اما على نيابة
أل مناب الضمير المضاف
اليه أو على حذف الضمير من
غير نيابة عنه ولا تقول زيد
حسن عمرا كما تقول زيد
ضارب عمرا

رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل في قول الشاعر * رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * انتهى تصريح وقوله اما على نيابة أل راجع لقوله أو وجهه وقوله أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو لف ونشر مشوش وقوله أو على حذف الضمير وهو رأي البصريين (قوله الثالث ان معمولها الخ) قال ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وسوبك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لقولهم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا ورد عليه بان المراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكفي فيه رائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلقة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها (قوله ان يكون بدلا) أي بدل بعض من كل قاله الفارسي ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا اه تصريح ووجه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لان المسند اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المنصوب الخ) هذا مذهب للمصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح اللمحة قال بعضهم في المسألة ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فتشبيه بالمفعول به أو نكرة فتمييز وهو رأي البصريين وجزم به ابن الحاجب وهو أرجح الاقوال اه كلام ذلك البعض وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون الا نكرة) هذا مذهب البصري واما الكوفي فيجوز وقوعه معرفة مستدلا بقوله وطبت النفس والبصري يجعل ال زائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض الخ) الحاصل ان المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل اما ان تكون الصفة معرفة أو نكرة فهي ستة وفي كل اما ان يكون المعمول بال كالوجه أو مضافا لما فيه ال كوجه الاب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا لمضاف للضمير كوجه ابيه أو مجردا من ال كوجه أو مضافا للمجرد كوجه اب فهذه ست وثلاثون والممتنع أربعة ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا من أل ومن الاضافة لما فيه أل وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجه ابيه أو وجه أو وجه أب والباقي جائز وينقسم الى قبيح وحسن وضعيف فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع ال المجرد منها من الاضافة للضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه أب ووجه القبح خلو الصفة من ضمير

الثالث أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وأن الرفع له وجهان أحدهما ان يكون فاعلا والثاني ان يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني ان يكون تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت ان جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في زيد الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب ثم قلت

يعود الى الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة استعمالا لوجود الضمير
تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى
المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو المضاف الى ضميره ووجه الضعف انه من اجراء
وصف القاصر مجرى المتعدى وجر الصفة المجردة من ال المضاف الى ضمير الموصوف
أو الى المضاف الى ضميره وذلك ستة وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر
فيهما وهو عند سيبويه ضرورة واجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح مع جوازه
فهو ضعيف لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة
من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف
الى ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المجرد
من أل والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع أل المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب
الصفة المعرفة المعرف بال أو المضاف الى المعرف بال أو الى ضمير الموصوف أو الى
المضاف الى ضميره والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد وجر الصفة
المعرفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهى
حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالرفع
فى الاربع وحسن وجها وحسن وجه أب بالنصب فيهما وحسن الوجه
وحسن وجه أب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فى الاربع
والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه بالرفع فى
الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه
والحسن وجها والحسن وجه الاب بالنصب فى الست صور والحسن الوجه
والحسن وجه الاب بالجر فيهما اه تصريح * (السادس اسم الفعل قوله
وبه) أى وعليك به (قوله ولا يضاف) أى ولا يضاف اليه أيضا وسكت عنه
المصنف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بالعوامل (قوله ولا يتأخر عن معموله)
يعنى ولا يتقدم معموله عليه كما قاله فى القطر لانه لا يوصف الشئ بالتأخر الا اذا زال
عن مركزه وهنا العامل فى مركزه وانما تقدم معموله عليه فعبارته فى القطر
أولى ولا ينصب فى جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب
وجودى والجزم عدمى والعدمى يكفى فيه ادنى رائحة واما الفعل فينصب فى
جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوه منها ان الفعل أصل فى الطلب
ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالته على الحدث والزمان بلا واسطة ومنها ان

(السادس اسم الفعل نحو صه ومه وعليكه
بله تيابا بمعنى دعه وعليكه
بمعنى الزمه والصق
به ودونكه بمعنى خذه ورويده
ورويده بمعنى امهله وهيهات
بمعنى بعد وافترق
وشتان بمعنى افترق
وأوه وأف بمعنى اتوجع
واتضجر ولا يضاف ولا يتأخر
عن معموله ولا ينصب فى
جوابه

الفعل مبدأ الاشتقاق عند قوم ومنها توكيده باسمه وعدم توكيد اسمه على أن عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة أيضا وانما دخله ذلك حيث استعمل استعمال الحروف دالا على أمر أو نهي ولذا لا يعطون الافعال الخبرية هذا المعنى واسم الفعل لازم طريقة واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الاصلية الغير الدالة على ما تقدم مع اشتهار التعويل في الفرق على خبر الواضع وان ابديت مناسبات مثل هذا اه فيشي (قوله وما نون الخ) اعلم ان اسم الفعل ثلاثة أقسام واجب التنكير كويها وواها بمعنى أعجب وواجب التعريف وهو نزال بالنون والزاى وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعال ثلاثي تام متصرف كدراك وجائز التنكير كصه ومه وايه واف فما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة اذا علمت ذلك فقول المصنف وما نون أى وجوبا أو جوازا فنكرة وجوبا أو جوازا ومفهومه ان ما لم ينون منه وجوبا أو جوازا فهو معرفة وجوبا او جوازا فاشتمل على الاقسام الثلاثة التي ذكرها في التوضيح التي قدمناها وذهب بعضهم الى أن اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ان ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية وينبغي ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه تصريح (قوله اسم الفعل) اختلف هل هي اسماء لالفاظ الافعال أو لما انها من الاحداث والازمنة أو اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة و بالثالث جماعة من البصريين والرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم الفعل وانه لا موضع له من الاعراب اه تصريح (قوله هو الغالب) أى الكثير كما صرح به في التوضيح (قوله بله) قال في التوضيح وشرحه المنقول من المصدر قسمان قسم استعمل فعله وهو رويد وسيأتي الكلام عليه وقسم اهمل فعله وهو قولهم بله زيدا فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة للمفعول ثم قالوا

وما نون منه فنكرة
واقول السادس من الاسماء
العاملة عمل الفعل اسم
الفعل وهو على ثلاثة أنواع
الغالب
ما هو بمعنى الامر وهو
الخمسة
فاما الباب ومثاله كقول
الثلة وصه بله بمعنى دع
الثاء رفع حقه الحروف

بعد نقله وتسمية فعله به بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل بدليل بنائه والدليل على بنائه عدم تنوينه لكن يرد عليه ان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالثلاثة البيت الذى ذكره شارحنا اهـ تصريح (قوله تذر الجماجم الخ) قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحدا وجرح بها بضعة عشر جرحا والجماجم جمع جمجمة وهى القبيلة التى تجمع البطون أو عظام الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا ظاهرا وهاماتها جمع هامة وهى الرأس (الاعراب) تذر فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على السيوف والجماجم مفعول وضاحيا حال من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا بله اسم فعل لا محل له من الاعراب والاكف ذكر الشرح اعرابه وكأنها لم تخلق كأن واسمها ولم تخلق خبرها والشاهد فى بله الاكف (قوله وذلك فى رواية من نصب الاكف) قال الدماميني المعنى على رواية من نصب الاكف انها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الاكف فامرها ايسر واسهل والمعنى على رواية الجر انها تترك الجماجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة ومنصوبة بها والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤس للابصار كأنها لم تخلق فى محلها من تلك الاجسام أو تترك العظام المستترة مكشوفة ظاهرة فكيف حال الايدى التى يوصل اليها بسهولة اهـ (قوله وعليكه) قال فى التوضيح وثم هذا اسم الفعل مرتجل كشتان وصه ومنقول من ظرف نحو وراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت ومنقول من مصدر نحو بله زيد ورويد ومنقول من جار ومجرور نحو عليك زيدا اهـ واعلم ان المنقول من ظرف أو جار ومجرور لا يستعمل الا بضمير الخطاب قال فى الكافية وهذا النوع سماعى ونقل عن الكسائى انه قياسى مطلقا ونقل عنه أيضا انه قياسى فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اهـ حفيد (قوله عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف أى الزموا شأن أنفسكم * تنبيه * اختلف فى الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كأنها لم تخلق

أى بله الاكف وذلك
فى رواية من نصب الاكف
واما من خفضها فبله مصدر
بمنزلة قولك ترك الاكف
واما من رفعها وهو شاذ
فهى بمعنى كيف اسم استفهام بمنزلة
كيف وما بعدها مبتدأ وهى
خبره وعليكه بمعنى الزمه
وقوله تعالى عليكم أنفسكم
أى الزموا شأن أنفسكم

الموضع في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك يعني الزم ملك فالكاف في موضع خفض ورفع اهـ كلام التصريح وافاد ماقاله ان اسم الفعل هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف المصرح به هنا (قوله عليك به) كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به * احدا اذا نزلت عليك أمور

(قوله فقيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه فمعنى عليك به الزمه (قوله اسم لاصق) أى فهو متعد بالباء (قوله كقول صبية) أى بنت صغيرة من العرب (قوله دونكها) أى خذيها الاحقها والضمير المؤنث في دونكها والحقيها عائد على مؤنث انظر مرجعه ماذا (قوله ورويده) هو منقول من مصدر مستعمل فعله لانهم قالوا أروده ارروادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغر الارواد الذى هو مصدر أرود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وهى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثانى وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا بازيد وقد لا يجوز مقام فعله فيستعملونه نعتا وحالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا أو حال كون السير رويدا ونعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثانى نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح دال رويد ونصب زيدا والدليل على ان رويد اسم فعل بناؤه ودليل بنائه عدم تنوينه لانه لو كان مصدرا لكان معربا ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قاله البصرى مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشى على رود اى على مهل كما قال الفراء كان قاصرا اهـ تصريح (قوله هيهات) حكى الصاغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهيهاه وايهاه فهذه ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء أو همزة فى ثلاثة وهى كون الآخر هاء أو تاء أو نونا وفى كل من الست اما ضموم الآخر أو مفتوحه أو مكسوره فهذه ثمانية عشر وفى كل اما مع التنوين او دونه فهذه ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك وايهاء وايهاه وهيهاء وهيهاه اهـ أشموني وتصريح (قوله وشتان) بفتح النون وفى صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها

(قوله

وقال ايضا عليك به قيل الباء زائدة وقيل اسم لاصق دون الزم ودونكه بمعنى خذه * قوله دونكها يا ام لا الحقها * دونكها بمعنى امهله ورويده وتيد واكثر ما سمى به الماضى وهو قليل وما سمى بالمضارع فاذا هو ما سمى به وذلك لغالب قدم عليه وبعد وشتان وهيهات بمعنى بعد

(قوله بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عصفور كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه اهـ تصريح (قوله هيهات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل والعقيق موضع معروف بالحجاز والخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق ونحاوله من حاولت الشيء اذا اردته (الاعراب) هيهات اسم فعل لا محل له من الاعراب وهيهات الثاني تاكيد له والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق وبه متعلق بمحذوف صلة اي استقر به وهيهات عطف على هيهات الاول وخل فاعل وبالعقيق محله رفع صفة لخل والباء بمعنى في ويجوز ان يكون حالا من الهاء في نواصله وجملة نواصله صفة لخل والشاهد في هيهات (قوله شتان هذا والعناق الخ) اسم الاشارة عائد على ما يجده من المشقة حال الفراق والعناق بكسر العين معانقة الحبيب واما بالفتح فهو انثى الجدي اي انثى المعز والدوم شجر المقل يعني بين هذه المشقة وبين ما كان من الراحة بمعانقة الحبيبة والنوم معها وشرب الماء البارد في ظل الدوم تفاوت كثير (الاعراب) شتان اسم فعل بمعنى افترق وهذا فاعله والعناق عطف عليه والنوم والشرب كذلك والبارد صفته وفي ظل في محل نصب على الحال من الشرب والدوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما يومي الخ) قاله الاعشى والكور رحل الجمل والمعنى انا راكب على ناقة في بقاع بلا تعب عن نفسي بركوبها ولكن تفاوت كثير بين يومي الذي في البادية وبين اليوم الذي كان عند حيان الذي هو اخو جابر فاني في البادية اجد تعب الجوع والعطش واليوم الذي كنت فيه عند حيان اجد تلذذا بانواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على الفاكهي والمعنى افترق يومي على كور الابل ويوم الشخص المذكور اهـ فعلى كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء المثناة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى كلام يس نوم بالنون في الموضعين (الاعراب) شتان اسم فعل وما يحتمل انها زائدة ويحتمل انها موصولة بمعنى الذي وهو مبتدا ويومي خبر مبتدا محذوف اي هو يومي وعلى كورها حال من المبتدا المحذوف ويوم عطف على يوم الاول وحيان مضاف اليه واخي نعته وجابر مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصمعي الخ) لان بين انما تضاف لمتعدد والافتراق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمهور على خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله اهـ فيشي وقال يس على الفاكهي واعلم ان شبهة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شتى لا اسم فعل بمعنى افترق لانه لو كان بمعناه لجاز ان يجيء الفاعل اكثر من

بمعنى افترق قال
فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله
وقال · شتان هذا والعناق والنوم
والشرب البارد في ظل الدوم
والزيادة ما قبل فاعل شتان
كقوله · شتان ما يومي على كورها
ويوم حيان اخي جابر
ولا يجوز عند الاصمعي شتان
ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره

اثنين بعطف او دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدا وشتان خبر ويرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي ان لا يجوز لا ما قاله الاصمعي لا لما قاله بل لان ما ما زائدة فبين فاعل وفاعل شتان لابد ان يتعدد وبين ليست كذلك واما ان تكون موصولة وهي الفاعل فليس هنا ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك فقلت يلزم ان يقال افترق الذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان تقع بين متساويين في النسبة كأن يقال بيني وبين زيد قرابة والغرض من قوله * لشتان ما بين اليزيدين في الندا * ان اليزيدين افترقا في صفتين احدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد ولك ان تقول ليس المعنى ذلك بل ان احدهما في غاية الكرم والآخر في اقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم فتأمل (قوله محتجا الخ) قال القيشي احتج به باعتبار بدله وهو قوله * يزيد بن عمرو والاغر بن حاتم * اه (قوله لشتان الخ) قاله ربيعة بن ثابت الاسدي وكان من خبره انه قصد يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقصد قبله يزيد بن اسيد السلمي فقصر في حقه فمدح المعطي وهجا المقصر (الاعراب) اللام موطئة لقسم وشتان اسم فعل لا محل له من الاعراب وما زائدة وبين فاعله وفي الندا بفتح النون بمعنى الكرم حال من اليزيدين المضاف لبين ويزيد بدل وسليم مضاف اليه وفي نسخة القيشي ابن عمرو والاغر عطف على يزيد وابن صفة وحاتم مضاف اليه والشاهد في وقوع بين بعد شتان فهو يرد على الاصمعي الذي يمنع ذلك (قوله واما قول بعض المحدثين الخ) جواب عما يقال هل قول بعض المولدين صحيح ام لا وحاصل الجواب انه غير صحيح ان نظر لظاهره لانه لم تستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ما سواء جعلت زائدة او موصولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الاصمعي هذا هو المناسب في فهم العبارة وحينئذ فقوله وقد يخرج الخ اى فيكون صحيحا موافقا لاستعمال العرب من الجمع بين ما وبين ويحتمل ان يكون جوابا عما يقال هل كلام بعض المحدثين يرد على الاصمعي لانه قد وقع بين فاعلا لشتان وحاصل الجواب انه لا يصلح للرد عليه لانه لم تستعمله العرب (قوله جارية تقوني) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول وبالوصال متعلق به قطعية حال من فاعل جارية تقوني وشتان اسم فعل بمعنى بعد لا محل له وبين فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعي عطف عليه والشاهد في البيت في اتيان شتان مقترنة ببين وهو لم تستعمل العرب فلا يصلح للرد على الاصمعي وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه رد على الاصمعي لكن انت خبير بانه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة او موصولة فلا

محتجا بقوله * لشتان ما بين اليزيدين في الندا * واما قول بعض المحدثين ... بالوصال قطعية جارية تقوني ... صنيعكم وصنيعي شتان بين ... فلم تستعمله العرب وقد يخرج

وبه لقصور عـلى الموصولة وان مفاد هـذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين اهد شتان الا مقرونة بما وحرره وأنه قد سبق ان منع الاصمعى لوقوع بين بعد شتان من غير نظر لوجود ما وعدمها (قوله موصولة بين) أى ما اسم موصول فاعل و بين صلته وهذا على أحد الوجهين فى ما الواقعة قبل بين فتأمل (قوله على قول الكوفيين) لا يختص بهم قال فى الهمع فى حذف الموصول الاسمى غير ال ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون والبغداديون وابن مالك والجواز ان عطف على مثله والا منع والجواز فى الضرورة والمنع فى الاختيار وعليه البصريون سوى الاخفش قال الرضى يجوز شتان ما بينهما على ان ما كناية عن البون والمسافة أى بعد ما بينهما من المسافة أو البون و يجوز ان تكون ما زائدة و يكون بين فاعل شتان ولم يرفعه استكبارا لاخراجه عن الظرف المستمر له فى اغلب أحواله اهـ حفيد (قوله وأف) ذكر فى الارتشاف ان بعض اللغويين أنهاها الى الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجرد اما ان يكون آخره ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين أو عدمه فهذه اثنتا عشرة والمتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها اما من الزوائد اما ها السكت أو المد فان كانت ها السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كانت مدة فهى اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما بتفخيمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والفاء ساكنة بالسكون والسادسة أفى بالامالة والسابعة أفا مع السكت فهذه مكملة للاربعين اهـ تصريح (قوله و بعضهم اسقط هذا القسم) وهو اسم فعل المضارع وردا لثلاثة الى الماضى (قوله كان معناه وهو الفعل) قضيته انه على القول بان معناه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق فى الكلام على الكاف المتصلة بها لمتونحوه و يحتمل التزام انه لا يضاف اهـ يس على الفاكهى (قوله وخالف الكسائى فى ذلك) أى فى ذلك الحكم وهو منع التقديم للمعمول فاجاز تقديم معموله عليه اجمالا لفرع بأصله وأما ما احتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو

على اضمار ما موصولة بينه وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه وبه سمى به المضارع نحو أوه ومعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وبعضهم اسقط هذا القسم وفسره بغير توجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل انه لا يضاف كان معناه وهو الفعل كذا الاوسن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورويد زيد بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعراب واذا قلت بله زيدا ورويد زيدا كانا اسمى فعلين ومعلوم ان الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين ومنها ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيدا عليك وخالف الكسائى فى ذلك تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم

وقول الراجز * يا أيها المائح دلوي دونكا * اني وجدت الناس يحمدونكا * ومنها ان المضارع لا ينصب

في جواب الطلب منه لا تقول صه فأحدثك بالنصب خلافا للكسائي أيضا انه يجزم في جوابه كقوله

مكانك تحمدي أو تستريحي

* ومنها ان ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتا ما واذا قلت صه فمعناه اسكت السكوت المعين ثم قلت

﴿ السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان ﴾

﴿ وعملهما عمل استقر ﴾

وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما في الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك ان تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا

بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر اه تصريح (قوله وقول الراجز) أي الشخص الراجز وهي جارية من بني مازن اه تصريح (قوله ايها المائح دلوي دونكا) فظاهره ان دلوي معمول لدونك أي خذ دلوي يا أيها المائح هكذا تمسك الكسائي بظاهر هذا البيت وبجاب بان دلوي مبتدأ ودونك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه ويجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونك محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة مستند القول سيبويه في زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا فيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف يدل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها انتهى تصريح * واعرابه أيها منادى حذف منه حرف النداء وها للتنبيه والمائح نعت اي ان حرف توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويحمدونك فعل وفاعل ومفعول اه شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم في جوابه (قوله الظرف) سادق بظرف المكان والزمان وأمثلتهم في المكان فقط وحرر (قوله والمجرور وفيه مسامحة) بل الحكم انما هو للجار والمجرور (قوله المعتمدان) هذا شرط في صحة العمل لا في وجوبه (قوله عمل استقر) أي مثل عمل استقر وهو رفع الفاعل فقط (قوله تقول ما عندك الخ) هذا مثال للنفي (قوله وصار العمل لهما عند المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ومن مرجحات العمل لهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقول الشاعر

فان يك جثماني بأرض سواكم * فان فؤادي عندك الدهر أجمع

حيث رفع أجمع الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال لوجود الناسخ انتهى (قوله لسلامته من مجاز التقديم والتأخير) أي لغير نكتة وأما التقديم والتأخير لنكتة كالاهتمام أو افادة الحصر او التخصيص فلا يتحاشى عنه ومراد الشارح بالمجاز خلاف الاصل لا المصطلح عليه فاضافة مجاز لما بعده للبيان كما قرره بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أي يجوز الوجهان

والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه

الاول

نحو أفي الله شك وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذي في الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل * فان قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور * قلت اذا وقع بعد أل فانها موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ثم قلت * التاسع اسم المصدر والمراد اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفي والبغدادي وأما نحو ان مصابك الكافر حسن فجائز اجماعا لانه مصدر وعكسه نحو فلان عماد * وأقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور أحدها ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالضرب والقتل وذلك لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا ومن اعماله قول الشاعر

أظلوم ان مصابكم رجلا * اهدى السلام تحية ظلم

الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول

والاول أولى اهـ لاشتماله الخ (قوله أفي الله شك) مثال للاستفهام وحكى لنا بعض المشايخ ان عالما كان له أب جاهل فقال له انه اذا سألك أحد عن مسئلة فقل فيها قولان فكان كلما سئل عن مسئلة يقول فيها قولان فسأله شخص يريد كفره فقال له أفي الله شك فقال قولان فأجاب عنه ابنه بان المعنى في اعرابه قولان وقوله أفي الله شك أي في وجوده شك وهو استفهام انكاري (قوله زيد عندك أبوه) مثال للمخبر عنه وقوله جاء الذي الخ مثال للموصول وقوله مررت برجل مثال للموصوف (قوله فان قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أي مع تصريحهم بان الصفة قال اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو النفي أو الاستفهام أو الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فافاد ان اسم الفاعل يعتمد على الاسم الموصول والظرف والمجرور كذلك فورد السؤال المذكور وقوله الوصف أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيه خفاء لكونه لم يسبق للشارح ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جملتها الموصول لان الاعتماد انما ذكره في المجرد صح ورود السؤال والجواب * (قوله التاسع اسم المصدر والمراد به الخ) انما فسره بذلك لان اسم المصدر يعرف بانه الحدث الخالي عن حروف فعله لفظا أو تقديرا وهذا تعريف لاسم المصدر مطلقا وما ذكره المصنف تعريف للذي يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به النكرة لا المصطلح عليه عند الاصوليين هكذا قيل والظاهر أن يقول الاسم المنقول الخ (قوله عن موضوعه) أي عن المعنى الذي وضع ازائه (قوله وانما يعمله الخ) أي بالشروط السابقة في المصدر قال الشاطبي وقضية كلام النحاة أن تجري فيه الاقسام الثلاثة وهي اعماله منونا ومقرونا بأل لكن ما رأيتهم اعملوه الا مضافا (قوله والبغدادي) أي غير الكوفي (قوله وعكسه) أي لا يعمل اجماعا لمخالفته للمصدر في عدم قبوله أل والاضافة وعدمه ونوعه موقع الفعل وعدم قصد الشياع انتهى شيخ الاسلام (قوله بميم زائدة) احترازا من الاصلية كميم مكرم فلا يسمى ما افتتح به مصدرا ميميا (قوله لغير المفاعلة) حال من ما واحترز به عما بدئ بميم زائدة للمفاعلة كمخاصمة ومقاتلة ومضاربة ومشاغلة فلا يسمى مصدرا ميميا (قوله تجوزا) أي توسعا (قوله قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد المخزومي من قصيدة من الكامل ونسبه في المغني للعرجي نسبة للعرج بسكون الراء محل في طريق مكة وهو عبد الله ابن عمر بن عثمان بن عفان كما قرره بعض الاشياخ على المغني وقوله اهدى في نسخة رد قال العيني ونسبته للعرجي ليست بصحيحة (قوله وظلوم اسم امرأة) وهي أم عمران المذكورة في أول القصيدة (قوله ورجلا مفعولا بالمصدر) قال

في المغني حكي عن اليزيدي انه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة انتهى قال الدماميني بل له معنى
صحيح بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان و برفع رجل على انه
خبرها وأهدى السلام تحية صفة لرجل وقوله ظلم خبر لمحذوف أي هذا ظلم والمعنى
ان الذي اصبتموه وعبتموه هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتوددا اليكم فاذن أن
لا يكون مصابا الا من حيا تحية لا يصاب وهذا الذي فعلتم وهو ظلم ويمكن جعل
ظلم صفة أخرى لرجل مبالغة كالدرهم ضرب الامير ثم دعوى اليزيدي ان هذا هو
الصواب ليست بصحيحة اذ لا مانع من أن يكون المصاب مصدرا ورجلا منصوب به
وظلم خبر ان انتهى (قوله واهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائد على
الرجل والسلام مفعوله (قوله وتحية مصدر) اعربه في المغني حالا (قوله من باب
قعدت جلوسا) فمن اشترط موافقة لفظه لفظ عامله قدر له عاملا أي وحيا تحية
ومن لم يشترط ذلك فاعله منصوبا باهدى (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال في
المغني وله حكاية مشهورة بين أهل الادب وهو ان أبي عثمان المازني ان بعض أهل
الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من
شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجاب بأن الكتاب مشتمل على ثلثمائة كذا وكذا
آية من كتاب الله فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة
الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل و رفعه وأصرت الجارية
على النصب وزعمت انها قرأته على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من
البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجل
مفعوله وظلم خبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له
هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما
فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فعوضنا الله ألفا انتهى بحروفه وقوله اليزيدي
ليس المراد به الامام أبو محمد الذي كان يؤدب المأمون للرشيد فانه مات قبل الواثق
بكثير وانما المراد باليزيدي أحد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن
السكيت انتهى حفيد وقول المغني كذا كذا آية أي من المعلوم ان كذا كذا
كناية عن عدد مركب من احد عشر الى تسعة عشر وقوله باشخاصه أي باحضار
أبي عثمان الذي هو المازني وقوله مكرما من اكرم أو من كرم وكان الواثق مشغوفا
بحب النساء ووصف له ان اكل الاسد فيه تقوية لكن مات من ذلك لان لحم الاسد
يضرا انتهى تقرير شيخنا الدردير على المغني (قوله للفجرة) بسكون الجيم انتهى خالد
أي الفجور (قوله والحمدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خالد بمعنى

بالمصدر واهدى السلام
جملة في موضع نصب على انها
صفة لرجل وتحية مصدر
لاهدى السلام من باب قعدت
جلوسا وظلم خبر ان ولهذا
البيت حكاية شهيرة بين
أهل الادب والثاني ما لا يعمل
اتفاقا وهو ما كان من أسماء
الاحداث علما كسبحان
علما للتسبيح وفجار وحماد
علمين للفجرة والمحمدة
والثالث ما اختلف في اعماله
وهو ما كان اسما لغير الحدث
فاستعمل له كالكلام فانه
في الاصل اسم لما يتلفظ به
من الكلمات ثم نقل الى معنى
التكليم والثواب فانه في الاصل
اسم لما يثاب به

الحمد (قوله العمال) جمع عامل كفجار جمع فاجر (قوله أكفرا بعد رد الخ) قاله القطامى بفتح القاف واسمه عمير ولقب القطامى لقوله

يصكون جانبا لجانبيها * صك القطامى القطا القواربا

والبيت من قصيدة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى وكانوا أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة من غنائم القوم الذين أسروه وأشار اليه بقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهى الابل التى ترتع والهمزة للاستفهام وكفرا منصوب بمحذوف وبعد متعلق بكفرا لكونه مصدرا ورد مضاف والموت مضاف اليه وعنى متعلق برد وبعد عطف على بعد الاول وعطائك مضاف اليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والكاف فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف المفعول الاول أى اعطائك اياى المائة على حد ﴿حتى يعطوا الجزية﴾ أى يعطوكم الجزية والرتاعا نعت للمائة (قوله لان ثواب الله الخ) لم أقف على قائله والفردوس اسم الجنة قال ابن حجر فى شرح البخارى الفردوس هو البستان الذى يجمع كل شئ وقيل هو الذى فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو بالقبطية وقيل بالسريانية وبه جزم الزجاج (الاعراب) لان ثواب الله ان واسمها وجنان خبرها وكل موحد مفعول ثواب وهو محل الشاهد وقال فى الشواهد ثاب فعل ماض من الاثابة وهى العطاء وفاعله مستتر فيه عائد على ما قبله وثواب مفعوله وهو اسم مصدر بمعنى الاثابة واسم الجلالة مضاف اليه وكل مفعول وموحد مضاف اليه وجنات مفعول ثواب ومن الفردوس متعلق بمحذوف صفة جنات وفيها مبتدأ أو خبر والجملة صفة جنات أيضا والشاهد فى ثواب بمعنى الاثابة (قوله قالوا كلامك هندا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بفتح الياء على المشهور وقال تعالى ﴿ويشف صدور قوم مؤمنين﴾ (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على تقديرهم العامل فى كلامك هندا فكلمك أو كلمت أو تكلم ان المصدر لا يعمل محذوفا وانه ليس المراد انه كلمها فيما مضى أو يكلمها فى المستقبل ويجاب بان هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب * (قوله العاشر اسم التفضيل) * قال المصنف فى حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بافعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو ابخل واجهل أى فان الجهل والبخل يدلان على الذم لا على الفضل ويمكن ان يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما دالا على الزيادة مرادا بها ما ذكر اهـ يس أى ان قولهم اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير الفضل قال الفيشى اسم التفضيل من اضافة الدال للمدلول أى الاسم الدال على التفضيل أى المفاضلة لان التفضيل وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على

العمال ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى اعماله تمسكا بما ورد

من نحو قوله أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله لان ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد

وقوله قالوا كلامك هندا وهى مصغية يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فاضمروا له فيما ذكر فعلا

(العاشر اسم التفضيل) وهو الاسم المصوغ لا يعمل فى تمييز ... افضل واعلم ويعمل فى ظرف وحال

وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به أوله أو معه ولا في مرفوع ملفوظ به في الأصح إلا في مسئلة الكحل ﴿ وأقول إنما أخرت هذا عن الظرف والمجرور وإن كان مأخوذا من لفظ الفعل لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا كإعماله الآن وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدي ومثال إعماله في التمييز أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهم أحسن أثاثا ورئيا ومثال إعماله في الحال زيد أحسن الناس مبتسما وهذا بسرا أطيب منه رطبا ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر

فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة * إلى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال إعماله في الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل في مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وإنما تعديه إليه باللام فتقول أشرب الناس للعسل ولا في فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل أحسن منه أبوه إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وإذا اتفقت العرب على جواز ذلك في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم

وهو

وصف المفعول بهي المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بحسب الأصل فيدخل خير وشر اه (قوله وفاعل مستتر) كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفهوم قوله ملفوظ به اه فيشي (قوله مطلقا) أي سواء سبق بنفي أم لا وقال بعض أي في جميع الصور وسواء عمل في تمييز أو ظرف أو حال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول مطلق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو تأديبا وقوله أو معه فلا تقول أنا أسير والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله ملفوظ به) مراده بالملفوظ به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل (قوله في الأعرف) كذا في بعض النسخ ولا حاجة له قاله الفيشي وقد يقال أراد به اللغة المشهورة (قوله يبنى من القاصر والمتعدي) راجع لأفضل وأعلم على طريق اللف والنشر المرتب (قوله هم أحسن أثاثا) أي متاعا وأموالا ولباسا ورئيا أي منظرا (قوله وهذا بسرا أطيب منه رطبا) فبسرا حال من ضمير أطيب ورطبا حال من ضمير منه (قوله فإنا وجدنا الخ) قاله أوس بن حجر والعرض بكسر العين جانب الرجل الذي يمدح ويذم والريط الملاءة وهي القطعة ومسهم مخطط فيه وقال بعض ريط جمع ريطة وهي الملاءة من غير لفقين فيها خطوط كالسهام والشاعر أي يقال واسمي وأسهله إنا وجدنا العرض فعل وفاعل ومفعول وأحوج اسم تفضيل وساعة منصوب على الظرفية والناصب له أفعل التفضيل إلى الصون متعلق بأحوج من ريط متعلق بحرمته للصون يمان صفة لريط ومسهم صفة ثانية والشاهد في البيت في قوله أحوج فإنه عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوه) بخفض أحسن والفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الأب على أنه فاعل أحسن على معنى فاق في الحسن أبوه وأكثر العرب يوجبون رفع أحسن على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أحسن ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ والجملة من المبتدأ أو الخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ومثل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن منه أنت على معنى فاقه في الحسن أنت ويجري فيه ما تقدم أفاده التصريح (قوله مسبوق بنفي) قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك * وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن اه أشموني وقال في التصريح ولم يرد بهما السماع فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب اه (قوله والفاعل) أي الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارين أي باعتبار وقوعه في محلين أي باعتبار وقوعه في أحد المحلين وذلك أن المفضل والمفضل عليه هو الكحل

وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أى فالكحل فى عين زيد افضل من نفسه فى عين غيره انتهى تقرير شيخنا دردير على الاشمونى (قوله ما من أيام أحب الى الله تعالى فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة) فاحب أفعل تفضيل وهو خبر عن أيام ان كانت ما تميمية وخبرها ان كانت حجازية ومرفوع أحب وهو الصوم اجنبى من الموصوف وهو الايام أى لم يتصل بضميره والصوم مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه فى عشر ذى الحجة فاضل وباعتبار كونه فى غيرها مفضول ففضل الصوم على نفسه باعتبار محلين عشر ذى الحجة وغيرها واعمال رفعها ظاهر ولم يجعل مبتدأ لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بالاجنبى وهو الصوم (قوله فيها) حال من الصوم والضمير عائد على الايام (قوله منه ظرف لغو متعلق باحب والضمير للصوم وقوله فى عشر حال من الضمير فى منه اه فيشى (قوله ما رأيت رجلا الخ) فاحسن أفعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال هذا هو المراد عرفا وان كانت العبارة تصدق بالمساواة (قوله ما رأيت امرأ أحب اليه الخ) البذل العطاء وابن سنان هو هرم بن سنان الجواد المعروف وما نافية ورأيت فعل وفاعل وامرأ مفعول وأحب صفة امرأ واليه متعلق به والبذل نائب فاعل ومنه متعلق باحب ويا ابن سنان منادى مضاف والمعنى ان العطاء النسبة اليك أشد محبوبية من نفسه بالنسبة الى غيرك فمحبوبية البذل فاضلة باعتبار تعلقها بك ومفضولة باعتبار تعلقها بغيرك (قوله ولم يقع هذا التركيب) أى مسئلة الكحل (قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس (قوله واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب عن الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول) اعترض عليه بما سيأتى له من أن أفعل التفضيل وصيغتى التعجب لا تصاغ من فعل مبنى للمفعول فلعل هذا محله الشاذ كما يأتى والحكمة فى أخذه من المبنى للمفعول ان الصوم ليس فاعل أحب وكذا البذل وقال بعض محل اشتراط أخذه من المبنى للفاعل مالم يؤمن اللبس فى أخذه من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أى بالمخالفة أى انه فى المثال فاعل فهو مخالف لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أى للفاعل (قوله من فعل المفعول) أى أحب المبنى للمفعول (قوله طبق الخ) قال أبو سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والاظارف والشرفى والظرفى كما قيل ذلك فى

ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وقول العرب ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وهذا الكحل الامثلة مثله وقوله ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منك يا ابن سنان ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن فى المثال بالعكس لان بناءه على العكس ثم قلت وإذا كان أل لما فى أي مجردا او مضافا لنكرة أو ذكرت معرفة فاوجدوا ان

وأقول استطردت فى احكام
اسم التفضيل قد ذكرت انه
على ثلاثة اقسام أحدها ما
يجب فيه ان يكون طبق من
هو له وهو ما كان بالالف
واللام تقول زيد الافضل
وهند الفضلى والزيدان
الافضلان والهندان
الفضليان والزيدون
الافضلون والهندات
الفضليات أو الفضل الثانى
ما يجب فيه ان لا يطابق بل
يكون مفردا مذكرا على
كل حال وهو نوعان أحدهما
المجرد من أل والاضافة تقول
زيد أو هند أفضل من عمرو
والزيدان أو الهندان
أفضل من عمرو والزيدون
أو الهندات أفضل من عمرو
والثانى المضاف الى نكرة
تقول زيد أفضل رجل
والزيدان أفضل رجلين
والزيدون أفضل رجال وهند
أفضل امرأة والهندان
أفضل امرأتين والهندات
أفضل نسوة وتجب المطابقة
فى تلك النكرة كما مثلنا وأما
قوله تعالى ولا تكونوا أول
كافر به فالتقدير أول فريق
كافر ولولا ذلك لقيل أول
كافرين أو التقدير ولا يكن
كل منكم أول كافر مثل

الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاماجد والاكارم ولم يسمع الكرمى والمجدى اهـ تصريح (قوله استطردت فى ذكر الخ) فهذه مبنى شرعت فيه ابتداء والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة وهنا كذلك لان المحل للعمل وهذه الاحكام مناسبة لافعل التفضيل (قوله والزيدون الافضلون) أو الافاضل (قوله أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر (قوله بل يكون مفردا مذكرا على كل حال) أى سواء كان موصوفه مثنى أو مجموعا أو مؤنثا أو مذكرا وقول أبى نواس يصف الخمرة

كأن صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لحن حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى والفواقع بفتح الفاء والواو بعد الالف قاف مكسورة فوقع آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبى نواس بنون مضمومة بعدها واو الا همزة انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه اهـ تصريح (قوله أفضل من عمرو) قال فى التوضيح وشرحه ويؤتى بمن جارة للمفضول وهى عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضها ابن مالك بأنه لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فكأن معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بأنها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف مع مجرورها للعلم بها نحو والآخرة خير وأبقى أى من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف فى قوله تعالى انا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك وأكثر حذفها اذا كان أفعل خبرا كما فى الآية ويقل اذا كان حالا نحو قوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادى فى هواك مضللا

أى دنوت أجمل من البدر وقوله خلناك مثله اهـ (قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة) أى تجب مطابقة النكرة لموصوف أفعل التفضيل فى التثنية والجمع والافراد والتذكير والتأنيث (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به الخ) جواب عما يرد على قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة فان النكرة فى الآية وهى كافر مفردة فلم تطابق ضمير الجمع وهو الواو فى تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه فى معنى الفعل أى أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود الزكى

فى

فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وانتما أفضل رجل وانتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد أجازوا قياسا ان تثنى وان تجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى الاضافة للنكرة اه تصريح واجاز ابن السراج فى النكرة المشتقة الافراد مع جمع ما قبل المضاف فلا ترد الآية وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه مقدر بمن وافعل والتقدير أول من كفر به ومن المعنى بمن جمع تجوز فى ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة أيضا ثم رددناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير ردده باعتبار لفظه وجمع سافلين باعتبار معناه اه يس على الفاكهى (قوله فاجلدوهم الخ) أى اجلدوا كل واحد من الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فنحو ومثل ما قبله فى ان المقصود كل واحد على انفراده وليس المراد ان الذين يرمون يقاسمهم مجموع ثمانين (قوله ماتعين فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة) أى اذا قصدت المفاضلة على ما أضيف اليه فان لم تقصد مفاضلة أصلا أو قصد مفاضلة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان فيحتمل ان يؤول بالاتفضيل فيه أى عادلاهم لانهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ويحتمل ان يريد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج الثانى الجماعة الجم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لانه شج بضربة أثرت من دابة شررته اه تصريح (قوله وترك المطابقة أولى) فى التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب فى الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل فيه افعل كالمجرد ويلزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (قوله ولتجدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلان الانس والجن سميا بذلك لثقلهما بالتكليف أو بالذنوب أو لرزانة آرائهم بالعقل والتكليف والجيد العنق والسالفة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل السالفة صفحة العنق فتسمية خصلة الشعر سالفة لاتصالها بصفحة العنق وقذال من مؤخر الرأس ومية مبتدأ وأحسن خبر والثقلين مضاف اليه وجيدا منصوب على نزع الخافض أو تمييز وسالفة عطف على جيدا وأحسنهم عطف على احسن وقذالا تمييز (قوله ولم يقل حسنى) بضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان أراذل جمع ارذل وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة

فاجلدوهم ثمانين جلدة الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل النساء والهندان أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان افضلا القوم والزيدون أفضلوا القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة ولم يقل احرصى الناس وقال الشاعر ومية أحسن الثقلين جيدا وسالفة وأحسنهم قذالا ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسانهم وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة وورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أراذلنا

وهو الضمير وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة اسم الموصوف وهو هم ولو ترك المطابقة لقال أرذلنا والجواب انه لم يقصد المفاضلة فتجب المطابقة كما قدمناه (قوله وكذلك جعلنا الخ) فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية مفعول ثان ومجرميها مضاف لأكابر وهو من اضافة الصفة للموصوف أي مجرميها الأكابر وقد طابق ولو لم يطابق لقال أكبر مجرميها وابن السراج يجيب عن الآية بأن أكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول فتلزم المطابقة لأن أفعل مجرد من ال والاضافة أو أنه مضاف ولم تقصد المفاضلة تأمل (قوله ولا فعلا التعجب وهما ما أفعله وأفعل به وفعل) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها وأفعال التعجب وهي ما أفعله وأفعل به وفعل والأولى أولى لأن النسخة الثانية تقتضي ان فعل تختص بالتعجب مع انه يستعمل أيضا للذم والمدح بخلاف الأولى فانها لا تقتضي ذلك لأن قوله وفعل عطف على الضمير المستتر في يبنى أي ولا يبنى فعل أعم من ان يكون فعل تعجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية بأن المراد بعده من أفعال التعجب انه منها اذا استعمل دالا على التعجب * واعلم أن التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها أو خرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وبخفي سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (قوله ما أفعله الخ) وله عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ومنها ما في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وهذه الصيغ لا تدل على التعجب بالوضع ولذا لم يبوب لها والمبوب له في النحو صيغتان ما أفعله وأفعل به واعلم أن ما في الصيغة الأولى اسم بالاجماع بدليل عود الضمير عليها في قولك ما أحسن زيدا وهي أي ما مبتدأ قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع وقال الأخفش ما معرفة ناقصة أي موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع لها من الاعراب أو نكرة ناقصة أي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها صفة لها فمحله رفع وعلى قولي الأخفش وهما التعريف والتنكير الناقصين فالخبر أي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا أي الذي أو شيء أحسن زيدا شيء عظيم ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما ان يقدم

الإبهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الأخفش قول
ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن
ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية
أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ما أصحاب اليمين
والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه
ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها
عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا شك أن
الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فتعين كون الباقي
وهو ما مقتضيا للإبهام وأما أفعل بفتح العين فقال البصريون والكسائي وهشام
فعل ماض للزومه مع المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله ففتحة آخره
بناء كالفتحة في ضرب والاسم المنصوب بعده مفعول به وقال الكوفيون غير الكسائي
وهشام أفعل اسم لقولهم ما أحيسنه وما أميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما
والتصغير من خواص الأسماء ففتحة آخره إعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك
لأن مخالفة الخبر للمبتدأ مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما إذا كان الخبر عين المبتدأ
في المعنى كالله ربنا أو شبيهه نحو وأزواجه أمهاتهم فإنه يرتفع ارتفاعه والناصب
عندهم معنوي وهو معنى المخالفة ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الظرف وأحسن إنما هو
في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك انتصب زيد عندهم مشبها بالمفعول به لأن المنصوب
وصف قاصر فأشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بأن التصغير في
أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموما لجموده اهـ تصريح (قوله وأفعل به)
بكسر العين نحو أحسن بزيد فعل بالإجماع ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون
أي جمهورهم لفظه الأمر ومعناه الخبر ومدلوله مدلول أحسن فيما أحسن زيدا
واحد وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا
فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن كأغد البعير أي صار ذا غدة
ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمرية فصار أحسن زيد بالرفع فقبح إسناد
لفظ صيغة الأ[illegible] إلى الاسم الظاهر لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت
الباء في الفاعل [illegible] صير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك [illegible]
التزمت زيادة [illegible] صون اللفظ عن الاستقباح بخلاف زيادة الباء في فاعل كفى
في نحو وكفى بالله [illegible] شهيدا وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف
أفعل بكسر [illegible] ين في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع

وافعل به

الضمير المستتر فى افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن كأنه قيل احسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتأخرين الضمير المستتر فى افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال فى التأنيث أحسنى وفى التثنية احسنا وفى الجمع احسنوا واحسنّ وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لان افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضى وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثانى استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء فى الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه بأربعة أوجه أحدها انه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف فى كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لبرز له ضمير المخاطب فى نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب للامر ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله * وأحبب الينا أن تكون المقدما * أى بأن تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح فى الحواشى اه تصريح (قوله وفعل) قال فى التصريح وزاد بعضهم فى التعجب صيغة ثالثة وهى فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهى افعل بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثى الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه أن افعل وما افعله وافعل به بمعنى واحد اه تصريح (قوله الامن فعل ثلاثى الخ) ذكر سبعة شروط بعد قوله لفظا أو تقيد بالشرطين كما سيتضح وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف فيه على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثانى أن يستغنى عن ماضيهما كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضى يترك فلا يبنيان من نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وأنعم به وأبئس به وشذ ما أعساه وأعس به الشرط الثانى أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم

وفعل الامن فعل ثلاثى تجرد لفظا وتصرف تام

ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عدّ نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه قالت العرب وأنوم من فهد اه تصريح (قوله متفاوت المعنى) أي قابل للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت لشخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفي) فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي قاله ابن مالك واعترض بأنه قد جاء في الاثبات في قوله

ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي انتفع به وأما عاج يعيج بمعنى مال بميل فاث العرب استعملته مثبتا ومنفيا أو كان غير ملازم للنفي كما قام زيد وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لئلا يلتبس النفي بالمثبت اه تصريح وقال الشيخ غير منفي أي لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك في نحو يزهو ونحوه مما كان منفيا لزوما (قوله ولا مبني للفعول) أي لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك في نحو يزهو وغيره مما كان مبنيا للفعول نحو بلا أو تأصيلا فلا يبنيان من ضرب بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما أخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيء ويؤول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصريح (قوله جلف) بكسر الجيم وسكون اللام وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فأثبت له فعلا فيبنى من فعله اه تصريح (قوله وحمار) بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصريح (قوله وقولهم) أي قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب لكان يحفظ ولا يقاس عليه وليس خطأ انظر ما يأتي في قوله هو ألص من فلان فانه جعل محفوظا لا خطأ (قوله ما أجلفه) أي ما أجفاه وقد تقدم عن القاموس ما يفيد

متفاوت المعنى غير منفي ولا مبني للفعول * وأفعل ولا يبنى أفعل التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعل في التعجب من نحو جلف وكلب وحمار لانه غير أفعال وقولهم ما أجلفه *

صحة ذلك (قوله وأحمره) أى أبلده (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بفتح أوله كسحاب أى خفيفة اليدين بالغزل ويكسر ويقصر فى الضياء على الفتح فقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو دحرج الخ) لان البناء من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه فاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (قوله ولا من نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ضمور البطن والخاصرة والاغيد الوسنان المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة المنع ان أصلها أكثر من ثلاثة احرف كما يشير له المصنف فى الشرح قال فى التصريح واختلف فى المنع فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثى المحض وأكثر افعال الالوان والخلق انما تجىء على افعل نحو اخضر فلم يبن فى الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء فى عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف فى هذا النوع على افعل لم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ صيغتى التعجب لجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة (قوله ولا من نحو كان ونال الخ) لانهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا لاخيك دون ما أكون زيد القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اه تصريح (قوله هو ألص من فلان الخ) قال فى التوضيح وشرحه وشذ بناء اسم التفضيل من اسم عين نحو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما أى أشدهما أكلا من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى احق به بنوه من قولهم هو قمن أى حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أى سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص مشهور معروف من بنى ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ اه تصريح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أخصر هذا الكلام الخ)

وأحمره وأكذبه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعى ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وحمر وعمى وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير اذ أصل حول احول وعور اعور وغيد اغيد والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلولا أن ما قبل عيناتها ساكن فى التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبنى للمفعول ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء لانه منفى وما سمع من ذلك الشئ مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم هو ألص من فلان وأقمن منه فبنوه من غير فعل بل من قولهم هو لص وقمن بكذا وقولهم ما أتقاه من اتقى وما أخصر هذا الكلام من اختصر وهما ذوا زيادة والثانى مبنى للمفعول

اى ففيه شذوذان أخذه من غير الثلاثى ومن المبنى للمجهول كما أشار له المصنف وشذ من المبنى للمفعول هو أزهى من كذا من زهى بمعنى تكبر وحكى ابن دريد زها يزهو أى تكبر وعليه فلا شذوذ ونحو هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبنا للمفعول والنحيين تثنية نحى بكسر النون زق السمن وذات النحيين امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال أمسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر فقال امسكيه فلما أشغل يديها ساورها حتى قضى حاجته وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله عنه (قوله وفى التنزيل الخ) بيان لكون أقوم وأقسط من جملة المحفوظ لا انه قياس وهو قول المازنى ومن وافقه ثم أشار لمذهب سيبويه بقوله وسيبويه الخ (قوله وسيبويه يشير الخ) الحاصل ان افعل يجوز بناء التعجب والتفضيل منه سواء كانت الهمزة للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره فى التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان شذ منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان وهذا المكان أقفر من غيره ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبى ولم يقل به أحد من النحاة ويكفى فى رده مخالفة الاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع اه تصريح (قوله وفهم من قولى) أى فى الشرح حيث قال وما سمع مخالفا لما ذكر لم يقس عليه والاولى حذف قوله وفهم من قولى الخ لانه علم مما سبق ومن قوله لم يقس عليه فى ذلك الخ تأمل.

﴿باب التنازع﴾

(قوله واذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفى قوله تنازع استعارة تبعية لان التنازع انما يكون من العقلاء أو انه صار حقيقة اصطلاحية خالية عن معنى وقوله واذا تنازع أى توجه عاملان الى معمول وتم آلة العمل فيه والا فاذا أهمل أحدهما فلا تنازع (قوله من الفعل) ظاهره متصرفا كان أو جامدا وليس كذلك لانه لا تنازع فى فعل التعجب ولا فى نعم وبئس على الصحيح ولا فى حبذا باتفاق اه فيشى قال فى التوضيح وشرحه ولا يقع تنازع بين عاملين جامدين فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز فى النهاية فاذا قلت [illegible] وزيارتك عمرا وجب نصب عمرو بالثانى لا بالاول [illegible] مصدر ومعمو [illegible] يقع التنازع

وفى التنزيل ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقسط اذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يشير بقوله ذلك اذا كان الذى بنيت منه افعل وفهم من قولى ولا يقاس عليه انه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته ثم قلت ﴿باب﴾ واذا تنازع من الفعل

أيضا بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول نحو ما أحسن وأجمل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل وهو لا يحذف عند الا البصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما اه تصريح (قوله أو شبهه) يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اه فيشي (قوله عاملان) أي لفظان متصفان بالعمل أي بالصلاحية للعمل لا عاملان بالفعل لانه لا يؤثر عاملان في معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه فيشي قال وفي التصريح ولا يقع التنازع في نحو قول جرير

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

خلافا للفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتأكيد لهيهات الاول فلا فاعل له أصلا ولذا قال الشاعر * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك أو على اعمال الاول وأتوك أتاك على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيت فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها أولها (قوله فأكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (قوله من معمول) بيان لما وقضيته الاطلاق كان المعمول مفعولا به أو غيره قال أبو حيان ولم يعملوا التنازع في حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب ان المراد بقوله من معمول أي صالح لان يكون معمولا لكل منهما على الوجه الآتي من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأتى فيها الاضمار وكلام أبي حيان يشكل على اعراب المصنف تسبحون الخ ولعله يسلم في الحال والتمييز دون المصدر اه فيشي وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان أعملت الثاني ويشترط في المعمول أن لا يقع بعد الا على الصحيح فلا تنازع في قوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

أو شبهه عاملان فأكثر
أخر من معمول

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الباقي من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي وحمله في التسهيل على الحذف على تأويل ما قام احد وقعد الا انا لخرف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا ما لم يكن الخ انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور اه تصريح (قوله فالبصري الخ) تفريع على محذوف كأنه قال واختلف في الاولى بالاعمال فالبصري الخ (قوله يختار الخ) عبارة مشعرة لان الخلاف في المختار لا في الجواز اه فيشي (قوله فيضمر) رد به على الفراء القائل بحذفه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر اه فيشي قال في التصريح والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المغني أعمل اهما الا اهمالا كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لعاملين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو ان يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه وان اختلف العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو اه فعلى ما قاله الفراء فهو فاعل ضربني واتما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني اه تصريح (قوله في غيره) رد به على الفارسي القائل بانه يضمر مؤخرا اه فيشي (قوله ويحذف منصوبه) فيه قصور أي ويحذف غيره منصوبا كان أو مجرورا (قوله ان استغنى عنه) بان لا يوقع حذفه في لبس وان لا يكون عمدة في الاصل لكن ان كان من باب كان فواضح وان كان من باب ظن فيشترط ان يكون الحذف اختصارا اه فيشي قال في التصريح وشرحه فان اوقع حذف المنصوب في لبس فالاظهار او لم يوقع في لبس وكان العامل من باب كان أو باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا له لانه استوفى المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والثانية كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا اولا ومفعولا ثانيا وظننت

فالبصري يختار اعمال
الاول ويضمر في غيره مرفوعه
ويحذف منصوبه ان استغنى
عنه والا أخره

يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا أوقيل في باب ظن يضمر مقدما لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولا داعي للاضمار قبل الذكر ولا للفصل بين العامل والمعمول والحذف اختصارا في باب ظن وقد تقدم الدليل على جوازه اه تصريح (قوله والكوفي الاسبق) أي والكوفي يختار اعمال الاسبق ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفي جوازه خلاف وذلك ان الكوفي عطف على البصري والعامل الابتداء والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو اعمال (قوله وباب الاعمال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى تصريح (قوله بحكمها في التنازع) من ظرفية الجمل في المفصل (قوله من جنس الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف) لانها لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى وكذا اجازه في قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف اه تصريح (قوله وجوز ذلك) أي التنازع بعضهم فيهما أي في المعمول المتقدم والمتوسط والحاصل انه قد أجاز بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يطلق حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وماقاله بعض المغاربة قاله الرضي وعبارته قد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبالقت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني بانه يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة في الاصل واقعة بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وان الفارسي

قوله

والكوفي الاسبق فقط وأذيل في غيره ما يحتاجه. لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها في التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال . والحاصل انه يتأتى تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد وأكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الاسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره والثاني أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا فلا تنازع في نحو زيدا ضربت وأكرمت انتهى ولا في نحو ضربت زيدا وأكرمت لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما مثال تنازع العاملين معمولا

قد أجاز التنازع في المتوسط فأجازه في قوله * متى تصب افقا من بارق تشم *
ومفعول تصب ضمير محذوف عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى
التنازع في المتوسط والمتقدم اهـ تصريح. (قوله آتوني أفرغ الخ) فآتوني يطلب
قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعول وليس له مفعول سواه
وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل
آتونيه ولو أعمل الاول لقيل افرغه وبهذه الآية تشهد البصري في اختيار اعمال
الثاني ومعنى الآية آتوني قطرا أي نحاسا مذابا أفرغ عليه قطرا اهـ بيضاوي
(قوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا الخ) الافعال الثلاثة المضارعية تنازعت
لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ومبتغيا حال من فاعل ادعو وعفوا وعافية مفعول
لمبتغيا وفي الروح صفة لعافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الجلالة دون
مبتغيا ترجيح بلا مرجح فحينئذ فالبيت من قبيل تنازع اكثر من عامل في اكثر من
معمول وقد تقدم ان الحال لا يتأتى فيها التنازع فجعل التنازع في لفظ الجلالة فقط
هو الصواب (قوله فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق) أي لنيابته عن المصدر واعمل
الاولين في ضميريهما وحذفوهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه
وتحمدون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث مجمع
عليه قال ابن خروف استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء
ما عداه واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة في قول أبي الاسود

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادي فدل على ان استقراءه ناقص ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني
اهـ تصريح (قوله وقول الشاعر * وعزة الخ) قاله كثير عزة وهو من بحر الطويل
ومعنى اسم مفعول من العناية وهو الاسر وممطول من المطل وهو التسويف
والشاهد ان عزة مبتدأ ومعنى وممطول خبران لها وغريمها تنازعه معنى وممطول
فهو تنازع في اسمين (قوله في أحد القولين) والقول الآخر يقول لا تنازع
أصلا وحينئذ فعزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى
خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز
وصفه على الاصح وعلة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف أو حال من ضميره
المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر
عزة والرابط الضمير المضاف الى غريم واعلم ان الشاطبي منع التنازع في السببي
مطلقا أعني منصوبا أو مرفوعا وعلله أي الشاطبي بأنك لو اعملت الاول أو الثاني
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن

قوله تعالى آتوني أفرغ
عليه قطرا فآتوني وأفرغ
عاملان طالبان قطرا ومثال
تنازع العاملين أكثر من
معمول ضربت وأهنت زيدا
يوم الخميس ومثال تنازع
أكثر من عاملين معمولا
واحدا قول الشاعر
أرجو وأخشى وأدعو الله
مبتغيا
عفوا وعافية في الروح والجسد
ومثال تنازع أكثر من
عاملين أكثر من معمول
واحد قوله صلى الله عليه
وسلم تسبحون وتحمدون
وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا
مفعول مطلق وهما مطلوبان
لكل من العوامل الثلاثة
ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا
ومثال تنازع الاسمين قول
الشاعر
قضى كل ذي دين فوفى غريمه *
وعزة ممطول معنى غريمها
في أحد القولين ومثال
تنازع الفعل والاسم

خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا وبعضهم منع التنازع في السببي المرفوع فقط ومشى عليه في التوضيح لانه لو حصل تنازع في السببي المرفوع لاسند أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قال المرادي وفيه نظر لان هذا يتأتى لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ انتهى تصريح وقال الاشموني اكثر النحاة على جواز التنازع في البيت اذا علمت ذلك فتكون الاقوال ثلاثة الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كان السببي منصوبا والمنع ان كان مرفوعا فلا يتم قول شارحنا في أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا على ان البيت لا تنازع فيه فرجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون القول الثاني الجواز مطلقا أو ان الشاطبي القائل بالمنع مطلقا متأخر عن المصنف وحينئذ فالموجود للنحاة قديما المنع في المرفوع والجواز مطلقا فصح قوله على أحد القولين (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذوا والميم للجمع واقرأوا فعل امر وقد تنازع كتابيه فاعمل الثاني اقرؤا وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من الاول لضمير المنفصل والاصل هاؤه وأصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وقال الحوفي ان هاؤم في تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ فهو قاصر ولا تنازع في الآية وحينئذ فيخرج عن الاستدلال به اه تصريح باختصار ويقال هاء يا زيد وهاء ياهند وهاء يازيدان ويا هندان وهاؤم يارجال وهاؤن يانسوة (قوله فاختار الكوفيون الخ) وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكت عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى الامران لم أر في ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان اعماله خلاف الاولى (قوله وهو الصواب في القياس) أي لان الاصل انه لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي (قوله وهذا اجماع من البصريين) أى اضمار المرفوع اجماع الخ قال في التوضيح وشرحه فالبصريون يضمرون المرفوع ولا يحذفونه لامتناع حذف العمد عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر ففيه عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في باب رب ونعم نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي هذا الباب

ايضا

هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز اعمال أى العاملين شئت ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون اعمال الاول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب في القياس والاكثر في السماع فاذا أعملت الثاني فان احتاج الاول لمرفوع اضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعد أخواك وقاموا وقعد اخوتك وقمن وقعد نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج المنصوب فلا يخلو اما أن يصح الاستغناء عنه أولا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد

أيضا في قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فاحترز
بقوله اجماع من البصريين عن قول الكسائي وهشام والسهيلي من الكوفيين
بوجوب الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية فرارا من الاضمار قبل الذكر
وتمسكوا بقوله

تعفق بالأرطى لها وأرادها * رجال فبذت نبلهم وكليب

لم يقل وتعفقوا على اعمال الاول ويمكن الجواب بأنه لم يقل وتعفقوا بضمير الجمع
لانه يجوز أن ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور
وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والأرطى شجر وبذت
أي غلبت وهو بتشديد الذال المعجمة ونبلهم بمعنى سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح
الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد اه تصريح (قوله ولا يجوز أن
تضمره الخ) هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز اضماره قبل الذكر كما في قول الشاعر
اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت
الخ) وبعده

وألغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذي ود

روي افساد بدل هجران وعهد بدل ود وهما من بحر الطويل وجهارا عيانا
والود بضم الواو المحبة والوشاة جمع واش كقضاة جمع قاض من وشى يشي وشاية
اذا نم عليه سمي بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من الكذب وقلما فعل ماض
دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشي فساد ذي عهد يقال
حاولت الشيء اذا أردته وأراد بذي العهد ما عليه المتحابان من المحبة والقيام
بموجباتها (الاعراب) اذا ظرف وكنت كان واسمها وجملة ترضيه خبر كان ويرضيك
مبني للفاعل والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهارا منصوب على نزع الخافض
وكن جواب اذا وأحفظ خبر كن وفي الغيب حال من صاحب وألغ أمر من الالغاء
وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه فقلما جواب الامر وقل فعل ماض وما كافة
له عن طلب الفاعل ويحاول مضارع وواش فاعله وتنوينه عوض عن الياء
المحذوفة وغير مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من اضافة المصدر لمفعوله
تأمل فان في كلام صاحب الشواهد اخلالا والشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه
المنصوب وكان القياس حذفه وذكره ضرورة عند الجمهور (قوله رغبت الخ)
معناه ان الزيدين رغبا في وأنا راغب عنهما أي انهما يحباني وأنا لا أحبهما فلو
حذف عنهما لفسد المعنى لانه يفيد انه يحبهما (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا
كان منصوبا الخ) لم يقل في جانب المنصوب باتفاق لان السيرافي أجاز حذفه غير

ولا يجوز أن تضمره وتقول ضربته وضربني زيدا الا في ضرورة الشعر قال الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود
وان لم يصح وجب تأخيره نحو رغبت ورغب في الزيدان عنهما واذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك ولا مررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من التسهيل كقول الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ الخ فاعمل الاول وهو يعشي بدليل انها رفعت شعاعه ولو اعملت الثاني لنصبت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وقال الجمهور لا يجوز الحذف لان فيه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي وهذا البيت ضرورة عند الجمهور اه تصريح (قوله بعكاظ الخ) من مجزوء الكامل وفيه الاضمار والترفيل وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف والظاء المشالة موضع بقرب مكة كانت سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا وقيل بالمعجمة من الغشيان وهو المخالطة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف يعود للسلاح فيما قبله (الاعراب) بعكاظ متعلق بيلمع فيما قبله ويعشي مضارع وشعاعه فاعله والناظرين مفعوله واذا الفجائية وهم مبتدأ ولمحوا خبر والشاهد في حذف الضمير من الثاني المنصوب وهو ضرورة عند الجمهور (قوله ومن ثم قلنا) أى من أجل ان حذف منصوب العامل الثاني ضرورة قلنا في غير هذا الكتاب في قوله الخ وبقولنا في غير هذا الكتاب اندفع ما يقال انه لم يقل ذلك في هذا الكتاب في هذا الباب (قوله في بقية آى التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابيه

* بعكاظ يعشي الناظرين * اذا هم لمحوا شعاعه * ومن ثم قلنا في قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا انه لو أعمل الاول لوجب أن يقال آتوني أفرغه عليه قطرا وكذا في بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت

(باب الاشتغال)

* باب * اذا اشتغل فعلا أو وصفا بضمير اسم سابق او بملابس ضميره

(قوله واذا اشتغل) وفي بعض النسخ واذا شغل وفي النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا) أى متصرفا (قوله او وصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط في الوصف أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والمستوفي للشروط اسم الفاعل نحو زيدا أنا ضاربه واسم المفعول نحو الدرهم أنت معطاه وامثلة المبالغة نحو العسل أنا شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره الآن أو غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بمحذوف أى أنا ضارب زيدا وأنت معطي الدرهم وأنا شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر بخلاف زيدا عليكه وزيدا ضربا اياه فلا يجوز نصب زيد فيهما لان المصدر واسم الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملا والكسائي الذي يجوز تقديم معمول اسم الفعل يجوز الاشتغال فيه وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا بالنائب عن فعله الطائي اجاز الاشتغال فيه اه تصريح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون

الاشتغال فى اكثر من اسم وجوز الرضى ذلك فالتنوين فى اسم للوحدة على قول البعض وللجنس على كلام الرضى كالو تقدم مفاعيل ظننت أو علمت أو اعلمت عليها (قوله عن نصبه) يؤخذ منه ان العامل موجه للاسم السابق فخرج الجامد كفعل التعجب وما لا يتقدم منصوبه عليه كالصفة المشبهة واسم الفاعل والمحلى بأل (قوله وجب نصبه) جواب اذا ووجوب النصب بالقيد الآتى وهو قوله ان تلا الخ (قوله بفعل محذوف) أى وجوبا وكان المناسب أن ينص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى أو معنى فقط فالاول نحو زيدا اضربه والثانى نحو زيدا امرر به أى جاوزت زيدا وفى نحو زيدا ضربت غلامه أى اهنت زيدا لان من ضرب غلامك فقد أهانك ولو قدرت ضربت مرادا به لازم معناه وهو الاهانة لم يمتنع فيما يظهر قال الشيخ المماثلة المرادفة المرادفة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب الماتريدية وهو المراد هنا ومذهب الاشاعرة ان المماثلة المرادفة من جميع الوجوه وبهذا اندفع اعتراض بعضهم بأنه كان المناسب أن يقول موافق بدل قوله مماثل لان المماثلة الموافقة فى جميع الوجوه ولان اعتراضه مبنى على مذهب الاشعرى لا الماتريدى الذى هو الصحيح (قوله وان تلا ما يختص بالفعل) لانه لو رفع للزم عليه خروج المختص بشئ عما اختص به وظاهر قوله بالفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضى وقال لا يكون مضارعا الا فى ضرورة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيدا لقيته فاكرمه بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات التحضيض (قوله ومتى) شرطية أو استفهامية نحو متى زيدا لقيته فاكرمه ونحو متى زيدا لقيته وبقية أدوات الاستفهام كذلك الا الهمزة فلا يجب النصب بل يترجح كما يأتى (قوله ان تلا ما الفعل الخ) أى تلا أداة الفعل أولى بها أى وقوع الفعل بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بالعاطف الواو وثم والفاء وأو وقال الشاطبى وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قلنا كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلة هذه الاحرف منزلة العاطف اه تصريح (قوله غير مفصول باما) اما لو فصل بها نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما فى الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع فى ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام (قوله طلبا) وهو الامر والدعاء بخير أو شر ولو كان الدعاء بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه واللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر الله له أى اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا

عن نصبه وجب نصبه
عن نصبه عامل لا يذكر وان
بمحذوف عامل بالفعل كأنه
تلا ما يختص وهلا ومتى وترجح
الشرطية أولى
ان تلا ما الفعل به أو عاطفا
كهمزة وما النافية
على فعلية غير مفصول باما
نحو أبشرا منا واحدا نتبعه
والا نحو ما خلاه الحكم أو كان
المشغول طلبا او وجب رفعه
الابتداء ان تلا ما يختص به
كاذا الفجائية أو تلاه ما له
الصدر كأداة ... رأيته

وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه في الزبر وزيدا ما أحسنه وترجح في نحو

زيد ضربته واستويا في نحو
زيد قام وعمرا أكرمته ﴾
وأقول هذا الباب المسمى
باب الاشتغال وحقيقته
أن يتقدم اسم ويتأخر عنه
عامل هو فعل أو وصف وكل
من الفعل والوصف
المذكور مشتغل عن
نصبه بنصبه لضميره لفظا
كزيدا ضربته أو محلا
كزيدا مررت به أو لملابس
ضميره نحو زيدا ضربت
غلامه أو مررت غلامه
بالاسم في هذه الامثلة ونحوها
أصله أن يجوز فيه وجهان
أحدهما أن يرفع على الابتداء
فالجملة بعده في محل رفع على
الخبرية والثاني أن ينصب
بفعل محذوف وجوبا يفسره
الفعل المذكور فلا موضع
للجملة بعده لأنها مفسرة
وفهم من قولي فعل أو وصف
أن العامل إن لم يكن أحدهما
لم تكن المسئلة من باب
الاشتغال وذلك نحو زيد
أفاضل وعمرو كأنه أسد
وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما
قبله وكذلك نحو زيدا دراكه

وعمرو عليكه لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على (قوله
الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وقولك زيد ما أحسنه لأن فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب
جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التعجبية ولها الصدر وكذلك نحو زيد أنا الضاربه لأن أل
موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذي تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه
ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احداها

غفر الله له فالعامل في الثالث موافق في المعنى لأن غفر يتعدى بحرف الجر وانما ترجح النصب في ذلك لأن الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولأن في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر احتمال الصدق ومما يترجح فيه النصب أيضا أن يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه أو مقرونا بمعنى الطلب نحو زيدا لا يعذبه الله لأنه بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره ورحم الله زيدا لأن عدم التعذيب رحمة فان قلت ان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فلا يفسر قلنا أجاب ابن عصفور بأنهم اجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النهي اه تصريح (قوله وهذا خارج عن الباب) لأن من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما معها اه تصريح (قوله ومثله وكل شيء الخ) أي مثله في وجوب الرفع وانما فصله لأن ما قبله لا مختص بالابتداء وكل شيء الخ ليس كذلك بل منع من النصب مانع وهو أن الصفة لا تعمل في الموصوف فلا تفسر عاملا قال في التصريح ولا يصح نصب كل شيء لأن تقدير تسلط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفته أو لشيء وفي الزبر خبر كل اه تصريح (قوله لفظا) المراد به ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمحل ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر والا فالضمير في كل حال لا ينصب لفظه بل محله (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد لا فاللا أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه تصريح ومقابل الاصح ما قاله الشلوبين انها تابعة لما قبلها فما في زيدا ضربته لا محل لها وفي زيد الخبر بأنها في محل رفع اه حفني على الاشموني وأنت خبير بأن المفسر هو الفعل لا الجملة ففي عبارة شارحنا تسامح (قوله كأنه أسد) بتشديد النون من كأن (قوله ومن ثم) أي أجل قولنا ما لا يعمل لا يفسر عاملا

أن يكون الفعل المشغول طالبا نحو زيدا اضربه وعمرا لاتهنه الثانية ان يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو أبشرا منا واحدا نتبعه الثالثة أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها الحكم الثاني ماترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه مايطلب الفعل وجوبا أو رجحانا نحو زيد ضربته وذلك لان النصب محوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غني عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ويرده انه قرئ جنات عدن يدخلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث مايجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه مايطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدا رأيته فأكرمه والرابع مايجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه مايختص بالجمل الاسمية كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه

(قوله ان يكون الفعل المشغول طالبا) وانما وجب الرفع في نحو زيدا احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شئ وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب لا جامد لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا انتهى تصريح (قوله أبشرا منا واحدا نتبعه) انما ترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب مالم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أأنت زيدا تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا اذا جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا لفعل محذوف مقدر والفعل بعده مفسره كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل فان فصل بظرف نحو أ كل يوم زيدا تضربه فترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم كلا فصل انتهى تصريح (قوله والانعام خلقها الكلام) انما ترجح نصب المشتغل عنه لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على فعلية وتشاكل الجملتين أولى من تخالفهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولاتشاكل بينهما كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أنزلناها) تمثيلهم بهذه الآية يدل على انه لا يشترط في الاسم المشتغل عنه ان يكون صالحا للابتداء واشترطه بعضهم (قوله كاذا الفجائية) فانها مختصة بالابتداء على الاصح وفي المسئلة أقوال ثلاثة أصحها هذا وهو اختصاصها بالابتداء مطلقا والثاني دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لم يقترن فيمتنع حكاه في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد ان قد انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف هنا واجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهو لا يناسب التعبير بالسهو مع كونه قولا بل المناسب ان يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول في المسئلة لا يقال لمرتكبه انه سها بل مشى على قول مرجوح (قوله أو حال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب بان المراد ماله التصدر ولو رتبة فلا ينافي ذلك تقدم شئ عليه او يقال ان لها الصدارة على الجملة التي في حيزها وهذا الاسم ليس في حيزها (قوله مبنية على مبتدأ)

٣٢ مباده في عمرو واجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهو وأو حال بين الاسم والفعل شئ من أدوات التصدير نحو زيد هل رأيته وعمرو ما لقيته والخامس مايستوي فيه الامران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام وعمرا أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية الصدر

أي مخبر بها عن مبتدا قال في التوضيح وشرحه ويستويان فيما اذا بني الفعل
السابق على اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميره أو كانت
معطوفة بالفاء نحو زيد قائم وعمرا أكرمته لاجله أو فعمرا أكرمته فيجوز في عمرو
الرفع وتكون عطفت جملة اسمية على مثلها او يجوز النصب وتكون عطفت فعلية
على فعلية محلها رفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة الضمير في لاجله
العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة على كلا التقديرين فاستوى
الوجهان وما قيل من أن الارجح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون
الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب فمعارض بان الرفع يرجح بعدم الاضمار فلكل
منهما مرجح فاستويا بخلاف ما اذا بني على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا
اكرمته عنده فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية لان فعل التعجب جرى
مجرى الاسماء في جموده ولذا صغر فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم
فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول أو لم تعطف
بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو
المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما
واجب وان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء او يكون من عطف
جملة فعلية على اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي والفارسي وجماعة
يجيزون النصب وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى
الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو
انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف
تبعا لطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصريح اذا علمت
ذلك تعلم ان ما مشى عليه شارحنا هنا مبني على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر
في مثاله رابطا (قوله فالجملتان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ليس فيهما
عطف ولذا قال البيضاوي أو اخلاء الجمل الثلاث التي هي أخبار مترادفة للرحمن
عن العاطف لمجيئها على نهج التعدد واجاب المحشي بان قوله معطوفتان أي بحذف
العاطف فاستقامت عبارته وانت خبير بانه اذا كان محل الشاهد في قوله والسماء
الخ فلا داعي لجعل الجملتين معطوفتين بحذف العاطف فالانسب ما قاله البيضاوي
وأيضا حذف العاطف قيل انه ضرورة فلا يخرج عليه التنزيل وان كان الصحيح
انه غير مختص بالضرورة (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماء مفعول لمحذوف وهي
عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطفا على الرحمن علم الخ فالنصب
في الآية اقتصار على أحد الوجهين السابقين

فان راعيت فعلية العجز وهو شئت وان راعيت صدرها فالمناسبة عجزها نصبت كلا التقديرين حاصلة على ذلك فجاز الوجهان على وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين وبعد ذلك فالجملتان معطوفتان على الخبر وجملتا والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معطوفتان والسماء رفعها معطوف على الخبر أيضا وهي محل الاستشهاد ثم قلت

(باب التوابع)

(قوله في الاعراب) أي ان كان له اعراب والا فالحروف واسماء الافعال تؤكدان ولا اعراب لهما والمراد الاعراب لفظا أو تقديرا او محلا (قوله أحدها التوكيد) فيه لغات ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعد توكيدها والثانية الهمزة بدل الواو والثالثة قلب الهمزة الفا وكان ينبغي للمصنف ان يقدم النعت لانه مبين لحقيقة المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع يقدم النعت اه فيشي قال بعض انما قدم التوكيد على النعت لان التوكيد يدل على المؤكد لا على شئ آخر والنعت يدل على المنعوت وعلى صفة من صفاته فكانه غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة أحكام الشئ (قوله تابع) جنس وقوله يقرر الخ فصل يخرج به بقية التوابع ماعدا التوكيد وهذا تعريف للتوكيد المعنوي لا اللفظي (قوله يقرر) أي المتكلم به أو ان هذا حقيقة عرفية أي انهم تعارفوا أنه يقرر وان كان الذي يقرر غيره (قوله امر) أراد به الحال والشأن أي حال المتبوع وشأنه (قوله في النسبة) الاولى ان يأتي بمن بدل في وعلى ذلك فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكلف ويجاب بانه من ظرفية المجمل في المفصل ويراد بالامر النسبة والشمول واو في قوله او الشمول للتنويع فلا يرد شئ على أخذها في التعريف (قوله نحو جاء زيد والزيدان الخ) اكتفى بالمفرد المذكر ومثناه عن المفرد المؤنث ومثناه وأتى بالجمع في الموضعين لئلا يعتذر عن المؤنث بالمرة (قوله ولا تؤكد نكرة مطلقا) أي توكيدا معنويا ومعنى مطلقا افادت أم لا (قوله نحو دكا دكا) راجع للتوكيد باللفظ وهو مبني على قول والذي مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب واختاره في الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا لانه اريد بالثاني غير ما أريد بالاول أي دكا بعد دك (قوله فجاجا سبلا) جمع فج وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كان من التوكيد بالمرادف (قوله ضمير متصل) اما المنفصل فيعاد بدون ما اتصل به مثال المتصل نحو جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما اتصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال واعرض انه متصل (قوله ولا حرف غير جوابي الخ) قال في التوضيح وشرحه وان كان المؤكد حرفا غير جوابي وجب ان يفصل بينهما وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكد ضميرا لكونه كالجزء منه نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع الثانية الضمير المتصل به أن الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره ان كان

باب يتبع ما قبله
في الاعراب خمسة احدها
التوكيد وهو تابع يقرر
أمر المتبوع في النسبة أو
الشمول فالاول نحو جاءني
زيد نفسه والزيدان والهندان
أنفسهما والزيدون أنفسهم
والهندات أنفسهن والثاني نحو جاء
الزيدان كلاهما والهندان
كلتاهما واشتريت العبد
كله والعبيد كلهم والاماء
كلهن
ولا تؤكد نكرة مطلقا
وتؤكد باعادة اللفظ
أو مرادفه نحو دكا دكا وفجاجا
سبلا ولا يعاد ضمير متصل
ولا حرف

ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع الثانية ما اتصل بالاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد الضمير معها وهو اولى من اعادة الظاهر وبهما جاء القرآن قال تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون وشذ اتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم ما لم * يرين من أجاره قد ضيما

فان الاولى مؤكدة بالثانية من غير فصل بينهما وأجازه الزمخشري اختيارا اه تصريح (قوله غير جوابي) اما الجوابي ومثله الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت علي مواثقا وعهودا

فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة اسم محبوبته اه تصريح (قوله والتوابع) جمع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر اه ازهرية (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أولا الاول البدل والثاني اما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أولا الاول النعت والثاني عطف البيان واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق قاله في التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها التبعية وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وقيل عامله المذكور واما عطف النسق فقيل عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف اه تصريح (قوله جاء زيد نفسه) أي أو عينه أو هما معا لكن تتقدم النفس على العين ومحل كون النفس توكيدا اذا أريد منها الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل فلا تقول جاء زيد كله لان المجيء لا يتعلق بالبعض بخلاف اشتريت العبد كله ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة (قوله لجواز السامع كون الجائي الخ) فالتوكيد لرفع المجاز بحذف مضاف وقيل لرفع المجاز العقلي في النسبة وهذا ظاهر اذا

غير جوابي الا مع ما اتصل به وأقول اذا استوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطف البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخرون ستة يجعل التأكيد اللفظي بابا وحده والتأكيد المعنوي كذلك ومثال القرر لامس التبوع في النسبة جاء زيد نفسه فانه لولا قولك نفسه لجوز السامع كون الجائي خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك أي أمره

كان المسند فعلا وما في معناه اه لو كان غير ذلك فلا يتأتى المجاز العقلي الا أن يقال القائل
بذلك لا يشترط كون المسند فعلا وما في معناه وقيل المجاز لغوي وهو ظاهر اذا لم
يكن المؤكد علما (قوله القدر لامر في الشمول) أى لدفع احتمال تقدير بعض
مضاف للمتبوع فتقول جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل
جاء أحد الزيدين أو احدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
أى من أحدهما وهو البحر الملح لأن كبار اللؤلؤ والمرجان صغاره وامتنع أن
يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع تقدير المضاف لأن
الاختصام لا يكون الا بين اثنين فلا يجوز [illegible] كالاجتماع لعدم الفائدة
وذهب الجمهور الى جواز اختصم الزيدان كلاهما لأن العرب تأتي بالتوكيد
حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون (قوله ويجب في المؤكد) أى المكاف
كونه معرفة وأما النكرة فان لم تفد توكيدها لم يجز لأن الغرض من التوكيد
ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة
مطلقا وان أفادت جاز عند الأخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به
ومنعه جمهور البصريين مطلقا وتحصل الفائدة بأن يكون النكرة المؤكد زمنا
محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول
ويكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة والشمول كقوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا *
وكاعتكفت أسبوعا كله وقوله * ياليت عدة حول كله رجب * ولا يجوز
صمت زمنا كله لأن النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لأن التوكيد ليس
من ألفاظ الاحاطة اه تصريح فقول شارحنا وشذ الخ مبني على مذهب البصريين
وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله ياليت عدة الخ) صدره * لكنه شاقه أن قيل ذا
رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع النفس الى الشئ وقيل سفر القلب
الى المحبوب (قوله وأنشده الخ) أى ابن الناظم وانه أنشده شهر مكان حول
وهو تحريف أى تغيير لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون الحول من
أوله الى آخره رجب لما رأى فيه من الخير ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله
رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه رجب حتى يتمنى أن يكون
كله رجبا اه تصريح ويمكن الجواب بأن يراد بالشهر جنس الشهر المتحقق في اثنى
عشر شهرا ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن الرجب كما قاله الشنواني
(قوله ويجب في التوكيد الخ) وقد يستغني بالاضافة الى مثل الظاهر عن الضمير كما
في قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * (قوله ويجب في التوكيد كونه مضافا
الخ) أى سواء كان بالنفس او العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلافا لكم

ومثل القصد لامره في الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لولا التأكيد لجاز السامع كون الساجد بعضهم
ويجب في المؤكد كونه معرفة فقول عائشة رضي الله عنها صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر
ياليت عدة حول كله رجب
وأنشده ابن الناظم وغيره ياليت عدة شهر وهو تحريف
ويجب في التأكيد كونه مضافا الى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا

ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضفن لضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا أكد بهما ان يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها وجموعين مع الجمع نحو جاء الزيدان أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين

﴿مسئلة﴾ قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة ذكر أجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لأغوينهم أجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على ان أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كل سواء وهو قول جمهور المفسرين
النحويين وانما ذكر في الآية تأكيدا على تأكيد كما قال تعالى.

ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لابن عقيل حيث قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق لانه لو كان كذلك لقيل جميعه بل جميع حال من ما الموصولة وليس من التوكيد تأكيدا لا كلاهما بل كل بدل من اسم ان أو حال من الضمير المستتر في قوله فيها انتهى تصريح (قوله ويستثنى من ذلك أجمع) قيل ان اجمع واخواته معرفة بنية الاضافة وقيل بالعلمية وأما بقية أدوات التوكيد فهي معرفة بالاضافة للضمير لفظا ﴿فائدة﴾ لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد الى الرفع أو النصب اه اشموني (قوله واجمع وما تصرف منه) وهو جمعاء وأجمعون وجمع ويستغنى عن تثنية أجمع وجمعاء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا وأجاز الاخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء فتقول جاء الزيدان أجمعان وجاءت الهندان جمعاوان وهذا الخلاف جار في ما وازنهما نحو اكتع وكتعاء اه تصريح (قوله تقول اشتريت العبد كله اجمع) مثل المصنف لما اذا كان التوكيد بأجمع واخواته تابعا لكل واخواته وأشار به الى انه اذا أكد بهما يقدم كل أو أحد اخواته على أجمع وأخواتها ويجوز التوكيد بأجمع وأخواته بدون كل وأخواته فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال تعالى لاغوينهم أجمعين ان جهنم لموعدهم أجمعين (قوله جموعين) أي على وزن افعل بضم العين ولا يقال ونفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد (قوله أفصحها الجمع) أي جمع قلة على افعل بضم العين وانما كان الجمع أفصح لان التثنية جمع في المعنى وعدل عن التثنية لئلا تتوالى تثنيتان ولهذا كان لافراد أفصح من التثنية وانما قال أفصحها ولم يقل فصحاها لان افعل التفضيل اذا أضيف لمعرفة جازت فيه وجهان المطابقة وعدمها (قوله ودونها) أي اللغة الفصحى ولو قال ودونه أي دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكبشين) فيجوز ان تقول قطعت رأسا الكبشين ورأس الكبشين ورؤس الكبشين ففيه الاوجه الثلاث والافصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا في كل لفظ أضيف لما تضمنه وكان المتضمن بكسر الميم مثنى فان الكبشين متضمن للرأس وكذا قلبت يد الشخصين ومنه قوله تعالى فقد صغت قلوبكما (قوله والثاني باطل الخ) لا يبطل لانه الا اذا أراد الفراء كما صرح به ان أجمع لاتحاد الوقت في كل موضع اما لو أريد أنه لاتحاد الوقت اذا جمعت مع كل فلا يكون باطلا اه فيشي (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول الجمهور ما قاله الفراء ان أجمعين تفيد اتحاد الوقت كما ذكره الاشموني ثم يحتمل أن قول شارحنا قال بعض العلماء في قوله الخ أراد به الفراء ويحتمل انه أراد به بعض

المفسرين والاظهر الاول ثم رأيت الشيخ يس صرح بانه الفراء (قوله أو ملوم) توكيد او بدل ورويدا بمعنى امهالا فيه توكيد ثان كما أفاده الفيشي * (قوله الثاني النعت) ويرادفه الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على مالا يتغير وعلى نقيضه والنعت لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا فقال صفات الله لا نعوت الله وقال المصنف في شرح اللمحة النعت والصفة واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل كالضارب وعليه فيقال لله موصوف لا منعوت اه يس على الفاكهي (قوله مشتق) وهو في الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد هنا معنى مجازي من اطلاق العام على الخاص وهو ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثلة المبالغة كضراب وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو مؤول به) كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعها واسماء النسب تقول مررت بزيد هذا أي الحاضر ومررت برجل ذي مال ومررت برجل دمشقي بفتح الميم أي منسوب الى دمشق وفي معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الاسمية وما في معنى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وفي معنى المنسوب تامر وتمار وتدرى المنسوب للتمر وأما الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف هو صفة لانها ظروف وليست صفات انتهى تصريح (قوله يفيد في تخصيص متبوعه) قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانه لما قلت الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا ولم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للابهام نحو تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة في كلام المصنف قصور وقال السيد في حواشي المطول وقد يكون الوصف جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل بحسب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة والافالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة

يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها لتعرف المخاطب الموصوف بتميزه عنده ولما كان من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها نعتا أو صلة انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * (قوله وتبعه في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعنى مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعنى غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي (قوله وأمره الخ) الحاصل ان موافقته في اثنين من خمسة عام للنعت الحقيقي والسببي ويختص الحقيقي بالموافقة في اثنين من الخمسة الباقية فيكمل له أربعة من عشرة وأما السببي فلا يشترط ان تكمل له أربعة من عشرة قال في التصريح وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها وجرى على من هو له كجاءتني امرأة كريمة ورجلان كريمان ورجال كرام أو جرى على غير من هو له بان يحول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة أبا ورجلان كريما الاب أو كريمان أبا وجاءني رجال كرام الآباء أو كرام آباء فالوصف في ذلك كله رافع لضمير مستتر ويستثنى من ذلك اسم التفضيل اذا استعمل بمن أو أضيف لنكرة فانه لزم الافراد والتذكير ولا يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذا مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين ويستثنى أيضا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا اعطي الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت برجلين قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وهي لغة أكلوني البراغيث نحو مررت برجلين قائمين أبواهما ومررت برجال قائمين آباؤهم كما تقول قام آباؤهم ومن قال قاموا آباؤهم قال قائمين آباؤهم بجمع السلامة هذا اذا رفع اسما ظاهرا وتقول في الرافع للبارز جاءني غلام امرأة ضاربه هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاء غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال

وتبعه في واحد من أوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون أخص منه فنحو بالرجل صاحبك بدل ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت وأمره في الافراد والتذكير وأضدادهما كالفعل وان كان يرجح نحو جاءني رجل قعود غلمانه على قاعد وأما قاعدون فضعيف

ضربوه

ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب * وأقول مثال المشتق مررت برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه أو خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل أسد أي شجاع ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه الحمد لله رب العالمين ومثال ما يفيد ذمه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومثال ما يفيد الترحم عليه اللهم انا عبدك المسكين ومثال ما يفيد التوكيد نفخة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل

ضربوهم قال شارح وهم اه تصريح وبهذا اتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان قول الفيشي وأمره الخ مراده النعت السببي لا الحقيقي غير صحيح كما اتضح لك (قوله ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم يتكرر النعت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع وان لم يتعين مسماه الا بمجموعها وجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان يشاركه في اسمه ثلاثة وكل واحد اتصف بصفة من الثلاثة فقط وان تعين ببعضها جاز فيما عداه الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أم لا اه تصريح (قوله أسد) أي شجاع بناء على ان الشجاعة ليست خاصة بالعقلاء أما لو قلنا انها خاصة فيقصر الاسد مجرى تأمل (قوله من الشيطان) من شاط اذا احترق أو شطن اذا بعد والرجيم بمعنى المرجوم قال يس بجعل الوصف في ذلك تخصيصا يندفع سؤال مشهور وهو أن ابن عرفة قال يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو أن الاستعاذة استجارة وهي ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص واجاب بان النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم اه وقال أيضا وكون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم بالشهب أما لو أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا يندفع السؤال واعلم ان كون النعت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على الفاكهي (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) اعلم أن بعضهم منع البيان في النكرات وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم اجازه في النكرات بشرط كونه أجلى وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بيانا لانه ليس اجلى من الهين وجوز بعضهم اتيان عطف البيان للتوكيد كما في يس على الفاكهي وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على الهين للتوكيد والصحيح جوازه في النكرات ولا يشترط أن يكون اوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعهما وقد يكون عطف البيان باسم غير مختص بالمبين كما في المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان وليس مختصا

وقد اجمع المعربون بان النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على النصف
في العددين وانه انما يتبع
في اثنين من خمسة وهما
واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة التي هي الرفع
والنصب والجر وواحد من
التعريف والتنكير فلا
تنعت نكرة بمعرفة ولا
العكس لا تقول مررت
برجل الفاضل ولا بزيد
فاضل كما انه لا يتبع المرفوع
منصوب ولا مجرور ولا نحو
ذلك ويجب عند جماهير
النحويين كون الموصوف
اعرف من الصفة او مساويا
لها فلا يجوز ان تكون
دونها فالاول كقولك
مررت بزيد الفاضل فان العلم
أعرف من المعرف باللام
والثاني نحو مررت بالرجل
الفاضل فانهما معرفان باللام
والثالث نحو مررت بالرجل
صاحبك فانما جعلناه بدلا
عندهم لا نعتا لان المضاف
للضمير في رتبة الضمير او رتبة
العلم وكلاهما أعرف من
المعرف باللام واما الافراد
وضداه وهما التثنية والجمع
والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الجميع
الكلام فتقول مررت بامرأة حسن ابوها بالتذكير كما تقول حسن ابوها وفي التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية
الظالم أهلها وبرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه وبرجل حسن آباؤه ولا تقول
حسنين ولا حسنين الا على لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى ذلك فقس الا ان العرب اجروا جمع التكسير مجرى
الواحد فأجازوا وافصحها مررت برجل قعود غلمانه كما تقول قاعد غلمانه

بالعائدات وعليه فاثنين عطف بيان على الهين ولم يختص به وسيأتي في باب عطف
البيان في باب مرتضى ناصرا خلاف هل هو من التوكيد اللفظي أو من باب عطف
البيان فمن قال انه توكيد لفظي يقول لا يصح أن يكون بيانا لان الشيء لا يبين نفسه
ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بانه عطف بيان لا تأكيد فتأمل ولعل هذا هو
الذي اشار له المصنف بقوله و يحتاج شرح ذلك الخ فانه قد اطال في المغني في الفرق
بين البدل وعطف البيان (قوله اجمع المعربون) هو من باب تعب أولع به اه صحاح
وقال بعض الاشياخ أي أكثروا الكلام بذلك (قوله والتحقيق ان الامر على
النصف من العددين) أي العشرة والاربعة أي ان اللازم اثنان من خمسة وأما
الاثنان من الخمسة الاخرى فتارة يوجدان كما في الرافع للضمير المستتر وتارة لا
يوجدان كما في الرافع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان النعت المطابق
له اثنان من خمسة فقط و بهذا تعلم أن كلام المعربين قاصر على الرافع للضمير
المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يوهم العموم تأمل (قوله
وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا تنعت نكرة
بمعرفة) ولا يرد عليه قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي الخ لانه وصف النكرة
وهي كل همزة بالمعرفة وهي الذي وذلك لان الذي بدل لا نعت واما قوله مالك يوم
الدين فمالك معرفة لان المراد به الاستمرار في جميع الازمنة فاضافته محضة اه يس
(قوله ولا العكس) بجوزه بعضهم في قوله * وفي أنيابها السم ناقع * فجعل ناقع
صفة للسم والجمهور يجعله على البدل (قوله ويجب عند جماهير النحويين الخ)
وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص وايده بقول ابن خروف توصف كل معرفة
بكل معرفة كما قال توصف كل نكرة بكل نكرة وقال وما ذهب اليه الجمهور دعوى
بلا دليل اه يس (قوله أو في رتبة العلم) أو لحكاية الخلاف ومذهب المصنف انه
في رتبة العلم (قوله الا أن العرب اجروا جمع التكسير الخ) الحاصل ان سيبويه
والمبرد والاخفش قالوا ان جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد وقال الايدي
والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان
النعت تابعا لجمع نحو مررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير افصح وان كان تابعا لمفرد
أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه و برجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق

وقوم رجحوه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التصحيح فانما يقوله من يقول اكلونى البراغيث * واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة اوجه الاتباع فتخفض والقطع بالرفع باضمار هو و بالنصب باضمار فعل و يجب ان يكون ذلك الفعل أخص او أعنى فى صفة التوضيح وامدح فى صفة المدح واذم فى صفة الذم فالاول كما فى المثال المذكور والثانى كما فى قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما فى قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ فى السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم و بالرفع اما على الاتباع أو باضمار هى ثم قال * الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو * اقسم بالله ابو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه فى أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهند قام زيد اخوها

الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة اه تصريح (قوله اجروا) أى نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) أى من النحاة فهو اسم مقابلا لما قبله ومقابله ما علمت من الاقوال فى المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا أو الفعل وان كان لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة وتقول هو التاجر واعنى التاجر على تقدير سؤال سائل يقول من هو ومن تعنى قال الشاطبى وجملة النعت المقطوع مستأنفة لان القطع مع المقدر جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل فى الذم والمدح والترحم انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الترحم أو الذم جعلوا اضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوه فى النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا أدعو عبد الله لتوهم معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا اه تصريح (قوله ويجب الخ) وجوز بعضهم تقدير أعنى فى الجميع (قوله فى صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته حمالة الحطب) امرأته مرفوع عطف على فاعل يصلى المستتر فيه اه تصريح * (قوله الثالث عطف البيان) العطف فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه والمراد به المعطوف أو انه صار حقيقة فى المعطوف اه يس على الفاكهى (قوله يوضح متبوعه) أى باتفاق البصريين والكوفيين (قوله او يخصصه) نفاه جمهور البصريين منهم الفارسى وابن جنى وجوز الكوفيون من عطف البيان نكرة نحو أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة وطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والاقلون من البصريين وغيرهم يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصريح وظاهر قول المصنف يوضحه أو يخصصه انه لا يأتى للمدح أو الذم ولا لغيرهما لكن الزمخشرى قد اعرب البيت الحرام عطف بيان أتى به للمدح فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيحمل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه فى أربعة من عشرة) أى المعلومة من باب النعت ولم يقل فى الاربعة من عشرة لقرب العهد بالنعت (قوله ويجوز اعرابه الخ) أى كل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضح أو مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه المقصود بالحكم لا انه يجوز اعرابه بدل كل من الجهة التى اعرب بها بيانا فان هذا لا يمكن لان البيان موضح لمتبوعه أو مخصص له فهو مقصود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم

أى الذى انحصر القصد فيه ﴿فائدة﴾ يفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ومنها أنه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها ان البدل هو المقصود وما قبله وسيلة ومنها انه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل فى الجميع اه تصريح (قوله أو لم يمتنع) كذا فى بعض النسخ واو تنويعية ولم يمتنع عطف على يجب وفى بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل الاول عبارته أحسن من عبارة ابن مالك فى ألفيته لان ابن مالك اقتصر على ما ذكره ورتب المصنف أى بقاعدة كلية تشتمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ما وجب كونه عطف بيان جاز اعرابه بدلا كل ان صح احلال الثانى محل الاول ولم يجب ذكره (قوله نحو يا زيد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث لو اعرب بدلا من زيد لزم دخول يا على الاسم المحلى بأل لان البدل على نية تكرار العامل فتعين اعرابه بيانا واعترض بأن العلة المانعة من جعله بدلا تأتى فى جعله بيانا لانا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فيا عاملة فى الحارث على كل تقدير فيمتنع اعرابه بيانا أيضا وكذا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل لا فرق وان قلنا ان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلا كما لا يمتنع كونه بيانا فلا فرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه فيشى الا ان يقال يغتفر فى التابع (قوله ويمتنع فى نحو مقام ابراهيم) أى ويمتنع كونه بيانا فى نحو ذلك لان مقام معرفة لاضافته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على آيات فى قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لنكرة وقد مر وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات مخالف لاجماع البصريين والكوفيين على ان النكرة لا تبين بمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان البدل متى كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع والتقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا أو خبر مبتدا اه تصريح وذكر بعض انه بدل بعض على تقدير الرابط أى مقام ابراهيم منها أو انه بدل كل بجعل المقام لعظمه كأنه عين الآيات فتأمل اه من يس على الفاكهى (قوله وقرأ قالون عيسى) يمتنع البيان لان قالون أوضح من عيسى قال فى التصريح وقول الزمخشرى والجرجانى يشترط فى عطف البيان كونه أوضح وأخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة أوضح وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى

ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث وانا ابن التارك البكرى بشر ويمتنع ... نحو مقام ابراهيم وقول نحو ... وقرأ قالون عيسى واقول قولى تابع جامد ... التوابع كلها ... وقولى غير صفة

يخرج للصفة فانهما توافق عطف البيان فى افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلابد من اخراجها والا دخلت فى حد البيان وقولى يوضح متبوعه او يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الوضح قوله

اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

والمراد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى او كفارة طعام مساكين فيمن نون الكفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشرة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شئ جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا أعنى بدلا كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد أخوها الاترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير فى قوله اخوها الذى هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يازيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل فى نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يالحارث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر

الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشيخ نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان ان يكون أجلى من المعطوف عليه لم يكن منه الا ان الجلى يبين الخفى اه تصريح (قوله مخرج للصفة) اراد بها النعت سواء كان مشتقا او مؤولا به وليس المراد بها المشتق كما توهم الفيشى بل أراد بالصفة المرادفة للنعت لان النعت والصفة والوصف بمعنى واحد (قوله اقسم بالله الخ) قال ابن يعيش قاله رؤبة قال العينى وهذا غلط لان وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ولم يدرك عمر ولا عده أحد من التابعين وانما قاله أعرابى جاء لعمر بن الخطاب وقال له ان أهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره وسار فى البطحاء يقول

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم ان كان فجر * أى حنث فى يمينه وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال فاغفر له اللهم يقول صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وكساه اه شنوانى فعمر عطف بيان على أبى حفص ذكر لا يضاحه لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بالكنية اه دماى والنقب رقة خف البعير يقال نقب ينقب كعلم يعلم والدبر مرض فى سنامه (قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطى والاكثر على ان العامل فى البدل يقدر بلفظ الاول فهو من جملة ثانية لا من الاولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم ومن النخل من طلعها ومن المشركين من الذين فرقوا دينهم لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وقيل هو عامل الاول وعليه المبرد وابن مالك (قوله فكان من جملة) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فكانه من جملة أخرى والمراد بكان التحقيق لانه من جملة أخرى عند اعرابه بدلا (قوله فتخلو الجملة المخبر بها من رابط) ولا يعقل هنا قولهم يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله لان الضمير) هنا انما جاء من الاول والرابط فى مثاله الضمير المضاف اليه أخ الذى هو تابع لزيد (قوله امثلة كثيرة منها الخ) ومنها يا أخونا عبد شمس ونوفلا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية بخلاف محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا

بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب ومنها ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بمفصل نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على ما أضيف له يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن يتبع صفة أي مضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها ان يتبع مجرور رأى بمفصل نحو بأي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد احسن أو عطف على أي مثلها

* نحو أيي وأيك فارس الاحزاب * ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو وعندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك يلزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ

* كلا أخي وخليلي * قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الفخر وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اهـ تصريح (قوله أنا ابن التارك الخ) قاله المرار الاسدي وهو من الوافر وبشر هو بشر بن عمرو وكان مجروحا ولم يعلم جارحه والمعنى أنا ابن الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطير وأن تقع عليه اذا مات وذلك لانها لا تتناوله ما دام به روح (الاعراب) أنا مبتدأ ابن خبر التارك مضاف اليه والبكري مضاف اليه وبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لانه في حكم تنحية المبدل منه فيكون التارك داخلا على بشر ولا يجوز التارك بشر وهو محل الشاهد والطير مبتدأ وترقبه خبره والجملة حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي ترقبه الطير لاجل وقوعها عليه (قوله

أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشر اذ لا يضاف ما فيه الالف واللام الى المجرد منهما الا ان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجوز الضارب زيد

خلافا

خلافا للفراء ومنها قول الراجز وهو ذو الرمة

إني وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

لأن نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين لأنه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصرا بالنصب قالوا وإنما نصر الأول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لأن الشيء لا يبين نفسه قال وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعطي فإن قلت يا سعيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز إذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله في ذلك النعت والتوكيد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين وكذلك يمتنع البيان في نحو قولك قرأ قالون عيسى ونحوه مما الأول فيه أوضح من الثاني وإنما قال العلماء في قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهارون إنه بيان لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصروا على قولهم برب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى ثم قلت * الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو إما بدل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع إليه سبيلا أو اشتمال نحو قتال فيه أو إضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها

خلافا للفراء) فإنه جوز البدلية لإجازته إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف وليس مذهبه بمرضي (قوله وهو ذو الرمة) بضم الراء وكسرها قطعة حبل بالية (قوله إني وأسطار الخ) قال الإمام العيني عزاه سيبويه إلى رؤبة وقال الصاغاني ليس له ومع ذلك مصحف والرواية يا نضر نضرا نضرا بالضاد المعجمة نضرا فنضر الأول هو نضر بن يسار رئيس خراسان والثاني بالضاد المعجمة هو حاجب نضر والثالث مصدر (قوله وأسطار) جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب وأسباب وأصل السطر الصف من الشيء (الإعراب) إني إن واسمها ياء المتكلم محله النصب وأسطار الواو للقسم أي وحق أسطار أو رب أسطار وأسطار مجرور بها وسطرن فعل وفاعل وسطرا مفعول مطلق وفي بعض النسخ رفع أسطار على أنه مبتدأ خبره سطرن ولقائل خبر إن ويا حرف نداء ونصر منادى مبني على الضم وبقية الإعراب في الشرح (قوله لأن الشيء لا يبين نفسه) قال في المغني وفيه نظر من وجوه أحدها أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه يا المسكين وبك المسكين لأن المعرف بأل أدنى من الضمير فلا يكون فيه بيان للضمير فلا يصح أن يكون بدلا لأن البدل مبين والثاني أن اللفظ المكرر إذا اتصل بما لم يتصل بالأول اتجه كونه بيانا للأول لما فيه من زيادة الفائدة نحو يا زيد زيد اليعملات والثالث أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فإنك لما ذكرت الأول توهم كل منهما أنه المقصود فإذا كررته ذكر رجلا بأن لأحدهما واقعا أنك عليه فظهر المراد اهـ بتصرف (قوله قالوا) تبرأ منه لأن فيه تكلفا (قوله عطف بيان على اللفظ) ويكون الأول منهما تابعا على اللفظ وإن كانت حركة المنادى حركة بناء لأنها لما اطردت والمرادة في باب النداء أشبهت حركة الإعراب والثاني على المحل (قوله من باب التوكيد اللفظي) قال في المغني التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط فالثاني إما مصدر ودعاء نحو سقيا لك أو مفعول به بتقدير عليك بناء على أن المراد إغراء نصر بن يسار بحاجبه اسمه نصر على ما قيل أبو عبيدة وقيل لو كان أحدهما توكيدا لضم غير منون كالمؤكد اهـ مغني (قوله المحمدان) أي محمد ناظم الألفية ومحمد ابنه وهو بدر الدين كما صرح به في المغني وفي بعض النسخ المحمدان ابن مالك ومعطي (قوله فإن قلت) بيان لما يجب فيه كونه بدلا لا بيانا عكس ما قبله (قوله بضم كرز) أي بدون التنوين ولو كان بيانا لنون وكان مرفوعا تابعا للمحل فينصب أو اللفظ فيرفع (قوله البدل) هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش

أو نسيان أو غلط كجاءني
زيد عمرو وهذا زيد حمار
والأحسن عطف هذه
الثلاثة ببل ويوافق متبوعه
ويخالفه في الإظهار والتعريف
وضديهما لكن لا يبدل ظاهر
من ضمير حاضر إلا بدل بعض
أو اشتمال مطلقا أو بدل كل
ان أفاد الإحاطة ﴿ وأقول
البدل في اللغة العوض وفي
التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا
خيرا منها وفي الاصطلاح
المذكور والتابع جنس
يشمل التوابع والمقصود
بالحكم فصل مخرج للنعت
والبيان والتأكيد فإنهن
متممات للمقصود بالحكم
لا مقصودة بالحكم ولنحو
جاء القوم إلا زيدا فإن زيدا
منفي عنه الحكم فلا يصح
أن يقال انه المقصود بالحكم
ولنحو عمرو في جاء زيد وعمرو
أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم
حتى عمرو فإنه مقصود بالحكم
مع الأول فلا يصدق عليه أنه
المقصود بالحكم وبلا واسطة
مخرج للمعطوف عطف النسق
في نحو جاء زيد بل عمرو فإنه
وإن كان المقصود بالحكم
لكنه إنما تبع بواسطة
حرف العطف وأقسامه ستة

يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير (قوله والأحسن الخ) إنما
كان أحسن لأنه يتوهم في بعض الصور أنه صفة كما إذا قلت رأيت رجلا حمارا فإنه
يحتمل البدل ويحتمل أنه صفة بأن يريد بحمار أنه جاهل فإذا عطف ببل زال ذلك
اهـ تصريح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجوبا في ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه
الإعراب الثلاثة وواحد من التذكير وضده وواحد من الإفراد والتثنية والجمع
في غير بدل البعض (قوله ويخالفه) أي جوازا في الإظهار والتعريف وضديهما
وهما الإضمار والتنكير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج للنعت والبيان
والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم
أصلا وهو المعطوف بلا بعد إيجاب أو ببل ولكن بعد النفي والنهي كجاء زيد
لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وأما المعطوف بلا فلأن الحكم السابق
وهو إثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا وأما المعطوف ببل ولكن بعد النفي فالحكم
السابق هو نفي المجيء والمقصود به إنما هو الأول دون الثاني النوع الثاني ما هو
مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه هو المقصود به
وحده وهو المعطوف بالفاء وثم والواو وحتى وأم والمعطوف بالواو إثباتا أو نفيا نحو جاء
زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو والنوع الثاني خارج بقوله وحده والأول خارج
بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون
ما قبله وهو المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات نحو جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وهذا
النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف وإلا فقد يكون بين
البدل والمبدل منه واسطة نحو وتكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا اهـ تصريح مع زيادة
قوله والمراد بالواسطة الخ فقول المؤلف ولنحو جاء القوم لا زيد وهو المعطوف بلا بعد
إيجاب ومثله المعطوف ببل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للمعطوف عطف نسق
في نحو جاء زيد بل عمرو ومثله جاء زيد لكن عمرو فقوله في نحو قيد في قوله للمعطوف
(قوله وأقسامه ستة) وزاد بعضهم قسما سابعا وهو بدل الكل من البعض نحو
جئتك غدا يوم الجمعة فيوم الجمعة بدل من غدا بدل كل من بعض واستدل له
بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وطلحة الطلحات هو رجل من بني خزاعة زوج مائة رجل من عشيرته مائة بكر
من أهله وتحمل مهورهن من ماله فولدت كل بكر منهن غلاما فسمته طلحة فلما
كثر عددهم قالوا طلحة الطلحات منسوب الى هذه المائة فطلحة الطلحات بدل من
أعظما بدل كل من بعض ورد بأنه أطلق الأعظم على الكل من باب إطلاق
البعض على الكل مجازا فهو بدل كل من كل واستدل أيضا بقوله

لباه

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى انيابها شنب

واللعس السواد ورد هذا البيت بأنه مصنوع ولا يعرف قائله قال يس فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بانه من باب التقديم والتأخير والتقدير فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى انيابها شنب اه واختار السيوطى اثبات هذا القسم واستدل له بقوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنة بدل كل من بعض لان الجنات جمع جنة وهى مفرد ورد بانه يجوز أن تكون أل للجنس أو الاستغراق فهو بدل كل من كل (تنبيه) هذه الاقسام الستة تجرى فى الفعل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هى لقى الآثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجىء طائعا

لان الاخذ كرها والمجىء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبى وسبقه لذلك المرادى (قوله بدل كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو أولى لان من أقسامه أن يكون فى الله نحو صراط العزيز الحميد الله فالله بدل فى قراءة الجر والله منزه عن الوصف بالكلية والجزئية اه تصريح بتصرف (قوله وبدل اشتمال) ويحتاج هو وبدل البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير واعلم انه اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الاول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بأن الثانى اما صفة للاول كأعجبنى الجارية حسنها أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بأنه يلزم عليه جواز ضربت زيدا على الاشتمال وهم منعوا ذلك وقال الفارسى المشتمل هو الثانى بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى أن الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مشتملا بغير الاول وهذا القول أصح عند السيرافى وأبى العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضح فقال بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال أى يكون دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أولا فقولهم كاشتمال

بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب

و بدل نسيان و بدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذ

فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول و بدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن في موضع خفض على انها بدل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو و يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل لا كلية وجزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال و بدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو واذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا و بدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الا ترى أن الحمار بدل من زيد وان زيدا انما ذكر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضراب وان كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الاول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان * ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من الظاهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد وأوجب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البدل

الظرف على المظروف فيه للادخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصريح بزيادة (قوله و بدل نسيان و بدل غلط) فالمتعلق باللسان غلط وبالقلب نسيان والاضراب محله القلب واللسان معا لان الاول والثاني مقصودان قصدا صحيحا مستمرا (قوله ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر) فثلثها وما بعده بدل انتقال لا اضراب اطالى من نصفها ولهذا سمي بدل البداء لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول (قوله أو البدل والمبدل منه مقصودين) ان قلت قصدهما معا ينافي ما تقدم من أن المقصود البدل وحده والجواب ان المراد انه لم يتبين فساد الاول والمراد دفع الايراد اه دردير (قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو واذا كنت الخ) المناسب أن يقول اذا كنت قصدت زيدا ثم ظهر فساده فقلت عمرو (قوله على معنى الخ) فالبدل ليس نفسه غلطا بل مزيل للغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله وذلك على وجهين) أي المختلفان على وجهين الاول أن يكون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا والثاني بالعكس (قوله فابدال الظاهر الخ) توضيح للاقسام الاربعة وقوله نحو جاءني خبر عن قوله فابدال (قوله وأوجب ابن مالك الثاني الخ) الحاصل ان قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد بالاتفاق من البصري والكوفي ورأيتك اياك توكيد عند الكوفي وابن مالك لا بدل خلافا للبصريين قال ابن مالك في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا فالفرق بينهما تحكم قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا أرادت

البداية

البدلية وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به
به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل عن سيبويه
وتلقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون فهم شافهوا العرب وعرفوا
مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر
مقالة ابن مالك السابقة اهـ تصريح (قوله ولو قلت ضربته هو الخ) لانه لا يبدل
ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدم أنهما يتوافقان في الاعراب بخلاف التوكيد
فان ضمير الرفع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل تأمل. (قوله وابدال المضمر من
الظاهر الخ) هذا ثالث الأقسام الاربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمر الخ)
هذا رابع الاقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبر والمناسب حذف الواو
الا أن يقال في العبارة حذف أي ومنها ابدال الخ (قوله جاز مطلقا) أي في جميع
أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو اشتمالا أو اضرابا بأقسامه الثلاث
وترك الشارح مثال البعض نحو زيد قلعت عينه ومثال الاضراب ضربته عمرا
والضمير زيد (قوله ان أذكره) في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله وترثه
ما يقول) فما يقول في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله على حالة الخ) من
بحر الطويل وقائله الفرزدق وعلى حالة متعلق بجاد في بيت قبله وان مفتوحة
على الفاعلية أي لو ثبت ان في القوم حاتما وفي القوم خبر ان وعلى جوده متعلق
بضن وكذا بالماء وحاتم بالجر بدل من الهاء في جوده وهو محل الشاهد لان
القافية مجرورة والبدل ممكن فعدل اليه ولو رفع على انه فاعل أضن جاز ويكون
في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروي اهـ (قوله
الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقول الشاعر عطفا على ما قبله وهو قوله كقوله
تعالى الخ فيتوهم ان البيت من بدل الاشتمال كالذي قبله استدرك عليه بقوله
الا أن هذا الخ (قوله وان كان ضميرا حاضرا) وهو ضمير المخاطب والمتكلم ومثل
للمخاطب بمثالين بدل البعض وبدل الاشتمال ومثل للمتكلم بمثالين كذلك
فجملة الامثلة أربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتني
وجهك) بفتح التاء للمخاطب أو بكسرها للمخاطبة ووجهك بدل من التاء بدل
بعض وكذا يقال في قوله اعجبتني علمك الا ان علمك بدل اشتمال (قوله أوعدني
بالسجن الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع أدهم وهو القيد وشثنة بالشين المعجمة
ثم ثاء مثلثة ساكنة ونون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم بفتح الميم وكسر السين
وهو خف البعير فاستعير للانسان (الاعراب) أوعد فعل ماض والنون للوقاية والياء
مفعول وبالسجن متعلق بأوعد والاداهم معطوف عليه ورجلي بدل من الياء

ولو قلت ضربته هو كان
بالاتفاق توكيدا لا بدلا
وابدال المضمر من الظاهر
نحو ضربت زيدا اياه وأسقط
ابن مالك هذا القسم أيضا
من باب البدل وزعم انه ليس
بمسموع قال ولو سمع لاعرب
توكيدا لا بدلا وفيما ذكره
نظر لانه لا يؤكد القوي
بالضعيف وقد قالت العرب
زيد هو الفاضل وجوز
النحويون في هو أن يكون
بدلا وان يكون مبتدأ وان
يكون فصلا وابدال الظاهر
من المضمر فيه تفصيل وذلك
ان الظاهر ان كان بدلا من
ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله
تعالى وما أنسانيه الا الشيطان
ان اذكره فان اذكره بدل
من الهاء في أنسانيه بدل
اشتمال ومثله وترثه ما يقول
وقول الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما
على جوده لضن بالماء حاتم

الا ان هذا بدل كل من كل
وان كان ضميرا حاضرا فان
كان البدل بعضا أو اشتمالا
جاز نحو اعجبتني وجهك واعجبتني
علمك وقوله

اوعدني بالسجن والاداهم
رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل بعض من ياء
أوعدني وقوله

ذريني ان امرك لن يطاعا
* وما ألفيتني حلمي مضاعا
فحلمي بدل اشتمال من ياء
ألفيتني وان كان بدل كل فاما
أن يدل على احاطة أولا فان
دل عليها جاز نحو تكون لنا
عيدا لاولنا وآخرنا وان
كان غير ذلك امتنع نحو رأيت
زيدا و رأيتك زيدا وجوز
ذلك الاخفش والكوفيون
تمسكا بقوله
بكم قريش كفينا كل معضلة
وأم نهج الهدى من كان ضليلا
وكذلك ينقسمان بحسب
التعريف والتنكير الى
معرفتين نحو اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين
ونكرتين نحو ان للمتقين
مفازا حدائق ومختلفين
فاما أن يكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة نحو الى
صراط مستقيم صراط الله
أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة وقول
الشاعر
* ان مع اليوم أخاه غدوا *
ثم قلت ﴿ الخامس عطف
النسق وهو بالواو

فى أوعدنى وهو محل الشاهد فرجلى مبتدأ مثبتة المناسم خبره (قوله ذريني الخ) من قصيدة من الوافر اى اتركيني والخطاب للمرأة وألفيتني أى وجدتني وذريني فعل أمر والياء مفعول وان حرف توكيد ونصب وأمرك اسمها ومضاف اليه ولن يطاع ناصب ومنصوب والالف للاطلاق وما ألفيتني فعل وفاعل ومفعول وحلمي بدل اشتمال من الياء ومضاعا مفعول ألفيتني (قوله تكون لنا عيدا لاولنا الخ) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيد اللام مع البدل وشامل للاول والآخر (قوله وان كان غير ذلك) أى البدل لم يدل على الاحاطة (قوله بكم قريش الخ) أول قريش من فهر وهو قريش وفهر لقب له وقريش تصغير قرش والقرش دويبة كل حيتان البحر لا تمر بشئ من الغث والسمين الا أكلته فهى تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها وقيل قريش اولاد النضر دون اخوته من ابناء كنانة وسمى ولد النضر قريشا لان النضر كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم أى يفتش عنها وكان بنوه يفتشون عن حاجة أهل الموسم فيرفدونهم بما يبلغهم وكفينا أى وقينا وكل معضلة من اعضل الامر أى زاد واشتد وهى بكسر الضاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفينا والنهج الطريق والضليل بكسر الضاد وتشديد اللام بمعنى كثير الضلال (الاعراب) بكم جار ومجرور متعلق بكفينا وقريش بدل من الكاف فى بكم وكفينا كل معضلة فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونهج مفعول والهدى مضاف اليه ومن موصول فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وجملة كان واسمها وخبرها صلة من والشاهد فى البيت ان قريشا بدل من ضمير الحاضر وهو الكاف فى بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهى البستان وهو بدل من مفازا (قوله صراط الله) بدل من صراط (قوله ناصية) بدل من الناصية (قوله ان مع اليوم الخ) انشده المازنى واوله * لا تقلواها وأدلواها دلوا * وغدوا بدل من اخاه والضمير فى أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كل فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان مع اليوم غدا أو فى هذا اعادة لام غدو واعرابه عليها والاخفى قد حذفت اعتباطا فى غير هذا واعرابه على الدال فتقول غدا وقال فى الشواهد ان غدوا بدل من اليوم ولا صحة له لان غدوا منصوب واليوم مجرور فلو قال انه بدل من قوله مع اليوم كان صحيحا اه ﴿ قوله الخامس عطف النسق ﴾ و يسميه سيبويه باب الشركة والعطف فى اللغة الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدر وهو بالسكون يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض قاله الفاكهى وقال القيشى يحتمل ان عطف بمعنى معطوف لان الكلام فى التوابع فاطلق المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على حذف مضاف أى ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار فى الاصطلاح

علما

قلما على المعطوف اهـ فنشىء اذا أول عطف بمعطوف والنسق بالمنسوق كانت الاضافة للبيان وكذا اذا قدر ذو عطف لان صاحب العطف هو المنسوق وأما الوجه المضاف والمضاف اليه عليه فالامر ظاهر تأمل وعطف النسق في الاصطلاح تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتي ذكرها فخرج ما بعد أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أي أسد فأسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجماع على الاصح وليس لنا عطف بيان يتوسطه حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (قوله لمطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب بالجمع المطلق لئلا يتوهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحد لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بقيد في مقابلة الاطلاق وانما نشأ هذا التوهم فرقا من الماء المطلق مغايرة الفقهاء بين الماء المطلق ومطلق الماء وما ذكر من انها لمطلق الجمع هو الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب عن الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب ويجيء للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا اختيار التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله والترتيب) وهو معنوي وذكري فالمعنوي أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكري أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا الا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة واعترض على الترتيب المعنوي بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فان الاهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مترتب على الارادة والقائل بالترتيب فيها الجمهور مطلقا ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامصار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا بكذا فكذا اذا كان موضع المطر فيهما في وقت واحد اه تصريح وأجاب بعض عن الآية بأن فيها القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم اهلكوا قبل مجيء البأس أي العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود وأجيب بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب * وما قيل من ان

جملة فجعله غثاء عطف على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء فهو معترض بأن مضى المدة لا يعقب اخراج المرعى فيجيء الاشكال في الفاء الداخلة على قوله فمضت وان صح الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فجعله غثاء فتأمل وأجاب يس بأنه يكفي ان أول اجزاء المضي يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويل اه قال العلماء والتعقيب في كل شئ بحسبه نحو دخلت البصرة فبغداد اذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما بخلاف ما اذا دخلتها بعد ثلاثة أيام قاله يس وهذا يصلح جوابا عن قوله فجعله غثاء واستعمالها في التعقيب في كل شئ بحسبه معنى حقيقي كما يؤخذ من المغني وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول انما هو بطريق المجاز اه يس وأما قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فيحتمل ان الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس الاقصى نزول المطر ليلا بعد قحط فأصبحت تلك الارض الرملة التي تسفيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف (قوله والترتيب والمهلة) بفتح الميم بمعنى التراخي وأما ضم الميم فهي عكار الرث وفي حواشي السعد ان المهلة بفتح الميم التراخي وأما بضمها فمشترك بين التراخي وردىء الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في سورة الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في الترتيب الاخباري ولا تراخي بين الاخبارين وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله * كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب * اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال في المغني وقال بعض الظاهر ان الاضطراب والجري في زمن واحد الا أن يقال ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب اه تصريح (قوله وبحتى) والعطف بها قليل عند البصري وانكره الكوفي بالكلية ويحمل نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيها ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ويشترط في العطف بحتى أربعة أمور الاول كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أذقت

والترتيب والتعقيب وثم
للجمع والترتيب والمهلة
وبحتى للجمع والغاية

نفسي حادماله وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا وأجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما انه شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي وقال في المغني ولم أقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما حقيقيا بان يكون جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبني التمر حتى البرني واما بعضا بالتأويل نحو قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

في رواية من نصب نعله فان قوله ألقى الصحيفة في قوة ألقى كل ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل انه مفعول لمحذوف يفسره ألقاها وأما من رفع نعله فهي ابتداء وألقاها خبره ومن جر نعله فهي جارة أرشد بالبعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها انتهى تصريح والرابع كونه غاية لما قبلها كما سيأتي الكلام عليه في الشرح (قوله وأم المتصلة الخ) فهي منحصرة في نوعين وسميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليهما نفسهما لا الى أمر خارج عنهما بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فهو لامر خارجي وعورض بان الوجه الثاني انما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله للنوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل المفردين كاملين وليست تلك كذلك انتهى تصريح (قوله بل) يعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي وهي بعد الايجاب والامر لسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها ومعناها بعد الاخيرين وهما النهي والنفي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها وهذا معنى قول المصنف لتقرير متلوها أي حكم متلوها واثبات نقيضه أي المتلو أي حكمه لما بعدها وقوله

وأم المتصلة وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين وهي في غير ذلك منقطعة بالجملة [illegible] ومرادفة لبل وبمعنى بل والهمزة تقدمت [illegible] لا بمعنى الهمزة أو بعد الطلب للتخيير أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم أو بمعنى الواو وبل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها

كلكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ماقبلها لمابعدها وبـلا للنفي
ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين الا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض ﴾ وأقول معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لاتقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك أعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم اقنتي لربك واسجدي واركعي ومثال استعمالها في المصاحبة فأنجيناه ومن معه في الفلك ونحو فاغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى اماته فأقبره ثم اذا شاء أنشره فعطف الاقبار على الاماتة بالفاء والانشار على الاقبار بثم لان الاقبار يعقب الاماتة والانشار يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشئ نهايته والمراد أنها لعطف ماهو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة اما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف الكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس انتهى

وبعد الاثبات أي وبل بعد الاثبات والامر الخ (قوله كلكن الخ) الحاصل انها عاطفة خلافا ليونس وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي أونهي عند البصريين وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فان وليها جملة فهي حرف ابتداء جئ به لمجرد الاستدراك وليست عاطفة كقوله

ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن حرف ابتداء والبوادر جمع بادرة وهي الحدة أوتلت لكن واوا فهي حرف ابتداء أيضا نحو ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب عطفا بالواو على أبا أحد من عطف المفردات خلافا ليونس حيث جعل لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لايختلفان بالايجاب والسلب أوسبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي أو النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك (قوله غالبا) مسلط على جميع مابعده فهو قيد في الثلاث خلافا لما يوهمه الشرح من انه قيد في الاولى وترك شرح المسئلة الثانية التي هي قوله ولا يؤكد أي ضمير الرفع المتصل بالنفس أو العين الا بعد توكيده بمنفصل الخ نحو اكرمته نفسي أو عيني لافصل بالمفعول ونحو كن أنت نفسك قائما الفصل بالمنفصل ومن غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل) احترز به عن الظاهر وعن الضمير المنفصل مرفوعا كان أو منصوبا وعن الضمير المنصوب المتصل فانه يعطف بدون شرط كقام زيد وعمرو ونحو أنا وأنت قائمان واياك والاسد وجمعناكم والاولين وسيأتي الضمير المخفوض في مفهوم رفع تفصيل أفاده المحشي والتصريح وقوله ضمير رفع متصل سواء كان مستترا أو بارزا (قوله وعيسى وأيوب) فان أيوب قبل عيسى (قوله لقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فيه نظر بل ابراهيم متأخر عن نوح فهي للترتيب لا لعكسه (قوله والى الذين من قبلك) فالذين عطف على الكاف من اليك باعادة الخافض لانه عطف على الضمير المخفوض (قوله واسجدي واركعي) فان الركوع قبل السجود (قوله ومن معه) فان من عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله وجنوده) عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله واسماعيل عطف على ابراهيم) وهي للمصاحبة (قوله حتى الالوف) فان الالوف غاية للاعداد في الزيادة الحسية

كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون تارة فى المقدار الحسى كقولك الله سبحانه وتعالى يحصى الاشياء حتى مثاقيل الذر وتارة فى المقدار المعنوى كقولك زارنى الناس حتى الحجامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هى المسبوقة اما بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى انه يصح أن يقال سواء عليهم الانذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد فى الدار أم عمرو وسميت أم فى النوعين متصلة لان ماقبلها ومابعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ماعدا ذلك وهى بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ مما يخلق بنات أى بل أتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكارى ولا يصح أن تكون فى التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والالزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثانى كقوله تعالى هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى وذلك لان أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة

اه تصريح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية للناس فى الزيادة المعنوية وهى الاتصاف بالنبوة اه تصريح (قوله مثاقيل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشئ والذرة النملة الصغيرة والاضافة للبيان كما قاله بعضهم فان مثقال الذرة غاية فى النقص الحسى (قوله حتى الحجامون) فانهم فى غاية النقص المعنوى وهو الاتصاف بالحجامة قال فى المطول المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الأخر نحو مات كل أب لى حتى آدم وفى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم (قوله على قسمين) وقد ترد زائدة كقوله أفلا تبصرون أم أنا خير أى أنا خير فهى زائدة (قوله التعيين) أى لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فى قوله أزيد فى الدار ام عمرو يقال فى الجواب زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (قوله وهى المسبوقة بهمزة التسوية) وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر سواء كانت هى والجملة المعطوفة فعليتين كما مثل المؤلف أم اسميتين نحو قوله

ولست أبالى بعد فقدى مالكا ✽ أموتى ناء أم هو الآن واقع

قال الدمامينى والذى يظهر لى أن الجملة بعد أبالى فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه أى لا أكترث به اه فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به واستعمله المصنف فى المغنى متعديا بالباء حيث قال ربما أبالى بقيامك وعدمه وهو صحيح مسموع خلافا لمن أنكره (قوله وسميت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله ماعدا ذلك) أى ماعدا المذكور فى المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (قوله وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقى وهو طلب الفهم نحو قول العرب انها لابل أم شاء فالهمزة داخلة على جملة أى بل هى شاء لان بل المنقطعة لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة أو الاستفهام الانكارى كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) أى وهمزة الوصل حذفت (قوله وهو محال) أى الاتخاذ محال وأما اثبات الاتخاذ فقد وقع لا انه محال (قوله والثانى) أى عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقى ولا الانكارى

وأولها أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة الثاني الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفي أو النهي ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها على حاله واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمعنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأباه غيرهم لانه لم يسمع وأما لا فانها تنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها

أما لكونها داخلة على استفهام ولا يدخل استفهام على مثله كما في مثال المصنف وأما لكون المعنى لا يصح على الاستفهام كما في قول الشاعر

فليت سليمى في المنام ضجيعتي * هنالك أم في جنة أم جهنم

أي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه والآية المذكورة في المغني وهذا البيت يشهدان للكوفيين وقد تأتي أم لمجرد الاستفهام كقوله

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله أربعة معان) ترك خامسا وهو التقسيم وذكره في المتن على ما هو في بعض النسخ نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف (قوله التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الاباحة (قوله فكفارته الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على انه كفارة كما قاله بعض والآية مؤولة بالطلب والتقدير كفروا بالاطعام أو الكسوة أو تحرير رقبة (قوله ليس عليكم جناح الخ) في قوة الطلب أي كلوا من بيوتكم الخ (قوله لبثنا يوما الخ) فلبثنا كلام خبري وأو للشك من القائلين (قوله أو التشكيك) أي تشكيك المتكلم المخاطب (قوله نحو وانا أو اياكم الخ) فانا أو اياكم لعلى هدى كلام خبري أو في ضلال مبين للابهام فالشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى ان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين اه دماميني وتصريح ولا يخفى أن جعل الشاهد في الأولى أوفي مما معترض بأن الاولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله وأما بل الخ) وأجاز المبرد كونها ناقلة لمعنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلافه ومذهب الجمهور أن النقل بعد الخبر والامر فقط (قوله ما جاءني زيد بل عمرو) أي فالمجيء ثابت لعمرو ومنفي عن زيد (قوله ولا يقم زيد بل عمرو) فالنهي عن القيام ثابت لعمرو منفي عن زيد (قوله بعد الاثبات) نحو جاء زيد بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا (قوله ومعناها كمعنى بل) أي فهي تقرر حكم ما قبلها من نفي أو نهي وتجعل ضده لما بعدها نحو لا يقم زيد لكن عمرو وما جاءني زيد لكن عمرو (قوله وأما لا الخ) ويعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا نحو

هذا

هذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه أو زيد أخ لا فلان سعدان في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد بخلاف جاءني رجل لا امرأة لان الرجل لا يصدق على المرأة قال الدماميني وما ذكره السهيلي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بصحة مثل قام رجل وزيد بشرط التركيب فان منع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشئ على نفسه فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشئ على غيره ولا مانع منه واذا صح على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متمانعا كما هنا ولبحث فيه مجال اه كلام الدماميني (قوله فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أى فلأجل انها تنفي الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) عطف على التاء في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذى يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال اني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب وقد وضع على سريره اذا رجل قام من خلفي مرفقه على منكبي يقول رحمك الله اني كنت لارجو أن يجعلك الله مع صاحبيك لاني كثيرا ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لارجو أن يجعلك الله معهما فالتفت فاذا هو على بن ابي طالب اه بحروفه (قوله فقال لها وللارض) فالارض عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله نعبد الهك واله آبائك فآبائك عطف على الكاف من الهك وأعيد المضاف وهو اله اه تصريح (قوله ولا يجب ذلك) أى بل كثير ولذا اقتصر في قوله الذى غالبا راجع للثلاث مسائل ومن غير الغالب ما أشار له بقوله بدليل قراءة الخ واعلم أن كثرا اعادة الخافض لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الجوهري وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (قوله خلافا لاكثر البصريين) أى ووفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أى وابن عباس والحسن البصري (قوله بخفض الارحام) عطف على الهاء المخفوضة بالباء (قوله وفرسه) بالجر عطف على الهاء المخفوضة باضافة غير اه تصريح

﴿فصل في تابع المنادى﴾ اعلم ان المنادى اما معرب أو مبني والتابع اما بدل او نسق مجرد من ال أو نسق بال أو بيان أو توكيد أو نعت فاذا كان التابع بدلا

فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقولك جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل يدخلونها ومن صلح فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وعلى ما وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لاكثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه ثم قلت ﴿فصل واذا أتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا

أو نسقا مجردا فهو كالمنادى المستقل سواء كان المنادى معربا أو مبنيا فهذه
أربع صور وفى كل اما أن يكون التابع معربا أو مبنيا فهذه ثمان صور فينصب
ذلك التابع ان كان غير مفرد ويبنى على الضم ان كان مفردا وقد مثل المصنف
للتابع المبني بصوره الاربع وترك أمثلة التابع المعرب وهي يازيد زين
العابدين وياعبد الله زين العابدين ويازيد وزين العابدين وياعبد الله وزين العابدين
فهذه الثمانية المشار لها بقول المصنف فهو كالمنادى المستقل مطلقا أى سواء كان
المنادى معربا أو مبنيا واذا كان التابع غير بدل وغير نسق مجرد فاما أن يكون بيانا
أو توكيدا أو نسقا بال مضافة أو غير مضافة فهذه ستة أو نعتا بال مضافا أو غير
مضاف أو نعتا مضافا بدون أل فهذه تسع صور وفى كل منها اما أن يكون المنادى
مبنيا غيرأى أو معربا فهذه ثمان عشرة صورة وتابع أى تحته صورتان نعت وبيان
على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم للثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد
تقدم بيان ثمانية وأشار بقوله وتابع المنادى المبني غيرهما يرفع أو ينصب الى ست
صور وهو ما اذا كان المنادى مبنيا والتابع نعت أو توكيد أو بيان أو نسق مقرون
بال اذا كانت الاربعة غير مضافة أو النعت بال مضاف أو النسق بال مضاف فيجوز
الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للمحل وقد مثل الشارح لثلاثة أمثلة
وترك النسق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى ياجبال أوبي معه والطير
قرئ برفع الطير ونصبه وترك أيضا النعت المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن
الوجه والنسق المضاف المقرون بال نحو يازيد والحسن الوجه فالوجهان فى صور
ست كما فى يس على القاكهى وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فيهما
أن يكونا مضافين مقرونين بال كما فى يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يجوز
رفعه ونصبه على الحال لان غيرلا تتعرف بالاضافة (قوله الا تابع أى) وفى اعرابه
ثلاثة أقوال قيل بدل وقيل عطف بيان وقيل نعت والذى اختاره ابن الناظم انه ان
كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو بيانا وسبق الكلام على نعت أى وقوله فيرفع
أى لفظا أو محلا ان جوزنا نعتها باسم الاشارة أو بالاسم الموصول كيا أيهذا
ويا أيها الذى فعل كذا والجمهور على ان نعت أى لا يكون الا بال (قوله والا التابع
المضاف المجرد من ال) سواء كان نعتا أو توكيدا أو بيانا اه شيخ الاسلام ولا يدخل
النسق المجرد لانه قد تقدم ولا يدخل فى ذلك ما اذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا
بال نحو يازيد والحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرونا بال فالوجهان نحو
يازيد الحسن الوجه فالنعت المضاف المقرون بال وكذا النسق داخلان فى الوجهين
فما بقى لقوله الا التابع الخ الا التوكيد والبيان والنعت المجرد وقد مثل المؤلف

وتابع المنادى المبني غيرهما يرفع أو ينصب الا التابع أى فيرفع والا التابع المضاف المجرد من أل فينصب

للثلاثة

كتابع المعرب) واقول لتوابع (ص ٢٨٥) المنادى احكام تخصها فلهذا افردتها بفصل والحاصل أن التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل يازيد كرز بالضم كما تقول يا كرز وكذلك يا عبد الله كرز وفي النسق يازيد وخالد بالضم كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معربا أو مبنيا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من أل فان كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نعت أي نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازني اجازة نصبه وانه قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ بمكان والواجب نصبه التابع المضاف مثاله في النعت نحو يازيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله في البيان يازيد أبا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يازيد الفاضل والفاضل ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا قال ذو الرمة * لقائل يا نصر نصر نصرا * وان كان المنادى معربا تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني تميم كلهم ويا عبد الله أبا زيد واذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعا لمعرب احق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض ففاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيبويه انه نداء ثان حذف منه حرف النداء لان المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء ثم قلت

(قوله كتابع المعرب) أي كتابع المنادى المعرب المضاف أو شبهه سواء كان التابع نعتا أو توكيدا أو عطف بيان أو نسقا مقرونا بال فهذه أربع سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للنعت والتوكيد والبيان مضافة ومثالها غير مضافة يا عبد الله الفاضل ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ومثال النسق مضافا يا عبد الله والحسن الوجه وغير مضاف يا عبد الله والحارث تمت الصور الثمانية وبقي صورة تاسعة وهي النعت المضاف المقرون بأل نحو يا عبد الله الحسن الوجه فتحصل أن البيان والتوكيد والنعت والنسق بال اذا كانت مضافة نصبت سواء كان المنادى مبنيا أو معربا ما عدا النسق بال المضاف التابع لمبني وما عدا النعت المضاف المقرون بال ففيهما وجهان وان كانت الاربعة غير مضافة فيجوز الوجهان ان تبعت مبنيا غير أي وتنصب ان تبعت معربا وترفع ان تبعت أيا (قوله فهو من الشذوذ بمكان) أي فهو بمكان من الشذوذ أي متمكن من الشذوذ كما قرره بعض الاشياخ (قوله ويا تميم كلهم أو كلكم) قال في التصريح وان كان تابع المنادى ضميرا جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الخطاب باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم ومنع الاخفش مراعاة الحال وقال قوله كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ أو خبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت اهـ (قوله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد الخ) ومثله في جواز الوجهين النعت المضاف المقرون بال والنسق المضاف المقرون بال أو غير مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه ويا زيد والحسن الوجه (قوله واذا وجب الخ) في قوة العلة للنصب في الامثلة الثلاثة المشار اليها بقوله وان كان المنادى معربا تعين الخ (قوله سيبويه) هو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح والاضافة في لغة العجم مقلوبة قيل كانت أمه ترقصه به في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل سمي بذلك للطافته لان التفاح من ألطف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خده وجنة التفاح لونا قاله في التصريح (قوله قال الله تعالى) مثال للتابع لمبني وانما أتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولاجل أن يذكر خلاف سيبويه

﴿باب موانع صرف الاسم﴾

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم امكن أى زائدا فى التمكن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله أى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغى للمصنف أن يعرف الصرف أولا ثم يذكر موانعه لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره وعبارة لان مانع الشئ وسببه يتوقف تعقلهما على تعقل ذلك الشئ (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله جمعها) أى تضمن تلك الموانع اجمالا لا تفصيلا (قوله جمعوا قوله) أى قول بهاء الدين ابن النحاس كما وجد فى بعض نسخ الشرح فيما يأتى وغير هذا البيت

موانع الصرف تسع ان أردت بها * عونا لتبلغ فى اعرابك الاملا

اجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بمنع الصرف ويخرج منها بعض التأنيث وهو ما كان بالالف فالباقى سبعة وبعض التأنيث تدخلهما ثمانية أخرج منها العلمية والوصف فالباقى ستة وهى الوزن والعدل والتأنيث والتركيب والعجمة والزيادة تدخل العلمية مع الست وتدخل الوصف مع ثلاثة من الست وهى الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ما ذكره فتنبه له وعلم منه ان الوزن والعدل والزيادة تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتأنيث خاصة بالعلمية فتأمل (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يمنع مطلقا كان جمع تصحيح أو تكسير لمذكر أو لمؤنث وليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهى الذى لا نظير له فى الآحاد العربية (قوله وزن) سيأتى ان الوزن قسمان قسم يمنع مع العلمية ولا يشترط فيه أن يكون على افعل وقسم يمنع مع الوصفية وشرطه أن يكون على افعل وشرط الوزن اختصاصه بالفعل او بكونه أولى كما يأتى ايضاحه من شراح الالفية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيقى وتقديرى والتحقيقى خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله انث) التأنيث على قسمين معنوى ولفظى بالالف والتاء وشرط المعنوى الزيادة على الثلاث أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من المذكر الى المؤنث كما يأتى (قوله بمعرفة) ظاهره أى معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتمنع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة وتشترك مع الوصف فى ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يختم بويه (قوله زد) ظاهره أى زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الالف والنون خاصة وتمنع مع العلمية ومع الوصفية لكن على فعلان

باب * موانع الصرف تسعة
جمعها قوله
اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد
كملا

خاصة مع الوصفية كما يأتي (قوله عجمة) وشرطها كون علميتها في لغة العجم والزيادة
على الثلاث (قوله فالوصف) وشرطه اصالته وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا ترد
على المصنف لان قوله يجمعها أى اجمالا لا تفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) ظاهره
ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهر عبارة من عبر بألف التأنيث ان المانع ألف
التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) ظاهره ان المانع الجمع وظاهر عبارة من قال
صيغة منتهى الجموع ان المانع الصيغة لا الجمع (قوله المماثل) أى في الصيغة
لا في الوزن فالمعتبر مقابلة صيغة بصيغة فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول
والحركات والسكنات أى لا تعتبر مقابلة الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة
الحرف الاصلى بالحرف الاصلى ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون
فيدخل في مفاعل فواعل وأفاعل وفعائل وفي مفاعيل أفاعيل وتفاعيل وفعاليل
نحو مساجد وجواهر وأماجد وصفارج ومصابيح وأقاويل وتماثيل وتقاليح
وقناديل (قوله والبواقي) جمع باق بمعنى مانع أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله
المزجي) خرج الاضافي والاسنادي والتقييدي والتوصيفي والعددي وما ركب
من الاحوال والظروف وهو واضح وان كان باب اعراب وقد ذكرها المصنف في
المبنيات (قوله والعجمة) المراد بها ما قابل لسان العرب فيعم الفارسية والعبرانية
(قوله وهو العدل) أى مطلق العدل والا فالمانع مع العلمية التقديرى والثانى
التحقيقى (قوله وأخر) جمع أخرى بمعنى مغايرة أنثى آخر بمعنى مغاير أغناه عن
هذا التطويل قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التضاد وأخر
لا يكون مقابلا لآخرين بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف
بأخر مؤنث وموصوف آخرين مذكر والمؤنث يضاد المذكر وهذا القيد أعنى
قوله مقابل آخرين خلا عنه الالفية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أى وزن
الفعل (قوله وشرط تأثير الصفة) أى شرط كون الصفة مؤثرة في منع الصرف (قوله
وارمل) هكذا في بعض النسخ وهى محمولة على ما اذا كان وصفا للرجل وهو بمعنى
فقيرا من قولهم عام ارمل لان مؤنثه رملاء والعام الارمل والسنة الرملاء هما
قليلا الخصب وفي بعض النسخ ارنب بدل ارمل (قوله ويعمل) بفتح الميم كذا في
الفيشى وفي نسخ الاشمونى ضبط بضم الميم ومؤنثه يعملة وهو وصف للمطبوع على
العمل فهو بمعنى القوى على العمل من قولهم ناقة يعملة أى قوية على العمل فيعمل
من العمل (قوله في العجمية) أى في اللغة العجمية (قوله الاصل في الاسماء)
أراد بالاصل الواجب الذى لا يعدل عنه الا لدليل (قوله منصرفة) اختلف في
اشتقاقه فقيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل

فالتأنيث بالالف كبهمى
وصحراء والجمع المماثل
لمساجد ومصابيح كل منهما
يستقل بالمنع والبواقي منها
ما لا يمنع الا مع العلمية وهو
التأنيث كفاطمة وطلحة
وزينب ويجوز في نحو
هند وجهان بخلاف نحو سقر
وبلخ وزيد لامرأة والتركيب
المزجى كمعديكرب والعجمة
كابراهيم وما يمنع تارة مع
العلمية وأخرى مع الصفة
وهو العدل كعمر وزفر
وكمثنى وثلاث وأخر مقابل
آخرين والوزن كأحمد
وأحمر والزيادة كعثمان
وغضبان وشرط تأثير الصفة
اصالتها وعدم قبولها التاء
فأرنب وصفوان بمعنى ذليل
وقاس ويعمل وندمان من
المنادمة منصرفة وشرط
العجمة كون علميتها في
العجمية والزيادة على الثلاثة
فنوح منصرف وشرط الوزن
اختصاصه بالفعل كشمر
وضرب علمين أو افتتاحه
بزيادة هي بالفعل اولى
كأحمر وكاف كل علما
والاول الاصل في الاسماء أن
تكون منصرفة أعنى منونة
تنوين التمكين

والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر
وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكأن الاسم ضرب بان ضرب اقبل على شبه الفعل
فمنع مما يمتنع منه وضرب انصرف عنه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل
من الصرف الذي هو القلب أقوال خمسة اه تصريح (قوله وانما تخرج عن
الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني
وسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وقد مر في باب المبنيات وان لم يشبه
الحرف اعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن لشدة تمكنه في باب
الاسمية وان أشبه الفعل في علتين فرعيتين من علل تسع احداهما ترجع للفظ
والاخرى للمعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في
اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصري وتركب مدلوله عند الكوفي وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الاسم في الاسناد لان المحتاج فرع المحتاج اليه فقول
الشارح وانما تخرج عن الاصل اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاصل
بشبه الحرف فتأمل (قوله بجمع العلل) اعترض تعبيره هنا بالعلل وتعبيره في المتن
بموانع بأن اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من التسعة تجوز لانها جزء مانع وجزء
علة لان المانع والعلة اثنان من تسع أو واحدة تقوم مقام اثنتين لكن الاعتراض
على التعبير بالمانع أقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فيجوز أن يراد هنا الناقصة
والمانع لا يكون تاما وناقصا والجواب ان الموانع والعلل صارت علم جنس على هذه
التسعة في الاصطلاح فلا مشاحة فيه وبهذا تعلم ما في عبارة الفيشي من الخلل فانه
كتب على قول المصنف موانع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر في
الشرح بذلك مع انه عبر كما ترى وقال أيضا فالاعتراض على التعبير بالعلل اقوى
وهو وانه ما قلناه فتأمل (قوله اما بصريح الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والعجمة والوصف
وغير الصريح ستة وهي الجمع ووزن عادلا أنث وركب وزد هذا هو الصواب وما في
الفيشي فيه خلل (قوله التأنيث بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة أقسام ألف
التأنيث وهي تمنع مطلقا وألف التكسير كقبعثرى ومن ادخلها ألف الالحاق
وقد سموها اذ ليس في اصول الاسم سداسي فتلحق به والقبعثرى الجمل العظيم قال
الاشموني نقلا عن بعضهم ان الف التكسير كالف الالحاق الممدودة تمنع من
الصرف مع العلمية وقال في التصريح وفي الفيشي هي لا تمنع مطلقا وألف الالحاق
وهي تمنع ان كانت مقصورة كعلقى اسم نبت فانه بزنة سكرى وحكم على علقى
بالالحاق دون سكرى لان سكرى لمذكر دل على تأنيثه بخلاف علقى لا مذكر له
يدل على تأنيثه فجعل ملحقا بسكرى وأصله علق فزيدت الالف ليعطى حكم

وانما تخرج عن هذا الاصل اذا وجد فيها اثنان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما والبيت النظام لبعض النحويين وهو ... بجمع العلل المذكورة اما باسمها أو بالاشتقاق والذي تقوم مقام علتين التأنيث بالالف مقصورة كانت

سكرى من منع الصرف ولا تمنع ألف الالحاق ان كانت ممدودة كعلباء فانها ملحقة بقرطاس والنون فيه منقلبة عن ياء بخلاف همزة التأنيث فمنقلبة عن ألف فما كان منقلبا عن مانع منع ومالا فلا وقر بالنون اذا سميت شخصا بعلباء أو وقر باعم رقته والالحاق جعل مثال على وزن مثال آخر ليعامل معاملته (قوله كهمى) اسم لنبت يكون بساحل البحر المالح وصحراء اسم للبرية واعلم ان ألف التأنيث فيها فرعية لفظية من جهة التأنيث ومعنوية من جهة لزومه علامة فاللزوم كأنه علة وليس من العلل التسع (قوله والجمع الذى الخ) وضابطه ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن فيشمل دواب فان أصله دوابب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حمراء) بالمد وأصله عند سيبويه حمرا بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما ناقض الغرض المطلوب ثم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعض الى ان الالف الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ونضعف بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعض الى أن الاثنين معا للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (قوله كما توهم بعض) وهو أبو على كما سيأتى له آخر العبارة (قوله الا بانضمام علة أخرى) أى فلا بد من علتين احداهما ترجع للمعنى وهى العلمية أو الوصف والاخرى ترجع للفظ وهى الستة الباقية فوزن الفعل فرع وزن الاسم لان وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل فى الاسم كان فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد وزيادة الالف والنون فرع المزيد عليه والعجمة فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله سخة) اسم لما يوزن به ويقال لها سنجة بالسين وصنجة بفتح الصاد وكسرها (قوله وكذلك أذربيجان) تشبيه فى اجتماع العلل واذربيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها ياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون وضبطه فى المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقليم من بلاد العجم ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه مصباح وعبارة آذربيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المعجمة وسكون الراء

كهمى أو ممدودة كصحراء والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أى لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير وانما مثلت للمقصورة بحبلى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم ان المانع الصفة وألف التأنيث كما توهمه بعضهم وما عداهما من العلل لا يؤثر الا بانضمام علة أخرى له ولكن يشترط فى التأنيث

والتركيب والعجمة ان تكون العلة الثانية المجامعة لكل منهن العلمية ولهذا صرفت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صنجة والصفة فى قائمة وماذاك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الا مع العلمية وكذلك أذربيجان اسم البلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة وقيل وعلة خامسة وهى التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس شىء لانا لا نعلم هل لاحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن فى صفة كسكران فلا تمنع الا مع العلمية كسلمان ولا وصفية فى أذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لابين انه على ثلاثة أقسام لفظى ومعنوى ولفظى لا معنوى ومعنوى لا لفظى وأما بقية العلل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل وجمع ودلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامع ودالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لاجنحة وهى ممنوعة الصرف لانها معدولة كما ذكرنا فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك فى مثنى لانه مقصور وظهر فى ثلاث ورباع لانهما اسمان صحيحا الآخر ومن ذلك أخر فى نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لايام وهى معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف

وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون اه كذا ضبطه القسطلانى فى لطائف الآثار اسم لاقليم ولعل المناسب فى الشرح الضبط الاول لانه قال اسم البلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف فى الدلول فليحرر فى ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فاذربيجان كلمة وليتنظر معنى هاتين الكلمتين قبل التركيب (قوله وليس بشىء الخ) أى فلما لم يتحقق ما لاحظوه فلا يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله بان البلدة مؤنثة أى على احتمال لا قطعا تأمل (قوله عمر) اسم لسيدنا عمر بن الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفى وزحل اسم كوكب معلوم (قوله وجمع) الظاهر انه اسم فرس وحرر (قوله ودلف) اسم رجل وهو بالدال المعجمة كما فى نسخة صحيحة ورأيته فى التصريح بالدال المهملة وحرر (قوله أحاد وموحد الخ) اقتصر على ذلك لانه المتفق عليه قال فى التصريح وهى من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى الى العشرة على الاصح وقيل فى العشرة والخمسة وفيما بينهما قياسا عند الكوفيين وقيل يقاس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح السماع فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا اه تصريح وقوله أحاد بضم الهمزة وكذا نظائره وموحد بفتح الميم والحاء وكذا يقال فى نظائره (قوله لانها صفة لاجنحة) قال فى التصريح ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولى أجنحة الآية أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهى أحوال من النساء أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى (قوله وهى معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الآخر لانه وصف لنكرة فلا يكون معدولا عن معرفة واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر من باب اسم التفضيل وقياسه أن يكون فى حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا

مذكرا ولو جرى على مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا ونحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم من الله ورسوله ونحو هند أحب الى من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر بهمزة ممدودة فيهن ولكنهم قالوا في المؤنثة أخرى وفي جمعها المكسر أخر وفي جمع المذكر آخرون وفي المثنى آخران قال تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحاة أخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل في منع الصرف وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في باب منع الصرف لان اعرابه بالحركات وأما آخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع آخر من الصرف للوصف والوزن هكذا أفاده الموضح قال في التصريح وفي جعل آخر من باب التفضيل شئ لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ولذا قال المؤلف في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احداهما الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما شابهه في تلك الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما تستحقه وتقتضى المشابهة اه تصريح إذا علمته فيمكن حمل شارحنا على ما في الحواشي ويكون قوله معدولة عن آخر أي الذي هو مشابه لافضل لا انه من افراد اسم التفضيل فتأمل (قوله لانها جمع الخ) علة لقوله معدولة عن آخر أي انما كانت أخر معدولة لانها جمع أخرى وهو مؤنث افعل التفضيل وقياس مؤنث افعل التفضيل أن لا يستعمل الا مع أل أو مضافا لما فيه أل وأخر جمع أخرى خال عن ذلك فثبت انها معدولة وقوله وقياس فعلى افعل أي وقياس مؤنث افعل التفضيل الخ وقوله فأما أخر الخ مقابل لمحذوف والتقدير فافضل في الامثلة غير معدولة وأما أخر فهو معدول (قوله فان كانت أخر جمع أخرى انثى آخر بكسر الخاء) وهي المقابلة للاولى نحو قالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لاخراهم والمذكر وهو آخر مقابل للاول فليست أخرى من باب اسم التفضيل والفرق بين أخرى مؤنث آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليها مذكرها ولذا يعطف عليها وما قبلها من جنس واحد نحو عندى رجل وآخر وآخر وعندى امرأة أخرى وأخرى وان انثى المكسور تدل على انتهاء

لانها جمع أخرى وأخرى انثى آخر بالفتح وقياس فعلى افعل ان لا تستعمل الا مضافة الى معرفة أو مقرونة بلام التعريف فاما بلا اضافة فيه ولا لام فقياسه افعل كافضل تقول هند افضل والهندات افضل ولا تقول فضلى ولا فضل فأما أخر فصفة معدولة فلهذا خففت بالتصغير فان كانت أخر جمع أخرى انثى آخر بكسر الخاء

ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كان مذكرها كذلك اه تصريح (قوله فهي مصروفة) أي أخر وقوله فأول وأخر بضم الهمزة في أول وأخر وفتح الثاني منهما وتنوين اللام من أول والراء من أخر تأمل (قوله ومثال الوزن مع العلمية الخ) قد قدم الشارح الكلام على العلمية مع الثلاثة المختصة بها وهي التركيب والعجمة والتأنيث في أول السوادة ثم ذكر العدل المشترك وههنا تكلم على الوزن والزيادة وهي مشتركة بين الوصف والعلمية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه السلام ولقب بنوح لكثرة نياحته على قومه (قوله سلمان وعمران وعثمان) هذه الثلاثة أعلام لذكر من العقلاء الاول مفتوح والثاني مكسور والثالث مضموم وسلمان من السلامة وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله وأصبهان علم لغير العقلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الباء علم لبلدة وسميت بذلك لان أول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لطي بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لان الالف والنون زائدتان فلو احتملا الزيادة والاصالة جاز الصرف وعدمه نحو رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الروم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها وإذا تحققت بالاصالة صرفتها كما إذا سميت بطحان وسمان وتبان من الطحن والسمن والتبن اه تصريح وذكر بعض ان أصبهان بكسر الهمزة وفتحها وبالباء والفاء فتلك أربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة سكران وغضبان) فانه ومؤنثهما سكرى وغضبى وهذا متفق على منع صرفه وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فهو منكر لا يؤخذ به أما إن كان لا مؤنث له أصلا كلحيان لكبير اللحية ففيه خلاف اه تصريح (قوله لا في فعلان) بفتح الفاء وسكون العين اه تصريح (قوله صنوان بمعنى قاس) وهو في الاصل الحجر الاملس (قوله ارنب) بمعنى ذليل وهو في الاصل اسم لحيوان معلوم (قوله والثاني عدم قبولها التاء) هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فنقول أما الصفة ذات الزيادة فشرطها أن لا تقبل التاء إما لان مؤنثها على فعلى كسكرى أو لا مؤنث له كلحيان كما تقدم فانه كان يقبل التاء نحو ندمان للنديم وسيفان للطويل الممشوق الضامر البطن وأليان لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المشاركة لا من الندم على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك انصرفت وأما الصفة ذات الوزن فيشترط أن لا تقبل التاء إما لان مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء أو فعلى بضم الفاء كأفضل وفضلى أو لكونه لا مؤنث له أصلا كأكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف ووزن الفعل

فهي مصروفة تقول مررت بأول وآخر بالصرف إذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر مع الصفة أحمر وأفضل ومع الصفة أحمر وأفضل ومع الوزن المانع مع الصفة ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل بخلاف العلمية ومثال الزيادة مع العلمية سلمان وعمران وعثمان وأصبهان ومثالها مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف في نحو قولك هذا قلب صنوان بمعنى قاس وهذا رجل أرنب بمعنى ذليل أي ضعيف والثاني عدم قبولها

فانه وزن به أولى لان أوله يدل على معنى في الفعل دون الاسم اهـ تصريح (قوله
وأرمل) هو الفقير وصرف لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحق
المضارع اهـ تصريح وقال بعض الارمل الذي لا زوج له (قوله ولهذا انصرف)
أي ولاجل الشرط الثاني انصرف الخ لفقد ذلك الشرط منه (قوله كقولهم ندمانة
وأرملة) هكذا في نسخ والظاهر ان الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كما
هداكم أي لاجل هدايته اياكم والمعنى ولهذا انصرف نحو ندمان الخ لاجل ندمانة
وأرملة أي لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأمل وقد جمع ابن مالك ما جاء
على وزن فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله من بحر الهزج * أجز فعلى لفعلانا * اذا
استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا * وصوجانا وعلانا * وقشوانا
ومصانا * وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا * وزاد المرادي لفظين فقال * وزد فيهن
خمصانا * على لغة وأليانا * الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان
اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان
البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان
الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد والندمان النادم والنصران واحد
النصارى اهـ أشموني (قوله وندمان يزيد الخ) الندمان هنا النديم على الشراب
والكاس مهموز مؤنث قال تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي لا يسمى
الكاس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم بالغين غربت (الاعراب) وندمان
مخفوض بواو رب ويزيد مضارع وفاعله مستتر والكاس مفعول أول وطيبا
مفعول ثان وسقيت فعل وفاعل وقال الدماميني يجوز ان يكون اذا بمعنى الماضي
أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل جواب اذا والتقدير اذا تغورت النجوم سقيت
والشاهد في البيت في صرف ندمان لانه من المنادمة وأما اذا كان من الندم فممنوع
لان مؤنثه ندمى (قوله لجام) اسم للحديدة المعلومة وكذا فيروز اسم لقطعة من
الارض وقيل اسم لما يفرز الاشياء أي يميزها ومهاراء الواحد من الحجارة
فاذا استعملا في اللغة نكرتين أو علمين ذكرين صرفا وان استعملا في اللغة علم
مؤنث منعا من الصرف للعلمية والتأنيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولوط) سمي
بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم واسم أبي لوط هاران وهو أخو سيدنا
ابراهيم (قوله وجها واحدا) هذا هو الصحيح ومقابله ما يأتي من جواز الوجهين
فليست العجمة مؤثرة في الثلاثي بخلاف التأنيث (قوله وليس منه ما نحن فيه لانه
عربي) وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثاني خروجه عن أوزان
الاسماء العربية كابراهيم والثالث تعريه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو

التاء ولهذا انصرف نحو
ندمان وأرمل لقولهم ندمانة
وأرملة قال الشاعر
وندمان يزيد الكاس طيبا
سقيت اذا تغورت النجوم
ويشترط لتأثير العجمة
أمران أحدهما كون
علميتها في اللغة العجمية
فنحو لجام وفيروز علمين
منصرف والثاني
الزيادة على الثلاثة فنحو
نوح ولوط وهود ونحوها
مصروفة وجها واحدا
هو الصحيح قال الله تعالى
كذبت قوم نوح المرسلين
وقال تعالى وقوم لوط
وأصحاب مدين وقال تعالى
ألا بعدا لعاد قوم هود وليس
منه ما نحن فيه لانه عربي

رباعي كمشكاة ومرجاة وقسطاس وحروف الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل والرابع
أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج
وجق والصاد والجيم نحو الصولجان وهو الكوز التي يلعب بها الصبيان والكاف
والجيم نحو اسكرجه وتبعية الراء النون أول الكلمة نحو نرجس أو الزاي بعد الدال
نحو مهندز اه تصريح (قوله وليس في أسماء الانبياء عربي الخ) فاعلم أن أسماء
الانبياء كلها عجمية الا الأربعة هود وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه
الاربعة مصروفة لانها عربية ويضم لها نوح ولوط وشيث فجملة المصروف من
الانبياء سبعة يجمعها من جمله الصاد لصالح والنون لنوح والشين لشعيب وشيث
والميم لمحمد واللام للوط والهاء لهود وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف
الا أربعة منكر ونكير ورضوان ومالك (قوله عيسى بن عمر) أي الثقفي البصري
شيخ الخليل وسيبويه وما في بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من
التصريح (قوله ان في نوح ونحوه) أي مما كان ثلاثيا ساكن الوسط (قوله اما
مختصا بالفعل) وهو أربعة أنواع الاول الماضي المبدوء بالتاء التي للمطاوعة كتعلم
أو بهمزة وصل كانطلق أو كان على وزن فعل النوع الثاني المضارع غير افعل وانفعل
وتفعل ويفعل وذلك الغير نحو انطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز
بقولنا غير افعل الخ لان الاربعة من قبيل الأولى بالفعل لا المختص النوع الثالث
الفعل المبني للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغيير النوع الرابع
فعل الامر غير المأخوذ من فاعل من الثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمي بواحد من
الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير أعربت اعراب ما لا ينصرف بالحركات
الظاهرة واحترز بقولنا ماضيا سالما من التغيير من رد وقيل وبيع فان أصلها
فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصار رد بمنزلة قفل وقيل
وبيع بمنزلة ديك واحترز بقولنا غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل
كضارب من ضارب فانه كثير في الاسماء وبقولنا من الثلاثي من المصوغ من
الثلاثي كاضرب واسمعوا كتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص
ما لا يوجد في غير فعل الا في نادرا أو علم أو أعجمي واحترز بالنادر من نحو دئل لدويبة
وينجلب اسم لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من خضم لرجل وشمر علم الفرس
وبالاعجمي من بقم اسم لصبغ فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل لان
الاعجمي لا كلام لنا فيه والنادر لا حكم له والعلم منقول من الفعل فالاختصاص
باق اه أشموني بتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الاول أن
يكون أولى بالفعل لكثرته فيه كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال

وليس في أسماء الانبياء
عليهم الصلاة والسلام عربي
غير هود وصالح وشعيب
ومحمد صلى الله عليه وسلم وابن
وزعم عيسى بن عمر والزمخشري
قتيبة والجرجاني وهو
ان في نوح ونحوه وجهين
الصرف ومنعه
مردود لانه لم يرد منع صرفه
في سماع مشهور ولا شاذ
الوزن كونه اما مختصا
بالفعل أو كونه بالفعل أولى
منه بالاسم

المهملة

الأول نحو شمّر وضرب علما قال الشاعر   وجدي يا حجاج فارس شمّرا * والثاني نحو أحمد فهو

أو علما وأفكل علما والافكل
اسم للرعدة فان هذا الوزن
وان كان وجد في الاسماء
والافعال كثيرا ولكنه في
الافعال أولى منه في الاسماء
لانه في الافعال يدل على
التكلم كاذهب وانطلق وفي
الاسماء لا يدل على معنى
والدال أصل لغير الدال
واعلم أن المؤنث ان كان
تأنيثه بالالف كحبلى
وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج
لعلة أخرى وقد مضى ذلك
وقول أبي علي ان حمراء امتنع
من [illegible] للصفة وألف التأنيث
منتقض بمنع صرف صحراء
وان كان بالتاء امتنع صرفه
مع العلمية سواء كان لمذكر
كطلحة وحمزة أو لمؤنث
كفاطمة وعائشة وقول
الجوهري ان هاوية من قوله
تعالى فأمه هاوية اسم من
أسماء النار معرفة بغير
الالف واللام خطأ لان ذلك
يوجب منع صرفه وان كان
بغير التاء امتنع صرفه وجوبا
ان كان زائدا على ثلاثة كسعاد
وزينب أو ثلاثيا محرك
الوسط كسقر ولظى قال
الله تعالى ما سلككم في سقر
كلا انها لظى نزاعة للشوى أو ساكن الوسط أعجميا كماه وجور وحمص وبلخ أسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من
المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمرو أسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان

المهملة نحو اكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع وكأصبع وابلم وهو سعف
المقل فان موازنها تقل في الاسم وتكثر في الفعل كأمر الثلاثي نحو اضرب
واكتب واسمع والنوع الثاني أن يكون أولى بالفعل لكونه في أوله زيادة تدل على
معنى في الفعل دون الاسم نحو افكل وأكلب جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل
على معنى في الاسم وتدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب فان الهمزة فيهما دالة
على التكلم اه تصريح واشموني (تنبيه) اشترط في التصريح وغيره أن يكون
الوزن لازما ولم يغير الى وزن يختص بالاسم وقد تركه المصنف فخرج باللازم
امرؤ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب
فلم يكن وزنا لازما في الاحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل وخرج
بقوله ولم يغير الخ نحو قيل وبيع ورد وهذا يمكن اخراجه بقوله وضرب ان يراد
به المبني للمجهول من فعل صحيح فتأمل (قوله شمر وضرب علمين) أي فهذان
الوزنان لا يمنعان الصرف الا مع العلمية لا مع الصفة وتقدم ان شمر علم الفرس وشمر
بتشديد الميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله وجدي) قاله
جميل بن عبد الله بن معمر العذري وجدي مبتدأ ويا حجاج منادى وفارس خبر
وشمر مضاف اليه والشاهد في شمر بفتح الميم المشددة علم الفرس وهو ممنوع من
الصرف للعلمية ووزن الفعل فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله وافكل)
بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الكاف (قوله للرعدة) بكسر الراء وسكون العين
(قوله منتقض بمنع صرف صحراء) فان صحراء ليس فيه صفة فالمانع له هو الالف
وتقدم ان صحراء اسم للبرية ليس وصفا (قوله وان كان بالتاء) الحاصل ان
العلم المؤنث بالتاء يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أولا سواء زاد على
الثلاثة أولا أعجميا أم لا وأما المؤنث المعنوي فيجب منع صرفه بزيادته على الثلاثة
أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكر وان العجمة لما انضمت للتأنيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر
منع الصرف بل تحتمه ويتنزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع والنقل من المؤنث
أوجب ثقلا في اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر الى انه) أي المنقول من المذكر كما
صرح به في التصريح (قوله معرفة بغير الف ولام) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لان
ذلك يوجب منع صرفه) أي ان هاوية لو كان علما لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث مع
انها وردت مصروفة فهي صفة (قوله سقر) هي ولظى اسمان لطبقتين من طبقات
النار (قوله للشوى) جمع شواة وهي جلدة الرأس (قوله وجور) بضم الجيم و بلخ

بسكون اللام وبالطاء المعجمة وجمص بكسر الجاء وسكون الميم (قوله وان لم يكن منقولا الخ) أى لم يكن منقولا كما أنه ليس زائدا على الثلاث وليس محرك الوسط وليس اعجميا (قوله كهند ودعد وجمل) الثلاث اعلام نسوة (قوله ومنع الصرف أولى) أى نظرا الوجود الشيئين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث وأما صرفه فباعتبار خفة اللفظ المقاومة لأحد الشيئين فكأنه زال سبب وبقي سبب واحد (قوله لم تتلفع الخ) هذا البيت لجرير يروى من بحر المنسرح ووزنه مستفعلن مفعولات مستفعلن وقد دخله الطي وهو حذف الرابع ونصف البيت مئزرها ولم يتعرض له فى الشواهد والعلب قال فى الشواهد جمع علبة وهو اناء يصنع من جلود الابل اه وقيل اقداح من خشب والمعنى ان دعد نشأت فى الرفاهية والنعمة وانها تشرب فى اناء من الفضة والذهب ولم تكن من البدويات اللاتي يتلفعن بأثناء زرو يشربن من الجلبات فى العلب (الاعراب) لم تتلفع جازم ومجزوم بفضل متعلق به ومئزرها مضاف اليه ودعد فاعل ولم تسق دعد جازم ومجزوم وفاعل وفى العلب متعلق بتسق والشاهد فى دعد فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف ثانيا ودليله الرواية عن الشاعر والا فالوزن يستقيم بمنع صرف دعد فى الموضعين هذا ما ظهر فى المقام

﴿باب العدد﴾

بالاضافة وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكر الخ (قوله وما وازن فاعلا) مفردا كثالث ومركبا كثالث عشر ورابع عشر وثالث وعشرين (قوله والعشرة) عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكرن مع المذكر) فتقول الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون ويؤنث مع المؤنث فتقول المقالة الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أى يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر وقوله مطلقا أى ركبت أم لا (قوله وما فوقها) وهو الالف وتثنيته وتثنية المائة (قوله الا المائة) مستثنى من تمييز ما دون العشرة نحو ثلاثمائة وتسعمائة فمائة تمييز لما دون العشرة وهو مفرد مخفوض ولا يضيفون العشرة الى المائة فلا يقولون عشر مائة استغناء بالالف وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشرمائة وان أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين وعليه يصح عود الاستثناء الى العشرة وما دونها اه شيخ الاسلام (قوله وكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا يفيد قياس كم على العشرة فى جمع التمييز وقياس كم على المائة فى افراد التمييز وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى ذلك القياس واجاب بان القصد التشبيه فى الجمع والافراد

وان لم يكن منقولا من المذكر الى الانوثة فالوجهان كهند ودعد وجمل ومنع الصرف أولى وأوجبه الزجاج وقد اجتمع الوجهان فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب

ثم ذات باب العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا والعشرة مركبة يذكرن مع المذكر وتؤنث مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة مفردة بالعكس مطلقا وتمييز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة وما دونها مجموع مخفوض الا المائة فمفرد وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية كالاحد عشر المجرورة

وليس قصده القياس والغاشية كم بذاك لان كم كناية عن العدد فشبهت بالصريح
(قوله [illegible] الخبرية كالعشرة) أى فى أن تمييز كل يكون مجموعا مخفوضا و يحتمل
تمييز كم الخبرية كتمييز العشرة فى كونه مخفوضا مجموعا فيكون فى
المصنف حذف مضاف والاول أحسن وانمشى شيخ الاسلام على الثانى
كالعشرة أى مفردة لا مركبة وقوله والمائة أى فى كونه مفردا مخفوضا
وهذا يقال فى قوله والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر من احتمال الوجهين
والمعنى وكم الاستفهامية المجرورة كالاحد عشر فى أن تمييز كل مفرد
منصوب أو تمييز كم الاستفهامية كتمييز أحد عشر فى انه مفرد منصوب وقوله
والمائة عطف على الاحد عشر أى وكم الاستفهامية المجرورة كالمائة فى أن التمييز
مفرد مخفوض بأصل واحد و بالمجرورة من غير المجرورة فيتعين نصب التمييز
نحو كم عبدا ملكت ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد اذ
معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستفهامية أى عدد ذكر تمييزهما فى باب العدد
(قوله ولا تمييز الواحد والاثنان) فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك
رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة
الى الجمع بينهما وفى معنى الاثنين الاثنتان والثنتان اهـ شيخ الاسلام
والتصريح لكن بحث فيه بأن التمييز أى للتأكيد وصرح ابن مالك بجواز اضافة
أحد المؤكدين الى الآخر فانظاهر هنا الجواز (قوله العدد يقتضى فى أصل اللغة
الخ) وفى اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو
البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة فالجملة
أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه
لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والاربعة اذا أخذت حاشيتها العليا وهو ستة
والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصفها أربعة وعرف ابن الحاجب العدد بقوله
ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالواحد عدد واصطلاح النحاة ان الواحد عدد وهو
المناسب لقول المصنف الواحد والاثنان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة
بالتحريك وقوله بمعنى المقبوض الخ لف ونشر مرتب (قوله بدليل الخ) لان السنين
معدود لا عدد فاضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا الالفاظ) أى
لا المعنى اللغوى ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقول المتن باب العدد أى باب
الالفاظ التى يعد بها الاشياء وفى العبارة حذف مضاف أى باب حكم الالفاظ من
تذكير وتأنيث وتمييز (قوله والكلام عليها فى موضعين) أى والكلام على حكمها
محصور فى أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتمييزها (قوله أحدهما فى حكمها

ولا تمييز الواحد والاثنان
ونثبتا حذفا نيتر ورة كم
والقول العدد فى أصل اللغة
ا [illegible] الشئ المعدود كالقبض
والنقض والخبط بمعنى
المقبوض والمنقوض والمخبوط
بدليل كم لبثتم فى الارض
عدد سنين والمراد به هنا
الالفاظ التى يعد بها الاشياء
والكلام عليها فى موضعين
أحدهما فى حكمها

أقسام * القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم اله واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة الى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أى هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة ان غضب الله عليها أى والشهادة الخامسة * القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى تلك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول في المركبة ثلاثة عشر رجلا بالتاء في ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا أو خازنا القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث

في التذكير الخ) من طريقة الجمل في الفصل واضافة الحكم للتذكير والتأنيث للبيان (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية ما سبق (قوله فأما الاول فانها الخ) أى فأما الموضع الاول فانه يقال في بيانه انها فيه على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي لبس فيها الرجال براقع النساء وليس فيها النساء عمائم الرجال ولذا قال بعض أين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال فان المذكر أخذ علامة المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة فمعنى الجماعة والجماعة مؤنث فاحتاج الى علامة والمذكر سابق الى المؤنث فأخذ العلامة فلو أتوا بها مع المؤنث لزم اللبس فاجتنبوه وأبقوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما) اعلم ان الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة أحوال الاول أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكر الثالث ان يقصد بها معدود ويذكر ففي القسم الاول كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة وفي الثاني الفصيح أن يكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود تقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز حذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه ستا من شوال وفي القسم الثالث يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر وهو الذي ذكره المصنف وذلك انها اذا قصد بها معدود وذكر فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدة والجنس جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث اه تصريح (قوله بالتاء في ثلاثة) واما عشر فهو بحذف التاء واعلم ان عشرة المركبة في حالة التأنيث يجوز فتح شينها وكسرها وسكونها والتسكين لغة أهل الحجاز والكسر لغة تميم وبنو تميم يفتحون أيضا كما في أسد وتمس (قوله أى ملكا أو خازنا) فالتمييز محذوف (قوله والقسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة اسم للجماعة كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ولان المذكر خفيف فلحقته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه التاء هذا في غير التركيب كما تقدم وأما في التركيب فعشرة تطابق فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة) وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف

أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث اهـ شيخ الاسلام (قوله والثاني وهو التمييز) أي والحكم الثاني وهو حكم التمييز فيقال فيه انه ما فيه على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه ثنتا الخ) أي قول جندل بن المثنى وصدره

كأن خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه الخ والخصية بضم الخاء كما قال يعقوب وعن أبي زيد الكسر وهما البيضتان والتدلدل تحرك الشئ المعلق واضطرابه والبيت يحتمل المدح لان البطل يوصف بطول الخصي ويحتمل الذم وهو الظاهر وقوله ظرف عجوز الظرف جراب الاثاث يشبه جلدة الانثيين مع ثنتين في جراب وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تتزين به ولكنها تدخل الحنظل ونحوه في الادوية واعرابه كأن حرف تشبيه وخصييه اسمها ومن التدلدل حال منهما وظرف خبرها وعجوز مضاف اليه وفيه ثنتا حنظل مبتدأ وخبر ومضاف اليه وهو التمييز وفي البيت ضرورة من جهتين من جهة تمييز الاثنين ومن جهة عدم مطابقته اذ لو طابق لقال ثنتا حنظلتين كما قاله شيخ الاسلام والتصريح (قوله والثاني ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما تضاف للمعدود وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا مطابقا للعدد المعدود لفظا ومن أبنية القلة لتطابقه معنى نحو ثلاثة افلس وأربعة أعبد وسبعة أبحر وعشرة ارغفة وقد تختلف هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فتضاف للمفرد اذا كان اسم جمع نحو تسعة رهط وخمس ذود واذا كان مائة نحو ثلاثمائة وتسعمائة لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وتضاف لجمع التصحيح في أربع مسائل احداها ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان صلاة وبقرة وسماء لم يجمع بجمع تكسير فأضيفت الى جمع تصحيح وهو جمع قلة والثانية ان يجاور ما أهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل لمجاورته بقرات المهمل تكسيره والثالثة أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والرابعة ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسير آي على آية جائز لكنه ليس بالفاشي وجعله ابن مالك مما أهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل والثانية ان يكون بناء القلة شاذا قياسا أو سماعا

وأنث مع المذكر وان كان مكسر جمعه على القياس وذكرت مع المذكر وأنث مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا تقول عندي احدى عشرة امرأة وواحد عشر رجلا * وأما الثاني وهو التمييز فانه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج تمييزا أصلا وهو الواحد والاثنان لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثاني ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندي ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما

فينزل منزلة المعدوم نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ ونحو ثلاث شسوع فان أشساعا قليل لان مفرده شسع أحد جموعه المعتل العين كثير والاعتل فيه قليل الاستعمال فهو شاذ سماعا وبهذا تعلم ان قوله مجرور مخفوض أى جمع تكسير على ابنية القلة هذا هو الاصل وما عداه خلاف الاصل اه تصريح وذكر فيه ان التمييز اذا كان اسم جنس أو اسم جمع خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر أكلتها وعشرة من القوم أتيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال تعالى فخذ أربعة من الطير وأما جره باضافة العدد اليه ففيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح والثانى الاقتصار على ما سمع والثالث التفصيل فى اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط جاز فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز اه (قوله ويستثنى من ذلك) أى من تمييز ما دون العشرة على ما تقدم الكلام عليه فى المصنف (قوله ولا ثلاث مئين الا فى الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه كونه شاذا ان المائة اذا جمعت كان أقل مقتضاها ثلاثمائة وهى مما يفيد الكثرة فلا يناسب اضافة الثلاثة اليها لما تقدم ان العشرة وما دونها حقها ان تضاف الى جمع قلة مكسر (قوله فليس اسباطا تمييزا) قاله الشلوبين وابن أبى الربيع وغيرهما فلو كان اسباطا تمييزا عن اثنتى عشرة لقيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريده من علامة المؤنث لان السبط مفرد أسباط مذكر وزعم ابن مالك فى شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان المسوغ لتأنيث اسباطا لكونه وصف بأمما جمع أمة والقول بأنه تمييز يشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفى يجوز ان يكون اسباطا نعت الفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت للاسباط وأنث العدد وهو واقع على الاسباط لانه بمعنى فرقة وأمة كقولك ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجمع دون المكثر خلافه وذهب الفراء الى جواز التمييز بالجمع وظاهر الآية يشهد له اه تصريح (قوله بل بدل من اثنتى عشرة) وهو مشكل لقولهم البدل منه فى نية الطرح غالبا وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه اه تصريح (قوله الرابع ما يحتاج الى تمييز الخ) الحاصل ان مائة وألفا تمييزهما مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل ومائتا رجل وألفا رجل وثلاثمائة رجل وثلاث آلاف رجل وذلك انه قد اجتمع فيهما ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانهما مشابهان لهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف

ويستثنى من ذلك ان يكون التمييز كالمائة فانها يجب افرادها تقول عندى ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث مئين الا فى ضرورة والثالث ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا فليس اسباطا تمييزا بل بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة والرابع ما يحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والالف تقول مائة رجل وألف

To: www.al-mostafa.com

عوض عن عشر مائة وهو تمييز بمفرد مخفوض فعومل الالف معاملة ما عوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى سنين وقد يميز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبيع الفزاري

اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين وهو نحوي اجازه ابن كيسان نحو الالف درهما والمائة دينارا بنصب التمييز اه تصريح (قوله ويلحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية) وهي بمعنى اي عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا هذا في كم غير المجرورة وهذا هو الذي تركه في المقدمة وذكره في باب التمييز كما سيأتي ينبه على ذلك في قوله ولم أذكر في المقدمات تمييز كم الاستفهامية الخ واما ما يأتي في قوله الخامس ما يحتاج الخ فهو في تمييز كم الاستفهامية المجرورة فافهم (قوله ولا يجوز كم غلمانا) خلافا للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستفهامية نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان (قوله تمييز كم الخبرية الخ) انما يجعل قسما ثانيا باعتبار انه مفرد أو مجموع لكونه مجرورا على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المجرورة فانه تارة مجرور ومنصوب فجعله على قسمين تأمل (قوله تمييز كم الخبرية) وهو مجرور بالاتفاق ليحملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليها اه تصريح (قوله والافتخار) أي افتخار المتكلم وقوله والتعظيم أي واثر التعظيم أي العظمة (قوله ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أي جمعا وقوله كتمييز المائة أي مفردا وهو الاكثر في الاستعمال اه تصريح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان يراد نفي الاضافة ان كان الزجاج يقول بان جر المضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد المضاف ان كان يقول ان جر المضاف اليه بالمضاف (قوله خلافا للزجاج) قال في التصريح وذهب الزجاج الى ان جر التمييز باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في تمييزه فكذا ما كان بمنزلته قاله ابن خروف اه تصريح (قوله وان ما لم اذكره في المقدمة) أي تمييز كم الاستفهامية أي اذا كانت غير مجرورة كما قدمنا وقوله والاحد عشر أي ان المصنف لم يصرح بتمييز الاحد عشر واخواتها وغاية ما وقع من المصنف انه أحال تمييز كم الاستفهامية المجرورة

ويلحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية وهي بمعنى اي عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين ويلحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الى تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون الا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة واخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهم اشتريت فالنصب على الاصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج وانما لم أذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية وتمييز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لاني قد ذكرته في باب التمييز

على الاحد عشر فتأمل (قوله فلذا اختصرت اعادته في هذا الموضع) يحتمل ان المراد فلذا تركت اعادته ويحتمل ان اعادة معمول لمحذوف أي تاركا اعادته أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفي العبارة حذف مضاف أي باعادته أي بسبب ترك اعادته * وهذا آخر ما يسر الله جمعه على هذا المحل والحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وعلى آله وصحبه وسلم

﴿يقول المتوسل بالنبي الامجد محمد البابيسي بن محمد﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على من جاء بالآيات البينات وعلى آله وصحبه الذين رفعوا منار الاسلام ونصبوا أنفسهم لتوسيع دائرة نفع الانام وخفقوا رايات الحجج والبراهين القاطعة وعوامل التحقيق اللامعة (اما بعد) فان من أجل كتاب اشتهر بين أصحاب الادب شرح العلامة ابن هشام الانصاري الموسوم بشذور الذهب في معرفة كلام العرب المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة وقد اعتنى بخدمته من ارباب الحواشي جميع افاضل ذوو دراية كالعلامة حسن بن أبي بكر بن أحمد المقدسي الحلبي والفهامة جلال السيوطي وشيخ الاسلام زكريا الانصاري وكمال الدين محمد الجوجري والشيخ زكريا الزيني المصري والعلامة الفيشي والمدابغي كالامير وغيرهم وقد تصدى لمؤلف هذه الحاشية التي هي المتفرق في تلك التأليفات جامعة حاوية عمدة المتأخرين الشيخ محمد عبادة بالعلماء الحسي وزيادة فجمع تلك الشوارد ونظم في سلكه فرائد لكنها لم تزل متروكة في زوايا الاهمال بعيدة المنال لم تتداولها ايدي الطلاب ولا انتشر فضلها العجب العجاب فقيض الله لطبعها وانتشارها كلا من الفاضل الاجل الشيخ أحمد الحلبي والمكرم الكامل الشيخ طلبه عبد الوهاب بلغهما الله آمالهما وختم بالصالحات أعمالهما وجال الذهن انا في تصحيح ما حرفه الناسخ القاصر وساعده العمل على تحصيل هذا الامل بعدما كان ومل فبرزت رافلة في أحسن الحلل مشيرة لطلابها بالاقبال على عجل قبل أن تتيه بقدرها فتزيد في مهرها وكان ذلك بالمطبعة الوهبية البهية أوائل جمادى الثانية من عام ١٢٩٢ اثنين وتسعين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشرف وكرم

آمين

فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد أتيت على ما اردت ايراده في شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى الحمد والمنة واياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا مصروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يدخلني برحمته في عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

To: www.al-mostafa.com